محور العدد
اللاجئون الفلسطينيون
المشكلة والحل «١»

الاقتصادي

صامد

السنة الثامنة عشرة، العدد ١٠٥، تموز - آب - أيلول ١٩٩٦

قضية اللاجئين الفلسطينيين من المنظور الاسرائيلي

مقاربات سياسية لحل قضية اللاجئين

التسوية السياسية لقضية اللاجئين الفلسطينيين

البعد الدولي وقضية اللاجئين الفلسطينيين

الأونروا ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين

دراسة: خرائط التوزع الجغرافي لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين



فصلية اقتصادية اجتماعية عمالية
تصدر عن مؤسسة صامد
جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين



المدير العام رئيس التحرير
أحمد أبو علاء

مستشار التحرير
د. يوسف عبد الحق

مدير التحرير
فاروق وادي

يشارك في التحرير
كوادر مؤسسة صامد
ودائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط
منظمة التحرير الفلسطينية

المراسلات
صامد الاقتصادي - ص.ب ٩٦٠٦٨٧ عمّان - الأردن
المدير المسؤول : محمد أحمد عيتاني / بيروت - لبنان

التوزيع : دار الكرمل للنشر والتوزيع
هاتف ٦٨٩٦٨٤ فاكس ٦٨٩٦٨٥
ص.ب ١٧٠٦٧ عمّان ١١١٩٥ الأردن

المحتويات

السنة الثامنة عشرة، العدد ١٠٥، تموز - آب - أيلول ١٩٩٦



الافتتـاحية

مهما تكن خيارات الناخب الاسرائيلي، فإن خيار السلام غدا حقيقة استراتيجية ثابتة لا تراجع عنها، في منطقة باتت تقع على حواف فوهة بركان قابل للإنفجار في كل لحظة.

يقيناً أن الوعي الفلسطيني، بدا منحازاً إلى خياره الذي لا حيدة عنه، والذي تبدّى واضحاً عبر الاستفتاء الشعبي التاريخي الذي مثلته الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأولى لانتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ولانتخاب اول مجلس تشريعي فلسطيني، فكانت الأصوات تكرّس القول: رغم الظلم الواضح وعسف التاريخ والجغرافيا، فإننا ندلي بصوتنا لمسيرة السلام.. للعودة.. لتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.. وللقدس عاصمة لجغرافية المكان والروح معاً..

وإذا كانت نتائج الانتخابات الاسرائيلية قد أشارت إلى حالة من الانشقاق والتشظي، مناصفة، في الوعي الاسرائيلي، الموزع بين هاجس الأمن ورغبات السلام، وكأنهما نقيضين وليسا توأمين، فإن الاشكالية لا تكمن فينا، وإنما في وعي الآخر نفسه، المنشطر بين مطلب السلام مع الهيمنة من جهة، ومطلب القوة المدججة فحسب بعناصر قوتها التقليدية من أسلحة وعتاد وجيش قوي لا يقهر من جهة أخرى!

ومهما كانت خيارات الناخب الاسرائيلي، فإن بنود اتفاق إعلان المبادئ لم تكن كتابة عابرة فوق رمل البحر، بحيث تمحوها أية موجة عابرة، وإنما هي محاولة لصياغة مبادىء أولية تطمح إلى التعايش والسلام فوق أرض فلسطين التاريخية..

ولا شك أنه ليس ثمة تعايش أو سلام دون الدخول بجدية لحسم الخلافات المستعصية في قضايا الوضع النهائي، ومن أبرز بنودها، إلى جانب مسائل القدس



والمستوطنات والسيادة والحدود، تقف مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.. التي تتمحور حولها موضوعات هذا العدد من «صامد الاقتصادي».

★ ★ ★

يشكل القرار (١٩٤)، الصادر عن الأمم المتحدة، إطاراً مرجعياً أساسياً لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم بقوة الارهاب الصهيوني عام ١٩٤٨. وقد نصّ القرار صراحة على وجوب السماح بعودة اللاجئين الراغبين في العودة إلى ارضهم ومنازلهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ودفع التعويضات عن ممتلكات من يرغبون في عدم العودة، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر.. وفقاً لمبادىء القانون الدولي والإنصاف.

وقد اكتسب هذا القرار أهمية بالغة، بعد أن دفع مبعوث الأمم المتحدة إلى فلسطين، الكونت برنادوت، دمه وحياته، ثمناً لتوصيته التي شكلّت الأساس السياسي والقانوني لصياغة هذا القرار، والتي نادت بضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم.. حيث اغتالته العصابات الارهابية الصهيونية التي ضاقت ذرعاً بتوصيات وسيط دولي موضوعي ومحايد.

وقد ظل القرار (١٩٤) يشكل المرجع الأول لكافة القرارات الصادرة عن الهيئة الدولية والمتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، بحيث غدا هذا الرقم هو الأكثر تكراراً وتردداً في سلسلة القرارات الهائلة التي أصدرتها هذه المنظمة الدولية.

ومن المفارقات الغريبة، أن نص قرار قبول دولة اسرائيل في الأمم المتحدة، تضمن شرطاً مسبقاً بقبولها القرار (١٩٤)، إضافة إلى قرار التقسيم رقم (١٨١)، مما يعني أن رفضها الآني لهذين القرارين يشكل مساساً صارخاً بأسس شرعية وجودها في المنظمة



القبول بالتعويض، فإن حق العودة لا يسقط تلقائياً. ومع ذلك فإن التمسك التاريخي والمبدئي بهذا الحق وتطوير القوى الذاتية لانتزاعه، والتقاط اللحظة التاريخية المواتية لتحقيقه، يجب أن لا يغيب لحظة عن أهدافنا وطموحاتنا وعملنا.

★ ★ ★

وإذا كان البعد السياسي هو جوهر قضية اللاجئين الفلسطينيين، فإن للقضية ذاتها أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية.

ولا شك أن المخيمات الفلسطينية، سواء في الضفة الفلسطينية وغزة، أو في الأردن وسوريا ولبنان ومصر، تعيش في حالة من البؤس الانساني الذي يستحيل وصفه في كلمات أو سطور (راجع محور «المخيمات الفلسطينية في الوطن والشتات»، صامد الاقتصادي، العدد (٨٣) عام ١٩٩١). وعليه، فإن المطالبة الفلسطينية والالحاح الدؤوب من أجل تحسين الشروط الحياتية المعيشية للاجئين الفلسطينيين، في المخيمات الفلسطينية وخارجها، هي نوع من تذكير المجتمع الدولي بمسؤوليته الانسانية والأخلاقية تجاههم، وهذه المسؤولية لا تعني بأي حال من الأحوال المساس بالحقوق السياسية للاجئين الفلسطينيين التي أقرتها الشرعية الدولية. ويستحيل، في أي منطق، أو أي منطلق مقايضة تحسين الشروط الحياتية اليومية بالحقوق السياسية التاريخية.

ومن هنا، فإننا ننظر إلى بعض المقترحات التي تمس حياة اللاجئين الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية، انطلاقاً من جوهر البعد السياسي للقضية، فتفكيك المخيمات وإلغائها هي حلم وطموح مشروع للشعب الفلسطيني، شريطة انجازه على ضوء الالتزام بتطبيق حق العودة. وحتى يتم ذلك، فإن بقاء المخيمات قائمة، تظل إشارة عميقة الدلالة على بقاء قضية اللاجئين وحقوقهم في العودة والتعويض معاً.. قائمة.



والشيء ذاته ينطبق أيضاً على المقترحات الرامية إلى إلغاء وكالة الغوث، أو تقليص خدماتها، أو إلغاء مكانة اللاجئ الفلسطيني. كل هذه الأفكار والمقترحات، وغيرها، لا يمكن أن تكون حلاً، أو جزءاً من حل ناقص، وإنما ستكون في النهاية نتيجة منطقية للحل السياسي والحقوقي الدولي الشامل والعادل والمقنع لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

★ ★ ★

إن التشديد على الصبغة السياسية والقانونية لحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وتجاوز كونها مجرد حقوق انسانية أو أخلاقية، يجب أن يظل الأساس المبدئي لكل بحث في قضية اللاجئين. مع الحرص على الربط السياسي المبدئي والمحكم بين حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال وتقرير مصيره وحقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، انطلاقاً من مبادىء وقرارات الشرعية الدولية.

إن الدخول في معترك البحث والتفاوض مع الجانب الاسرائيلي في قضايا الوضع النهائي، ومنها قضية اللاجئين، وفي ظل التحولات الجذرية والانقلابية على الخارطة السياسية الاسرائيلية على ضوء النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات الأخيرة، تقتضي منا التفكير المعمق وتتطلب وضع استراتيجية تفاوضية جديدة قادرة على مجابهة التصلب والتطرف الاسرائيلي المحتمل القادم.

ومهما كانت خيارات الناخب الاسرائيلي، فإن على أية حكومة اسرائيلية جديدة أن تدرك أننا لن نقبل أي تراجع عن اتفاق السلام، وأن العالم لن يقبل بأي تراجع عن خيار السلام، وأن التشدد والتصلب والتطرف لا يولِّد إلا تشدداً وتصلباً وتطرفاً موازياً. فلا نتيجة للعنف إلا العنف المضاد!

وأمام التاريخ سوف يتحمل صوت العنف الاسرائيلي المعادي لعملية السلام

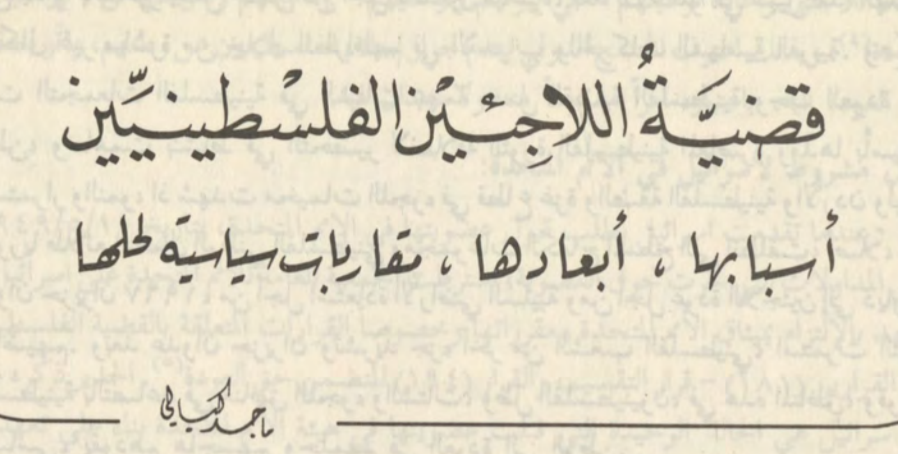


مسؤولية عودة المنطقة إلى حالةمن التوتر والعنف وربما الحروب التي ستقود مجدداً، وبخيار اسرائيلي، إلى الدوامة ذاتها!

خيارنا، خيار شعبنا الواسع، أن لا نعود إلى دوّامة العنف، غير أن العجز الدولي، وعجزنا مع الطرف الآخر عن إيجاد الحلول المتسمة بالديمومة والعدالة، سوف تؤسس مجدداً لمثل هذا الخيار الذي لا نتمناه لشعبنا.. ولكل شعوب المنطقة!

ومرحبا بالسلام الشامل والعادل والدائم، الذي يضمن لشعبنا حقه في العودة، وحقه في تقرير مصيره فوق ارضه، وحقه في اقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

أحمد أبو علاء



ماجد الكيالي

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين من أهم قضايا الصراع العربي - الصهيوني، وقد نشأت هذه القضية نتيجة للاغتصاب الصهيوني لفلسطين، وبسبب الطابع الاستيطاني: العنصري - الاجلائي - الاحلالي للحركة الصهيونية المدعومة من الامبريالية العالمية.

بفعل الارهاب والمجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية في فلسطين، في ظروف موازين قوى غير متكافئة، أصلاً، تم اجلاء (٧٥٠ - ٨٥٠) ألف نسمة، أي حوالي ثلثي الفلسطينيين الذين قدر عددهم في العام (١٩٤٧) بحوالي (١٣٠٠٠٠٠ - ١٤٠٠٠٠٠) نسمة، وقد توزع الفلسطينيون اللاجئون على النحو التالي[١]:

لبنان: (١٠٤) ألف نسمة، سوريا (١٨٢) ألف نسمة، الأردن (١١٥) ألف نسمة، الضفة الغربية (٣٦٠) ألف نسمة، قطاع غزة (٢٠٠) ألف نسمة، وذهب بضعة آلاف إلى كل من مصر والعراق، وبعض البلدان العربية والاجنبية، بينما بقي في الأراضي الفلسطينية المغتصبة (١٥٦) ألف نسمة وقد نتج عن ذلك فقدان هؤلاء اللاجئين لأراضيهم وممتلكاتهم وبيوتهم، كما نتج عنه حرمانهم من وطنهم وتحطم بناهم المجتمعية.

ساهم العرب الفلسطينيون بكل حيوية في الحركات السياسية في بلدان اللجوء والشتات، وكانوا عنصر نشاط في مجمل التيارات السياسية في الوطن العربي، وبذلك فإن اللاجئين الفلسطينيين بحكم وضعهم السياسي وظروفهم الخاصة (حيث لم يكن ثمة ما يخسرونه) شكّلوا العنصر الثوري - المحرك في البنى السياسية العربية. ثم ما أن التقط الفلسطينيون اللاجئون أنفاسهم، بعد النكبة التي اودت بنخبهم وحطمت بناهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية

حتى بدأوا بالتفكير بعمل خاص من أجل فلسطين مباشرة، بعد أن عملوا في سبيل هذا الهدف بأشكال غير مباشرة من خلال انخراطهم في الاحزاب والحركات السياسية العربية. وهكذا قامت التجمعات الفلسطينية في الشتات بمهمة حمل القضية الفلسطينية وحلم العودة إلى الوطن، وساهمت بنشاط في التحضير لانطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة ومدّها بأسباب الاستمرار والنمو، اذ شهدت مخيمات اللجوء في قطاع غزة والضفة الفلسطينية والأردن ولبنان وسوريا طلائع النضال الوطني الفلسطيني ومجموعات الكفاح المسلّح التي انطلقت، أصلاً، قبل عدوان حزيران ١٩٦٧، من أجل استعادة الأراضي السليبة ومن أجل عودة اللاجئين إلى ديارهم وأراضيهم. وبعد عدوان حزيران وتشريد جزء آخر من الشعب الفلسطيني، استمرت الثورة الفلسطينية بالتصاعد في مناطق اللجوء والشتات، وظل الفلسطينيون، في هذه المناطق، وقودها الأساسي، يقودهم هاجسهم وحلمهم في العودة إلى الوطن.

وقد ادركت الأوساط الصهيونية أهمية قضية اللاجئين الفلسطينيين، باعتبارها من اهم عناصر القضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني، حتى أن شلومو غازيت[٢] كتب في دراسة هامة له مؤكداً هذه الحقيقة بقوله:«أن تسوية اسرائيلية – فلسطينية دائمة لا تحل مشكلة اللاجئين من الأساس، لا يمكن أن تكون حلاً فعلياً للنزاع وقابلاً للبقاء، فعطش الفلسطينيين إلى حل عادل سيبقى عاملاً اساسياً مستفزاً ومحرضاً في جدول الأعمال السياسي العربي عامة والفلسطيني خاصة. أما في الجانب الاسرائيلي فإن عدم تسوية هذه المشكلة سيترك رواسب عميقة من الخوف في قلوب الكثيرين ممن سيخشون ان يواصل الفلسطينيون السعي لمحو اسرائيل من خريطة الشرق الأوسط».

أولاً: القضية في إطار الشرعية الدولية:

قام الكونت برنادوت مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين، بمحاولة لحل مشكلة اللاجئين هذه، ولكن السلطات الاسرائيلية، كما هو معروف، حالت دون ذلك، وبناء عليه تقدم الكونت بتقرير إلى الدورة الثالثة للجمعية العمومية للأمم المتحدة، والمنعقدة بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٨، تضمن مقترحات محددة لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى اراضيهم وممتلكاتهم، وقد صدر عن هذه الدورة القرار رقم (١٩٤) المتضمن «حق العودة» للاجئين الفلسطينيين، حيث جاء فيه: «يجب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم بأن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن»[٣] ولم تكتف الجمعية العمومية بذلك فحسب، وإنما قامت بتدعيم هذا القرار عن طريق تشكيل (لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين) التي عهد اليها بمهمة تسهيل

عودة اللاجئين واعادة توطينهم – في بيوتهم واراضيهم – وتأهيلهم وتعويض من لا يرغب في العودة[٤]، وبذلك اعترف المجتمع الدولي بعدم جواز اجلاء الفلسطينيين عن وطنهم، واقّر بحقهم في العودة اليه، باعتباره امراً مفروغاً منه ولا جدال فيه.

قبول مشروط لاسرائيل في الامم المتحدة:

عندما تقدمت اسرائيل بطلب قبول عضويتها في الامم المتحدة، بتاريخ ١١/٥/١٩٤٩، وفي المداولات التي جرت حول العضوية، اشترطت الجمعية العامة للأمم المتحدة على اسرائيل أن تتعهد بالإلتزام بميثاق الأمم المتحدة ومقرراتها وخصوصاً القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، أي القرارين (١٨١) – قرار التقسيم، والقرار (١٩٤) المتضمن حق العودة[٥]. الجدير ذكره هنا، أن اسرائيل هي الحالة الوحيدة التي قبلت عضويتها في هيئة الأمم المتحدة بناء على تعهدات مسبقة، وقد وافقت اسرائيل على هذه الاشتراطات لتمرير عضويتها في الامم المتحدة، وكما جرى في حينه في مباحثات لوزان، التي دارت، بشكل غير مباشر، بين الدول العربية واسرائيل، بإشراف الأمم المتحدة؛ حيث نوقشت في هذه المباحثات أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى وطنهم، وقد صدر عن هذه المباحثات وثيقة عرفت باسم (برتوكول لوزان)[٦] في ١٢/٥/١٩٤٩، تضمنت اعتراف اسرائيل بحق الفلسطينيين في العودة، وتعهدها بتطبيق قرار التقسيم، ولكن في حقيقة الأمر، فإن تعهد اسرائيل هذا ظل حبراً على ورق، ولم يكن سوى مناورة لتمرير عضويتها في هيئة الامم المتحدة، إذ بعد ذلك تنصّلت من هذه الالتزامات.

حق العودة بعد عدوان حزيران:

ازدات مشكلة اللاجئين حدّة بعد حرب حزيران (١٩٦٧) لازدياد اعداد اللاجئين نتيجة لهذه الحرب[٧]، حيث غادر الأراضي الفلسطينية المحتلة (٢٢٤,٥) ألف نسمة عام ١٩٦٧، وفيما بعد بين عام ١٩٦٧ و ١٩٨٦ غادر الأراضي الفلسطينية المحتلة، نتيجة للسياسة الاجلائية الاسرائيلية (٢٦٠,٥) ألف نسمة.

وقد صدرت قرارات جديدة عن هيئة الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين، تضمنت التأكيد على حق فلسطينيّي الـ ٤٨ بالعودة، بالإضافة إلى اقرارهم بحق العودة لنازحي ١٩٦٧، مما يفيد بان الشرعية الدولية، بالرغم من الظروف المعقدة والمستجدة، لم تتجاوز حق فلسطينيي الـ ٤٨ بالعودة، ولم تذوبه أو تطمسه. فقد فصلت الجمعية العامة للأمم المتحدة بين تهجير الـ ٤٨ وتهجير الـ ٦٧ في قرارها رقم /٢٤٥٢ (د – ٣٣)/ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٨ إذ جاء فيه: إن الجمعية

العمومية للأمم المتحدة «تلاحظ مع الأسف الشديد انه لم تتم اعادة اللاجئين إلى وطنهم أو تعويضهم، كما هو منصوص عليه في الفقرة (١١) في قرار الجمعية العامة رقم/١٩٤ (د – ٣)/. ونلتمس في اللجنة – لجنة التوفيق بشأن فلسطين – مواصلة جهدها في سبيل تنفيذها»[٨]. اما بشأن تهجير ١٩٦٧ فقد أشار القرار نفسه إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ بتاريخ ٦٧/٦/١٤ الذي أهاب بإسرائيل حينها «أن تسهل عودة السكان الذين فروا من المناطق منذ نشوء الاعمال العدائية وطالبها باتخاذ التدابير الفعالة الفورية لتحقيق العودة».

بصورة عامة، فإن اسرائيل ورغم عدم تطبيقها قرار التقسيم، بل واحتلالها لباقي الأراضي الفلسطينية وبعض الأراضي العربية، لم تستطع، لأسباب ذاتية وموضوعية، اعتبار هذه الأراضي المحتلة عام ٦٧ جزءاً من اسرائيل – فيما خلال القدس والجولان – وظلت هذه الأراضي تعتبر أراضٍ عربية محتلة في كافة المحافل الدولية. اما بالنسبة لمسألة حق العودة، فقد تجاهلت اسرائيل هذا الحق، بسبب من التطورات المعقدة للقضية الفلسطينية، حيث اصبح «حق العودة» عرضة للضياع والتبديد. ومع ذلك فإن هذا القرار ظل يصدر عن الهيئة الدولية بإعتباره حقاً من حقوق الشعب العربي الفلسطيني الثابتة، وغير القابلة للتصرف. ففي عام ١٩٦٩، وبفضل تصاعد الحركة الوطنية الفلسطينية، حدث تطور هام في توجهات الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية التي تحولت يومئذ في قرارات هذه الهيئة الدولية من قضية لاجئين إلى قضية شعب، ففي المداولات التي جرت في الدورة (٢٤) بتاريخ ٦٩/١٢/١، صدر القرار رقم (٢٥٣٥) بعد مناقشة بند التقرير السنوي لمدير وكالة الاونروا، وقد جاء في نصه: «أن الجمعية العامة إذ تقر بأن مشكلة اللاجئين العرب ناشئة من انكار حقوقهم الثابتة التي لا يمكن التخلي عنها والمقررة في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الإنسان تعود فتؤكد على الحقوق الثابتة لشعب فلسطين»[٩] وبعد هذا القرار، وفي الدورات التالية، جاءت القرارات رقم (٢٦٧٢) بتاريخ ٧٠/١١/٣٠، ورقم (٢٧٩٢) بتاريخ ١٩٧١ ورقم (٣٠٨٩) بتاريخ ١٩٧٣، الصادرة عن الدورات ٢٥ – ٢٨ على التوالي لتؤكد على «حق العودة» للشعب الفلسطيني، وربط هذا الحق بحق تقرير المصير، وربطه أيضاً بحق الفلسطينيين بالنضال من أجل ذلك، فمثلاً جاء في القرار رقم (٣٠٨٩): «الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين الثابتة وتحقيقيها، وخصوصاً حقه في تقرير المصير... وأن تمتع اللاجئين العرب الفلسطينيين بالحق في العودة إلى ديارهم واملاكهم لابد منه لتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ولممارسة شعب فلسطين حقه في تقرير المصير»[١٠]. وهكذا ذهب التشريع الدولي والمجتمع الدولي بعيداً في الاصرار على حق العودة واعتباره شرطاً لابد منه للتسوية ولتقرير المصير. وبحسب هذا النص، فإن تقرير المصير سيكون

ناقصاً إذا لم يأخذ بالاعتبار حق الفلسطينيين اللاجئين في العودة إلى وطنهم، وكان ذلك انتصاراً كبيراً من المجتمع الدولي للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني.

الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني:

ولعل التطور الأبرز الذي حصل بعد ذلك، على صعيد التشريع الدولي، يتمثل في صدور القرار رقم (٣٢٣٦) عن الدورة (٢٩) للجمعية العامة بتاريخ ٧٤/١١/٢٢. إذ صدرت عن هذا الدورة أهم وثيقة دولية يعترف فيها المجتمع الدولي في نص واضح، بالحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. إذ أكد القرار المذكور على أن الحقوق الثابتة للفلسطينيين هي:

أ – حق تقرير المصير بدون تدخل خارجي.

ب – الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.

ج – أن الجمعية العمومية تؤكد من جديد، أيضاً على حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا منها، وتطالب بعودتهم[١١]. وفي الدورة نفسها صدر القرار رقم (٣٢٣٧) الذي منحت من خلاله م. ت. ف. صفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي الدورة (٣٠) للجمعية العامة، المنعقدة بتاريخ ٧٥/١١/١١، صدر القرار رقم (٣٣٧٦) القاضي بإنشاء لجنة تعني بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة المنصوص عنها بالقرار (٣٢٣٦) المذكور سابقاً، وقد قامت هذه اللجنة بفعاليات عديدة منها اصدار تقرير في ايار ١٩٧٦ اقترحت من خلاله عودة اللاجئين الفلسطينيين على مراحل[١٢]؛ المرحلة الأولى وتشمل عودة النازحين نتيجة حرب ٦٧ إلى ديارهم حسب القرار (٢٣٧) الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٦٧، والمرحلة الثانية تتناول عودة الفلسطينيين الذين نزحوا في المدة الواقعة بين عام ٤٨ – ٦٧ إلى ديارهم، وأشار التقرير إلى القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بهذا الشأن، وخاصة القرار رقم/١٩٤ (د – ٣)/الخاص بحق العودة إضافة إلى تضمنه بنوداً اخرى تتعلق بالقضية الفلسطينية، والجدير بالذكر هنا أن الدورة التي شهدت تشكيل هذه اللجنة (د – ٣٠) هي نفسها الدورة التي صدر عنها القرار (٣٣٧٩) الذي يدين الصهيونية باعتبارها شكلاً من أشكال العنصرية، مما يشير إلى المستوى المتقدم الذي وصلت إليه القضية الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة في تلك الفترة.

ويمكن أن نضيف إلى فعاليات اللجنة المذكورة، عقد دورة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٢، صدر عنها قرارات تؤكد على الحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني،

وفي المقدمة منها حق العودة، ولم تكتف بذلك فحسب، بل تجاوزته إلى حد رفض «جميع السياسات والخطط الاسرائيلية الرامية إلى اعادة توطين الفلسطينيين خارج وطنهم»[١٣]. واجمالاً بقيت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في مختلف دوراتها، وفي تقارير لجانها المعنية، تشير إلى الحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، وتؤكد في كل مرة على حقه غير القابل للتصرف في العودة إلى وطنه.

ثانياً: الموقف الاسرائيلي:

منذ أن طرح الكونت برنادوت اقتراحه المتضمن حق العودة للاجئين، رفضته اسرائيل، لكن برنادوت اصر على اقتراحه، وضمنه في تقريره للجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ٩/١٦/ ٤٨، وقال فيه: «أن أية تسوية لا يمكن أن تكون عادلة وكاملة ما لم يتم الاعتراف بحق اللاجىء العربي في أن يعود إلى المنزل الذي طرد منه نتيجة لما رافق النزاع المسلح بين العرب واليهود في فلسطين من اخطار.. وانه لخرق فاضح لأبسط مبادىء العدالة أن ينكر على هذه الضحايا البريئة حق العودة إلى منازلها في حين يتدفق المهاجرون اليهود إلى فلسطين»[١٤]. ومن المعروف أن برنادوت دفع ثمناً باهظاً لموقفه هذا حيث اغتالته العصابات الفاشية الصهيونية يوم ٤٨/٩/١٨، أي بعد يومين من ارساله لتقريره. وبعد صدور هذا القرار عن الأمم المتحدة، وعلى سبيل المناورة لتمرير عضويتها للأمم المتحدة، اشترطت اسرائيل، لقبول حق العودة، عقد معاهدة سلام بينها وبين الدول العربية[١٥]. ثم اثناء مباحثات لوزان - سالفة الذكر - تعهدت بالالتزام بقراري الجمعية العامة (١٨١) و(١٩٤) من أجل الالتفاف على مواقف الدولة العربية، والدول المتعاطفة معها التي كانت تعارض قبول عضويتها في الهيئة الدولية. وعلى سبيل المثال، عندما سئل ممثل اسرائيل في الأمم المتحدة عما إذا كانت حكومته تقبل أو ترفض الفقرة الثانية من القرار (١٩٤) - أجاب: لا، أن حكومتي لم ترفض ذلك أو أي فقرة اخرى من قرار الجمعية العامة الذي صدر في ١٢/١١ - لكنه اضاف - «لأن عودة اللاجئين مشروطة باعتبارين، الأول وجود ظروف سليمة، والثاني: العملية الاجرائية لتطبيق هذا القرار»[١٦]. فيما بعد؛ بالطبع رفضت اسرائيل اقتراح الوفود العربية التي طالبت بعودة اللاجئين إلى المناطق التي خصّصت للعرب، وهي الجليل الغربي ومنطقة اللد والرملة وبئر السبع ويافا والقدس وخط الشاطىء شمال غزة، معلنة اصرارها على التنكر للقرارين (١٨١) و(١٩٤)؛ ففي مذكرة اسرائيلية إلى لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين اشارت إلى أن «عقارب الساعة لا تعود إلى الوراء، وأن عودة اللاجئين العرب إلى اماكنهم السابقة شيء مستحيل»[١٧] وجاء في المذكرة: «هل من المعقول اعادة خلق ذلك المجتمع الثنائي

الذي ابتليت به الساحة الفلسطينية طويلاً وأدى في النهاية إلى حرب مكشوفة؟ ففي أحسن الأحوال سينشأ وضع معقد وغير مستقر، حيث يشترك في دولة واحدة شعبان أو أكثر يختلفان في العنصر والدين واللغة والثقافة، أن معظم الأوضاع الشبيهة بهذا الوضع قد حلّت عن طريق الهجرة، طوعاً أو قسراً وبموافقة دولية أو بدونها.. ان المعالجة العقلانية الوحيدة هي دمج اللاجئين في تلك البلدان العربية التي تتسع لهم وحيث لا مجال لنشوء مشاكل ازدواجية العنصر والثقافة».

وبعد أن كانت تربط بين عودة اللاجئين وعقدها معاهدة صلح مع العرب، عادت وغيرت موقعها، حيث اعتبر بن جوريون، مثلاً بأن حل مشكلة اللاجئين يتمثل في توطينهم في الدول العربية؛ وفي مجالات اخرى، اعتبرت اسرائيل نفسها بانها قامت بعملية تبادل اللاجئين، حيث اعتبرت المهاجرين اليهود من الدول العربية اليها بديلاً عن الفلسطينيين الذي هجّروا واقتلعوا من اراضيهم وبيوتهم بوسائل القوة والارهاب.

وفي اصرار منها على التنكر لحق العودة، وتأكيداً لطابعها الاستيطاني الاجلائي؛ قامت اسرائيل بسن قانون فريد من نوعه، بتاريخ ١٩٥٠/٧/٥ سمي بـ«قانون العودة»[١٨] اعتبر بموجبه أي يهودي يرغب في الهجرة إلى اسرائيل مواطناً ويمنح الجنسية الاسرائيلية. وقد جاء في نص هذا القانون أن التزام اليهودي بالعيش في اسرائيل يعلو على أي التزام آخر، وأن الهجرة إلى اسرائيل ستقضي على التشتت... كما نص على حق كل يهودي في الهجرة إلى اسرائيل... وبموجب المادة الرابعة من قانون العودة، اعتبر كل يهودي مهاجر إلى فلسطين قبل نفاذه، وكل يهودي مولود فيها قبل نفاذه أو بعده، شخصاً جاء إلى فلسطين بصفة مهاجر عائد(!). ولاحقاً جرى اعتماد هذا القانون كمصدر لمنح الجنسية الاسرائيلية. ويذكر أن قانون الجنسية وقانون العودة هذين لا يشترطان تنازل المهاجر عن جنسيته الأصلية. كما أن هذا القانون لا يعترف بالقومية الاسرائيلية، اذ يعتبر اليهود في جميع العالم، ومن مختلف الجنسيات امة واحدة(!)، مما يؤكد الطابع العنصري لهذه الدولة المصطنعة. وقد أشار الكاتب اليهودي اوري ديفس إلى هذه الحقيقة بقوله: «اسرائيل لا تستطيع ان تكون دولة يهودية، وفي نفس الوقت دولة ديمقراطية، وهي ليست دولة ديمقراطية علمانية.. اذ انها لا تعترف بالقومية الاسرائيلية، بل بالقومية اليهودية.. وبأنها دولة لكل اليهود في العالم»[١٩].

ومع الزمن، تزايد اصرار اسرائيل على تجاهل حق العودة، في محاولة منها لتبديد هذا الحق وطمسه، وفي هذا المجال يقول عاموس جلبواغ: «أن حق العودة للفلسطينيين يعني، وبشكل واضح، نهاية الدولة الصهيونية»[٢٠]، أما اسحق شامير ففي خطاب له أمام اللجنة المركزية

لليكود، في شباط ١٩٩٠، قال بهذا الخصوص: «سوف نرفض بحزم الشعارات المتعلقة بحق العودة، وكل ما يرمز أو يساعد في تطبيق هذه النظرية البغيضة. فمبادرتنا لا تعالج عرب الشتات. والذين يتبنون هذه الأفكار انما يخططون لازالة اسرائيل باغراقها بملايين اللاجئين»[٢١]. ويمكن أن نضيف إلى كل ذلك مئات الأفكار والمقولات التي تنادي بترحيل العرب من أراضيهم سواء في الجليل، أو في الضفة الفلسطينية - الترانسفير - وكذلك الأفكار التي تنادي بتوطين الفلسطينيين في الدول العربية، وخاصة الأردن، وهي الدعوات التي ما برح ينادي بها على وجه التحديد اريل شارون.

امّا البرنامج الانتخابي لحزب العمل الاسرائيلي فقد جاء فيه: «سيتضمن اتفاق السلام مشروعاً لتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود اسرائيل، وستدعى الدول العربية جميعاً ولا سيما الأردن ودول الخليج إلى المشاركة في تسوية مشكلة اللاجئين، وسيجند رأسمال دولي لهذه الغاية، أن اسرائيل ترفض حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى الأرض الواقعة تحت سيادة دولة اسرائيل»[٢٢].

وهكذا، فإن مختلف التيارات السياسية الاسرائيلية ترفض رفضاً باتاً حق العودة للاجئين الفلسطينيين وإذا كانت احزاب اليمين الصهيوني ترفض الاعتراف بهذا الحق بل وتعمل من أجل ترحيل الفلسطينيين بأساليب مباشرة أو غير مباشرة للاستيلاء على ما يسمى ارض اسرائيل الكاملة، فإن احزاب اليسار الصهيوني ترفض الاعتراف بهذا الحق من منطلقات عنصرية بهدف الحفاظ على نقاوة الدولة العبرية وهويتها اليهودية.

المقاربات الاسرائيلية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين:

قدمت اسرائيل منذ قيامها مقترحات عديدة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، ولكن معظم هذه المقترحات كانت تستند إلى العناصر التالية:

- الرفض المطلق لتحمل تبعات اقتلاع الفلسطينيين من اراضيهم والقاء اللوم على الدول العربية التي «حرضتهم» أو «شجعتهم» على الخروج من فلسطين، ثم رفضت عملية ادماجهم وتوطينهم.
- رفض الاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، ورفض عودة أي عدد منهم إلى اسرائيل.
- التلميح الدائم إلى أن موضوع اللاجئين يشمل أيضاً اليهود الذين غادروا البلدان العربية.
- عدم تحمل مسؤولية التعويض على ممتلكات الفلسطينيين وتحميل هذه المسؤولية لسلطة دولية تؤسس صندوقاً تدعمه البلدان العربية (خاصة النفطية) إضافة لاسرائيل والبلدان الصناعية.

- التمييز بين اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ والنازحين الفلسطينيين عام ١٩٦٧، بما في ذلك الاستعداد للسماح لعودة اعداد من هؤلاء إلى الضفة والقطاع بشكل متدرج وفي اطار خطة تنمية إقليمية.
- السعي لتفكيك المخيمات والغاء المكانة القانونية والسياسية والمعنوية للاجىء، بما في ذلك الغاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين.
- العمل على توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية وبعض البلدان الاجنبية.

أما أهم المقاربات الاسرائيلية التي تتعلق بهذا الموضوع فهي على النحو التالي:

١ - مشروع رعنان فايتس[٢٣]:

ترأس فايتس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية خلال الفترة من ١٩٦٣ - ١٩٨٤، وخلال هذه الفترة تقدم بعدة مقترحات لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، من ضمنها الاقتراح الذي قدمه لرئيس الوزراء الاسرائيلي ليفي اشكول (آنذاك) في ايلول ١٩٦٧ الذي تضمن العمل على توطين ٦٠٠ ألف لاجىء فلسطيني من جديد بعد تصفية مخيماتهم في الضفة والقطاع، وتحويل اربعمائة مليون م٣ من مياه الليطاني إلى أماكن استيطانهم الجديدة!.

وفي ١٩٦٧/١٠/٧، نشر فايتس مقالاً في علهمشمار بعنوان: «إلى أين نسير؟» تحدث فيه عن مختلف جوانب القضية الفلسطينية وانعكاساتهاعلى المجتمع الاسرائيلي، وفي هذا المقال ركز فايتس على أهمية توجيه استثمارات في البنية التحتية والمياه وفي مختلف مجالات التنمية في الضفة والقطاع، وركز أيضاً على مياه الليطاني للمساهمة في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وقد افترض فايتس عودة ٤٠٠ ألف لاجىء إضافة إلى ٦٠٠ ألف لاجىء في الضفة والقطاع، حيث اقترح فايتس مشروع التنمية المذكورة لاستيعاب اللاجئين واعادة تأهيلهم ودمجهم، أما اشارته لمياه الليطاني فيبدو انها من قبيل المقايضة لاستيعاب إعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وفي شباط ١٩٨٨ قدم فايتس ما اسماه «برنامج مصالحة سياسية» تحدث فيه صراحة عن نقل ٢٠٠ الف لاجيء فلسطيني من لبنان مقابل ٤٠٠ مليون م٣ من فوائض الليطاني، لتأمين المياه لزراعة الأراضي واعادة تأهيل مئات الالاف من اللاجئين الفلسطينيين.

٢ - مشروع ألون[٢٤]:

تقدم ايغال آلون بمشروع لحل القضية الفلسطينية بعد حرب حزيران (١٩٦٧)، ومن ضمن

ذلك تطرق إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين، وقد تضمن مشروعه ما يلي:

«أن اسرائيل ليست مسؤولة عن نشوء مشكلة اللاجئين والاحتفاظ المأساوي بها حتى اليوم. فالدول العربية عامة (...) هي المسؤولة عن هذا الذنب، كما أن اسرائيل وحدها لا تستطيع حل المشكلة (...) من النواحي الاقتصادية والسياسية والديمغرافية، فنحن استوعبنا لاجئين من البلاد العربية وما تبقى من يهود أوروبا وهذا ينطوي على ظاهرة تبادل سكان بالعدد نفسه تقريباً (...) اللاجئون الذين بقوا في الضفة الغربية أو الذين سينضمون اليها من شرق الأردن وكذلك لاجئون كثيرون من قطاع غزة فبالامكان توطينهم داخل الضفة الغربية، ومما لاشك فيه أن تكثيف الزراعة والتنمية الصناعية الملائمة والخدمات الازمة لها ستتيح ذلك. وبالامكان توطين قسم آخر من اللاجئين في شبه جزيرة سيناء من دون الاخذ برأي المصريين»، ويقترح آلون ضرورة إيجاد تمويل دولي لحل المشكلة في البلدان العربية.

٣ - مشروع أبا إيبان[٢٥]:

تقدم وزير خارجية اسرائيل أبا إيبان بمشروع لحل مشكلة اللاجئين، من خلال عقد مؤتمر يضم دول الشرق الاوسط مع الحكومات التي تساهم في إغاثة اللاجئين، من أجل وضع خطة خمسية لحل مشكلة اللاجئين في اطار سلام دائم، واندماج اللاجئين في حياة منتجة، وإعادة توطينهم بمساعدة اقليمية دولية.

وهناك مشروعات اسرائيلية أخرى كانت ترتكز على تفكيك مخيمات الضفة وقطاع غزة وإعادة توزيع اللاجئين وتأهيلهم ودمجهم.

٤ - شلومو غازيت[٢٦]:

لعل أهم مقاربة اسرائيلية تتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين قام بها شلومو غازيت، وهو ينطلق في مقاربته من الحاضر للمستقبل بدون الالتفات للماضي، حيث اسباب المشكلة. فبرأيه: «ليس هناك أهمية للسؤال: كيف ولدت المشكلة في حينه»! ويضع غازيت اللوم على اللاجئين والدول العربية لأنهم تمسكوا بمكانة اللاجىء ورفضوا الاندماج. ويعترف غازيت بأن «الحكومات الاسرائيلية رفضت مناقشة إعادة اللاجئين من الناحيتين المبدئية والعملية». لأنها «من الناحية المبدئية لا تريد الاقرار بمسؤوليتها» عن نشوء المشكلة، كما أنها لن تسمح للجانب الفلسطيني بأن يكون شريكاً في قراراتها حول هذا الموضوع، «ومن الناحية العملية فإن اسرائيل ترى أنه لا امكانية لاعادة اللاجئين إلى منازلهم وأراضيهم من دون تقويض نسيج الشعب

والمجتمع في اسرائيل كلها».

كما أن زيادة السكان العرب ستهدد الصبغة اليهودية لاسرائيل، خاصة وأن اسرائيل قلقة من فلسطينيي ١٩٤٨، ولكن غازيت مع ذلك يعترف بأنه لا يمكن إيجاد تسوية دائمة للقضية الفلسطينية دون ايجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

يحاول غازيت أن يقلل من شأن مشكلة اللاجئين في ضوء مفاعيل التسوية الجارية، حيث أن الأردن يضم ربع مليون لاجىء في المخيمات، وأن لاجئي الضفة والقطاع يمكن إعادة تأهيلهم في اطار الكيان الفلسطيني، أما اللاجئون في سورية فانهم لا يمثلون إلا ٢,٤٪ لمجمل السكان، وبرأيه فان المشكلة الحقيقية هي بالنسبة للاجئي لبنان الذين يبلغون ٣٥٠ ألفاً.

ويلاحظ غازيت أن الموقف الفلسطيني يبدي مرونة في هذا الموضوع، حيث بدأت تطرح صيغ عديدة مثل قضية التعويضات بدل ممارسة حق العودة، والعودة للعيش في اطار السيادة الاسرائيلية، والعودة إلى الضفة والقطاع، وكذلك طرح حل هذه المسألة في اطار كونفدرالية أردنية - فلسطينية.

ويطرح غازيت المقترحات التالية:

أ - موضوع العودة:

رفض مطلق لحق العودة وعدم السماح لأحد بالعودة إلى اسرائيل وحصر حق العودة بالاسباب الانسانية في اطار لم الشمل، على أن يبقى هذا الامر بيد الحكومة الاسرائيلية وحدها ودون مشاركة أحد أو الالتزام بأية حصة بهذا الشأن.

ب - عودة إلى مناطق السلطة الفلسطينية: ويميز هنا بين مجموعتين أولاهما مجموعة النازحين من السكان الاصليين الذين كانوا يقيمون في الضفة والقطاع قبل حرب ١٩٦٧ والمجموعة الثانية اللاجئين الذين نزحوا للمرة الثانية من الضفة والقطاع، وهنا يقترح أن يكون الباب مفتوحاً بشكل منضبط ومتدرج للمجموعة الاولى بحسب قدرات الكيان الفلسطيني على الاستيعاب، ولعدم خلق مجال لعودة كبيرة، بينما يقترح مناقشة وضع المجموعة الثانية في اطار التسوية الدائمة حول قضية اللاجئين، وفي رأيه أن لا معنى لاقتلاعهم مرة ثالثة لتوطينهم في مخيمات الضفة والقطاع من جديد.

جـ - في اطار الحل الدائم لا يقترح غازيت ضرورة معارضة سن «قانون عودة فلسطيني» في اطار دولة فلسطينية ذات سيادة، ووفق اتفاق محدود وحصص سنوية وامكانية استيعاب للاجئين الفلسطينيين في مجالات السكن والعمل وضمن امكانية التنمية المتاحة وفي اطار سيطرة أمنية.

وتطرح هنا بشكل مبطن امكانية المقايضة بين اعتراف اسرائيل بقيام دولة فلسطينية مستقلة مقابل قيام هذه بالغاء مكانة اللاجىء والانروا أو تفكيك المخيمات والاعتراف بحل مشكلة اللاجئين، لأن الحكم الذاتي كحل دائم ليس مؤهلاً لتقديم حل كامل وشامل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ويلوم غازيت اسرائيل على عدم قيامها بطرح موضوع اللاجئين في الضفة والقطاع في اطار الحل الانتقالي، وذلك لتفكيك المخيمات وحل مشكلة اللاجئين فيهما. في كل الأحوال، فإن مسألة العودة يجب أن ترتبط بضمانات عدم استئناف النضال ضد اسرائيل.

ب – التعويضات المالية:

في موضوع التعويضات كبديل عن حق العودة، يؤكد غازيت تمسك اسرائيل بعدم تحملها مسؤولية اللجوء من جهة، وبوجود مشكلة «لاجئين» يهود من جهة أخرى، حيث أن اسرائيل ترى «أن مقارنة ممتلكات اليهود وممتلكات الفلسطينيين متكافئة في أحسن الاحوال والاحتمال الأقوى أن يبين الحساب الدقيق ديناً لصالح اسرائيل»، وتنسى اسرائيل بأن اللاجئين الفلسطينيين خرجوا بوسائل القوة والارهاب وأنهم خسروا ليس فقط أملاكهم وانما وطنهم وكيانهم السياسي ووحدتهم المجتمعية وعانوا الامرين جراء ذلك. وهذه لا يمكن مقايضتها بأي ثمن.

في مجال التعويض، تصر اسرائيل على ايجاد سلطة دولية وصندوق دولي لتمويل التعويضات تشارك فيه اسرائيل لتذويب الرواسب الخطرة التي نشأت بين الشعبين ودفع عملية التطبيع المتبادل إلى الامام (بحسب تعبير غازيت)، وفي اطار التسوية الثنائية والاقليمية فإن «دفع التعويضات سيكون له مساهمة نفسية كبيرة» ويقترح ايجاد معايير لتعويضات شخصية لكل عائلة وتعويضات جماعية، على أن تكون التعويضات بنسبة محدودة، دون تقدير المستحقات الحقيقية لكل لاجىء بما يعادل ١٠,٠٠٠ آلاف دولار لكل عائلة، هذا فضلاً عن التعويضات المرصودة لاقامة مشاريع كبرى (سكن وتأهيل مهني وتشغيل) ومشروعات تنمية.

ج – تعويض معنوي:

في اطار حسن النوايا والعلاقات السلمية الجديدة، يقترح غازيت بدلاً من حق العودة والتعويض أن تقوم اسرائيل بتقديم تعويض معنوي حيث «يمثل البعد النفسي أهمية فائقة في ترسبات النزاع الاسرائيلي – العربي عامة والنزاع الاسرائيلي – الفلسطيني خاصة. هذا التعويض يقترحه غازيت مقابل قبول الفلسطينيين التنازل عن «عودة اللاجئين»! أما التصريح فهو برأي غازيت يجب أن يكون «خال من أي بنود عملانية بصدد العودة وخال من أية تعابير يمكن أن يفهم منها أن اسرائيل تعترف بمسؤوليتها عن محنة الفلسطينيين»! ويمكن أن يحدث ذلك عن طريق قرار يصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، يرحب بالاتفاق بشأن مسألة اللاجئين وتؤيده

اسرائيل أيضاً، «من كان راغباً في حل مشكلة اللاجئين لا يجوز له أن يحجم عن خطوة كهذه من منبر دولي».

وفي هذا الاطار يقترح غازيت ضرورة المشاركة الاسرائيلية في السلطة الدولية المقترحة لحل مشكلة اللاجئين بسبب تجربتها في الاستيطان واعادة التأهيل، وللتأكد من مجريات الامور، ولضمان مسار عملية التطبيع الاسرائيلية – الفلسطينية.

د – التوطين:

يشير غازيت إلى أن حلاً لمشكلة اللاجئين لاينبني على العودة يتوقف على الدول العربية، وهو بذلك يؤكد على ضرورة استيعاب اللاجئين في هذه الدولة ومنحهم المواطنة أو مكانة السكان الدائمين، والسماح للفلسطينيين بالعودة للعمل في دول الخليج، والمساهمة في تحويل عملية اعادة تأهيل اللاجئين. وهذا يعني استيعاب دمج اللاجئين في الاطار العربي كسكان دائمين واستيعاب دمج اللاجئين كمواطنين عاديين، أو السماح لهم بحمل الجنسية الفلسطينية، وايجاد سلطة دولية لاعادة تأهيل اللاجئين تضم اسرائيل والفلسطينيين والدول المضيفة والدول العربية الممولة والدول الصناعية الفنية.

وفي الاطار الفلسطيني، يحث غازيت اسرائيل على أن تطالب الفلسطينيين بالتنازل عن ممارسة حق العودة والغاء مكانة اللاجىء على الأقل في الضفة والقطاع واخراج الاونروا من المنطقة، والشروع في تأهيل اللاجئين ونقلهم إلى مساكن دائمة، وسن قانون عودة لفلسطينيي الشتات للحصول على الجنسية الفلسطينية بما في ذلك الحق في الهجرة إلى مناطق الدولة الفلسطينية دون قيود (خاصة في لبنان) أو بقيود يتم الاتفاق عليها، والاتفاق مع اسرائيل على مجالات مسؤولية الدولة الفلسطينية بما يتعلق باللاجئين إذا تم الاتفاق بين اسرائيل والدول العربية.

تلك هي بالاجمال تصورات غازيت ومقترحاته المتعلقة بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وهي مقترحات تأخذ بعين الاعتبار المصلحة الاسرائيلية أولاً وأخيراً، وتتجاهل تماماً حق العودة للاجئين الفلسطينيين بحجة الواقعية والعملية، وتعمل على تصدير هذه المشكلة للطرف الفلسطيني وللأطراف العرب والدوليين.

المفاوضات المتعددة:

قاطعت اسرائيل الاجتماع الأول للجنة اللاجئين الذي انعقد في كندا – اوتاوا (من ١٢ – ١٥/٥/١٩٩٢) بسبب المشاركة الفلسطينية أولاً، وبسبب طبيعة المواضيع المدرجة على جدول

الأعمال ثانياً، وعلى خلفية التصريحات الأميركية المؤيدة للقرار (١٩٤) المتضمن حق العودة للاجئين الفلسطينيين ثالثاً. وقد وصفت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية الموقف الأميركي، آنذاك، أنه بمثابة «اعلان حرب». في حين قالت عنه (الجيروزالم بوست): «أكثر المفاجآت اثارة للصدمة وجهتها ادارة الرئيس جورج بوش إلى اسرائيل. على الرئيس بوش أن يدرك أن تأييد هذا القرار هو بمثابة دعوة لتدمير اسرائيل»[٢٧].

وكما هو معروف، فقد سارعت الادارة الأميركية، ارضاء لاسرائيل وتشجيعاً لها على المشاركة في أعمال هذه اللجنة، إلى التراجع عن موقفها السابق باعتبار « أن الأسس المتفق عليها (للمفاوضات) هي القراران ٢٤٢ و ٣٣٨ فقط... اما قضية اللاجئين فيتم الاتفاق عليها في سياق المحادثات. كما قامت الولايات المتحدة بالتدخل في مسار عمل هذه اللجنة إلى حد منعها من اصدار اعلان سياسي يشدد على حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، وطمأنت اسرائيل إلى أنها لا تنوي الاعتراف بهذا الحق[٢٨].

وقد ساعدت هذه التطورات (التطمينات) على اقناع اسرائيل بالمشاركة في الاجتماع الثاني لهذه اللجنة الذي انعقد في اوتاوا يومي ١١ و ١٢/١٩٩٢، حيث قدّمت إلى اللجنة ورقة عمل حمّلت فيها مسؤولية ظهور مشكلة اللاجئين في الشرق الأوسط «لرفض العرب والفلسطينيين مشروع تقسيم فلسطين»[٢٩]. وأضافت: «أن حرب ١٩٤٨ أدت إلى هروب مئة ألف مهاجر يهودي من الدول العربية وعدد مماثل تقريباً من الفلسطينيين العرب من اسرائيل» وتابعت «بينما الرقمان متقاربان الا أن المعاملة كانت مختلفة» (اندماج اليهود في اسرائيل بينما لم تحلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين). وقد تضمنت ورقة العمل هذه مغالطات كبيرة حول عدد اللاجئين الفلسطينيين، إضافة إلى تركيزها على ما أسمته اللاجئين اليهود، حيث جاء في الورقة: «في عام ١٩٤٨ خرج من الدول العربية نحو ٨٠٠ الف يهودي، وصل منهم إلى اسرائيل نحو ٥٩٠ الفاً. هؤلاء اللاجئون هربوا خوفاً من المحاكمة أو طردوا من الدول التي عاشوا فيها منذ اجيال عدة وتركوا وراءهم ممتلكاتهم التي يبلغ ثمنها مليارات عدة من الدولارات. ولم يُسمع شيء عن هؤلاء اللاجئين اليهود، لأنهم لم يظلوا لاجئين لمدة طويلة، وقد تم استيعابهم... وهكذا نجد أن لاجئي الأمس اصبحوا اعضاء منتجين في المجتمع الاسرائيلي». وبعد أن اشارت ورقة العمل الاسرائيلية هذه إلى الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل «لتحسين ظروف المعيشة في معسكرات اللاجئين»، انتقلت إلى الحديث عن القرار رقم ٢٤٢ كونه «اعتراف بمشكلة اللاجئين. أن كلمة اللاجئين في هذا القرار تنطبق على كل اللاجئين العرب واللاجئين اليهود»! بحسب تعبير ورقة العمل الاسرائيلية. واختتمت الورقة بالحديث عن تبادل السكان باعتباره

«ظاهرة سائدة في التاريخ العالمي، ومنذ الحرب العالمية الثانية تحول إلى لاجئين أكثر من ١٠٠ مليون شخص. وقد وجدوا جميعاً مساكن جديدة واندمجوا في الدول المضيفة. وفي الشرق الأوسط نجد أن اللاجئين الفلسطينيين واللاجئين اليهود يمكن أن تُحل مشكلتهم عن طريق الهيئات الدولية». معتبرة أن القضية بالنسبة اليها تتمثل، فقط، بحل «مشكلة سكان معسكرات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل تحسين ظروفهم المعيشية واعادة توطينهم، علماً بأن اسرائيل على استعداد للمشاركة في المحاولة».

هذه الورقة تنسجم تماماً مع برنامج حزب العمل الاسرائيلي حول قضية اللاجئين الفلسطينيين الذي جاء فيه: «سيتضمن اتفاق السلام مشروعاً لتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود اسرائيل وستدعى الدول العربية، جميعاً، ولا سيما الاردن ودول الخليج، إلى المشاركة في تسوية مشكلة اللاجئين وسيجند رأس مال دولي لهذه الغاية. أن اسرائيل ترفض حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى الأرض الواقعة تحت سيادة دولة اسرائيل».

وهكذا ظلت اجتماعات لجنة اللاجئين المنبثقة عن المفاوضات متعددة الاطراف تتجاهل حق العودة للاجئين الفلسطينيين بسبب الموقف الاسرائيلي المتعنت المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية، واقتصرت أعمال هذه اللجنة على البحث بجوانب فنية وانسانية وعملية مثل احصاء عدد اللاجئين وأماكن توزعهم واوضاعهم وظروف حياتهم، ومسألة اعادة تأهيلهم، وكذلك تدبير الاموال اللازمة لمساعدة اللاجئين لتأهيلهم وادماجهم وفتح المجال لهم للسفر والعمل والاقامة... الخ.

ثالثاً: الموقف الفلسطيني:

إن التفاف الشعب العربي الفلسطيني حول م. ت. ف مكّن هذه المنظمة من انتزاع شرعية وجودها وشرعية تمثيلها لهذا الشعب ومكنها من ابراز قضيته ووضعها على راس جدول الاعمال باعتبارها قضية تحرر وطني وحق تقرير المصير وعودة اللاجئين. ولكن تعثر عملية الصراع ضد الكيان الصهيوني على المستوى العربي، ولاسباب لامجال لذكرها هنا، حرم الشعب الفلسطيني من اسباب القوة والاسناد اللازمين له في المجابهة، مما اسهم في اضعاف حركتة الوطنية، وأنمى نزعتة للاعتماد على الذات كتعبير عن اليأس من الوضع العربي السائد، مما أدى بالتالي إلى تعزيز سلوكه للتماثل مع مقررات الشرعية الدولية في محاولة لاستمداد القوة المعنوية من هذه الشرعية لاسناد الحق الفلسطيني.

حول الاهداف الفلسطينية:

إزاء هذا الوضع، فقد بدا وكأن السياسة الفلسطينية تراجعت عن سياقها وعن أهدافها التاريخية المتلخصه بتحرير فلسطين، اخذه في الإعتبار مصالح جزء من الشعب الفلسطيني على حساب جزئه الآخر. وبغض النظر عن الإشكالات في السياسة الفلسطينية، والآراء المتباينه حول هذه المسألة أو تلك، فإن الشروط السياسية المحيطة بالقضية الفلسطينية والمحددة لنضال شعب فلسطين، خاصة بعد تراجع وتيرة الصراع العربي - الإسرائيلي في النصف الثاني من عقد السبعينات، اسهمت وإلى حد كبير في صياغة هذه السياسة، بصرف النظر عن الرغبات. وهكذا، طرحت م. ت. ف البرنامج السياسي المرحلي[٣٠] في الدورة (١١) للمجلس الوطني الفلسطيني، وأكدت عليه في الدورات التالية لهذا المجلس، معتبرة الأهداف المتمثلة بدحر الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، هي الأهداف الواقعية الممكنة في هذه الظروف والمعطيات. وقد حاولت م. ت. ف، من خلال هذا البرنامج أن تعوض عن الخلل في موازين القوى، وعن التراجع السياسي العربي، من خلال التماثل مع الاشتراطات العربية والارادة الدولية في مجال القضية الفلسطينية، أي انها حاولت أن تضيف إلى شرعيتها النضالية، المنبثقة من عدالة القضية، شرعية قانونية ودولية. ومع ذلك، فإن هدف العودة ظل يتصدر مختلف القرارات الصادرة عن دورات المجلس الوطني الفلسطيني إلى جانب الحق في تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية.

جاء قيام الانتفاضة الفلسطينية (أواخر ١٩٨٧) ليضع الأساس الموضوعي لتقديم هدفي الحرية والاستقلال على هدف العودة، وذلك بسبب الخارطة السياسية والجغرافية والبشرية للانتفاضة، وبسبب المحدّدات الموضوعية والسياسية لهذه المسألة، الا أن هذا لم يعن بأي حال من الأحوال تعارض هذه الأهداف مع بعضها، أو تقديم بعضها على حساب الآخر، وهذا ما نصّت عليه «وثيقة الاستقلال الفلسطيني»[٣١]. التي جاء فيها، وفي فقرتين متواليتين، التأكيد على «حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيها حقه في العودة، وحق تقرير المصير، والاستقلال والسيادة على أرض وطنه». وفي فقرة اخرى جاء ما يلي: «في قلب الوطن، وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني ايمانه الراسخ بحقه في العودة، وايمانه الصلب بحقه في الاستقلال»، وقد استند هذا الاعلان إلى «الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه» في عبارة ذات مغزى.

وحقيقة الأمر، فإن تحول الثقل الوطني الفلسطيني من الخارج إلى الداخل، متمثلاً بالانتفاضة، قدّم (في حينه) قوة الدافع الذاتية المطلوبة للبرنامج المرحلي الفلسطيني، المتضمن

اقامة الدولة الفلسطينية، فيما بدا وكأنه تحول بين الأهداف والأولويات الفلسطينية، كانعكاس للتمايز القائم بين التجمعات الفلسطينية، داخل الأرض المحتلة وخارجها، ولكن هذه الحقيقة ليست الا جانباً من جوانب المسألة، اما جانبها الآخر فيعكس الارتباط الوثيق والتكامل العميق فيما بين الأهداف الفلسطينية، والذي تم التعبير عنه في مختلف التجمعات الفلسطينية عن طريق الالتفاف حول الانتفاضة وحول اهدافها المتمثلة بالحرية والاستقلال. اجمالاً، فإن الانتفاضة خلقت تمايزاً ظاهراً، على الصعيد النظري، بين مستويين من مستويات القضية الفلسطينية. ففي المستوى الأول، يتم التأكيد على دحر الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية، حيث يتوفر الأساس الذاتي لذلك، وحيث يتوفر الاسناد الموضوعي ممثلاً بالشرعية الدولية والارادة العربية؛ اما المستوى الثاني فهو استكمال عملية النضال، من أجل احقاق الحقوق الفلسطينية الاخرى، وفي مقدمتها حق العودة، وبالتالي، الاسهام في تقويض اسس الصهيونية في فلسطين. وهكذا، نجد ان التمايز النظري الظاهر يعكس في جوهر الأمر ارتباطاً وتكاملاً فيما بين المستويين المذكورين للعملية النضالية الفلسطينية.

بعد ذلك، ونتيجة المناخات الحاصلة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي (السابق) وتداعيات حرب الخليج الثانية، استطاعت الولايات المتحدة، القطب المهيمين على الصعيد الدولي، الدعوة إلى عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط اواخر العام ١٩٩١، وفرضت الخطوط المتعلقة بشكل هذه الدعوة وجدول الأعمال وطريقة التفاوض، ومع ذلك فإن رئيس الوفد الفلسطيني السيد حيدر عبد الشافي، أكد في كلمته التي القاها في حفل الافتتاح على المكانة المركزية لحق العودة بالنسبة للشعب الفلسطيني حيث قال[٣٢]:

«حتى هذه الدعوة التي تلقيناها لحضور مؤتمر السلام هذا، تم تشوية روايتنا، ولم يتم الاعتراف بحقيقتنا الا اعترافاً جزئياً».

.. أن الشعب الفلسطيني شعب واحد صهره العيش قروناً من التاريخ على ارض فلسطين، وتشده معاً ذاكرة جماعية من الاحزان والافراح المشتركة، وتجمعه وحدة الهدف والرؤية، أن اغانينا ومواويلنا وحكاياتنا الشعبية، وقصص أطفالنا، وعبارات نكاتنا، والصور التي ترسمها قصائد شعرنا، وتلك المسحة من الحزن التي تلون حتى اسعد لحظات حياتنا، كلها جميعاً، مهمة لنا أهمية روابط الدم التي تربط بين عائلاتنا وعشائرنا.

.. بغض النظر عن طبيعة وظروف الاضطهاد الذي نتعرض له، سواء من خلال الحرمان والتشريد في المنفى والشتات، أو من خلال وحشية وقمع الاحتلال، فإن الشعب الفلسطيني لا يمكن تمزيق وحدته. وسنبقى موحدين، كشعب حيثما نكون، أو يفرض علينا أن نكون».

.. في الوقت الذي نخاطبكم فيه تلازمنا، وتلاحقنا، عيون الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨، ومن المشردين منذ عام ١٩٦٧، ومن المبعدين، فليس اقسى من مصير الابعاد والنفي، اعيدوهم إلى الوطن، فحق العودة حق لهم. (...) وكما عبرت عنها كلمات شاعرنا الوطني محمود درويش: «آه يا جرحي المكابر.... وطني ليس حقيبة وأنا لست مسافر» ولشعبنا الشجاع المعذب نقول: سنعود، وسنبقى، وسننتصر، لأن قضيتنا عادلة (...) أن مخيمات اللاجئين لا يمكن أن تكون المأوى اللائق لشعب ترعرع على ارض فلسطين وتحت دفء الشمس والحرية (...) ومع أن الارادة الدولية قد أكدت حقهم في العودة من خلال قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الا أن هذا الواقع يتم تجاهله وتعطيله عمداً (...) لسنا نريد / نحن الفلسطينيين / ما هو أقل من العدالة».

الطرف الفلسطيني في لجنة اللاجئين وفي المفاوضات:

عبّر الفلسطينيون عن تمسّكهم بحقّهم في العودة إلى وطنهم في وثائقهم وتصريحات قادتهم، وان تضمّنت بعض هذه التصريحات استعداداً لابداء بعض المرونة حول كيفية تطبيق هذا الحق في اطار اتفاق شامل للسلام، وقد تضمنت «وثيقة الاستقلال» الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ التأكيد على حق العودة باعتباره من الحقوق غير القابلة للتصرف، كما ان حيدر عبد الشافي (رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض) حرص في كلمته التي القاها في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر السلام في مدريد (٣٠/١٠/١٩٩١) (كما أسلفنا) على تأكيد وحدانية الشعب الفلسطيني (تحت الاحتلال وفي الشتات).

اما في اجتماعات لجنة اللاجئين، فقد قدم الطرف الفلسطيني وجهة نظره المتمسكة بحق العودة، ففي الاجتماع الأول تحدّث الدكتور الياس صنبر رئيس الوفد الفلسطيني إلى لجنة اللاجئين عن ذلك بقوله: «أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي الجوهر السياسي للمسألة الفلسطينية، لقد شكّلت مخيمات اللاجئين في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي المنفى على الدوام التجسيد لوحدة الشعب الفلسطيني.. ان التعويض مطروح كجزء من الاعتراف الرسمي والعمل بحق العودة، وليس ابداً كبديل عن ذلك الاعتراف. من دون الاعتراف الرسمي بحق العودة للاجئين لا يمكن لحياة الشعب الفلسطيني ولا لامور المنطقة أن تتطبع. أن صوتنا هنا اليوم هو صوت الغائبين الذين خرجوا من ليلهم ليظهروا امامكم ليقولوا ما تعرفونه في أعماق قلوبكم: اننا لم نختف وعلى العكس من ذلك فإننا من خلال معاناتنا ومحنتنا ونضالنا بحثنا عن الضوء وعشنا تجربة ولادة وطنية متجددة، اليوم هو يوم عودة الغائب»[٣٣].

من الطبيعي انه بسبب تغيب اسرائيل عن الاجتماع الأول فإنه لم يبحث في الامور الجوهرية المتعلقة بحق العودة، وانما اقتصر البحث فيه على مسؤوليات المجتمع الدولي حيال تأهيل اللاجئين وتحسين مستوى معيشتهم (في الأرض المحتلة) بالإضافة إلى بعض الجوانب المتعلقة بتنظيم احصاءات ودراسات عن اعداد اللاجئين الفلسطينيين في مختلف اماكن تواجدهم.

اما الاجتماع الثاني لهذه اللجنة، فقد شاركت اسرائيل فيه بعد مقاطعتها جلسته الافتتاحية احتجاجاً على وجود الدكتور محمد الحلاج (رئيس الوفد الفلسطيني بالوكالة) بحجة انه عضو في المجلس الوطني الفلسطيني، وقد عملت الولايات المتحدة حينها على ايجاد صيغة تسوية مرضية لمختلف الأطراف لاعادة اسرائيل إلى طاولة المفاوضات، تمثلت باقتراح اميركي مفاده أن «يستنتج رئيس الوفد الاميركي في قاعة الاجتماعات بأن عضوية الحلاج في المجلس الوطني الفلسطيني قد انتهت». وهكذا كان.

وفي هذا الاجتماع، أيضاً، ركّز الحلاج على القرار ١٩٤ باعتباره الاطار القانوني للحل العادي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، كما رفض الحلاج محاولات تجزئة هذه المشكلة ومشاريع التوطين، وطالب بتأمين الحماية الدولية للأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي نهاية الاجتماع صرح الحلاج بأن المحادثات انتهت من دون أي تقدم يذكر، وأن الخلافات بين الجانبين شملت مختلف القضايا بما فيها عدد اللاجئين، وقال الحلاج عن قضية اللاجئين: «انها مفتاح لمستقبل منطقتنا... وفرصة لاحقاق الحق بعد طول انتظار، ومفتاحاً لبوابة السلام»[٣٤].

وهكذا فإن المفاوضات في هذه اللجنة ما زالت تدور في حلقة مفرغة من دون أي تقدم يذكر بالنسبة لحق اللاجئين في العودة.

وفي تطور بارز بعد اتفاق اعلان المبادىء الفلسطينية - الاسرائيلي حول قيام حكم ذاتي انتقالي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، جرى الاتفاق بين الطرفين المعنيين مباشرة على تأجيل التفاوض حول قضية اللاجئين ضمن قضايا اخرى تشمل «القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل اخرى ذات الاهتمام المشترك» كما جاء في الفقرة ٣ من المادة الخامسة من اتفاق الحكم الذاتي - الانتقالي[٣٥]، وتضمنت الفقرة الرابعة من المادة نفسها ما يلي: «يتفق الطرفان على ان لاتجحف أو تخل اتفاقات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع النهائي التي ستبدأ في السنة الثالثة من تطبيق الحم الذاتي أي في أيار ١٩٩٦».

وهكذا فشلت اسرائيل في تجاهل هذه المشكلة في المفاوضات الثنائية والمتعددة ولكنها نجحت في تأجيلها وحرفها عن مسارها الحقيقي، في حين نجح الطرف الفلسطيني في تثبيتها من

دون أن ينجح في فرض تصوراته على اسرائيل بالنسبة لهذا الموضوع.

خاتمة:

ظل هاجس العودة إلى الوطن يشدّ فلسطينيي الشتات إلى أرضهم، ويلتصق بوعيهم الوجداني السياسي. وقد تشكلت معظم الفصائل الوطنية الفلسطينية، بعد نكبة (١٩٤٨)، وبعد أن التقط الشعب الفلسطيني انفاسه؛ أي قبيل عدوان حزيران (١٩٦٧)، من أجل تجسيد هدف العودة. ويمكن الاشارة إلى أن الميثاق الوطني الفلسطيني[٣٦]، الذي تأسست عليه م. ت. ف منذ قيامها عام (١٩٦٤)، أكد في نصوصه على أن «فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني» وأنه «صاحب الحق الشرعي في وطنه.. فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني»... كما أشارت مجمل المقررات الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني بدوراته المتعددة إلى الحقوق الفلسطينية الثابته، وفي مقدمتها حق العودة. وتم التأكيد على ذلك، أيضاً، في «وثيقة الاستقلال» الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٥. وعلى الرغم من أن الظروف السياسية الراهنة تدفع للمقدمة بهدف الدولة الفلسطينية المستقلة، الا أن «حق العودة» ظل يحتل موقعه الطبيعي إلى جانب تقرير المصير واقامة الدولة في مجمل الأدبيات الفلسطينية؛ ذلك أن هذا التأكيد على حق العودة، والحقوق الثابتة الاخرى، هو الوسيلة الناجعة للحفاظ على وحدة القضية الفلسطينية وحمايتها، وهو السبيل لوحدة الادارة والمستقبل الفلسطيني. حتى أن بعض الآراء تشير إلى تخوفات معينة نابعة من أن «أي مباحثات ستكون فاشلة اذا عرضت للخطر حق الفلسطينين العرب من لاجئي ومبعدي عام ١٩٤٨ في العودة والاقامة في أي جزء من ارض افلسطين.. أن اقامة الدولة الفلسطينية.. يجب الا تكون هي الغاية النهائية، بل يجب أن تكون هي الآلية الاستراتيجية التي يتم من خلالها تحرير فلسطين»[٣٧].

وهكذا، فإن التمسك بالأهداف الفلسطينية هو الطريق الوحيد لحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً ودائماً، وأي طريق آخر غير هذا الطريق سيفاقم من هذه القضية وسيزيد من عوامل تأزمها عاجلاً أم آجلاً، بمعنى أن حق العودة للفلسطينيين يتناسب تماماً مع مثل هذا الحل للقضية الفلسطينية، خاصة اذا ما ارتبط مع باقي الأهداف الفلسطينية، اذ انه يعيد الاعتبار للطرح الأساسي الذي اعلنته الثورة الفلسطينية، منذ انطلاقتها، أي هدف «الدولة الديمقراطية العلمانية»[٣٨] في فلسطين، الدولة التي سيتعايش فيها كل المواطنين وعلى قدم المساواة، بدون تمييز بين السكان على اساس العرق أو الدين أو اللغة، بمعنى أن ترابط هذه الأهداف، وتكاملها،

يوفران الأساس المادي، والظروف المناسبة، مع تطور العملية النضالية، لتقويض اسس الصهيونية في فلسطين، واعادة الاعتبار لعملية النضال من أجل الدولة الديمقراطية التي يمكن أن تحل المسألتين: الفلسطينية والاسرائيلية في المراحل اللاحقة. وهكذا فإنه بقيام مثل هذه الدولة، يمكن أن تتمثل كافة عناصر الحل العادل والشامل والدائم للقضية الفلسطينية، بما يمكننا من الجزم بأن أي حل آخر لهذه القضية، يتعارض مع مثل هذا المسار السياسي أولا يتقاطع معه مستقبلاً، لا يمكن الا أن ينطوي على مخاطر ومآسي جديدة. في هذا السياق يمكننا أن نستشهد بما كتبه اوري ديفس تحت عنوان «مستقبل فلسطين» موضحاً رأيه بهذه القضية حيث يعتبر قيام الدولة الديمقراطية أمل الشعب في فلسطين - الفلسطينيين العرب، والاسرائيليين اليهود.. ويمكن أن نستنتج من الحقائق السابقة الملاحظات التالية، التي تعتبر بحدّ ذاتها اجابة على مجموعة التساؤلات المطروحة:

أولاً: اذا كان من الصعب على السياسة الفلسطينية، في ظل موازين القوى الراهنة، تجاوز سقف الشرعية الدولية، فإنه، وبنفس المقدار، لا يجوز لها أن تنزل إلى ما دون هذا السقف، اذ أن مثل هذه السياسة تحمل في طياتها مضاعفات خطيرة تهدد في حدّها الأدنى مصداقية القضية الفلسطينية وعدالتها، كما تهدد من جهة اخرى المكاسب الفلسطينية المتحققة على هذا الصعيد. وعلى العكس من ذلك، فإن هذه الشرعية توفر عنصر قوة للسياسة الفلسطينية، وتمدها بقوة دفع المجتمع الدولي. وبهذا الصدد تمكن الاشارة إلى امكانية فتح معركة دبلوماسية وسياسية في هيئة الأمم المتحدة حول الحقوق الفلسطينية، لاثارة وضع اسرائيل في هذه الهيئة من جديد[٣٩]، بسبب تنصلها من الالتزامات التي قبلت على أساسها في عضويتها.

ثانياً: أن التمسك بحق العودة هو حاجة حيوية وطبيعية للشعب العربي الفلسطيني، وهو يلبي تطلعات أكثر من ٦٠٪ من ابناء هذا الشعب اللاجئين في العديد من الأقطار العربية وغيرها، ومن هنا تنبع أهمية التمسك بهذا الحق التاريخي والطبيعي القانوني - حق العودة، ذلك ان الاخلال بهذه المسألة قد يعرض الارادة الفلسطينية للتفتّت، كما انه قد يشجع اسرائيل على ابتزاز المزيد من التنازلات، وما موجات الهجرة الاسرائيلية المتدفقة هذه الأيام الا دليل واضح على التعنت والشراهة الاسرائيلية، علاوة على انه لا يمكن ان يقبل منطقياً وانسانياً اقتلاع اليهود من اوطانهم الأصلية ليستوطنوا في الأراضي الفلسطينية، في الوقت الذي يحرم فيه أصحاب الأرض الأصليون من حق العودة إلى أوطانهم. وتجدر بنا الاشارة إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين

المسجلين يبلغ حالياً بحسب احصاءات الانروا[٤٠] (٣١٣٢٢٠١) يتوزعون على النحو التالي: الأردن: (١٢٦٣١٢٠)، لبنان: (٣٤٤٥٤٥)، سورية: (٣٣٤٨٧٠)، الضفة: (٥١٥٣٩٥)، غزة: (٦٧٤٢٧١).

ثالثاً: تنبع أهيمة الشرعية الدولية، بالنسبة لحقوق الشعب العربي الفلسطيني، من موقعها في توفير السند القانوني الدولي لنضال الفلسطينين، ولكنها على أهميتها المعنوية والسياسية، لا يمكن أن تكون بديلاً عن نضال الفلسطينيين انفسهم، وقد أكدت (وثيقة الاستقلال) الفلسطينية على هذه الحقيقة الساطعة بقولها: «ان العدل وحده لا يسيرّ عجلات التاريخ». وهذا ما ذهبت اليه أيضاً قرارات الجمعية العمومية ذاتها، حينما نصت على حق الشعب الفلسطيني في استخدام كافة اشكال النضال، لاحقاق حقوقه.

رابعاً: ولعل أبلغ دليل على حقيقة الترابط العملي والتكامل الموضوعي بين الأهداف الفلسطينية هو المشاركة الفعالة للاجئين الفلسطينيين من سكان الضفة والقطاع المحتلين في الانتفاضة. اذ اعتبرت تجمعات اللاجئين من أهم بؤر الانتفاضة وأشدها ضراوة في المواجهة مع جيش الاحتلال، وهذا ما تجلى في قطاع غزة، مثلاً، الذي يشكل اللاجئون فيه ٨٠٪ من مجموع سكانه، وبذلك ادرك الحس الوجداني لهؤلاء اللاجئين موقع الانتفاضة الفلسطينية المتقدم في عملية الصراع ضد الكيان الصهيوني، كما ان الوعي الشعبي يعبر بدوره عن تبلوره لجهة التقاطه اهمية النضال من أجل دحر الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية بالنسبة لتحقيق مجمل الأهداف الفلسطينية، ومنها حق العودة لهؤلاء اللاجئين انفسهم، وبشكل محدد، فإن ٧٥,٥٪ من الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية وخارجها هم من اللاجئين الفلسطينيين، وهؤلاء يعتبرون بأن تحقيق هدف الاستقلال، علاوة على أنه جزء من العملية النضالية الفلسطينية، هو أيضاً مقدمة ضرورية لتحقيق هدفهم المنشود بالعودة إلى اراضيهم وممتلكاتهم.

خامساً: من المفهوم انه في اطار مقاربة برغماتية تفرضها الظروف الموضوعية وموازين القوى المختلة لصالح الكيان الصهيوني، والوقائع الديمغرافية الجديدة فيه، يمكن الحديث عن صيغ متعددة لا يجاد حل مناسب وملائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين، ولكن اية مقاربة من هذا النوع لابد أن تتضمن اجحافاً بالحقوق التاريخية والقانونية والطبيعية للاجئين، خاصة حقهم في ممتلكاتهم وحقهم في وطنهم وحقهم في التعويض عن الاجحاف الذي لحق بهم، ومن الصعب

تصور مقاربة تأخذ في اعتبارها العدل والانصاف للفلسطينيين في ضوء مجمل التطورات والمستجدات وموازين القوى الراهن.

بالاجمال فإن الفكر السياسي الفلسطيني معني بايجاد مقاربة ملائمة من خلال ايجاد معادلة تأخذ في اعتبارها كل هذه العناصر السياسية والقانونية والديمغرافية وموازين القوى، وتتضمن ايجاد صيغ ملائمة لتطبيق حق العودة ما امكن إلى ذلك من جهة، وايجاد صيغ اخرى لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين من الجهة الاخرى، في اطار الأولويات الفلسطينية في هذه المرحلة، وفي اطار هذا المستوى من الصراع العربي - الاسرائيلي.

الهوامش:

١ - د. خيرية قاسمية - الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي - **الموسوعة الفلسطينية**/القسم الثاني - دراسات خاصة/بيروت ١٩٩٠ ص ١٥٢.

أيضاً: محمد النحال - الشعب الفلسطيني: ارقام وبيانات مجلة **شؤون عربية** - تونس، العدد (٤٤)، ك١، ١٩٨٥ ص ١٣٣.

٢ - شلوموغازيت (باحث في مركز يافي للدراسات الاستراتيجية - منسق الانظمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ورئيس الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية سابقاً) قضية اللاجئين والحل الدائم من منظور اسرائيلي - مجلة **الدراسات الفلسطينية** العدد ٢٢ - ربيع ١٩٩٥ ص ٧٨ - ١١٣.

٣ - **الموسوعة الفلسطينية** - العودة (حق -) ص ٣٥٩ -- ٣٦٢ و ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

٤ - المصدر السابق - اللاجئين الفلسطينيين (حقوق-) ص ٣ - ٤.

٥ - جلنار النمس. القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة. **مجلة شؤون فلسطينية** ع ٩٠/ايار ٧٩ ص ١٢٣. أيضاً انظر **الموسوعة الفلسطينية** - الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني - ص ٢٥٨.

٦ - المصدر السابق الصفحة نفسها.

٧ - د. فؤاد حمدي بسيسو - ندوة الابعاد الاقتصادية - مجلة **شؤون عربية** - ع ٥٧، آذار ١٩٨٩ - ص ١٨٠.

٨ - **الموسوعة الفلسطينية**، الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

٩ - **الموسوعة الفلسطينية**، اللاجئين الفلسطينيين (حقوق-) ص ٦.

١٠ - **الموسوعة الفلسطينية** - العودة (حق-) ص ٣٦١.

١١ - **قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين** - مراجعة وتحقيق د. جورج طعمة، اصدار م. ت. ف بيروت ط/٢ ١٩٧٥ ص ١٥٥.

١٢ - **الموسوعة الفلسطينية** - اللاجئين الفلسطينيين (حقوق-) ص ٧ - ٨ أيضاً، د. مروان عبدو - القضية الفلسطينية في اروقة الأمم المتحدة - مجلة **شؤون فلسطينية**، ع ١٤٨ - ١٤٩، تموز وآب ١٩٨٥ - ص١٩ - ٢٠، وجلنار النمس، مصدر سبق ذكره ص ١٢٣ - ١٢٦.

١٣ - خليل اسماعيل الحديثي - القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة. مجلة **شؤون عربية** ع ٥٦ ك١ ١٩٨٨ ص ٨٨.

١٤ - **الموسوعة الفلسطينية** - الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني - ص ٢٥٨. أيضاً المصدر نفسه، اللاجئين الفلسطينيين (حقوق-) ص ٣٠٢.

١٥ - المصدر السابق، الصفحات نفسها، أيضاً انظر هيئة الأمم المتحدة - نيويورك - **تقرير صادر عن لجنة ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ١٩٧٨** - ترجمة دائرة العلاقات السياسية في ج.ش.ت.ف ١٩٨٩/٦/٢٦.

١٦ - هيئة الأمم المتحدة - تقرير - مصدر سبق ذكره.

١٧ - المصدر السابق.

١٨ - **الموسوعة الفلسطينية** - العودة (قانون - اسرائيلي) ص ٣٦٢ - أيضاً المصدر السابق.

١٩ - اوري ديفس - مستقبل فلسطين - **مجلة المستقبل العربي** بيروت ع ١٢٧/أيلول ١٩٨٩ - ص ٧١ - ٧٢.

٢٠ - د. اسعد عبد الرحمن ونواف الزرو - المواقف الاسرائيلية تجاه الحوق الفلسطينية، **القبس** الكويتية ١٩٨٩/٦/٢٣.

٢١ - **مجلة الدراسات الفلسطينية** ع ٢ - ١٩٩٠ - ص ١٧٣.

٢٢ - برنامج حزب العمل الاسرائيلي - **مجلة الدراسات الفلسطينية** - ع١١ - ص ١٧٥.

٢٣ - منير الهور - طارق الموسى - **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧ - ١٩٨٥)** اصدار دار الجليل - عمان (١٩٨٦)، ص ٩٩ - ١٠٧ و ص ١٣٧ - ١٥٥، أيضاً ابراهيم عبد الكريم - مقترحات الوسط الاكاديمي الاسرائيلي للتسوية - م. **الأرض** - دمشق - السنة الثالثة ع٣ - آذار ١٩٩٠ ص ١١ - ٧٠ - وأيضاً نواف الزرو - مشاريع التصفية الاسرائيلية للمخيمات الفلسطينية - م. **صامد الاقتصادي** العدد ٨٣ كانون الثاني ١٩٩١ - ص ١٣٤ - ١٤٧.

٢٤ - مشروع ايجال ألون - **عن مشاريع التسوية الاسرائيلية** - بإشراف د. الياس شوفاني - اصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٧٨ - ص ٧٢ - ٧٥.

٢٥ - منير الهور وطارق الموسى، مصدر سبق ذكره.

٢٦ - شلوموغازيت، مصدر سبق ذكره.

٢٧ - م. **الحرية** - دمشق ١٩٩٢/٩/٢٠ نقلاً عن صحيفة **القدس** المقدسية ١٩٩٢/٩/١٠.

٢٨ - صحف ١٩٩٢/٥/١٦.

٢٩ - ماجد كيالي - حق العودة ومستقبل السلام - صحيفة **النهار** البيروتية ١٩٩٣/٦/٣.

٣٠ - فيصل حوراني - **الفكر السياسي الفلسطيني**، اصدار مركز الابحاث في م.ت.ف، بيروت ١٩٨٠ ص ٢٠٤ - ٢١٨.

٣١ - **كلمات على بوابة النصر - وثيقة الاستقلال** - من منشورات مؤسسة عيبال - ص ٤٢٧ - ٤٣٢.

٣٢ - حيدر عبد الشافي - كلمات في افتتاح مؤتمر مدريد ١٩٩١/١٠/٣١، عن **مجلة الدراسات الفلسطينية** خريف ١٩٩١ - ص ٢٠٦.

٣٣ - الياس صنبر - رئيس الوفد الفلسطيني لاجتماعات لجنة اللاجئين، عن **مجلة الدراسات الفلسطينية** - ع١٢ - ص ١٧٩ - ٢١٨.

٣٤ - كلمة الحلاج - راجع ماجد كيالي - مصدر سبق ذكره.

٣٥ - وثيقة اعلان المبادىء حول الحكم الذاتي الانتقالي مجلة **الدراسات الفلسطينية**. ع(١٦) خريف ١٩٩٣ ص ١٧٥ - ١٨٣.

٣٦ - **الميثاق الوطني الفلسطيني** - القاهرة: المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٦٨ - المواد ١ و ٢ و ٣.

٣٧ - اوري ديفس - مصدر سبق ذكره ص ٦٤ - ٦٥.

٣٨ - طرحت هذه الفكرة اساساً حركة فتح. ر - **النظام الداخلي لحركة فتح** - كراس خاص - صادر عن المؤتمر الثالث للحركة عام ١٩٧١. مادة ١٣ ص ١٦ - أيضاً - **برنامج العمل السياسي** الذي اقره المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة ١٨ من ٢٨، ٢ - ١٩٧١/٣/٥ - ر - المناقشات حول هذه الفكرة في - فيصل حوراني - مصدر سبق ذكره ص ١٥٧ - ١٨٢.

٣٩ - جلنار النمس - مصدر سبق ذكره ص ١٢٢ - ١٢٣.

٤٠ - **دليل الاونروا** - اصدار وكالة الأمم المتحدة (الاونروا) فينا، حزيران ١٩٩٥.

قضيّة اللاجئين الفلسطينيين

جذور المشكلة وآفاق الحل

امين محمود عطايا

المقدمة

أدت النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني في حرب ١٩٤٨، إلى تشرين نحو ٧٣٦ الف فلسطيني، وتحولهم الى لاجئين، منهم حوالي (٤٧٠) الفاً داخل الجزء المتبقي من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، ٢٦٦ الفا خارج فلسطين في الدول العربية المجاورة.[١] حيث لم يبق في المناطق الفلسطينية التي وقعت تحت الاحتلال الاسرائيلي سوى (١١٧) الفاً فقط، جزء منهم لاجئون من قرى ومدن مختلفة، إنتقلوا بعد إجلائهم عنها، إلى أماكن مختلفة اخرى داخل فلسطين. وقد خلف اللاجئون الفلسطينيون وراءهم أملاكاً وأراضي شاسعة قدرت إحدى لجان الأمم المتحدة مساحتها بما يزيد عن اربعة ملايين دونم[٢] عدا النقب، الذي تقدر مساحته بـ ١٢ مليون دونم. وقد بلغ عدد القرى والمدن العربيه التي هجرها سكانها بشكل كامل أو جزئي، حوالي ٣٥٠ قرية ومدينة، من بين ٤٥٠ كانت قائمة في المناطق التي إحتلتها إسرائيل في فلسطين قبل حرب ١٩٤٨. ثم قامت اسرائيل فيما بعد، بعملية مسح لاراضي هذه القرى حتى تلاشى من فوقها كل أثر. وقد تم هدم القرى والمدن المهجورة وتسليم أراضيها للمستوطنين اليهود لإستغلالها. أما القرى والمدن غير المهدّمة، فقد أستغلت في إسكان المهاجرين اليهود الذين تدفقوا على اسرائيل بعد قيامها.[٣]

هكذا، ولدت قضية اللاجئين الفلسطينين، وأضحت جوهر الصراع الذي وسَم جميع مراحل تطوّر القضية الفلسطينية، وظلت لهذه القضية البُعد الاكثر استعصاءً على المعالجة، ضمن كل المحاولات الرامية الى إبرام تسوية نهائية معقولة ومرضية للقضية الفلسطينية، وخاصة بالنسبة

للطرف الفلسطيني، لهذا إستشعر معظم المعنيين بالتهاون الذي انطوى عليه «اتفاق أوسلو» للتسوية بالنسبة الى قضية اللاجئين، وذلك حين دفع بهذه القضية الى دائرة المسائل المؤجلة.[٤]

والسؤال الذي لا يزال مطروحاً حتى الآن: من سببّ مشكلة اللاجئين الفلسطينين، وما هو أصل هذه المشكلة، وما هي التغييرات التي حدثت في طبيعة هذه المشكلة؟ وهذا يقودنا بالتالي الى السؤال الهام: ما هي الخطوات العملية لحل قضية اللاجئين من وجهتي النظر الاسرائيلية والعربية والأمريكية؟

اولاً: أصل مشكلة اللاجئين وطبيعتها

كانت فلسطين تُشكل جزءاً من الامبرطورية العثمانية. وفي أثناء الحرب العالمية الاولى التي شهدت إنهيار هذه الامبرطورية، دخلت الجيوش البريطانية الاراضي الفلسطينيه واحتلها عام ١٩١٧. ولإضفاء شكل من الشرعية على إحتلال الحلفاء للبلاد التي كانت خاضعة للدولة المهزومة في الحرب العالمية الأولى، فرضت هذه الدول نظام الانتداب. وقد عهدت عصبة الامم المتحدة رسمياً الى بريطانيا بالانتداب على فلسطين بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٢.

تحالفت السلطة البريطانية المنتدبه مع الحركة الصهيونية العالمية التي كانت ترمي إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. فبعد أن تثبتت الادارة البريطانية بموجب صك الانتداب، أخذت هذه الادارة تضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية تضمن تنفيذ وعد بلفور الذي تعهدت بموجبه الحكومة البريطانية من طرف واحد، بتاريخ الثاني من شهر تشرين الثاني من عام ١٩١٧، بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وتنفيذاً لهذه السياسة ميّزت سلطات الانتداب في معاملتها اليهود على العرب، فسلّحت أولئك بينما نزعت السلاح من يد هؤلاء، ومدّت يد العون والمساندة لليهود وحجبتها عن العرب، فسهّلت لأولئك سبل الاقامة وشراء الاراضي كما فتحت لهم ابواب البلاد على مصراعها لدخول اعداد كبيرة ووفيرة منهم الى فلسطين. ونتيجة لهذه السياسة، زاد عدد اليهود في فلسطين من (٨٣,٧٩٤) الف نسمة عام ١٩٢٢، أي ما يوازي ١١,٦٪ من مجموع السكان،[٥] الى (٦٥٠) الفاً في نهاية فترة الانتداب (١٤/٥/١٩٤٨)، أي ما يوازي ٣٠,٧١٪ من مجموع السكان.[٦]

ونتيجة لهذه السياسة أيضاً إستطاعت الأقلية اليهودية الاستيلاء عام ١٩٤٨ بقوة السلاح على حوالي ٧٧,٤٠٪ من مساحة فلسطين، بينما لم تكن تملك في ذلك الوقت سوى ٥,٧٦٪ من مجموع أراضي فلسطين، كما تمكنت من إجلاء حوالي (٧٣٦) الفاً من الفلسطينين خارج وطنهم لتحل محلهم المستوطنين اليهود.

لقد كان إخراج الفلسطينيين من بلادهم هدفاً أساسياً في العقيدة الصهيونية، وعندما سنحت الظروف لليهود في فلسطين عام ١٩٤٨، عملوا على تحقيق هذا الهدف بأبشع ما عرف من أساليب الارهاب المادي والنفسي. وكان من أبرز الوسائل التي اتبعتها الصهيونية، تشكيل العصابات التي قامت بعمليات إرهابيه لدفع السكان الى الهجرة واللجوء وطردهم من أراضيهم. ومن المذابح التي قصد منها إثارة الرعب بين العرب، مذبحة «دير باسين» الشهيرة والتي نفذت بتاريخ ١٠/٤/١٩٤٨ من قبل عصابتا «الإتسل» و «ليحي»، حيث قتل ٣٥٤ عربياً، معظمهم من النساء والاطفال والشيوخ، وقد استهدفت المذبحة إلقاء الرعب في قلوب العرب وإرهابهم لحملهم على ترك قراهم وديارهم.

وقد شبّه المؤرخ الشهير «ارنولد توينبي» المجازر التي ارتكبها اليهود عام ١٩٤٨ ضد العرب بتلك التي قام بها النازيون ضد اليهود في المانيا الهتلرية.[٧]

ومن أساليب الحرب النفسية التي إتبعها اليهود لإكراه العرب على ترك بلادهم، التحذيرات التي كانت توجهها الاذاعات اليهودية السرية الى العرب من أن أمراض التيفوس والكوليرا ستتفشى بينهم بقوة إذا بقوا في البلاد. كما لجأوا إلى استعمال مكبرات الصوت لدعوة الأهالي الى مغادرة مدنهم وقراهم في فترات محددة والا تعرضوا للقتل.[٨] وهناك أدلة كثيرة على عمليات الارهاب الصهيوني التي اكرهت العرب على مغادرة بلادهم، والتي تدحض مزاعم الصاينة القائلة بان العرب غادروا بلادهم بملء إرادتهم، فبعضهم ترك بقوة السلاح، وبعضهم أُجبر على ترك البلاد بالخداع والوعود الكاذبة، ويكفي أن نذكر الأساليب المختلفة التي اتبعها اليهود في إحتلالهم للمدن العربية، يافا واللد والرملة وبئر السبع وعكا، وغيرها من المدن والقرى العربية الأخرى.

تلك نماذج فقط من الارهاب الصهيوني الموجّه لابناء فلسطين، وهو الارهاب الذي قُدّر له أن يخلق واقعاً جديداً في فلسطين، كما قُدرّ له أن يحقق طرد وترحيل حوالي ٥٠٪ من الفلسطينين من ديارهم واراضيهم، وبهذه الكيفية ولدت مشكلة اللاجئين الفلسطينين والتي لم تحل حتى الآن.

والواقع ان فكرة الترحيل «الترانسفير» كانت مطروحة لدى الزعماء الصهاينة قبل حرب ١٩٤٨ بكثير، حيث اعتبر «بن غوريون»، وكثيرون آخرون، طيلة الوقت، بان «الترانسيفر» يجب أن ينفذ بشكل مُنظّم وعلى أساس إتفاق بين الدول العربية وبين اليهود، ويجب أن يشتمل على دفع تعويضات وخطط لإسكان المُرحّلين من جديد. ولكن الجميع اتفقوا في نهاية الأمر على ضرورة تطبيق مبدأ الترحيل مع بقاء الخلاف في وجهات النظر حول حجم هذا الترحيل طوعياً أم

قسرياً. ولكن بن غوريون حبذ الترحيل القسري.[٩]

لقد كانت الأعمال العدائية الصهيونية التي دفعت ما بين كانون الاول ١٩٤٧ ولغاية آذار ١٩٤٨ السبب الرئيسي في بدء هجرة السكان العرب من فلسطين. أما الموقف العربي من هجرة الفلسطينين، فكان الاعتقاد بأن الفلسطينين هُجروا مؤقتاً وانهم سيعودون اليها عاجلاً أم آجلاً، ولهذا السبب، وحتى اواخر شهر اذار ١٩٤٨، لم تترك الهجرة الفلسطينية الى الدول العربية أثراً ولم تزعج زعماء هذه الدول.

وقد اتخذت القيادة الاسرائيلية قراراً استراتيجياً نص على رفض عودة اللاجئين، وكان ذلك من أهم القرارات التي اتخذتها هذه القيادة في عام ١٩٤٨. كما شكلت منظمة يهودية معارضته لعودة اللاجئين من قبل زعماء المستوطنات والحركات الكيبوتسية ودائرة شؤون الاستيطان والأرض التابعة للوكالة اليهودية، وعدد كبير من قادة الهاغانا. وجاء تشكيل المنظمة في اعقاب المفاوضات والاتصالات الديلوماسية التي دارت بعد حرب ١٩٤٨ حول إمكانية عودة اللاجئين. ففي نظر «فايتس»، وهو واحد من زعماء الاستيطان اليهودي آنذاك «ان خروج العرب من فلسطين، يُشكّل ترجمة عملية لفكرة الترحيل «الترانسفير» التي طرحت في أواخر الثلاثينات. بل ذهب «فايتس» إلى طرح فكرة إنشاء مؤسسة رسمية خاصة ذات صلاحيات واسعة، تتولى الاشراف على تنفيذ فكرة «الترانسفير» قبل فوات الأوان، باتباع وسائل كفيلة بمنع عودة العرب الى بيوتهم.[١٠]

ومع تصاعد الاهتمام الدولي بقضية اللاجئين بعد توقيع اتفاقيات الهدنة في رودوس عام ١٩٤٩، أخذ المسؤولون الاسرائيليون يصرّحون، بانه: لا يمكن السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلاّ في إطار اتفاقية سلام مع الدول العربية، وستكون إعادة الممتلكات العربية لأصحابها في فلسطين مشروطة بدفع تعويضات عن الممتلكات اليهودية التي تركها اليهود في الدول العربية، وان عودة اللاجئين الفلسطينيين الى بيوتهم لن تكون شاملة بل انتقائية.[١١] فيما بعد أصبحت قضية اللاجئين الفلسطينيين تستخدم كورقة مساومة سياسية في إطار مطالبة اسرائيل بالاعتراف بها وإبرام معاهدات سلام معها.

وهكذا، ونتيجة لحرب ١٩٤٨، وقيام دولة إسرائيل، تمزقت الوحدة الجغرافية لفلسطين الى ثلاثة اقسام: القسم الأكبر والأهم من الوطن الفلسطيني، والذي يشكل ٧٦,٦٪ منه، اقيمت عليه «دولة اسرائيل». وبقي خارج نطاق الاحتلال منطقتان منفصلتان، احداهما جزء من وسط فلسطين يشكل ٢٢٪ من الأراضي الفلسطينية عرف فيما بعد بالضفة الغربية بعد ضمها إلى المملكة الأردنية الهاشمية. أما الأخرى فتضم جزءاً من الشريط الساحلي الجنوبي لفلسطين

وتُشكل ١,٣٪ من فلسطين، عرف فيما بعد بقطاع غزة، الذي خضع للإدارة العسكرية المصرية. وعلى الصعيد السكاني، أدت حرب ١٩٤٨ الى تشكل ثلاثة تجمعات فلسطينية منفصلة جغرافياً داخل فلسطين، وتجمعات سكانية أخرى مبعثرة هنا وهناك في الأقطار العربية خارج فلسطين. وقد خضع كل من هذه التجمعات لشروط اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة، الأمر الذي ترك أثاره على آلية التشكل السكاني لكل منها. وقد تم تقدير الفلسطينين وتوزعهم في المناطق التي اقاموا فيها بعد اانتهاء حرب ١٩٤٨ وتوقيع إتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ على الشكل الذي يوضحه الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١)★

تقدير توزع الفلسطينين في المناطق التي أقاموا فيها عام ١٩٤٩
بالآلاف والنسبة المئوية

م	المنطقة/البيان	لاجئون	أصليون	المجموع العام	النسبة المئوية	النسبة العامه
-١	داخل فلسطين:	٤٧٠	٧٣٠	١٢٠٠	٨١,٨	٨١,٨
	الضفة الغربية	٢٨٠	٤٩٤	٧٧٤	٥٢,٥	–
	قطاع غزة	١٩٠	٨٠	٢٧٠	١٨,٤	–
	الارض المحتلة	–	١٥٦	١٥٦	١٠,٦	–
-٢	خارج فلسطين:	٢٦٦	–	٢٦٦	١٨,٢	١٨,٢
	لبنان	١٠٠	–	١٠٠	٦,٨	–
	سورية	٨٥	–	٨٥	٥,٨	–
	الاردن	٧٠	–	٧٠	٤,٨	–
	مصر	٧	–	٧	٠,٥	–
	العراق	٤	–	٤	٠,١	–
	المجموع العام	**٧٣٦**	**٧٣٠**	**١٤٦٦**	**٪١٠٠**	**٪١٠٠**

★ المصدر: امين عطايا، «الواقع الديمغرافي في الاراضي المحتلة (١٩٦٧ - ١٩٨٨)، مجلة **شؤون عربية**، العدد ٦٠، كانون الاول ١٩٨٩، ص١١٤. في: موسى سمحه، السكان والهجرة ١٩١٤ - ١٩٨٣، عمان ١٩٨٤، ص٩.

من الجدول رقم (١) يمكن الاستنتاج بأن الهجرة الفلسطينية الواسعة، وبهذا الحجم، كانت نتيجة التهجير القسري، وتكونت مع هذا التهجير عام ١٩٤٨ تجمعات فلسطينية في الدول

العربية المضيفة للاجئين، تمثلت في مخيمات اللاجئين، وتميزت بمظاهر الانتقال الشامل أو الجزئي للتركيز المدني أو الريفي الأصلي في فلسطين، مما حافظ على البنية الاجتماعية في ظلّ اضمحلال القاعدة الاقتصادية.

وفي موجة توسعية جديدة عام ١٩٦٧، استطاعت اسرائيل احتلال كامل التراب الفلسطيني، وأجزاء من دول عربية اخرى، الا أنها لم تتمكن من تهجير سوى (٢٠٠) الف مواطن عربي من الضفة الغربية، يشكلون من مجموع السكان البالغ عددهم في العام نفسه حوالي (٨٣) الف فلسطيني ما نسبته حوالي ٢٤٪. وفي قطاع غزة تم تهجير حوالي (٢٤,٥) الفا فلسطيني، يشكلون من مجموع السكان آنذاك البالغ عددهم للعام نفسه حوالي (٤٥٤,٥) الف نسمة ما نسبته ٥,٤٠٪ من إجمالي سكان القطاع.[١٢]

هكذا، أصبح الشعب الفلسطيني إما مُشرداً خارج بلاده أو رازحاً تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي. ونتيجة للتهجير القسري وفقدان الأرض ومورد الرزق والحرمان من الهوية السياسية، كل ذلك، ولد شعوراً بعدم الإستقرار الجماعي، مما أدى بالتالي الى تحرك سياسي واجتماعي لرفض التوطين والإتجاه نحو النشاط السياسي ومن ثم النضال المسلح. لقد ظلّ اللاجئون رغم إنتقالهم الى الدول العربية متمسكين بالحق السياسي والاجتماعي في العودة الى وطنهم.

إن الذيول السياسية المترتبة على عملية إقتلاع شعب من أرضه، هو أساس المشكلة، نظراً للاحساس بالظلم الذي شعر به جزء كبير من العرب بشكل عام، والفلسطينيون بشكل خاص.

المشاريع المطروحة لحل قضية اللاجئين

ان الإعداد المحكّم للملف االفلسطيني - العربي للتعاطي مع قضية اللاجئين الفلسطينين، القائم على الرؤية الشاملة، يعتمد في شطر هام منه على معرفة الملف الاسرائيلي المضاد، ويعتمد شطر آخر، على تحري ما تحويه ملفات بقية الاطراف المعنية بمسار التسوية، لاسيما الأطراف الامريكية والغربية. علاوة على تدعيم هذا الإعداد بالخلفيته القانونية والأخلاقية التي تشمل موقف بقية اطراف المجتمع الدولي والقرارات الأممية، متعددة المصادر ذات الصلة. في هذه الفقرة، سوف نقوم باستعراض الحلول المطروحة المختلفة لحل قضية اللاجئين

أولاً: وجهة النظر الاسرائيلية:

منذ نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينين، بعد خروجهم من وطنهم، وبقوة السلاح، كان الموقف الاسرائيلي من هذه المشكلة، يرتكز على نقطتين:[١٣]

الأولى – دعوى أن الذين خرجوا من «أرض اسرائيل» انما نزحوا بطلب من الدول العربية، دون ضغط من اسرائيل، وهذا يستوجب عليهم، باعتبارهم المُسهمين في نشوء المشكلة، ايجاد حل لها.

الثانية – وهي ان اسرائيل، من منطلق إنساني، فقط، مستعدة للإسهام في حل هذه المشكلة، بدفع تعويضات للاجئين، كي يتمكنوا من تسوية أوضاعهم حيث يريدون. من هذا المنطلق، تزعم اسرائيل، ان هذه مشكلة عربية، نجمت في الأساس من سياسات خاطئة إنتهجتها الأنظمة العربية، وتبعاً لذلك، فهي المسؤولة عنها، وحلّها يكون باستيعاب اللاجئين في مجتمعاتها، مع منحهم كامل الحقوق التي يتمتع بها أي مواطن عربي في أية دولة عربية. ومن هذا المنطلق، ليست هناك مشكلة تتطلب حلاً من اسرائيل، أو تضغط عليها.(١٤)

ونتيجة عدوان عام ١٩٦٧، سقطت الضفة الغربية وقطاع غزة في يد اسرائيل، التي وجدت نفسها مسيطرة على مئات الآلاف من اللاجئين، ومن هنا كان لزاماً عليها، بحكم الوضع الجديد، التعاطي مع هذه المشكلة. بعد ان كانت اسرائيل تحصرها في قالب واحد. الشق الاول من المشكلة متعلق بالدول العربية، وقد أعفت اسرائيل نفسها من مشقة البحث عن حلّ لهذه الشق. اما الشق الثاني، والخاص بلاجئي المناطق المحتلة بعد عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧، فقد طرح نفسه، وبقوة، على اسرائيل.

على هذا الأساس، كان لابد لاسرائيل، مضطرة، وبحكم الوضع المستجد، أن تسعى إلى بحث الشق الثاني من المشكلة، أي مسألة اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة.(١٥)

لقد تميزت المناقشات والاراء الاسرائيلية، منذ أن اثيرت المشكلة للمرة الاولى في الكينست، خلال شهر آب ١٩٦٨، بعدم الجدية. ولم تكن تهدف إلاّ الى تحقيق استعراض إعلامي أمام الرأي العام العالمي. وكان من أبرز رموز هذه المرحلة «ليفي اشكول»، الذي عارض تقديم أية حلول لهذه المشكلة، واتبع سياسة القمع، معتقداً بأن هذه السياسة سوف تؤدي، الى هجرة عشرات الآلاف من اللاجئين الى الخارج.(١٦) الاّ ان هذه السياسة فشلت، مما دفع النائب «جدعون هاورتز» للتحدث عن تقصير اسرائيل في حل المشكلة قائلاً: «من واجبنا أن نطلع اللاجئين على الحقيقة. بأن لا يجب عليهم الاستمرار في حياة الانتظار الوهمية للعودة إلى ديارهم التي هجروها، بل علينا أن نفتح أمامهم كوة أمل، وان تقدم لهم حلولاً دائمة، ونضع نهاية لعملية تنمية مشاعر الكراهية والانتقام.... وأقول انهم لا يريدون الهجرة، وهم مصممون على البقاء في المخيمات، واثارة القلاقل لنا، والآن أمامنا طريق واحد، هو القيام بأي عمل بنّاء شجاع، كي نبدأ في حل المشكلة».(١٧)

بعد تلك المرحلة، قدمت مشاريع عديدة لتوطين اللاجئين أونقلهم وتصفية مخيماتهم. ومن هذه المشاريع، ما اتخذ طابع الشروع الخاص بالمشكلة، ومنها ما اتخذ طابع الاجراءات التي تهدف الى خلق وضع مستقر اولاً، يفرض تصفية القضية الفلسطينية، بعد مشكلة اللاجئين. ومن اهم المشاريع المطروحة. «مشروع آلون» الذي تضمن تصوراً متكاملاً للتسوية مع الأردن عام ١٩٦٨، ومن بين ما يتضمنه المشروع، نقل سكان بعض المناطق وتوطينهم في الضفة الغربية والعريش، حيث يتوجب توطين اللاجئين من قطاع غزة الى جانب اللاجئين من الضفة الغربية، في الضفة الغربية نفسها.

وعن الحل الكامل لقضية اللاجئين، يرى «آلون»: «بان هذا الحل يصبح متاحاً لو تم التوصل إلى سلام شامل مع الدول العربية المجاورة، على أساس من التعاون الاقليمي».(١٨)

يتضح من خلال مجمل المشاريع الاسرائيلية التي طرحت لحل مشكلة اللاجئين، أنه لم يصل أي منها بعد إلى حيّز التنفيذ، الا في بعض اجزائها. فالحكومات الاسرائيلية المتعاقبه، منذ حزيران ١٩٦٧، لم تتمسك بأي مشروع، سواء كان لـ «آلون» أو «دايان» أو لـ «فايتس»، بل عمدت الى تنفيذ ما يناسبها في كل مرحلة.

وعلى الرغم من أن هذه السياسة، تجاه مشكلة اللاجئين (في المناطق المحتلة)، بقيت غامضة لدى العديد من الاسرائيلين أنفسهم حتى حرب تشرين ١٩٧٣، إلّا انها توقفت كلياً بعد الحرب. وبدأت الاجراءات تأخذ منحى آخر تماماً. وهو الاستيطان اليهودي في القطاع والضفة، وعدم المساس بمشكلة اللاجئين إلى حين إتخاذ قرار مستند الى ما يتم التوصل اليه من تسويات مع مصر، وبعض الدول العربية الاخرى.

ومن المثير أن مرور الوقت وتوالي الاحداث قد اكّدا أن قضية اللاجئين ظلت البُعد الاكثر استعصاء على المعالجة، ضمن كل المحاولات الرامية الى إبرام تسوية نهائية معقوله ومرضيه للقضية الفلسطينية، خاصة للطرف الفلسطيني.

والشيء المؤكد أن تأجيل البحث في قضية اللاجئين، يعني أن أطراف التسوية – من فلسطينين واسرائيلين وعرب ودوليين – سوف يتعين عليهم مواجهة ملف القضية في وقت حدده الاتفاق بيداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية. إذ أن القضية موضع بحث في «لجنة اللاجئين» المتفرغه عن المفاوضات متعددة الاطراف، كما هو معلوم منذ منصف عام ١٩٩٢.

ورغم أن اتفاق «اوسلو» أجّل التفاوض الفلسطيني – الاسرائيلي حول قضية اللاجئين عموماً، الاّ ان اسرائيل استبعدت تماماً فكرة القبول بحق عودة اللاجئين منذ عام ١٩٤٨(١٩)

وفي لجنة اللاجئين للمفاوضات متعددة الاطراف، كان أقصى مما طرحت اسرائيل، الموافقة

على جمع شمل عائلات النازحين منذ عام ١٩٦٧، وبعدد يصل ما بين ٥,٤ آلاف شخص سنويا.[٢٠] من الناحية الشكلية يبدو مبدأ «التعويض» هو البديل الطبيعي لحق العودة، أو لمن لا يختار العودة. ولقد رهنت اسرائيل قبولها مبدأ تعويض اللاجئين الفلسطينيين بعدد من الشروط. تماماً، كما دأبت في شأن حق العودة في سياق كوكبة من الشروط المسبقة كتوطين اللاجئين في الدول العربية، والتفاوض بشأن تسوية سلمية عامة، والتعويض العربي المقابل عن الخسائر الاسرائيلية، وآليات حقوق الملكية.

إن الاساس القانوني الاسرائيلي الداخلي، يضع دون شك، عقبات وتعقيدات كبيرة أمام إمكانية تطبيق الأساس القانوني الدولي بشأن العودة والتعويض بالنسبة للاجىء ١٩٤٨ أو نازحي ١٩٦٧. وبالنسبة لاسرائيل، فإن حل قضية اللاجئين يجب أن يتم عن طريق توطينهم بعيداً عن «أرض اسرائيل»، وتفضل أن يتم التوطين في نقطة بعيدة عنها جغرافياً، فإذا لم يكن ذلك ممكناً، فإن الاردن يمثل مكاناً مناسباً لهذا الحل[٢١].

ويلاحظ، انه في مناخ التسوية السياسية الجارية للقضية الفلسطينية منذ خريف عام ١٩٩١ تخوّف الكثيرون من أن يكون مدخل التوطين متزامناً ومتواكباً مع مداخل أخرى تنسجم مع المفاهيم والمشاريع الاسرائيلية، بحيث تصبح المسألة أمراً واقعاً في المدى القريب أو البعيد.[٢٢]

إن تحسين مستوى معيشة اللاجئين الفلسطينيين شعار قديم، يرتد بأصوله الى كل مشروعات التوطين. ومع ذلك يظل لهذا الشعار شخصيته المستقلة، بحكم أن مفهوم التوطين الصارخ يثير في عقلية اللاجئين أفكاراً غير مستحبة. والحق أن هذا المدخل، انما هو إنتاج اسرائيلي - غربي مشترك، ومن بين نماذج المشروعات التي حملت سمة هذا الشعار، نذكر: «مشروع حزب العمل الاسرائيلي للسلام» في آب ١٩٨٩ - الذي ركز على حل مشكلة اللاجئين وتوطينهم «بمساعدة صناديق دولية» ورأى «ضرورة التعاون مع الدول العربية التي سيتم توطين اللاجئين فيها، والعمل على الالغاء التدريجي لمخيمات اللاجئين أو تغيير طبيعتها، وتحويلها إلى أماكن قروية وبلدية عادية، أو عن طريق توطين سكانها في أماكن السكن القريبة القائمة.. وكل هذا من خلال تنمية مشاريع زراعية وورش صناعية في الضفة الغربية، وضمان استيعاب اللاجئين».[٢٣]

وتسعى كافة المشاريع الاسرائيلية المطروحة الى إشراك المجتمعين الغربي والدولي في هذه المسؤولية، ولا يخفى أن سيطرة الأبعاد الاقتصادية على مسار تسوية القضية الفلسطينية منذ خريف عام ١٩٩١، ووجود براهين حقيقية على أولوية هذه الأبعاد، في إطار صيغة التسوية الفلسطينية - الاسرائيلية، يعزّز الزعم بصلابة موقع هذا المدخل للتعامل مع القضية في الفترة المقبلة.[٢٤]

وتربط اسرائيل بين هجرة اليهود العرب واللاجئين الفلسطينيين، معتبرة ان ما جرى هو، من حيث الكم والكيف، عملية تبادل سكاني بين الدول العربية واسرائيل. وطبقاً لهذه النظرية الاسرائيلية، تذهب قضية اللاجئين الفلسطينيين وممتلكاتهم تعويضاً لقضية المهاجرين اليهود من الدول العربية وممتلكاتهم، أو على أقل تقدير، تدخل قضية المهاجرين اليهود العرب في صلب معادلة تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين، انها مقايضة تستحق التأمل من وجهة نظر السياسة الاسرائيلية.

وترى اسرائيل أن الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ لا تنطبق فقط على اللاجئين، بل تطال ايضاً اللاجئين اليهود من البلاد العربية، لا سيما وأن القرار لم يحدد ماهية اللاجئين المقصودين[٢٥]. وهذا ما يثار أيضاً من الجانب الاسرائيلي عند تفسير الفقرة الخاصة بحل قضية اللاجئين في قرار مجلس الأمن المشهور رقم ٢٤٢. ففي الورقة الاسرائيلية الخاصة بقضية اللاجئين في المفاوضات متعددة الاطراف التي نشرت بشكل غير رسمي، أثارت اسرائيل مسألة المهاجرين اليهود من الدول العربية، وقدرت أنهم (٨٠٠) الف شخص، وصل منهم الى إسرائيل (٥٩٠) الفاً. وذكرت، «أن هؤلاء اصبحوا مواطنين في اسرائيل، بيما لم تبذل الدول العربية جهوداً لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينين».[٢٦]

ويمكن القول، ان هذه السياسة الاسرائيلية بالنسبة للاجئين، كانت تبدو في ظاهرها مجرد طفرات موسمية، إلا أنها، في حقيقة الامر، شكلت صورة واضحة المعالم لمنحى السياسة الاسرائيلية المستقبلية، والتي تهدف الى تصفية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، كما برزت بشكل واضح في أقوال العديد من السياسيين الاسرائيليين.

ثانياً: وجهة النظر العربية وقرارات الامم المتحدة:

إن استعراض تاريخ فلسطين وتاريخ شعبها في العقود الستة الاخيرة يظهر أن شعب فلسطين لم يتخل قط عن حقه في تقرير مصيره، كما انه لم يترك بلاده طواعية وانما قسراً وبالاكراه ورغم إرادته ومشيئته.

ونتيجة الأحداث التي مرت بفلسطين في الستين سنة الاخيرة التي ألقينا الضوء على بعض جوانبها في الفقرات السابقة، أضحى الشعب العربي الفلسطيني إما مشرداً خارج بلاده أو رازحاً تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي.

وهكذا، جرد الشعب الفلسطيني من حقوقه الأساسية، كالحق في حمل جنسية بلاده، والحق في ممتلكاته، ولكن أهم الحقوق التي حرم منها الشعب الفلسطيني على الإطلاق هو الحق

في العودة الى وطنه والحق في تقرير مصيره.

ان الحق في العودة الى الوطن هو من حيث الجوهر والأساس جزء وفرع من حق تقرير المصير، وقد كفلت هذا الحق المواثيق الدولية. فالمادة الثالثة عشرة (الفقرة الثانية) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان تنص على ما يلي: «لكل انسان الحق في أن يغادر بلده وأي بلد آخر وان يعود الى بلده».

اما حق تقرير المصير فقد اصبح بموجب المواثيق والشرعات الدولية الحديثة حقاً وضعياً يتيح للشعوب أن تقرر كيانها السياسي ومستقبلها الاقتصادي الاجتماعي بملء إرادتها. ووسيلة ممارسة هذا الحق هو الاستفتاء الذي يتيح للسكان ابداء رغباتهم حول مستقبل بلادهم السياسي. والاستفتاء هو الوسيلة الديمقراطية الوحيدة لتطبيق حق تقرير المصير.

ومع أن الأمم المتحدة كانت قد قررت في اوضاع مشابهة لوضع فلسطين عام ١٩٤٧ القيام باستفتاءات في بلدان عديدة كانت خاضعة لنظام الوصاية، وذلك بقصد اتاحة حق تقرير المصير للشعوب، فإن الامم المتحدة عندما أصدرت بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ قرارها بتقسيم فلسطين الى دولتين، فانها حجبت هذا الحق عن الشعب الفلسطيني، مما أدى الى حرمانه من وطنه بالارهاب والعنف الذي مارسته القوى الصهيونية في فلسطين وخارجها.

بيد انه عندما أخذت سطوة الدول الاستعاريه الكبرى تنحسر عن منظمة الامم المتحدة، واخذت تتضح معالم تجريد شعب فلسطين من أبسط حقوقه الاساسية، صدرت عن المنظمة العالمية قرارات تؤكد حق هذا الشعب في تقرير مصيره. ففي القرار ذي الرقم ٢٥٣٥ القسم ب (٢٤) الصادر بتاريخ ١٠ كانون الاول ١٩٦٩ أقرت المنظمة الدولية بحقوق شعب فلسطين، إذ ورد في القرار المذكور ما يلي: «ان الجمعية العامرة... إذ تقر بان قضية اللاجئين العرب قد نشأت من حرمانهم من حقوقهم التي لا تتزعزع والتي كفلها ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالي لحقوق الانسان، تؤكد حقوق شعب فلسطين في حق تقرير المصير».[٢٧]

وقد اكدت الجمعية العامة هذا القرار، بقرارات اخرى هي التالية: القرار رقم ٢٦٧٢ القسم ج (٢٥) المؤرخ في ٨/١٢/١٩٧٠، والقرار رقم ٢٧٩٢ القسم د (٢٦) الصادر بتاريخ ٦/٢/١٩٧١، والقرار رقم ٢٦٤٩ (٢٥) الصادر بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٧٠، والمتعلق بتاكيد حقوق تقرير المصير والاستقلال للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعارية أو لسيطرة أجنبية.[٢٨]

وفي شأن حق العودة، فإن المجتمع الدولي قد أقر للشعب الفلسطيني حقه بالعودة الى بلاده، منذ عام ١٩٤٨، حيث أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قراراً يقضي بعودة اللاجئين الفلسطينين الى بلادهم. وهذا القرار هو الرقم ١٩٤ (٣) الصادر بتاريخ ١١ كانون الاول

١٩٤٨، وينص البند الحادي عشر منه على ما يلي: «ان اللاجئين الذين يرغبون في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ينبغي أن يسمح لهم بذلك في أول فرصة ممكنة، وينبغي دفع تعويضات عن املاك اولئك الذين لا يرغبون في العودة، كما ينبغي دفع التعويضات عن الخسارة وعن الاضرار اللاحقة بأملاكهم والتي توجب مبادىء القانون الدولي والانصاف على الحكومات أو السلطات المسؤولة دفعها».[٢٩]

وقد أكدت الجمعية العامة هذا القرار سنة بعد سنة منذ عام ١٩٤٨ بقرارات أخرى. أما بالنسبة إلى العرب الذين اخرجتهم السلطات الاسرائيلية أبان العمليات الحربية التي رافقت حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ وتلته، فان الجمعية العامة قد قررت حقهم بالعودة الى بلادهم، وطلبة من السلطات الاسرائيلة اعادتهم. ففي القرار رقم ٢٤٥٢ القسم أ (٢٣) الصادر بتاريخ ١٩ كانون الاول ١٩٦٨ تأكيد على ذلك.[٣٠]

مما سبق يتضح لنا ان المجتمع الدولي قد اكد وثبت حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في العودة الى وطنه. ولكن، بالرغم من العدد الوافر والمتراكم من هذه القرارات والمواثيق، فقد بقي الشعب الفلسطيني تائهاً، مشرداً، مجرداً من أبسط حقوقه الأنسانية. ونتساءل: ترى ما هو السبيل لوضع قرارات المجتمع الدولي موضع التنفيذ؟

وفي الوقت الراهن، وعلى الرغم من اقتناع جزء لا يستهان به من الرأي العام العالمي بأن الحل السياسي لمشكلة اللاجئين وشيك الحدوث على أساس تعويضهم عن ممتلكاتهم واقتناعهم بالبقاء حيث هم، فان جميع المحاولات قد اخفقت في هذا السبيل.

إن كافة الحلول السياسية التي بحثت في هيئة الامم المتحدة منذ عام ١٩٤٨، كانت تحاول التوفيق بين اصرار الفلسطينين على العودة إلى اراضيهم المحتلة، وبين موقف اسرائيل المتعنت برفض عودتهم، باستثناء فئة قليلة منهم، على أن تكون جزءاً من تسوية سياسية شاملة.

اما موقف العرب السياسي الرسمي من مشكلة اللاجئين في الوقت الراهن، فترتكز على اساس القرار رقم ١٩٤ الصادر عن هيئة الامم المتحدة في عام ١٩٤٩، والذي يعطي اللاجئين حق العودة أو التعويض لمن لا يرغب في العودة، مع مبدأ حق تقرير المصير، وحق الشعب العربي الفلسطيني في ارضه.

ثالثاً: وجهة النظر الامريكية:

عبر «جورج ماك غي» مساعد وزير الخارجية الامريكية، أمام لجنة مجلس النواب للشؤون الخارجية في ١٦ شباط ١٩٥٠، عن قلقه بشأن العلاقة بين وجود اللاجئين الفلسطينين ومستقبل

المصالح الامريكية في الشرق الاوسط، بقوله: «إن خسارة هذه المنطقة سياسياً لصالح الاتحاد السوفيتي ستكون كارثة كبرى، وعلى أساس هذه الخلفية فان إهتمامنا باللاجئين الفلسطينيين، المبني جزئياً على اعتبارات انسانية، له مبرر إضافي، فما دامت مشكلة اللاجئين غير محلولة... فان تحقيق التسوية السياسية في فلسطين ستتأخر... وسيستمر اللاجئون في لعب دور بؤرة طبيعية للاستغلال من قبل العناصر الشيوعية والمخرّبه التي لا نستطيع نحن تجاهلها. إن وضع الفلسطينيين الذين يزداد سخطهم لا يهدد «أمن» اسرائيل، أو دول عربية معنية، بل «أمن» المنطقة العربية باكملها».[٣١]

وفيا بعد ارتكزت السياسة الامريكية على القواعد التالية:[٣٢]

١ – التخلي عن فكرة العودة إلا للقليلين من اللاجئين. ٢ – إدماج السواد الأعظم من الفلسطينين، وحصر قضيتهم في النطاق الاقتصادي وربطها بالتنمية الاقتصادية الزراعية في المنطقة العربية، ٣ – اقتراح مشاريع ري مشتركة تقوم بها البلدان العربية واسرائيل معاً... بواسطة معونات مالية من الخارج.

كان من أهم المشاريع الامريكية «مشروع جونستون» الذي استهدف تصفية قضية اللاجئين، وقضية فلسطين برمتها، عن طريق تعاون الدول العربية واسرائيل في إستثمار مياه نهر الاردن استثماراً مشتركاً. وقد ارتفعت أصوات الاحتجاج العربية الشعبية والرسمية تطالب برفض مشروع «جونستون» وكان الفلسطينيون أول من أعلنوا استنكارهم، وآخر قرار لهم برفض هذا المشروع، كان القرار الذي اتخذه مؤتمر اللاجئين المنعقد في القدس في ٢٠ تموز ١٩٥٥.[٣٣]

في مطلع العام ١٩٥٧ تقدمت الولايات المتحدة بمشروع «ايزنهاور» الذي ربط بين مقاومة الشيوعية وبين التنمية الاقتصادية. وقد علق همرشولد الامين العام للامم المتحدة انذاك على مشروع ايزنهاور قائلا: ان المشروع، «قد يخلق قاعدة لمعالجة مشكلة خطيرة من مشاكل المنطقة هي مشكلة اللاجئين الفلسطينين».[٣٤]

وبهذا تكون الولايات المتحدة قد سعت منذ نشوء مشكلة اللاجئين لتحقيق حلّ يستند الى استعداد العرب لاستيعاب معظم اللاجئين الفلسطينين بمساعدة غربية، شريطة أن توافق اسرائيل على استيعاب ما تبقى من اللاجئين.

وفي الواقع، أدركت الولايات المتحدة منذ أمد بعيد أن حل قضية اللاجئين هو المفتاح لحل قضية الصراع العربي – الاسرائيلي، واقرار السلام في الشرق الأوسط. وعليه حاولت الولايات المتحدة ايجاد صيغة توفيقية لحل قضية اللاجئين عبر تحسين أوضاع حياتهم المعيشية، فطرحت

«مشروع مكاجي» الذي يهدف لإيجاد حل إقتصادي لمشكلة اللاجئين الفلسطينين من خلال بلورة «مشروع مارشال» الذي كان يهدف في الاساس الى إعادة الدول العربية الى دائرة النفوذ الامريكية على خلفية الحرب الباردة.

ان الأصل في وجهة النظر الامريكية ترتكز على فكرة مضمونها أن تغيير الظروف الحياتية للاجئين نحو الأفضل، سوف ينجم عنه ترسيخ اقدامهم في بيئة جديدة صالحة ومرغوب فيها، ومن ثم، إلغاء تطلعاتهم الوطنية، وبخاصة تطلعاتهم الى العودة الى الوطن، ومن الواضح ان هذا النهج يتصل عضويا بمدخل التوطين.. ومن هنا تتلاقى الافكار الامريكية لحل قضية اللاجئين مع الأفكار الاسرائيلية.

الخاتمة

النتيجة التي يقودنا اليها البحث حول امكانية حل مشكلة النازحين، هي: أن البحث في الحلول يؤدي بنا الى حلقة مفرغة. فمن ناحية هناك من يؤكد بانه إذا حلّت مشكلة اللاجئين، فإن حلّ بقية المشاكل الاخرى المتعلقة بالصراع العربي – الاسرائيلي تصبح سهلة، بينما تؤكد فئة اخرى بان العكس هو الصحيح، أي انه يجب حل المعضلة الاساسية لكي يصبح حل مشكلة اللاجئين ممكناً. وفي رأينا ان كلا الموقفين يتجاهل النقطة الاساسية في الموضوع، وهي إذا كانت الامة العربية تقبل بوجود دولة يهودية – صهيونية في الشرق الاوسط، واذا كانت لا تقبل بهذا الوجود، فان الحديث عن عودة اللاجئين وتعويضهم واستيطانهم يصبح غير ذي قيمة عملية.

وإنطلاقاً من هذه المعطيات يمكن القول انه، إذا نجحت اسرائيل في عقد اتفاق سلام شامل وعادل مع العرب والفلسطينيين، واذا ما قبلت بحل مشكلة القدس بشكل لا يترك لها سيطرة كاملة على المدينة.. فان حل مشكلة اللاجئين تصبح سهلة وممكنة، من خلال الدولة الفلسطينية المستقلة، ومن خلال حق العودة وتقرير المصير، والتعويض لمن لا يرغب في العودة.

الهوامش:

١ – موسى سمحة، «**السكان والهجرة، ١٩١٤ – ١٩٨٣**»، عمان: ١٩٨٤، ص ٩.

٢ – حنة شاهين، «المواجهة الاسرائيلية – العربية الاولى (١٩٤٨)، وأثرها على وضع الشعب الفلسطيني، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٩، بيروت، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٠، ص ٨٨.

٣ – المصدر السابق في: Israd Government Yearbook, 1958, p.235.

٤ – انظر نص اعلان المبادىء حول ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني، المادة الخامسة، الفقرة الثالثة، في: د. عبد الله الاشعل: **النظام القانوني للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي**، كتاب الأهرام الاقتصادي رقم ٧٠، القاهرة ١٩٩٣، ص ٨٢.

٥ - صلاح الدين الدباغ، «حق الشعب الفلسطيني بأرضه والعودة اليها» **شؤون فلسطينية**، العددان، ٤٢/٤١، بيروت: كانون الثاني/شباط ١٩٧٥، ص ١٤٠، في:
Statistical Abstract of Palestine 1936, Office Statistics Jerusalem, 1937, Table. 5.

٦ - Statistical Abstract of Israel, No 40, 1989, p.41.

٧ - صلاح الدين الدباغ، «حق الشعب الفلسطيني ارضه والعودة اليها»، مصدر سابق، ص ١٤٣

٨ - المصدر السابق.

٩ - بني موريس، **ولادة مشكلة اللاجئين: وثيقة اسرائيلية**، (ترجمة دار الجليل للنشر، عمان ١٩٩٣، ص ٥٥٠.

١٠ - المصدر السابق، صص ١٣١ - ١٣٣.

١١ - المصدر السابق، ص ١٤٤.

١٢ - د. فؤاد بسيسو، «ندوة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للتطورات الجارية في الوطن المحتل. **مجلة شؤون عربية**، العدد ٥٧، اذار ١٩٨٩، ص ١٧٩.

١٣ - مكرم يونس، «المشروعات الاسرائيلية لتوطين اللاجئين (١٩٦٧ - ١٩٧٨)، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد ٨٦، بيروت: كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩، ص ١٠٨.

١٤ - المصدر السابق، صص ١٠٨ - ١٠٩

١٥ - المصدر السابق، ص ١٠٩.

١٦ - المصدر السابق، ص ١١٣.

١٧ - المصدر السابق، في: **محاضر الكنيست** ١٩٦٩/٥/٢١، ص ٢٦٦٥.

١٨ - **يديعوت احرونوت**، ١٩٧٢/١٢/٨.

١٩ - بيلين يستبعد عودة لاجئي ١٩٤٨، صحيفة **الحياة** ١٩٩٣/١٠/١٦.

٢٠ - **الحياة**، ١٩٩٣/١٠/٧، ١٩٩٣/١٠/١٩.

٢١ - مكرم يونس، «المشروعات الاسرائيلية لتوطين اللاجئين (١٩٦٧ - ١٩٧٨)، مصدر سابق، ص ١١٢.

٢٢ - محمود الريماوي، «التوطين وحق العودة، رؤية الى الواقع، **الحياة**، ١٩٩٣/٩/١٧.

٢٣ - **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦٠٨، ايلول ١٩٧٢، ص ٥٥٤.

٢٤ - محمد خالد الازعر: «المداخل الاسرائيلية لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينين»، **مجلة شؤون عربية**، العدد ٢٧٩ القاهرة: ايلول ١٩٩٤، ص ١١٨.

وانظر أيضاً: **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣، ص ٢٥١.

٢٥ - المصدر السابق، ص ١١٩. في: ادوارد سيدهم، **مشكلة اللاجئين العرب**، مطبعة الوحدة، القاهرة، ١٩٦١، ص ٢٥٩.

٢٦ - المصدر السابق، ص ١٢٠، في: رضا شحادة، «**قضية اللاجئين في المفاوضات متعددة الاطراف**، المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر ١٩٩٢، ص ص ٢٦ - ٢٧.

٢٧ - صلاح الدين الصباغ، «حق الشعب الفلسطيني بأرضه والعودة اليها». مصدر سابق، ص ١٤٨ في:
GAOR(xxv) Supplemen,t No. 30, p. 26.

٢٨ - المصدر السابق، ص ١٤٨، في : CAOR (xxxv) Supplement, No. 28, p.14

٢٩ - المصدر السابق، ص ١٤٩، في: GAOR (III), Part. 1, p. 24

٣٠ - المصدر السابق، ص ١٥٠، في: GAOR (xxIII), Supplement, No. 18. p. 21 - 22

٣١ - نزيه قوره، «**تعليم الفلسطينين، الواقع والمشكلات**»، مركز الابحاث الفلسطيني، بيروت ١٩٧٥، ص ١٩ - ٢٠. في: ادوارد بوهرج، «**الامم المتحدة واللاجئون الفلسطينيون**» ص ٣٧.

٣٢ - د. فايز صايغ، «**مشروع هرشولد وقضية اللاجئين**»، دار الفجر الجديد، بيروت ١٩٥٩، ص ص ١٥٣ - ١٥٤.

٣٣ - **المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية، أو مشروع جونستون**»، اصدار الهيئة العربية العليا الفلسطين، دار الكتاب العربي، القاهرة: ١٩٥٥، ص ٣٤.

٣٤ - د. فايز صايغ، مصدر سابق، ص ص ١٥٩ - ١٦٠.

التسوية السياسية
وقضية اللاجئين الفلسطينيين

محمد خالد الأزعر

إتخذت مفاوضات التسوية العربية - الإسرائيلية التي انطلقت في مؤتمر مدريد (٢٩/ اكتوبر/١٩٩١) مسارين أساسيين. شمل المسار الأول، المفاوضات الثنائية بين اسرائيل وكل من سوريا ولبنان والأردن والجانب الفلسطيني، وشمل المسار الثاني، ما عرف بالمفاوضات متعددة الأطراف، وضم الأطراف العربية المشاركة في المسار الأول ودولاً عربية أخرى، وأطرافاً دولية خارجية، (وقد قاطعت كل من سوريا ولبنان هذا المسار).

ومع الأهمية القصوى لقضية اللاجئين في تحديد مستقبل التسوية برمتها، فقد لوحظ منذ البداية غياب أو تجاهل حضورها في بداية المفاوضات، لاسيما في مسارها الثاني، فبادرت مصر بطلب تكوين لجنة خاصة بهذه القضية، طبقاً لمفهوم مفاده: أن هذه اللجنة خاصة بدراسة وضع اللاجئين «الفلسطينيين» طبقاً لمبادىء القانون الدولي العام والشرعية الدولية.

وقد استجاب راعيا المؤتمر، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لهذه المبادرة، فتم تكوين هذه اللجنة، التي عقدت أول اجتماعاتها في كندا (١٣-١٥مايو ١٩٩٢)، بعد أن كانت متعددة الأطراف قاصرة على تناول قضايا البيئة والحد من التسلح والمياه، والتنمية الإقتصادية. وعهد إلى كندا برعاية هذه اللجنة ومتابعة أعمالها.

على صعيد المسار الثنائي، كان يفترض أن تكون قضية اللاجئين أحد أبرز موضوعات التفاوض الفلسطيني الاسرائيلي، سواء بسبب حرص المفاوض الفلسطيني على تلمس حل جذري يقوم على القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية وفي طليعتها القرار ١٩٤ الذي قضى بحق اللاجئين في العودة والتعويض منذ عام ١٩٤٨ وتجدد سنوياً، أو بسبب مرجعية المفاوضات

نفسها، التي أقرت القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ لعامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣، وتضمنت المناداة بتسوية عادلة للقضية.

لكن النتيجة التي تمخضت عنها مفاوضات أوسلو السرية (ديسمبر ١٩٩٢ - أغسطس ١٩٩٣)، أحدثت قطيعة مع إطار مدريد الثنائي بصفة خاصة، ولا شك أنها تركت آثاراً بالغة على المسار متعدد الأطراف.

ففي صلب الوثائق التي تمخضت عن «أوسلو» وتوابعها، جرى التعرض لقضية اللاجئين (والنازحين)، على نحو مقتضب وشبه غامض وقريب من منهجية الإرجاء واللاحسم. إذ تم ترحيل قضية اللاجئين إلى ما سمي بالتفاوض النهائي، الذي ابتدأ شكلياً في مطلع أيار الماضي ١٩٩٦ - ومن المفترض أن يتواصل بعد الانتخابات الاسرائيلية إن تقيدت الأطراف بالأطر الزمنية واعتبرت أن لها قداسة - أما النازحين، فقد أشارت المادة ١٢ من نص إتفاق إعلان المبادئ (المعروف بأوسلو) الموقع في ١٣ / سبتمبر ١٩٩٣، إلى تكوين «لجنة مستمرة بين الطرفين بمشاركة كل من مصر والأردن للنظر في الأشكال المناسبة للأشخاص المرحلين من الضفة وغزة عام ١٩٦٧، وذلك (لإدخالهم)، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالأمن».

بدأت اللجنة الدائمة التي نص عليها إعلان المبادىء إجتماعها في مارس ١٩٩٥ متأخرة عاماً ونصف عن الموعد المقرر لها. وفي ذلك الاجتماع، الذي اعتبر تحضيرياً، إتفق وزراء خارجية كل من الأردن واسرائيل ومصر وممثل الجانب الفلسطيني، على الشروع في العمل من خلال لجنتين: الأولى على المستوى الوزاري، وتنعقد كل شهرين أو ثلاثة، والثانية على المستوى الفني، وتنعقد مرة كل ثلاثة أسابيع، وتضم اللجنة الأخيرة ثلاثة أعضاء دائمين مدعمين بالخبراء بحسب الحاجة.

وقد عقدت اللجنة متعددة الأطراف حتى نهاية عام ١٩٩٤ سبعة إجتماعات والتأمت لجنة النازحين «الدائمة» حتى نهاية عام ١٩٩٥ في ثلاث دورات، من دون أن يتمخض عن هذه اللقاءات نتائج ملموسة بشأن النقاط الأساسية في شؤون اللاجئين والنازحين، وبخاصة المتصلة بحق العودة.

ويلاحظ على هذه الأطر ما يلي:

١ - أن إجتماعات لجنة اللاجئين، التي يفترض أنها تتعرض لأكثر أبعاد القضية الفلسطينية تعقيداً وحساسية، تمثل إطاراً هو أقرب إلى أعمال اللقاءات المفتوحة والندوات وتبادل وجهات النظر وعرض المواقف.. إذ لا تصدر عن هذه الإجتماعات مستندات رسمية أو بيانات

مشتركة وليس لها محاضر رسمية ختامية، وتعتبر بيانات الوفود، هي المصادر الأساسية لتحديد المواقف[1]. وإن كانت هذه البيانات ذات فائدة كبيرة في التعرف على محددات مواقف الوفود والأطر المرجعية التي تحركها، ومدى إستعدادها للتعاطي مع القضية.

٢ - كانت آلية «الإرجاء والتأجيل» هي العنصر الغالب على أعمال التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي في أوسلو. وقد شكلت هذه الآلية تراجعاً ملحوظاً عن رؤية المفاوض الفلسطيني لأهمية قضية اللاجئين، كما كان يطرحها إطار المفاوضات الثنائية في واشنطن (نوفمبر ١٩٩١ - أغسطس ١٩٩٣).

٣ - انطوت وثائق أوسلوا وتوابعها، على محذور هام بالنسبة لمستقبل القضية (اللاجئين والنازحين). فعلاوة على مسألة الإرجاء، لم تكن القرارات الدولية عموماً هي المرجعية الأبرز بالنسبة للمفاوضات، وفي موضوعة اللاجئين والنازحين تحديداً، بدا أن ثمة عزوف عن ذكر هذه القرارات. فلم يذكر القرارين ١٩٤ لعام ١٩٤٨ و ٢٣٧ لعام ١٩٦٧ (الخاص بعودة النازحين)، فيما جرت إشارة سريعة للقرار ٢٤٢، الذي نص في أحد بنوده على «تسوية عادلة لقضية اللاجئين» من دون تحديد قاطع ولا تفسير بأنه يخص اللاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي ربما كانت له عواقبه، إن فسرته إسرائيل (وحلفاؤها) على نحو آخر.

٤ - ميز إطار أسلو بين قضية اللاجئين والنازحين، باعتباره أجل الأولى وجعل الأخرى مرشحة للحل العاجل. مع أن حق العودة مكفول للاجئين والنازحين على السواء. ومع أن المرحلة الانتقالية أوشكت على الانتهاء من دون بروز نذر حقيقية بتسوية قضية النازحين نفسها. بل ولم يتم حتى نهاية عام ١٩٩٥، الإتفاق على تعريف من هو النازح[2]. ومن ثم عدد النازحين، ناهيك الاتفاق على آليات عودتهم.

٥ - في التطبيق الفعلي، بدا أن لإسرائيل اليد العليا في تحديد من يحق له العودة ليس فقط من اللاجئين والنازحين، بل كذا من موظفي منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الوطنية الناشئة. مما أعطى إنطباعاً سلبياً عن قدرات الجهتين الأخيرتين إزاء المفاوض الإسرائيلي.

ويعتقد البعض مع ذلك، أن إدراج قضية اللاجئين في أطر التفاوض الثنائي، فضلاً عن متعددة الأطراف، يعني النجاح الفلسطيني في وقف الاستراتيجية الأمريكية - الإسرائيلية، في إغراق مسألة اللجوء الفلسطيني في غمرة مشكلات اللجوء في الإطار الدولي عموماً، والسعي إلى تجاوز قضيتهم السياسية نحو توطينهم حيث يوجدون.[3]

والواقع أن أطر التفاوض بخصوص هذه القضية طبقاً لصيغة أوسلو لم يختلف كثيراً عن

ذلك الإطار الذي سبق لاتفاقات كامب ديفيد في بعدها الفلسطيني ان حددته. فتلك الاتفاقات أوكلت قضية النازحين ومسألة عودتهم بخاصة، بالاتفاق المشترك بين أعضاء لجنة رباعية، تماماً كاللجنة التي نص عليها إعلان المبادئ عام ١٩٩٣، وقدر لها صلاحية السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة وغزة من جراء حرب ١٩٦٧[4].

ورب قائل بأن أطر كامب ديفيد، لم تحدد كيف ومتى يتم التفاوض حول قضية اللاجئين، فقد نصت على «ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضهما، ومع الأطراف المعنية الأخرى، على وضع إجراءات متفق عليها، لتنفيذ فوري وعادل ودائم لحل مشكلة اللاجئين..».. وهو نص غامض، يخالف ما نصّ عليه إعلان المبادئ، الذي حدد بداية التفاوض حول اللاجئين ضمن المرحلة النهائية، بعد ثلاث سنوات من بداية المرحلة الانتقالية. كما أن إعلان المبادئ، إقترن بوجود لجنة في متعددة الأطراف خاصة باللاجئين، مما يعطي المسألة بعدها الدولي.

هذا صحيح، لكن نص إعلان المبادئ لا يقل غموضاً عما ورد في «كامب ديفيد»، من حيث اهمال التعرض لمرجعية التفاوض حول القضية، وتركتها محلاً للتفاوض الثنائي، أو الجماعي، من دون تحديد لأسس المفاوضات. وفي حالة كهذه، ثمة إحتمال قوي، لأن تترك القضية للشرعية الدولية ظاهرياً، وأن تكون موازين القوى الفعلية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي هي الفيصل في نهاية المطاف. تماماً كما حدث بالنسبة لأبعاد أخرى من القضية الفلسطينية. هذا فضلاً عن أن المفاوضات الجماعية، متعددة الأطراف، لا تتعدى كما سبقت الإشارة، كونها نوعاً من المنتدى، ولم يصدر عنها ما يفيد التقيد بقرارات الشرعية الدولية، برغم أنها تظل إطاراً أقرب إلى «الدولية»، إذ تشارك فيها نحو ٤٠ دولة ومنظمة دولية.

مواقف الأطراف المعنية:

١ - **في متعددة الأطراف**: بدأت لجنة اللاجئين في المسار متعدد الأطراف أول إجتماعاتها في أوتاوا (كندا) في مايو ١٩٩٢، وقد حدد المشاركون مواقفهم منذ ذلك اللقاء، من دون أن تطرأ تغيرات ذات بال في الاجتماعات اللاحقة.

ويبدو أن المفاوض المصري سعى إلى تحديد مسار ومرجعية محددين لهذه اللجنة منذ البداية، كون مصر هي التي دعت إلى تشكيلها (من دون أن يعني ذلك إلتزام المشاركين بالضرورة بهذا التحديد). ووفقاً لذلك دعا الوفد المصري إلى:

- إقتصار البحث على الموضوعات المتصلة باللاجئين الفلسطينيين وحدهم. وذلك لإغلاق المجال على إحتمالات طرح فئات اللاجئين الأخرى في «الشرق الأوسط».

- تحديد أن مرجعية الإسناد لعمل اللجنة هي قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين المعنيين بالحقوق المدنية والسياسية، والقرارات الدولية ذات الصلة (قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨، والقرار رقم ٢٣٧ لعام ١٩٦٧.. وقرارات الجمعية العامة وخاصة القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨).
- تأكيد أن المفاوضات متعددة الأطراف جزء لا يتجزأ من عملية التسوية الشاملة، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمسار الثنائي ومدى تقدمه.
- مشاركة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في اعمال اللجنة.
- ضرورة مشاركة فلسطينيي الشتات كجزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني.
- أهمية وضع خطط وبرامج متكاملة، ذات مراحل متتالية قصيرة ومتوسطة الأجل، وطويلة الأجل، لتسوية المشكلة، مع الوعي بالإطار السياسي لها، والتأكيد على أن قضية اللاجئين ذات أبعاد قانونية وسياسية وإنسانية متكاملة، لا يمكن حل بعضها بمعزل عن الآخر.

ولم يبتعد الطرح الفلسطيني للقضية في اللجنة عن الرؤية المصرية المذكورة، إذ أكد تمسكه بالمبادىء الأساسية للقضية، والقرارات الأهمية ذات الصلة وفي مقدمتها القرار ١٩٤ وحق العودة، ونادى بمشاركة «الأونروا» في أعمال اللجنة، ورحب بالمقترحات الداعية لتخفيف معاناة اللاجئين، على أن لا يمس ذلك أو ينقص من المبادىء التي يرتكز عليها الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية. كما قدم تعريفاً للاجئين الفلسطينيين معتبراً إياهم أوسع من سكان المخيمات أو الذين تضمنتهم سجلات الأونروا، كونها لا تمد صلاحياتها إلا إلى قطاع من مجمل اللاجئين.

وذكر الوفد الفلسطيني المشاركين بالحقيقة التي مؤداها «أن عدم حل مشكلة اللاجئين، بقي دوماً نسبياً في إثارة عدم الإستقرار في المنطقة».(٦)

لقد قاطعت اسرائيل أعمال الجلسة الأولى للجنة في أوتاوا، لكنها عادت إلى المشاركة بعد ذلك. وبرز في موقفها تمسك بالثوابت التقليدية تجاه هذه القضية، وهي:

- أن قضية اللاجئين الفلسطينيين برزت نتيجة لرفض العرب والفلسطينين مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧، وشن الحرب ضد الدولة اليهودية.
- أن الدول العربية لم تبذل جهوداً لحل القضية، بل استغلتها من أجل استخدامها كسلاح سياسي ضد إسرائيل.
- إزداد عدد اللاجئين أثر شن العرب «عدوان» ١٩٦٧ ضد إسرائيل.

- هناك مشكلة أخرى هي مشكلة «اللاجئين اليهود» الذين خرجوا من الدول العربية، وهم نحو ٨٠٠ ألف، وصل منهم إلى إسرائيل ٥٩٠ ألفاً، أصبحوا جزءاً من المجتمع الاسرائيلي.
- كلمة «اللاجئين» في القرار ٢٤٢، تنطبق على كل من اللاجئين العرب واليهود. وإن تحرك اللاجئين وتبادل السكان ظاهرة سائدة في التاريخ العالمي، ويمكن حل مشكلة اللاجئين العرب «واليهود» عن طريق الهيئات الدولية.
- أية حكومة اسرائيلية تتبنى حق العودة للاجئين الفلسطينيين، تقرر إنتحاراً قومياً. وقد سعى العرب لتخليد قضية اللاجئين الفلسطينيين، بينما تمكنت اسرائيل من استيعاب اللاجئين اليهود، الذين تركوا الدول العربية في الفترات نفسها التي غادر فيها عرب «أرض اسرائيل» البلاد.
- فضلاً عن معارضة «حق العودة» الفلسطينية، فإنه ينبغي عند مناقشة «التعويضات» أن تؤخذ بعين الاعتبار الأملاك التي خلفها اليهود في الدول العربية من العراق حتى المغرب.
- ينبغي أن تحل قضية اللاجئين في أماكن إقامتهم، ويجب أن تحل مشكلة مخيمات اللاجئين، بمساعدة سخية من العالم، بما في ذلك الدول العربية النفطية.

وبالنسبة للموقف الأمريكي، فإنه إنحاز من طرف خفي للطرح الاسرائيلي، لكنه سعى لتغليف هذا الانحياز بأطر شكلية، ومنها تقيده بمفهوم يجعل من لجنة اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف مجرد مكان للتداول في الجوانب الإنسانية، على إعتبار أن الموضوعات السياسية والبحث في العودة والتعويض أو إعادة التوطين، مكانها المفاوضات الثنائية..

كذلك سعى الموقف الأمريكي إلى توجيه جهود اللجنة إلى:

- الحاجة إلى توفير قاعدة معلومات عن الأشخاص النازحين بسبب الصراع العربي الاسرائيلي. ومعلومات عن اليهود المطرودين من الدول العربية، والمواطنين اللبنانيين المتضررين في السنوات الأخيرة، والدروز السوريين، وغيرهم من النازحين بسبب الصراع.
- دراسة كيفية قيام المنظمات الدولية والإقليمية بدورها لتحسين الأحوال المعيشية للاجئين دون المساس بالنتيجة النهائية للتسوية الدائمة الشاملة.

واضح من هذا الطرح، أن الولايات المتحدة لم تنحاز إلى الرؤية المصرية - الفلسطينية حول تكريس عمل اللجنة متعددة الأطراف لأجل بحث قضية اللاجئين الفلسطينين وحدها، بل سعت لتعويم القضية - أو اغراقها في الحقيقة - داخل إطار أوسع يتعلق بلاجئين آخرين. وقد بدا هذا المدخل الأمريكي واضحاً من خلال إعتباره أن مرجعية قضية اللاجئين الفلسطينيين (وغيرهم بالطبع) هما قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ دون غيرهما من

القرارات. وقد تأكد الأمر، حين إمتنعت الولايات المتحدة للمرة الأولى منذ عام ١٩٤٨ عن التصويت لصالح القرار ١٩٤، محدثة بذلك نقلة نوعية كبرى في السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي أحدث ضجة عربية وارتياحاً إسرائيلياً، وأثار مخاوف فلسطينية من النوايا الأمريكية.

أما الموقف الأوروبي الجماعي، ممثلاً في وفد الاتحاد الأوروبي، فقد مال إلى الاعتراف بالحاجة لمعالجة المشكلات العاجلة للاجئين، دون إنتظار لما تسفر عنه المفاوضات الثنائية، مع عدم إغفال الخلفية التاريخية أو الإطار السياسي للقضية».(٧)

والحال كذلك، بدت الهوة واسعة في لجنة اللاجئين بين الموقف الفلسطيني والموقفين الاسرائيلي والأمريكي، وبخاصة فيما يتصل بإمكانية إيجاد قواسم مشتركة حول مبدأ وحق العودة للاجئين الفلسطينين.

على أن اللقاء السابع للجنة، شهد ما يشبه التوافق على ضرورة رفع مستوى الخدمات التي تقدم للاجئين من دون إجحاف بحقهم في العودة. واعتبر رئيس الوفد الفلسطيني في اللجنة، د. إلياس صنبر، أن وفده يركز على ثلاثة أهداف هما:

أ – المساعدة عاجلاً على تحسين أوضاع اللاجئين عموماً صحياً وتعليمياً وعملياً مع التعهد بأن لا يكون ذلك سبيلاً للتوطين النهائي.

ب – تحسين معيشة اللاجئين في المخيمات، لاسيما بالنسبة للمرأة والطفل والعمل.

ج – تثبيت حق العودة، وإبقاء ملف اللاجئين مفتوحاً وعدم تفريغ القضية من مضمونها. لأن بعض الأطراف يمكن أن تدعي أن القضية ستحل في التفاوض النهائي، بينما تدأب على تفريغ القضية من حق العودة، بحيث يفاجأ الجانب الفلسطيني في النهاية بأنه لا يوجد ما ينبغي التفاوض حوله.

٢ – **في لجنة النازحين:** قد ينظر إلى عمل هذه اللجنة على أنه أكثر مدعاة للتفاؤل، كونه يمس شريحة تتعلق بتداعيات حرب ١٩٦٧، وبعودة نازحين من أراضي الضفة وغزة، وهو أمر لا يمس كثيراً صلب المشروع الصهيوني في صيغته المعدلة بعد بدء عملية التسوية. غير أن هذا الاعتقاد تكذبه الوقائع الخاصة بأعمال هذه اللجنة.

فبعد أربعة إجتماعات للجنة الفنية الخاصة بالنازحين (في يونيو ١٩٩٥ في بئر السبع، ويوليو ١٩٩٥ في القاهرة، وأغسطس ١٩٩٥ في غزة، وسبتمبر ١٩٩٥ في غزة..)، تأكد عمق الخلاف في تصور الأطراف العربية الثلاث والتصور الاسرائيلي حول تسوية قضية النازحين منذ عام ١٩٦٧، حتى أن المشاركين لم يتفقوا على تعريف موحد لمن هو النازح، الذي بات يشكل

النقطة الأساسية على جدول الأعمال، ومن ثم، لا ينتظر أن نتطلع إلى تسوية قريبة لقضية لا يعرف عدد الذين تمسهم أو تتعلق بهم.

لقد رأى الطرف العربي (الأطراف العربية مصر، الأردن، فلسطين) أن إتفاق أوسلو أقر عودة النازحين، وقدر أنهم زهاء مليون ومائتي ألف نازح.. وعليه، ينبغي أن ينصب البحث، لا على إقرار مبدأ العودة، إنما كيفية تنفيذه. على أن تكون «السلطة الفلسطينية» مسؤولة عن أمنهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية... والمقصود بالنازحين هنا، طبقاً للمفهوم العربي، هم «كل الذين كانوا خارج الأرض المحتلة يوم ٥ حزيران ١٩٦٧، وكذلك الذين نزحوا بسبب الحرب وبعدها، بما في ذلك حملة التصاريح المنتهية و المبعدين..».

أما إسرائيل، فلم توافق على هذا المفهوم، ولا على التقدير العربي لعدد النازحين، معتبرة أن النازحين هم الذين غادروا الضفة وغزة خلال حرب ١٩٦٧.. ولا يزيد عددهم عن مائتي ألف. فضلاً عن رغبتها في التداول بشأن توطين أو تعويض الكثير من هؤلاء، أو استثناء البعض من العودة.

كذلك، رفضت إسرائيل أن المطروح للتفاوض هو عودة النازحين ولكن إدخالهم أو إدماجهم، طبقاً لنص إتفاق أوسلو. كما رفضت إصدار إعلان نوايا أو مباديء من طرفها تقبل فيه بعودة النازحين، ورفضت أيضاً أن تتضمن البيانات الختامية لإجتماعات اللجنة الرباعية، أية إشارة واضحة لقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ الداعي لعودة النازحين.

والأصل في هذا الموقف الاسرائيلي هو رفضها لمرجعية قرارات الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين والنازحين على حد سواء. وتعويلها فقط على نتائج التفاوض الثنائي.. وكثيراً ما ذكر مفاوضوها أن على المفاوضين العرب قراءة إتفاق أوسلو.

لقد كان كل ما وعدت به المفاوضات في لجنة النازحين، هو إمكانية النظر في عملية «جمع شمل العائلات» من منطلقات إنسانية، على أن لا يتجاوز نتائج هذه العملية عودة ما يزيد عن خمسة آلاف نازح سنوياً.(٩)

وحين طالب الجانب الفلسطيني في اللجنة بعودة ١٠٠ ألف نازح فوراً، علق الجانب الإسرائيلي بأن هذا المطلب غير واقعي، معتبراً أن للمسألة وجهاً أمنياً وإستيعابياً، وأن الضفة وغزة لا يمكنهما إستيعاب مزيد من السكان. وقد تذرع شيمون بيرس (إبان فترة تسلمه حقيبة الخارجية الاسرائيلية) بأن أحداً لا يعلم عدد النازحين، ولا رغباتهم ولا تفضيلاتهم، لذلك..، «علينا التعامل مع كافة أوجه القضية..».

وربما كان الموقف الإسرائيلي على هذا النحو يعكس بعض أفكار الجانب الفلسطيني

المفاوض.. فقد سبق أن صرح أبو مازن - محمود عباس، أن مسألة عودة اللاجئين، لا يجب أن تشكل أولوية على جدول الأعمال الفلسطيني بسبب عدم قدرة الكيان الفلسطيني على إستيعابهم، حتى لو إنتفت الضغوط السياسية التي تمنع ذلك...

وهكذا، إنتقلت إسرائيل من الحديث عن عدم قدرة الكيان الفلسطيني على إستيعاب جزء من اللاجئين إلى الحديث عن عدم قدرة موازية لاستيعاب النازحين، مع أن الفارق بين القضيتين أمر لا يحتاج إلى إيضاح، إن كان الأمر يتعلق بالاستيعاب. ذلك أن للنازحين في التحصيل النهائي أماكن معلومة في الضفة وغزة، مما لا يتوفر لكل اللاجئين، باعتبار أن بعض اللاجئين نزحوا عام ١٩٦٧ (للمرة الثانية) من مخيماتهم في الضفة وغزة.

على كل حال، لم تتحقق خطوات ملموسة بالنسبة لمسألة العودة، سواء على صعيد المسار متعدد الأطراف أو المسار الثنائي. مما يوحي بأن مبدأ الارجاء والتأجيل مازال حاكماً في التعاطي مع القضية، مع ثبات واضح للطرف الإسرائيلي على مبدأ المماطلة وعدم التعامل من منطلق العدالة الحقوقية لقضية اللاجئين والنازحين سواء بسواء.

التسوية وأوضاع اللاجئين:

جاءت مفاوضات تسوية الصراع والقضية الفلسطينية بمختلف مساراتها العلنية والسرية، في الوقت الذي كانت أوضاع اللاجئين في جميع أماكن شتاتهم تعاني من سيولة وغموض، وإنهاك بالغ.

فقد كانت رياح التغيرات الدولية والعربية من حولهم، تنذر بتآكل الحد الأدنى المتوفر من الضمانات الحقوقية التي توفرت لهم في مراحل سابقة، على صعيد العمل والتنقل والإقامة وحريات التنظيم والتغيير وحقوق التعليم...

وبسبب منهجية التأجيل واللاحسم تجاه قضيتهم، تسربت إلى مجتمعات اللاجئين حالة من الإحباط وإنتابتهم مخاوف حقيقية من نوايا كل الاطراف الضالعة في التسوية. وانتشرت في اوساطهم، وأوساط النازحين نسبياً، أفكاراً حول وجود نوايا لشطب حقهم في العودة أو الالتفاف عليه بصيغ بديلة لا تفي بحقوقهم التاريخية. وفي الوقت نفسه، لم تقترن التسوية بتحسن ملموس في أوضاعهم الحقوقية وذلك برغم الاهتمام الإعلامي بهذه الأوضاع.

ففي التطبيق الفعلي لمواثيق التسوية الاسرائيلية الفلسطينية، عاد من الشتات إلى الضفة وغزة، بضعة آلاف من اللاجئين والنازحين (نحو ٤٠ ألفاً)[١٠]، ليس بصفتهم «عائدين» ضمن آلية لإعمال حق العودة وإنما لكونهم ملحقين بالأجهزة الفلسطينية، التي سمحت لها تلك المواثيق

بالنشاط داخل الكيان الفلسطيني العتيد. وبالطبع، فإن الحديث عن عودة - وفي الحقيقة إدخال - بضعة آلاف من الموظفين وأسرهم، يختلف كلياً، في دلالاته الرمزية والمستقبلية عن «عودة» بضعة ملايين من اللاجئين والنازحين، حتى وإن ظن البعض أن هذا الرقم (العائد!) لا بأس به. إذ أنه لا يتجاوز ١٪ تقريباً من المجموع الكلي لفلسطينيي الشتات.

ويستفاد من هذه الظاهرة، أن التسوية تبدو وكأنها فرقت بين اللاجئين والنازحين من ناحية، لإختلاف مسارات التفاوض بشأنهما، وميزت أيضاً، بين العاملين في الحقل الفلسطيني العام وغير العاملين. الأمر الذي ينعكس على مستوى الحقوق والضمانات القانونية والسياسية المتاحة لكل من هذه الشرائح.. والذي أدى إلى الاعتقاد بوجود مصائر مختلفة لكل منها نسبياً.

وقد لاحظنا آنفاً، أنه وسط إختلاف المتفاوضين على كل ما يتصل بحق العودة، جرى إتفاق مبدئي على أهمية العناية بتحسين أوضاع اللاجئين والنازحين حيث هم، إجتماعياً وإقتصادياً وصحياً، وبخاصة سكان المخيمات في كل مكان. وهذه الخطوة تحمل معان ودلالات متباينة لدى الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

الجانب الفلسطيني (والعربي نسبياً) يعتبران تحسين الأوضاع لا يجب أن يتعارض وهدف العودة وبقية الحقوق التاريخية التي تكفلها قرارات الشرعية الدولية، وأنها آلية تهدف إشعار اللاجئين أنهم غير منسيين في سياق التسوية.

والإسرائيليين يعتبرون، مع الأمريكيين والأوروبيين نسبياً أيضاً، إن هذه الخطوة تأتي ضمن «إستراتيجية» لتوطين اللاجئين حيث شتاتهم.[١١]

والواقع أن إقرار الجانب الفلسطيني، بمبدأ تحسين مستوى الأداء الحقوقي تجاه اللاجئين والإرتقاء بظروف معيشتهم، وعدم الإنتظار لما تسفر عنه نتيجة المفاوضات، التي قد تمتد لأفق زمني غير محدد، يتجاوز عقدة طالما أثقلت المقاربة العربية للقضية، والتي مفادها أن تحسين ظروف اللاجئين في الشتات، ربما كان طريقاً لإزاحة حقوقهم التاريخية وتثبيت الوضع الراهن، وإزاحة حق العودة. وهذه الفكرة، كانت تعني - وربما ماتزال لدى البعض - أن حقوق اللاجئين التاريخية لا يمكن تخليدها والحفاظ عليها، إلا بتخليد معاناتهم والحفاظ على الوضع الراهن (السيء).

هذه المقاربة لم تأخذ في حساباتها، أن معاناة اللاجئين وإنهاكهم حياتياً، ربما أفضيا إلى نتيجة عكسية تماماً، وهي أن يقبل اللاجئون بما يعرض عليهم، حتى وإن كان أقل من طموحاتهم وحقوقهم التاريخية، إذا حمل وعداً يتجاوز الوضع الراهن السيء.. وأن معاناة اللاجئين، قد تفقدهم عنصر المناعة الذاتية والقدرة على المقاومة في الأجل الممتد. وهو ما يراه اللاجئون في

بعض البلاد العربية الآن، مثل لبنان، فثمة أفكار تنتشر هناك بقوة منذ بداية عملية التسوية مؤداها «أن عدم الوفاء بحقوقهم لجهة العمل والإقامة والتعليم والصحة، ونقص الخدمات في مخيماتهم والبؤس الذي يعيشون فيه، يهدف إلى إجبارهم على الإذعان لما يعرض عليهم، في وقت يكونون فيه قد فقدوا القدرة على الرفض».[١٢]

لقد سمح مسار التسوية المبهم إزاء اللاجئين بتداول هذه الأفكار.. كما لم يشجع هذا الغموض اللاجئين على وقف إتجاه متنام لديهم منذ بضع سنين، ينحو إلى طلب النجاة من الواقع المظلم في الهجرة إلى العالم الخارجي، إلى كندا واستراليا والولايات المتحدة، وهو ما تشجعه أوساط سياسية غربية وتسهل الطريق إليه.[١٣]

وهكذا، لعل العمل على تحسين أوضاع اللاجئين مع الصحوة البالغة لدلالات هذا الإتجاه على حقوقهم التاريخية، بحيث لا تتم أية تنازلات على صعيد حق العودة والتعويض معاً (إذ أن اللاجئين يستحقون الاثنين معاً)، يمثل خطوة إيجابية إن جرى إعمالها، بحسب المفهوم الفلسطيني..

لكن مرور زهاء خمسة أعوام على بداية مسيرة التسوية، لم ينعكس إيجابياً بالكلية على أوضاع اللاجئين، بعبارة أخرى، حدثت بعض التحركات، وتم تحريك المياه الراكدة، لكن نقلة نوعية كبرى في مسار القضية لم تجر حتى الآن، لقد وضع اللاجئون على جدول أعمال تفاوض، بيد أن قضيتهم تنتمي في التحليل النهائي إلى القضايا التي لا يمكن القفز عنها تماماً، ولم تكن في يوم من الأيام محل خلاف على أولويتها وأهميتها الجذرية على مصير الصراع العربي الصهيوني، والفلسطيني الصهيوني بخاصة. ومن هنا، كان ينبغي أن يتم البدء بها، وليس إرجاؤها.. وهذه وجهة نظر يتفق عليها بعض المحللين الصهاينة، من منطلقات مختلفة بالطبع[١٤]. مهما يكن من أمر، فقد مضى قطار التسوية بالشكل الذي تطرقنا إليه.. وبدت على هامشه بعض المعالم غير المتبلورة تماماً فيما يتعلق بأوضاع اللاجئين، وإن كان في الإمكان رصد الملاحظات التالية:

– من ناحية أولى وعلى الصعيد الدولي، بدت علائم سلبية تراوح في أفق بعض الضمانات التي سبق وأقرها المجتمع الدولي للاجئين. إذ إمتنعت الولايات المتحدة عن التأكيد على القرار ١٩٤، ولا شك أن للموقف الأمريكي ثقله بالنسبة لمستقبل تسوية قضية اللاجئين، شأن ثقلها في بقية أبعاد التسوية. وهذا يثير التساؤل عن إمكانية الغلو في إزاحة قضية العودة عن جدول الأعمال الدولي في وقت لاحق، بما تنطوي عليه هذه المسألة من خطورة على حقوق اللاجئين التاريخية. وللولايات المتحدة والأطراف الحليفة معها، تصور مؤداه أن القضية يجب أن تسوى على مائدة التفاوض، كما سبقت الإشارة، ولكن مثل هذه التسوية بمعزل عن إطار

الشرعية الدولية، يعني ترك المفاوض الفلسطيني نهب الابتزاز الاسرائيلي، مثلما حدث في جوانب أخرى من القضية الفلسطينية.

وغير بعيد عن هذه الجوانب، ما ثار من حديث، في زمن التسوية أيضاً، حول مستقبل وكالة «أونروا» التي تمثل المسؤولية الدولية عن اللاجئين في حدها الأدنى. فقد تأثرت فعالية الوكالة بالتطورات التي طرحتها التسوية. فجرى حديث عن نقل مقرها إلى غزة، وعزمها على تسليم مرافقها وخدماتها وبرامجها إلى السلطة الفلسطينية.. ويعني ذلك فيما يعني، السؤال عن مستوى قدرة السلطة على الوفاء ببرامج الوكالة وخدماتها، وأثر عملية النقل على الضمانات الدولية لحقوق اللاجئين، وعما إذا كان المجتمع الدولي بصدد نفض يديه من القضية برمتها.[١٥]

– من ناحية ثانية، وعلى الصعيد العربي، فتحت التسوية ملف اللاجئين على أكثر من خيار مستقبلي، كل خيار سوف تكون له تداعياته على سياسات الدول المضيفة، وعلى الوجود الفلسطيني في المحيط العربي.. هناك في الحقيقة ترقب في أوساط اللاجئين وفي الدول المضيفةوغير المضيفة للاجئين والنازحين لما يمكن أن تفضي إليه نتائج التسوية. على أن النتائج الأولية لمسار التسوية، كانت إما الحفاظ على الوضع الراهن لدى بعض الدول، أو سلبية تجاه اللاجئين في بعض آخر. فقد أظهرت بعض الدول تشدداً تجاه أوضاع اللاجئين، وإنتقصت من الهامش المحدود المتاح لحركتهم فيها، تحسباً لأي جديد. وأحياناً وقع اللاجئون فريسة ردود أفعال بعض الدول، السياسية، إزاء مسار التسوية. ومن ذلك محاولة طرد الفلسطينيين من ليبيا، لإثبات زيف التسوية الجارية، وضعف السياسة الفلسطينية، وعدم قدرتها على الوفاء بحق العودة. وهو إجراء عانى منه اللاجئون، من غير أن يكون له جدوى حقيقية على مسار التسوية.

– ومن ناحية ثالثة، وعلى الصعيد الفلسطيني، كان قيام السلطة الوطنية في الضفة وغزة، أحد منتجات التسوية، ويفترض أن يهيء هذا المتغير فرصاً أقوى لسد حاجات اللاجئين، لاسيما ما يتعلق منها بالأمن الذاتي والتخلص من إنتهاكات الإحتلال الاسرائيلي الممتد. كما يفترض أن يعيش اللاجئون المقيمون في الضفة وغزة في سبعة وعشرين مخيماً، تحت ظل سلطة مباشرة فلسطينية لأول مرة منذ عام ١٩٤٨. وهي حقيقة لا تنطبق على الشتات الفلسطيني، مما ينشأ عنه ضرورة تحديد علاقة هذا القطاع بالسلطة، ويثير التساؤلات حول مدى قدرة السلطة الناشئة على إتخاذ قرارات تجاه اللاجئين كلهم، فيما يتعلق بقضايا حيوية كحقوق العودة والتعويض والتأهيل العلمي والصحي وإعادة الإسكان وضمان حريات العمل والتنقل والإقامة

والتعليم في الدول المضيفة، وحول حدود اختصاصات كل من السلطة والدول المضيفة.[١٦].. كما أن هناك تساؤلات مفتوحة بفعل مسار التسوية، يصعب إستبصار إجابات عنها على وجه التحديد. ذلك أن إغفال قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة في هذا المسار، يعني وجود ذيول لقضية اللاجئين مهما كان الخيار البديل لتنفيذ هذه القرارات. إن إزاحة القرارات الداعية إلى العودة الكاملة للاجئين والنازحين، سوف يتمخض عنه بقاء من يستحقون التأمل في مستقبلهم في الخارج (الشتات). وفي الحد الأقصى قد لا يرضى كل اللاجئين عن نتائج التسوية، بإدعاء له شرعيته، هو أنها لم تستجب لطموحاتهم وتضحياتهم. وقد ينشأ عن ذلك تفاعلات إنتفاضية أو تمردية في أوساطهم. وتتعلق درجة فعالية هذه الظاهرة على قدرات طارحيها من اللاجئين، ومستوى تجاوب الدول المضيفة وردود أفعالها. وثمة إحتمالات لوقوع تعارضات بين الطرفين، يترتب عليها قيود مضافة على حركة الفريق الرافض المنتفض. مما سيوقع السلطة في موقف يصعب فيه الاختيار.

لهذا، فإن مستوى الرضا الذاتي للاجئين عن مسار التسوية، لاسيما بالنسبة للشق المتعلق بمصيرهم، يعد على قدر بالغ من الأهمية على استقرار التسوية في الأجل البعيد، وعلى أوضاعهم الحياتية والضمانات المتاحة لهم في المجالات المختلفة.

الهومش:

١ - أنظر د. رضا شحاته، **قضية اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف**، المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ٥ - ٧ ديسمبر ١٩٩٢.

٢ - حول جوانب من أعمال لجنة النازحين، راجع، صحيفة «**الحياة**» (لندن)، ١٩٩٥/٢/٦، بلال الحسن، حجج جديدة لرفض حق عودة النازحين، صحيفة «**الشرق الأوسط**» (لندن)، ١٩٩٥/٣/١٧، **الشرق الأوسط**، ١٩٩٥/٣/٩.

Ben wedeman, Refugees stay put as talks salter, Middle east Times, March, 8, 1995, p. 3.

٣ - إلياس صنبر، لا يوجد لاجئون منسيون، **فلسطين الثورة**، العدد ٩٨٣، ١٩٩٤/٥/١، ص ١٠.

٤ - انظر، د، جعفر عبد السلام، **معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية، دراسة تأصيلية وتحليلية على ضوء أحكام القانون الدولي**، دار النهضة مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

٥ - شحاتة، **مصدر سبق ذكره**.

٦ - نص كلمة رئيس الوفد الفلسطيني أمام إجتماع لجنة اللاجئين في أوتاوا (كندا)، ١٩٩٢/١١/١١، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣.

٧ - شحاته، مصدر سبق ذكره.

٨ - لقاء مع رئيس الوفد الفلسطيني في لجنة اللاجئين، صحيفة **الشعب** (القاهرة)، ١٩٩٤/١٢/٢٣.

٩ - انظر، تصريحات لشيمون بيرس، **الشرق الأوسط** (لندن) ١٩٩٥/٣/٩.

١٠ - انظر د. سليم تماري، ضمانات حقوق اللاجئين (تعقيب)، (في) محمد خالد الأزعر، **ضمانات حقوق اللاجئين والتسوية السياسية الراهنة**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٠٠.

١١ - الأزعر، **المصدر نفسه**، ص ٢٤.

١٢ - **المصدر نفسه**، ص ٢٥، ويونس السيد، اللاجئون في لبنان بين التوطين والتهجير، «**الشرق الأوسط**» (لندن) ١٩٩٤،٧،١٤.

١٣ - أنظر، سوزان طربوش، فلسطينيو لبنان في قلقهم المتجدد، «**الحياة**» (لندن)، ١٩٩٤/٣/٤.

١٤ - انظر شلومو غازيت، قضية اللاجئين الفلسطينين. الحل الدائم من منظور إسرائيلي، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ٢٢، ربيع ١٩٩٥، ص ٨٦.

١٥ - بيان صحفي لوكالة «أونروا» رقم ١٩٩٤/٥ (الرئاسة)، ١٩٩٤/١١/٢، وتقرير مفوض أونروا لعام ١٩٩٤، ص ١٢. **فلسطين وإتجاهات الصحافة العربية**، إدارة شؤون فلسطين بالجامعة العربية، القاهرة، العدد ١، اكتوبر ١٩٩٤. ص ١٤.

١٦ - للتفاصيل راجع: الأزعر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢ - ٢٨.

دِيمغرافيَـةُ اللّجُوءِ الفلسْطيني

عبد القادر ياسين

يكاد إنجاز دراسة ديموغرافية عن اللاجئين الفلسطينيين تُشبه محاولة الإمساك بنقطة زئبق. ذلك أن بعض الأقطار العربية والأجنبية يفتقر إلى إحصائيات دقيقة عن اللاجئين الفلسطينيين فيها؛ وإذا وجدت مثل هذه الاحصائيات فهي للفلسطينيين عموماً، دون تمييز بين مواطن ولاجئ؛ ناهيك عمن يفلت منهم من هذا الإحصاء، بعد أن يكون حصل على جنسية أخرى. والأدهى أن بعض هذه الأقطار يعزف عن إعلان حتى ما يتوفر لديه من إحصائيات سكانية. وتعيد باحثة مرموقة استحالة تحديد العدد الحقيقي للفلسطينيين - وبجملتهم اللاجئين - في العالم اليوم، وبأي أسلوب علمي، إلى سببين رئيسيين، هما:[1]

- إن الفلسطينيين منتشرون ومشتتون في بقاع وأقطار كثيرة؛
- إن التعداد القانوني للسكان يتم عن طريق السلطات المركزية، المسئولة؛ كما أن تعريف «من هو الفلسطيني» سيبقى مبهماً وغامضاً. ذلك أن بيانات أي تعداد جرى في الدول التي يقيم فيها الفلسطينيون، الآن، اعتمدت الجنسية للفلسطينيين، ولم تستند إلى الأُصل. عدا مشكلة أخرى تعترض التعريف؛ حين تثار مسألة الزواج المختلط، المرتفعة المعدّل في لبنان والكويت، المنخفضة في فلسطين المحتلة.

من جهة أخرى، فإن ثمة بعد سياسي لحجم اللاجئين الفلسطينيين، يتجلى في الإحصائيات التي تقدمها اسرائيل في هذا الصدد؛ حيث تبذل هذه الدولة قصارى جهدها لتقزيم أعداده، إلى أقصى حد ممكن، بما يخفف عنها المسؤولية التاريخية في صنع هذه القضية أمام الرأي العام العالمي؛ وحتى لا تكذّب نفسها بنفسها، فالصهيونية طالما ادعت بأن «فلسطين أرض بلا

شعب».

أما «الأُونروا» فتكتفي بتقديم احصائياتها عمن تقدم لهم المعونة، وحسب. مسقطة من حسابها ما تبقى من أعداد لا يستفيدون من هذه المعونة؛ وحجمهم ليس بالقليل. مما يضطر الباحث إلى التقدير، الذي قد يبتعد به أو يقترب من الصواب. ناهيك عن أن بعض الأنظمة العربية يعمد إلى ترحيل اللاجئين الفلسطينيين من أراضيه، عبر حملات منهجية، أو بالاستنزاف الأخوي المكتوم؛ مما يجعل رصد عدد اللاجئين في هذا القطر أو ذاك - إذا حدث - دقيقاً اليوم، بعيداً عن الدقة غداً.

مع هذا كله، فلا مفر من المحاولة؛ ولا بديل عنها.

أُخرجوا ولم يخرجوا:

مع نهاية عام ١٩٤٨، بلغ تعداد الشعب العربي الفلسطيني قرابة ٤٠٠,٠٠٠ نسمة، وبعد اللجوء حافظت نسبة النمو السكاني الطبيعي على معدلها، فلم تتعد - بأي حال من الأحوال - الثلاثة في المئة، سنوياً، فيما وصلت إلى ٤ في المئة للعرب الفلسطينيين الذين ظلوا في فلسطين المحتلة.[2]

لكن كيف ولماذا وجد الفلسطينيون أنفسهم خارج ديارهم؟

لقد تراوحت المزاعم الصهيونية في هذا المجال بين ادعاء دعوة الزعماء العرب لهم بالخروج من هذه الديار؛ وبين خروجهم الاختياري منها.

الواقع أن الفلسطينيين أخرجوا من ديارهم، عنوة، ولم يخرجوا بمحض اختيارهم. وما ادعاء القادة الصهاينة إلا بهدف اسقاط حق الشعب الفلسطيني في العودة، ومادام قد ترك بلاده مختاراً، دون أي ضغط.

يفنّد باحث أميركي متخصص هذين الإدعائين الصهيونيين؛ مؤكداً ارتباط دخول اليهود إلى فلسطين، ارتباطاً وثيقاً، بخروج شعبها العربي الفلسطيني منها. وحين قامت اسرائيل فإنها لم تضم سوى ٥ في المئة من مجموع يهود العالم، بينما تطمح القيادة الصهيونية إلى تجميع يهود العالم داخل فلسطين. وإلى أن يتم تحقيق هذا الهدف، فإن حكومة اسرائيل رأت أن تُشغّل «المنظمة الصهيونية العالمية»، لتقوم هذه بتوحيد يهود العالم تحت إمرتها، والنطق باسمهم. فيما وثقت حكومة اسرائيل علاقتها بهذه المنظمة، عبر «قانون الصفة»، سنة ١٩٥٢، و «الميثاق»، سنة ١٩٥٤. وأعلنت هاتان الوثيقتان بأن اسرائيل من صنع كل الشعب اليهودي، وأن أبوابها مفتوحة لهم جميعاً. الأمر الذي تأكد لاحقاً، من خلال «قانون العودة»، الذي استنته حكومة إسرائيل،

وأعطى لكل يهودي في العالم الحق في الحضور إلى فلسطين المحتلة، مواطناً في دولة اسرائيل.[٣]

من المعروف أنه عند نشوب القتال، بمجرد صدور قرار تقسيم فلسطين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٩/١١/١٩٤٧)، كان الشعب الفلسطيني يشكل ما نسبته زهاء ٦٥ في المئة من مجموع سكان فلسطين. مما دفع دولة اسرائيل إلى ترحيل النسبة الأكبر من أهل البلاد الأصليين. الأمر الذي تحقق لهذه الدولة، مع عقدها اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية المحيطة بها، ربيع سنة ١٩٤٩؛ فغدا ما يربو على ثلاثة أرباع شعب فلسطين لاجئين مشردين. ويرى الباحث نفسه بأن هؤلاء سيظلون لاجئين، ماداموا ليسوا يهوداً.[٤]

أما كيف حمل القادة الصهاينة الشعب العربي الفلسطيني على ترك بلاده، فبوسائل عدة، نفسية ومادية، جمع هؤلاء القادة بينهاو ببراعة ودهاء. فبعد صدور قرار التقسيم، لم يعمد هؤلاء القادة إلى طرد الفلسطينيين من البلاد، بهدف إقناع العالم بإمكانية قيام دولتين، عربية ويهودية – في فلسطين، جنباً إلى جنب. ومنذ آذار / مارس ١٩٤٨ بدّل الصهاينة تكتيكاتهم المسلحة (الهجناه؛ الأرغون؛ وشيرن) إلى ارهاب الفلسطينيين وقتلهم.[٥] وليست مذبحة دير ياسين (٩/٤/١٩٤٨) إلا واحدة من إحدى عشرة مذبحة نظمتها هذه العصابات، في المدة السابقة على انسحاب القوات البريطانية من فلسطين (١٤/٥/١٩٤٨)، لأبناء الشعب العربي الفلسطيني، وإن لم تكن أبشعها وأشرسها، رغم كل شهرتها. وبعد دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، في ١٥/٥/١٩٤٨، بدأت المرحلة الثانية من الحرب العربية، الإسرائيلية؛ وأخذت معدلات هجرة الفلسطينيين في التزايد المطرد. حتى إذا ما أعلنت الهدنة الثانية (١٢/٧/١٩٤٨) لم يكن قد بقي في اسرائيل سوى زهاء ١٧٠ ألف عربي فلسطيني. بعد أن غدا الفلسطيني أمام خيار مر: «الموت أو الهرب، بعد انهيار المقاومة».[٦]

رصد أكاديمي فلسطيني، صرف وقتاً طويلاً في دراسة قضية اللاجئين الفلسطينيين، عبر جهدٍ مضنٍ من البحث والتنقيب والمضاهاة بين الأرقام المتضاربة، سقوط ٢١٣ محلة (مدينة أو قرية)؛ وإخراج زهاء ٤١٣,٠٠٠ عربي فلسطيني من دياره، قبل انسحاب القوات البريطانية من فلسطين؛ فيما هُجرّت ٦٠ بالمئة من المحلات (جمع محلة)، في المرحلة التالية، أدت إلى ترحيل ٦٥ في المئة من اللاجئين. ونظمت الصهيونية، في هذه المرحلة ٢٥ مذبحة أخرى للشعب العربي الفلسطيني، أكبرها قرية الدوايمة، حيث تم تهشيم رؤوس ٣٥٠ عربياً فلسطينياً بالبلطات. وفي هذه المرحلة، طرد «جيش الدفاع الاسرائيلي» أهالي ١٢٢ قرية عربية فلسطينية، طرداً مباشراً، فيما تم إخراج أهالي ٢٥٠ قرية أخرى عبر هجمات عسكرية؛ وأهالي ٥٠ قرية أخرى، تحت ضغط هجوم قادم؛ و ١٢ قرية بتأثير همس مخاتير المستوطنات وتخويفهم الأهالي من المذابح

التي ينظمها «جيش الدفاع الاسرائيلي»؛ و ٣٨ قرية بسبب الخوف من هجوم اسرائيلي مسلّح؛ مقابل ٥ قرى فقط، بأوامر مباشرة من مخاتيرها. وبذا ضاع ١١ في المئة من فلسطين، حتى قيام اسرائيل، فيما ضاع ما تبقى، بعد ذلك؛ بعد أن قام «جيش الدفاع الاسرائيلي» بتدمير ٢٢١ قرية، تدميراً شاملاً؛ و ١٣٤ قرية أخرى، تدميراً جزئياً؛ و ٥٢ قرية تدميراً بسيطاً؛ فيما لم يتمكن هذا الجيش من الوصول إلى ١١ قرية، نجت من تدميره.[٧] وقد ارتبط منحنى النزوح، صعوداً وهبوطاً، بمنحنى الأعمال العسكرية الصهيونية، حيث لم يحدث نزوح مطلقاً أثناء توقف هذه الأعمال العسكرية.

يستبعد قائد الجيش الأردني - إبان الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى، أن يكون الفلسطينيون غادروا بلادهم طواعية. فيعرض لحوار دار بين قائد انكليزي وآخر يهودي يعمل تحت إمرة الأول في فلسطين؛ سأله هذا عن الأعمال التي يبيتها اليهود، عند انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، لتحديد موقفهم من العرب؛ فرد اليهودي، بصراحة تامة: «سوف نقوم بعدة مجازر رهيبة، نقضي بها على قسم منهم، وحتماً سوف يفر القسم الآخر».[٨]

اتضح بأن العصابات الصهيونية، ومن بعدها «جيش الدفاع الاسرائيلي»، لم تراعِ المناطق التي أعطاها قرار التقسيم للعرب، بل عمدت هذه العصابات إلى إخراج الشعب العربي الفلسطيني حتى من هذه المناطق. فغادر اللاجئون أرضهم، واتجهوا كل حسب منطقته في فلسطين – إلى حدود أقرب دولة عربية له، واتضح بأن معظم هؤلاء قد دخلوا الأردن.[٩]

يؤكد الجنرال نفسه بأن قضية اللاجئين ترتبت على «أعمال اليهود الوحشية»؛ ويكذّب ادعاء اسرائيل بأن الفلسطينيين خرجوا من تلقاء أنفسهم، ولم يتم إخراجهم عنوة. يقول هذا الجنرال بأن «العربي الذي يغادر أرضه، راضياً، كان من الواجب عليه أن يبيع بيته، إذا كان يمتلك بيتاً؛ أو أن يحمل أمتعته، وأن يستعد لهذا الرحيل، خلال أيام، على الأقل؛ ولكن أن يغادر بلده دون أن يحمل شيئاً، ودون أن يعرف مصير عائلته، وأن يُقتل ابنه، وهو في يده، حتى لا يفكر في العودة. إن عربياً خرج من فلسطين، على هذه الطريقة، لم يغادر فلسطين راضياً، إنما اليهود أجبروه على الخروج، تحت وطأة الخوف والإرهاب، وعلى أثر المجازر الرهيبة التي قاموا بها، في طول البلاد وعرضها.[١٠]

ان كل الذين راجعوا محاضر اجتماعات جامعة الدول العربية، ودققوا فيها وتأملوا القرارات الصادرة عن هذه الجامعة، وبياناتها الصحفية، واستقرأوا أعمدة الصحف العربية، وأعادوا الاستماع إلى التسجيلات اليومة لإذاعات العواصم العربية، طوال أيام القتال والحرب العربية – الاسرائيلية الأولى، لم يعثروا على «إشارة واحدة تدعوا أبناء الشعب العربي الفلسطيني

إلى مغادرة ديارهم. بل العكس هو الصحيح، حيث ألحت القيادات العربية على الشعب الفلسطيني كي يصمد في هذه الديار.[11]

واستناداً إلى أوثق الاحصائيات، فإن مجموع من اخرج من دياره من الفلسطينيين، حتى تموز/يوليو ١٩٤٩، بلغ ٨٠٥,٠٦٩,٠٠٠ نسمة، عدا من بقي في اسرائيل (زهاء ١٣١ ألفاً). وقد توزع ٢٩ في المئة من اللاجئين على الضفة الغربية وقطاع غزة (٢٣٣,٤٧٠ نسمة)؛ و ٤٤ في المئة في دول الطوق (٣٤,٢٣٠ نسمة)؛ فيما توزع الباقون (١٣٪) على دول الخليج وأميركا وأوروبا (١٠٤,٦٥٠ نسمة). وبعد أن كان الصهاينة يسيطرون عند صدور قرار التقسيم على ٥,٥٪ من مجموع أراضي فلسطين، فإن هذه النسبة قفزت إلى ٧٩٪ بمجرد أن وضعت حرب ١٩٤٨ أوزارها.[12]

يوضح الجدول رقم (١) توزع الفلسطينيين، سنة ١٩٥٢ أي بعد أربع سنوات من وقوع النكبة.

الجدول رقم (١)

التوزع التقديري للفلسطينيين عام ١٩٥٢

المنطقة أو بلد الإقامة	مجموع السكان	النسبة المئوية إلى مجموع السكان السكان في المنطقة	النازحون	نسبتهم ٪
في فلسطين	١,٢١٦,٢٠٢	٧٦	٦٥٤,٨٦٢	٦٠
منهم في الضفة الغربية	٧٤٢,٢٨٩	٤٧	٣٦٣,٦٨٩	٣٩
في اسرائيل	١٧٩,٣٠٠	١١	في مكانهم	-
في قطاع غزة	٢٩٤,٦٠٣	٦٨	٢٠١,١٧٣	٢٢
خارج فلسطين	٣٨٣,٧٠٠	٢٤	٣٨٣,٧٠٠	٤
منهم في لبنان	١١٤,٠٠٠	٧	١١٤,٠٠٠	١٢
في الضفة الشرقية للأردن	١٥٠,٠٠٠	٩	١٥٠,٠٠٠	١٦
في سوريا	٨٢,٠٠٠	٥	٨٢,٠٠٠	٩
أماكن أخرى	٣٧,٠٠٠	٢	٣٧,٠٠٠	٤
المجموع	١,٦٠٠,٠٠٠		٩٥٠,٠٠٠	

يتضح من الجدول رقم (١) أن ثلاثة أرباع الفلسطينيين ظلوا في فلسطين نفسها، موزعين على مناطقها الثلاث (اسرائيل؛ الضفة الغربية؛ قطاع غزة)، فيما استقر زهاء ٢٤ في المئة من اجمالي الفلسطينيين في دول الجوار، التي اصطلح على إطلاق اسم «دول الطوق» عليها. الأمر الذي ربما يعكس مدى تعلق الفلسطينيين بوطنهم، وحرصهم على البقاء قريبين منه، ما أمكنهم ذلك.

التطور اللاحق:

أدت الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة، في حزيران / يونيو ١٩٦٧ إلى نزوح قرابة نصف مليون عربي فلسطيني من الضفة والقطاع. وتم اقتلاع أكثر من ٢٠,٠٠٠ من لاجئي عام ١٩٤٨ للمرة الثانية، نزح معظمهم من الضفة الغربية إلى الأردن. كما أن اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، منذ مطلع ١٩٧٥، أدى إلى قتل وتدمير بشعين في كلا المجتمعين اللبناني والفلسطيني. وفي عام ١٩٧٨، غدا جنوب لبنان ميداناً لقتال دام، من جديد، فقد أدى اجتياح القوات الاسرائيلية لجنوب لبنان إلى تهجير آلاف السكان، بينهم لاجئون فلسطينيين. وبعد أربع سنوات (حزيران / يونيو ١٩٨٢)، اجتاح الجيش الاسرائيلي لبنان، على نطاق واسع، هذه المرة، فدمر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان، وألحق أضراراً جسيمة بها. أما الحرب ضد المخيمات الفلسطينية هناك، فامتدت من حزيران / يونيو ١٩٨٥ إلى مطلع ١٩٨٨؛ وأدت مع الاقتتال الذي اندلع حول مخيمات بيروت، أواسط عام ١٩٨٨، إلى تهجير قرابة نصف مليون لاجئ فلسطيني من بيروت وصور؛ وإلى تدمير مآوي اللاجئين الفلسطينيين، ومباني «الأونروا» مرة أخرى. وبفعل حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١)، عاد أكثر من ثلاثمئة ألف فلسطيني إلى منطقة عمليات «الأونروا» بحثاً عن مأوى وعمل.[14]

يوضح الجدول رقم (٢) مدى تراجع حجم اللاجئين في كل من الضفةوالقطاع، بفعل حرب ١٩٦٧؛ فيما استمرت نسبة الزيادة عما هي عليه في المناطق الأخرى.

الجدول رقم (٢)

التوزع التقديري للفلسطينيين
قبل وبعد حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧

المنطقة أو بلد الإقامة	الفلسطينيون في ١٩٦٧/٦/١		الفلسطينيون في ١٩٦٧/١٢/١	
	عدد	٪	عدد	٪
في اسرائيل	٣١٨,٢٠٠	١٢	٣٩٢,٧٠٠	١٥
في الضفة الغربية	٩٠٠,٠٠٠	٣٤	٥٩٩,٣٧٧	٢٢
في قطاع غزة	٤٥٠,٠٠٠	١٨	٣٤٦,٢٦١	١٣
في لبنان	٢٢٠,٠٠٠	٨	٢٢٥,٠٠٠	٨
في الضفة الشرقية	٤٦٦,٠٠٠	١٧,٥	٧٣٠,٦٠٠	٢٧
في سوريا	١٤٠,٠٠٠	٥	١٤٣,٠٠٠	٥
في الكويت	٨١,٠٠٠	٣	١٠١,٠٠٠	٤
في دول الخليج والسعودية	٣٧,٠٠٠	١	٨٢,١٦٢	٣
وليبيا والعراق	٠,٠٠٠	٠	٠,٠٠٠	٠
في مصر	١٠,٠٠٠	٠	٣٣,٠٠٠	١
أماكن أخرى	٢٧,٠٠٠	١	٤٧,٦٠٠	٢
المجموع	٢,٦٥٠,٠٠٠	١٠٠	٢,٧٠٠,٠٠٠	١٠٠

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن ما يربو على الثلاثمئة ألف عربي فلسطيني خسرتهم الضفة، بفعل حرب ١٩٦٧، مقابل أكثر من مئة ألف عربي فلسطيني خسرهم قطاع غزة، فيما ذهبت النسبة الأكبر لمجموع النازحين إلى الضفة الشرقية للأردن، واقتسمت نسبتهم الأصغر مصر مع «أماكن أخرى». بينما استمرت الزيادة الطبيعية في بقية التجمعات الفلسطينية الأخرى.

على أن الانحسار النسبي لأخطار الحرب، أعاد الاستقرار لفلسطينيي الضفة والقطاع، فحافظوا على معدلات نموهم الطبيعية على النحو الذي يبينه الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣)

التوزع التقديري للفلسطينيين حسب البلد أو المنطقة خلال أعوام ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٧٩

بلد أو منطقة الإقامة	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٧٩	
	العدد بالآلاف	٪	العدد بالآلاف	٪	العدد بالآلاف	٪
في اسرائيل	٤٤٠	١٤,٧	٥٣٤	١٥,٥	٦٢٣	١٥,٦
في الضفة الغربية	٦٠٤	٢٠,١	٦٦٥	١٩,٢	٦٦٨	١٧,٢
في قطاع غزة	٣٣٠	١١	٣٧٢	١٠,٨	٤٠٤	١٠,١
في لبنان	٢٥٠	٨,٣	٢٨٠	٨,١	٣,٣	٨,٢
في الضفة الشرقية	٩٠٠	٣٠	٩٥٠	٢٧,٥	١,٠٠٠	٢٥
في سوريا	١٥٦	٥,٢	١٨٦	٥,٤	٢١٠	٥,٣
في الكويت	١٤٧	٤,٩	٢٠٤	٥,٩	٢٥٠	٦,٣
في الخليج	٢٠	٠,٦	٣٠	٠,٩	٦٠	١,٥
في السعودية	٤٠	١,٣	٨٦	٢,٥	١٨٠	٤,٥
في ليبيا	٨	٠,٣	١٠	٠,٣	٣٥	٠,٩
في العراق	٢٥	٠,٨	٣٠	٠,٩	٣٥	٠,٩
في مصر	٣٠	١	٣٥	١	٤٠	١
أماكن أخرى	٥٠	١,٧	٧٣	٢,١	١٦٠	٤
المجموع	٣,٠٠٠	١٠٠	٣,٤٤٥	١٠٠	٤,٠٠٠	١٠٠

يوضح الجدول رقم (٣) أن معدلات الزيادة الطبيعية عادت إلى الاستقرار مرة أخرى، عدا في الضفة الشرقية للأردن، بعد سنة ١٩٧٩، حيث تراجعت هذه النسبة، بسبب أحداث أيلول / ستبمر ١٩٧٠، وتموز / يوليو ١٩٧١، وجاء هذا التراجع لحساب نسبة التكاثر بين فلسطينيي السعودية والخليج والأقطار الأجنبية.

وفي دراسة أجراها برنارد سابيلا، المحاضر في جامعة بيت لحم، عن «الحقائق السكانية والديموغرافية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، واستناداً إلى تقديرات سنة ١٩٨٩، جاء أن عدد

الفلسطينيين في العالم بلغ ٥,٥٧٣,٥٥١ نسمة، موزعين على ١٣ قطراً، بأعداد كبيرة وفي أقطار أخرى بأعداد صغيرة، على النحور التالي:[١٧]

– الضفة الشرقية للأردن	١,٣٥٧,١٦٧	٢٤٪
– الضفة الغربية	١,٠٤٠,٠٠٠	١٨,٧٪
– في اسرائيل	٧٣٠,٦٦٤	١٣,١٪
– في قطاع غزة	٥٩٥,٦٦٤	١٠,٧٪
– في لبنان	٥٥١,٢٩٧	٨,١٪
– في الكويت	٣٧٨,٠٨٣	٦,١٪
– في سوريا	٢٨١,٩٢٢	٥,١٪
– في السعودية	١٦٩,٢٧٣	٣,١٪
– في مصر	٦٧,٧٤٩	١,٢٪
– في العراق	٢٨,٤١٠	٠,٥٪
في ليبيا	٢٢,٢٤٦	.٠٤٪
في دول الخليج	١٢٠,٠٠٠	٢,٢٪
في أقطار أخرى	٢٤٨,٢٨١	٢,٥٪

أما اليوم (١٩٩٥) فيقدر باحث فلسطيني مختص عدد الفلسطينيين بـ ٧,٦٩٧,٩٢٩، منهم ٤,٦٤٥,٢٤٨ لاجئاً. وقد جاء توزيع الفلسطينيين، سنة ١٩٩٥، على النحو التالي[١٨]:

	المجموع	عدد اللاجئين
– في اسرائيل	١,٠٦٤,٩٧٥	١,٠٦٤,٩٧٥
– في الضفة الغربية	١,٤١٨,٦٠٣	٥٦٧,٤٤٢
– في قطاع غزة	٧٧٥,٢٢٧	٥٤٢,٦٤٧
– في الضفة الشرقية	٢,١٤٥,٤٥١	٢,١٤٥,٤٥١
– في لبنان	٨٠١,١٧٤	٨٠١,١٧٤
– في سوريا	١٧٤,١٣٣	٣٧٤,١٣٣
– في مصر	٥٧,٧٩١	٥٧,٧٩١
– في العراق وليبيا	٧٣,٣٥٩	٧٣,٣٥٩
– في السعودية	٢٤٠,١٢٨	٢٤٠,١٢٨

– في الكويت	٢٦,٠٠٠	٢٦,٠٠٠
– في دول الخليج العربي	١٠٤,٢٢٥	١٠٤,٢٢٥
– في الأقطار العربية الأخرى	٨٥,٧٤٦	٨٥,٧٤٦
– في الولايات المتحدة	٢٢٤,٢٤١	٢٢٤,٢٤١
– في بقية الأقطار	٢٤٤,٧٢٢	٢٤٤,٧٢٢

لقد ظلت نسبة المواليد بين غالبية الفلسطينيين منخفضة، خلال العقود التالية للنكبة، بسبب تمدن الأهالي، وارتفاع نسبة تعليم الفتيات، فضلاً عن الحراك الاجتماعي، الذي سمح بتحول قسم من الفلسطينيين إلى الطبقة البرجوازية. ومن جهة أخرى، فإن الفلسطينيين الذين بقوا في اسرائيل، والذين أقاموا في المخيمات، سجلوا زيادة في معدلات المواليد، كانت مساوية لذلك الانخفاض. كما هبطت نسبة الوفيات – بشكل دراماتيكي – خلال الفترة نفسها، عدا الزيادة التي طرأت خلال عام ١٩٤٩. فنسب الوفيات الخام، المسجلة للفلسطينيين – سواء في اسرائيل أو الضفة والقطاع – لم تتعد ٥ إلى ٧ في الألف. ويرجع ذلك إلى فتوة المجتمع؛ حيث لم يتخط قرابة نصف المجتمع الخامسة عشرة من أعمارهم، فضلاً عن عدم تسجيل كثير من حالات الوفاة. والأرجح بأن هذه النسبة لم تتعد ١٠ في الألف، في اقسى الظروف وأسوأها، كما هو الحال في صفوف الفلسطينيين في لبنان. وبملاحظة النسبة الكلية لأكثر من ٤٥ في الألف، فإن ذلك يقابل ٣,٥ بالمئة بالواقع، نسبة الزيادة الطبيعة المفترضة. فبعض المؤشرات تدل على أن سلوك الاخصاب لدى المهنيين والفئات الوسطى الفلسطينية، وخاصة الأجيال الشابة، أخذت تتغير – بشكل ملحوظ – في السنوات الأخيرة. فحجم الأسرة كان يتكون من ٧ – ٨ أفراد، في الأجيال الأقدم، فضلاً عن ارتفاع هذه المعدلات في الأسرة القروية، وفي المخيمات. بيد أن هذا المعدل انخفض، بشكل حاد، حتى غدا يتراوح بين ٣ – ٤ أفراد، في الأجيال الجديدة، ذات النصيب الأوفر من التعليم، خصوصاً أبناء الفئات الوسطى، والحرفيين والمهنيين. ولما كانت هذه الفئات آخذة في الاتساع، وبما أن أنماط سلوكها يمكن أن تخضع للتقليد من فئات وطبقات اجتماعية أخرى، فإن هذه المؤثرات والتغيرات سيزداد تأثيرها باطراد.[١٩]

إذا كان هذا كله يفسر تدني نسبة التزايد، فإن أهم عوامل التراجع في حجم اللاجئين، ذلك التدفق البشري الملحوظ للذين يتخلون عن جنسياتهم لحساب جنسيات أخرى، بعد تلاحق الاحباطات السياسية، أساساً.

أما احصائيات «الأونروا»، فكان طبيعياً أن تنحصر في الضفة والقطاع ودول الطوق (عدا

مصر)، أي في المناطق والأقطار التي تقدم فيها هذه الوكالة الدولية مساعداتها لمعظم اللاجئين فيها. يقول آخر احصاء متاح قدمته «الأونروا» في هذا الصدد، إن مجموع اللاجئين في الضفة والقطاع بدول الطوق (عدا مصر) بلغ، سنة ١٩٥٠ بالتمام والكمال، ١,٩١٤,٢٢١ فقفز بعد عقد واحد، إلى ١,١٢٠,٨٨٩؛ وبعد عقد آخر إلى ١,٤٢٥,٢١٩؛ وبعد عقد ثالث إلى ١,٨٤٤,٣١٨؛ وفي سنة ١٩٩٠ وصل إلى ٢,٤٢٢,٤٥١ ؛ وخلال عام ١٩٩٣ كان عددهم قد وصل إلى ٢,٧٩٧,١٧٩ نسمة. توزعوا على عشرة مخيمات في الضفة الشرقية للأردن؛ واثني عشر مخيماً في لبنان، وعشرة مخيمات في سوريا؛ وتسعة عشر مخيماً في الضفة الغربية، وثمانية مخيمات في قطاع غزة.[٢٠]

استنتاجات:[٢١]

- في عام ١٩٥٢، كان زهاء ٢ في المئة، فقط، من الفلسطينيين يعيشون خارج فلسطين ودول الطوق، في مؤشر ذي دلالة بالغة على مدى تعلق الفلسطيني بوطنه، واصراره على البقاء على مرمى حجر منه. وحتى عام ١٩٦١، لم يكن في الأقطار العربية الأخرى (عدا دول الطوق) سوى قرابة ٤ في المائة فقط، من المجموع الاجمالي للفلسطينيين. على أن هذه النسبة قفزت سنة ١٩٧٩، إلى ما يقرب من ١٩ في المائة؛ بعد النزوح الواسع إلى دول الخليج، نتيجة الطفرة النفطية هناك (١٩٧٤ - ١٩٨٢)، وما رافقها من انتعاش اقتصادي ظاهري؛ ناهيك عن استفحال الأزمة الاقتصادية في الضفة والقطاع؛ وخفوت الأمل الوطني الفلسطيني، بعد اتفاقيتي كمب ديفيد وتداعياتهما.
- إن اتجاهات الهجرة والشتات أثرت، بشكل خاص، على تركيب الجنس، والسن للتجمعات السكانية في مختلف الأقطار والمناطق. وكانت الهجرة مختارة وانتقائية، تُفضل الذكور والشباب. وعليه فقد ظهرت نسبة عالية من الاناث في التجمعات الطاردة لحساب التجمعات المستقبلة والجاذبة. على أنه، مع مرور الزمن، غدت هذه الهجرة أقل إنتقائية، وتغير طابعها من هجرة فردية إلى هجرة جماعية عائلية. مما محا الكثير من الفوارق في البناء الهرمي للجنس والسن، في مختلف الدول والمناطق التي هاجر إليها الفلسطينيون.
- في مجال المهنة، جرى تحول عميق عن الزراعة، التي كان يعمل فيها - حتى النكبة - زهاء ٧٠ في المئة من الشعب الفلسطيني. عدا الفلسطينيين في اسرائيل - الذين تحولوا إلى فلاحين معدمين، بعد أصادرت اسرائيل النسبة الأكبر من أراضيهم الزراعية، مما اضطر نسبتهم الأكبر إلى الهجرة، أو الانخراط في سوق العمل الإسرائيلية، عمالاً غير مهرة. هذا الفارق بين

فلسطينيي الوطن وفلسطينيي الشتات، أثر على الهيكل الطبقي، في الظروف التي تعيشها التجمعات الفلسطينية، وأدى إلى اختلافات واضحة في الأنشطة الاقتصادية ومردوداتها على الفلسطينيين، في مختلف المناطق وأماكن الإقامة.

وبعد،

فثمة ضرورة قصوى للتحرك السريع من أجل تنظيم حملة تعداد وطني فلسطيني، تغطي أركان الأرض الأربعة، يجريها اختصاصيون ذوي دراية كافية، وحس وطني مؤكد، وتشرف عليها منظمة التحرير الفلسطينية. يتم خلالها رصد دقيق لأعداد الفلسطينيين، بشتى صنوفهم: المواطن، واللاجئ؛ من بقي على جنسيته، ومن استبدلها؛ مع خارطة دقيقة لهم، في كل قطر ومنطقة على حدة، مراعين ضرورة كسب المعركة من الزمن ونصله الذي لا يرحم.

الهوامش:

١ - جانيت أبو لغد، **الطبيعة الديمغرافية للشعب الفلسطيني**، ترجمة زياد الحسيني، القدس، جمعية الدراسات العربية، آب / أغسطس، ١٩٨٢، ص ١٧ - ١٨.

٢ - **المصدر نفسه**، ص ١٧.

٣ - **دراسات فلسطينية** (موضوعات ندوة فلسطين العالمية الثانية، الكويت (١٣ - ١٩٧١/٢/١٧)، د.ت، (انظر: د. جون ديفيز، اخلاء الفلسطينيين عن فلسطين: لِمَ وكيف كان؟ ص ١٨٥ - ٢٠٠).

٤ - **المصدر نفسه**، ص ١٩٢.

٥ - **المصدر نفسه**، ص ١٩٣.

٦ - عميد الإمام، **الصلح مع اسرائيل**، ط٢، القاهرة، سلسلة «كتب للجميع»، ١٩٥٥، ص ٣٢.

٧ - د. سلمان أبو سته، **حق العودة للشعب الفلسطيني على ضوء تطورات التسوية السلمية**، محاضرة نظمها «المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل»، القاهرة، ١٩٩٦/١/٨.

٨ - **جندي مع العرب / مذكرات كلوب باشا**، ترجمة عفيف حسن الصمدي، بيروت، دار النشر للجامعيين، د.ت.، ص ٤٢.

٩ - **المصدر نفسه**، ص ١٢٤.

١٠ - **المصدر نفسه**، ص ١٤٠.

١١ - ديفيز، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٥.

١٢ - أبو سته، **مصدر سبق ذكره**.

١٣ - أبو لغد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩.

١٤ - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الأونروا **استثمار في شعب**، فيينا ٧٣٨، ١٩٩٤، ص ٧٠٩.

١٥ - أبو لغد، مصدر **سبق ذكره**، ص ٤٦.

١٦ - المصدر نفسه، ص ٥٤.
١٧ - نشرت ملخصاً عنها يومية الشرق الأوسط (لندن) ١٩٩١/٨/٣.
١٨ - أبو سته، مصدر سبق ذكره.
١٩ - أبو لغد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢، ٢٤.
٢٠ - وكالة الأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص ٤ - ٥.
٢١ - اعتمدت هنا أساساً على: أبو لغد، مصدر سبق ذكره، ص ٨ - ١١.

خرائط التوزع الجغرافي لمخيمات اللاجئين والنازحين الفلسطينيين

د. محمد عبد الهادي

تشكل المخيمات الفلسطينية، أينما وجدت، مظهراً إنسانياً مؤلماً، وتشير إلى مدى ما تعرض له الشعب الفلسطيني من مآس وكوارث ومؤامرات، حيكَتْ خيوطها من قبل القوى الاستعمارية والصهيونية المتحالفة، مما أدى إلى إقتلاع مجموعات سكانية كبيرة من جذورها قسراً وارهاباً، وتشريدها بعد سلب أرضها، من أجل إسكان مجموعات بشرية اخرى عليها، على الرغم من أن غالبيتهم العظمى لم يرتبط سابقاً بفلسطين فعلياً أو وجدانياً، وأن نظرية العودة لهم مبنية اساساً على تاريخ محدود، غابر وطاري، في هذه البلاد. وبعبارة اخرى فإن هذه المخيمات تجسّد الظلم الانساني بشتى صورة، وغياب العدالة القاضية بارجاع الحق إلى أصحابه.

وقد وجد اللاجئون الفلسطينيون، الذين اجبروا قسراً على الخروج من ديارهم، ملاذاً لهم، إما في ما تبقى من الارض الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، أو أرض الجوار العربية، خاصة الأردن، سوريا، لبنان ومصر. وقد تم وضعهم في نقاط تجمع اطلق عليها فيما بعد المخيمات.

ويبلغ عدد المخيمات الفلسطينية المنتشرة في الضفة والقطاع، وفي الدول العربية المجاورة (٦٧) مخيماً، منها (٦١) مخيماً منظماً، أي تشرف عليه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الانروا)، وستة مخيمات غير منظمة، أي أنها غير خاضعة لاشراف الوكالة الدولية وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١) (انظر أيضاً الخرائط المرفقة).

(جدول رقم ١)

«التوزع الجغرافي للمخيمات الفلسطينية»

الدولة أو المنطقة	عدد المخيمات المنظمة	عدد المخيمات غير المنظمة
الضفة الغربية	٢٠	٦
قطاع غزة	٨	-
الأردن	١٠	-
لبنان	١٣	-
سوريا	١٠	-
المجموع	٦١	٦

من تحليل الجدول رقم (١)، يتضح أن الضفة الغربية تحتل المقدمة باحتوائها على حوالي ثلث المخيمات المنظمة (٣٢,٨٪)، وكذلك على كل المخيمات غير المنظمة، واذا ما اضيفت اليها مخيمات قطاع غزة، فإن الارض الفلسطينية تضم اكثر قليلاً من نصف عدد المخيمات الفلسطينية ٥٠,٧٪، يلي الضفة لبنان ١٩,٤٪، أي حوالي الخمس، ثم الأردن وسوريا، وفي كل منها ١٤,٩٪ من مجموع المخيمات المنظمة وغير المنظمة.

وتصنف المخيمات الفلسطينية زمنيًا في مجموعتين رئيسيتين، مجموعة أقيمت قبل عام ١٩٦٧م، ويسكنها ما يطلق عليهم في الوقت الراهن باللاجئين الفلسطينيين، الذين شرّدوا على اثر حرب عام ١٩٤٨م وقيام الدولة اليهودية، والمجموعة الثانية انشئت بعد عام ١٩٦٧م، ويقطنها ما يطلق عليهم بالنازحين الفلسطينيين، الذين غادروا إثر حرب حزيران عام ١٩٦٧م، ويوضح الجدول رقم (٢) توزع هذه المخيمات:-

(جدول رقم ٢)

«التوزع الجغرافي للمخيمات الفلسطينية قبل عام ١٩٦٧ وبعدها»

المنطقة أو الدولة	مخيمات انشئت قبل عام ١٩٦٧	مخيمات أنشئت بعد عام ١٩٦٧
الضفة الغربية	٢٥	١
قطاع غزة	٨	-
الاردن	٤	٦
لبنان	١٣	-
سوريا	٦	٤
المجموع	٥٦	١١

من دراسة الجدول رقم (٢) يتبين أن مخيمات النازحين وعددها (١١) مخيماً تشكل ١٦,٤٪، أي حوالي سدس مجموع المخيمات، وأنها متركزة بصورة أساسية في الأردن وسوريا. أما مخيمات اللاجئين والتي انشئت قبل عام ١٩٦٧م فتشكل الغالبية ٨٣,٦٪، وهي منتشرة بصورة اساسية فوق الارض الفلسطينية ولبنان.

وتتفاوت مساحة المخيمات الفلسطينية ما بين منطقة واخرى، ودولة واخرى، وهذا مرتبط إلى حد كبير بعدد سكانها وبالسياسة المتبعة من قبل الدول المضيفة. فقد تعرضت مساحة معظم مخيمات الضفة والقطاع، نظرا لوجودها على أرض فلسطينية، الى التغيير، اتسعت مساحة بعضها، والبعض الآخر ثبتت مساحة واخرى نقصت، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

تطور مساحة مخيمات الضفة الغربية المنظمة

المخيم	المحافظة (الموقع)	تاريخ الانشاء	المساحة(دونم) عند الانشاء	المساحة الراهنة
شعفاط	القدس	١٩٦٦	٩٨	١٩٨
الامعري	القدس	١٩٤٨	٩٢	٣٦٠
دير عمار	القدس	١٩٤٩	١٦٠	١٤٥
الجلزون	القدس	١٩٤٩	٢٤٠	٢٤٠
قلنديا	القدس	١٩٤٩	٢٣٠	٣٥٣
الدهيشة	القدس	١٩٤٩	٢٥٨	٣٤٠
عائدة	القدس	١٩٤٨	٦٠	١١٥
بيت جبرين(العزة)	القدس	١٩٤٩	٢٤	١٣٥
عقبة جبر	القدس	١٩٤٨	١٦٨٩	٦٨٩
عين السلطان	القدس	١٩٤٨	٧٠٨	٧٠٨
النويعمة	القدس	١٩٤٨	٢٧٠	٢٧٦
بلاطة	نابلس	١٩٥٠	١٦٧	٤٦٠
عسكر	نابلس	١٩٥٠	١٦٣	١٦٢
عين بيت الماء	نابلس	١٩٥٠	٢٨	٢٨
نور شمس	نابلس	١٩٥٢	٢٢٦	٢٣٠
الفارعة	نابلس	١٩٤٩	٢٢٥	١٩٤
طولكرم	نابلس	١٩٥٠	١٦٥	٤٦٥
جنين	نابلس	١٩٥٣	٣٧٢	٤٧٣
الفوار	الخليل	١٩٥٠	١٠٨	٢٣٨
العروب	الخليل	١٩٤٩	٢٥٨	٢٣٨
المجموع			٥٥٤١	٦٠٢٩

من تحليل الجدول رقم (٣) يمكن استنتاج ما يلي:-

١ - تضم محافظة القدس بالويتها. القدس، رام الله، بيت لحم، وأريحا (١١) مخيماً، تشكل

اكثر من نصف مخيمات الضفة الغربية. يليها محافظة نابلس والويتها نابلس، جنين وطولكرم، سبعة مخيمات، ثم محافظة الخليل مخيمان فقط، مع العلم أن هذه المخيمات جميعها انشئت قبل عام ١٩٦٧م.

٢ - بلغت المساحة الاجمالية لمخيمات الضفة عند انشائها ٥٥٤١ دونماً، ارتفعت إلى ٦٠٢٩ دونماً في الوقت الراهن، أي بزيادة اجمالية قدرها ٨,٨٪، وهي نسبة محدودة جدا. وتشكل مساحة مخيمات محافظة القدس ٥٩٪ من المساحة الاجمالية، يليها محافظة نابلس ٣٣,٤٪، ثم محافظة الخليل ٧,٦٪ فقط.

٣ - هناك (١٢) مخيماً اتسعت مساحتها في الفترة ما بين الانشاء والوقت الراهن وهي: شعفاط، الامعري، قلنديا، الدهيشة، عائدة، بيت جبرين والنويعمة، وهي واقعة في محافظة القدس، ثم بلاطة، نور شمس، طولكرم وجنين في محافظة نابلس، أما في محافظة الخليل فقد اتسعت مساحة مخيم الفوار.

أما مخيمات دير عمار وعقبة جبر في محافظة القدس، وعسكر والفارعة في محافظة نابلس، ثم مخيم العروب في محافظة الخليل، فقد تعرضت مساحتها للنقصان. في حين ثبتت مساحة بقية المخيمات، وعددها ثلاثة، وهي الجلزون، عين السلطان وعين بيت الماء.

ويوضح الجدول رقم (٤) مدى تطور مساحة مخيمات قطاع غزة:

(جدول رقم ٤)

تطور مساحة المخيمات المنظمة في قطاع غزة

المخيم	المنطقة (الموقع)	تاريخ الانشاء	المساحة (دونم) عند الانشاء	المساحة الراهنة
الشاطيء	غزة	١٩٤٩	٥١٩	٧٤٧
جباليا	جباليا	١٩٤٨	١٤٠٣	١٤٤٨
النصيرات	النصيرات	١٩٤٨	٥٥٩	٥٨٩
البريج	النصيرات	١٩٤٩	٥٢٨	٤٧٨
خان يونس	خان يونس	١٩٤٩	٥٤٩	٥٦٤
دير البلح	دير البلح		١٥٦	١٣٢
المغازي	دير البلح	١٩٤٩	٥٩٩	٥٤٨
رفح	رفح	١٩٤٩	-	١٣٦٤
المجموع				٥٨٧٠

من دراسة الجدول رقم (٤) يمكن ملاحظة ما يلي:-

١ - يحتوي قطاع غزة على ثماني مخيمات منتشرة في مناطق غزة، جباليا، النصيرات، خان يونس، دير البلح ورفح، وكلها انشئت قبل عام ١٩٦٧م، أي أنها تضم لاجئين فلسطينيين اجبروا على الرحيل من ديارهم اثر قيام الدوله اليهودية وحرب ١٩٤٨م.

٢ - هنااربع مخيمات اتسعت مساحتها بين فترة الانشاء والوقت الراهن وهي الشاطيء، جباليا، النصيرات وخان يونس. أما مخيمات البريج، دير البلح والمغازي فقد تعرضت مساحتها للانكماش. أما مخيم رفح فقد تعذر الحصور على مساحته عند الانشاء.

٣ - تبلغ مساحة مخيمات القطاع في الوقت الراهن في حدود (٥٨٧٠) دونما. وهذا يشير إلى أنه على الرغم من محدودية عدد هذه المخيمات، الا أن مساحتها الاجمالية قريبة من مساحة مخيمات الضفة ذات العدد الاكبر، مما يدل على اتساع مساحة مخيمات القطاع.

ويحتل مخيم جباليا المرتبة الاولى من حيث المساحة، حيث تشكل مساحته حوالي ربع المساحة الاجمالية لمخيمات القطاع ٢٤,٧٪، يليه الشاطيء، ثم النصيرات، وآخرها دير البلح.

أما فيما يتعلق بمخيمات الأردن فمساحتها تقريباً ثابتة ما بين فترة الانشاء والوقت الراهن، أي في حدود المنطقة المستأجرة، ويوضح الجدول التالي مساحة هذه المخيمات:- (انظر خريطة رقم ٣)

(جدول رقم ٥)

مساحة المخيمات المنظمة في الأردن

المخيم	المنطقة (الموقع)	تاريخ الانشاء	المساحة الراهنه (دونم)
الحسين	عمان	١٩٥٢	٣٦٧
الوحدات	عمان	١٩٥٥	٤٨٨
الطالبية	عمان	١٩٦٨	١٣٠
الزرقاء	الزرقاء	١٩٤٩	١٨٠
ماركا (حطين)	الزرقاء	١٩٦٨	٩١٧
اربد	اربد	١٩٥١	٢٤٤
الحصن	اربد	١٩٦٨	٧٧٤
غزة	جرش	١٩٦٨	٧٥٠
سوف	جرش	١٩٦٧	٥٠٠
البقعة	البلقاء	١٩٦٨	١٤٠٠
المجموع			٥٧٥٠

من استعراض الجدول رقم (٥) يمكن استنتاج ما يأتي:-

١ - يوجد في الأردن عشر مخيمات فلسطينية منتشرة في خمس مناطق حسب تقسيمات وكالة الغوث وهي: عمان، الزرقاء، اربد، جرش، والبلقاء (انظر خريطة رقم ٣). أربعة من هذه المخيمات يرجع تاريخ نشائها إلى ما قبل عام ١٩٦٧م، اي أنه يقطنها ما يسمى باللاجئين، وهي: الحسين، الوحدات، الزرقاء واربد. أما المخيمات الست الاخرى، فقد انشئت بعد عام ١٩٦٧م، اي أنها تضم ما يسمى بالنازحين وهي: الطالبية، حطين، الحصن، غزة، سوف، والبقعة.

٢ - تبلغ المساحة الاجمالية لمخيمات الأردن ٥٧٥٠ دونماً. منها ١٢٧٩ دونماً، اي اكثر قليلا من خمس المساحة الاجمالية (٢٢,٢٪) تشكلها مساحة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. أما المساحة الباقية والبالغة ٤٤٧١ دونما فتحتلها مخيمات النازحين.

٣ - يحتل البقعة المرتبة الاولى في المساحة بين مخيمات الاردن، حيث تبلغ مساحته حوالي ربع (٢٤,٣٪) المساحة الاجمالية، يليه مخيم حطين ١٥,٩٪، ثم مخيم الحصن ١٣,٥٪، مخيم غزة ١٣٪، واخيراً مخيم الطالبية ٢,٣٪ فقط.

أما بالنسبة لمخيمات الفلسطينيين في لبنان، فيبين الجدول رقم (٦) المساحة الراهنة لهذه المخيمات، مع الاخذ بعين الاعتبار بأنها ثابتة تقريبا منذ انشائها. (انظر خريطة رقم ٤).

(جدول رقم ٦)

مساحة المخيمات المنظمة في لبنان

المخيم	المنطقة (الموقع)	تاريخ الانشاء	المساحة الراهنة (دونم)	ملاحظات
صبرا وشاتيلا	بيروت	١٩٤٩	٣٩,٦	
برج البراجنة	بيروت	١٩٤٨	١٠٤	
تل الزعتر	بيروت	١٩٤٩	٥٦,٦٥	دمر اثناء الحرب الاهلية
مار الياس	بيروت	١٩٥٢	٥,٤	

ضبية	بيروت	١٩٥٦	٨٣,٦	
عين الحلوه	صيدا	١٩٤٨	٤٢٠	
المية ومية	صيدا	١٩٤٨	٥٤	
النبطية	صيدا	١٩٥٦	١٠٣,٥	دمر اثناء الحرب الاهلية
الرشيدية	صور	١٩٤٨	٢٦٧,٢	
البص	صور	١٩٤٩	٨٠	
البرج الشمالي	صور	١٩٥٥	١٣,٦	
نهر البارد	طرابلس	١٩٤٩	١٩٨,١٣	
البداوي	طرابلس	١٩٥٥/١٩٥٦	٢٠٠	
الجليل (ويفل)	البقاع	١٩٤٩	٤٣,٤٤	
المجموع			١٦٦٩,١٢	

من دراسة الجدول رقم (٦) يمكن ملاحظة ما يأتي:

١ - تنتشر المخيمات الفلسطينية في خمس مناطق في لبنان هي: طرابلس، بيروت، صيدا، صور ثم البقاع. ويرجع تاريخ انشاء هذه المخيمات إلى ما قبل عام ١٩٦٧م، مما يعني أن قاطنيها من اللاجئين الفلسطينين الذين هجرّوا قسراً من ديارهم اثر حرب عام ١٩٤٨م وما ترتب عليها بعد ذلك.

٢ - تقدر المساحة الاجمالية لمخيمات لبنان المنظمة في حدود ١٩٦٩ دونماً.

وهي مساحة محدودة اذا ما أخذ بعين الاعتبار عدد المخيمات غير القليل في هذا البلد. وتشكل مساحات مخيمات عين الحلوة في منطقة صيدا، والرشيدية في منطقة صور، والبداوي ونهر البارد في طرابلس ٦٥٪ من مساحة المخيمات الكلية. واذا ما أضيف اليها مساحة مخيمي برج البراجنة في بيروت والنبطية في صيدا، فإن النسبة ترتفع الى ٧٧,٤٪، أي اكثر من ثلاثة ارباع مساحة المخيمات في لبنان.

٣ - لقد أدت الحرب الاهلية التي وقعت في الثمانينات في لبنان الى تدمير عدد من مخيمات الفلسطينيين وأشهرها تل الزعتر في منطقة بيروت، والذي كان يحتل مساحة قدرها (٥٧) دونما، ثم جسر الباشا ومساحته (٢٢) دونما، ثم النبطية وغيرها. وقد تشتت ساكنوها في

مختلف انحاء لبنان.

أما فيما يتعلق بمخيمات سوريا، فقد تعذر الحصول على مساحاتها، ولكن امكن الحصول على عدد مساكن بعض المخيمات وذلك عام ١٩٨٢، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٧) (انظر خريطة رقم ٥).

جدول رقم (٧)

(مخيمات سوريا المنظمة)

المخيم	المنطقة	تاريخ (الموقع)	عدد المساكن الانشاء
خان الشيخ	دمشق	١٩٤٨	٧٥٨
خان دنون	دمشق	١٩٥٠/١٩٥١	٥٠٠
سبينة	دمشق	١٩٦٨	٧٠٤
الست زينب	دمشق	٦٧/١٩٦٨	٤٩٨
جرمانا	دمشق	٦٧/١٩٦٨	٢٤١٤
النيرب	حلب	٤٨/١٩٥٠	–
حمص	حلب	٤٨/١٩٤٩	–
حماه	حلب	١٩٥٠	–
درعا(١)	درعا	٥٠/١٩٥١	–
درعا	درعا	١٩٦٧	–

من تحليل الجدول رقم (٧) يمكن استنتاج ما يأتي:-

١ - تحتوى سوريا على عشرة مخيمات منظمة كما سبق وذكر، منها اربعة مخيمات يرجع تاريخ انشائها الى ما بعد عام ١٩٦٧م، مما يعني أنها تضم نازحين فلسطينيين، وهذه المخيمات هي: سبينة، الست زينب جدمان في منطقة دمشق، ثم مخيم درعا بمنطقة درعا. أما المخيمات الست الباقية، وهي خان الشيخ، خان دنون في منطقة دمشق، والنيرب وحمص وحماه بمنطقة حلب، ثم درعا رقم (١) بمنطقة درعا، فيسكنها اللاجئون

الفلسطينيون الذين هاجروا من فلسطين قسراً عام ١٩٤٨م وما بعدها.

٢ – لقد بلغ عدد مساكن مخيمات منطقة دمشق عام ١٩٨٢م في حدود ٤٨٧٤ مسكنا. يأتي مخيم جرمانا في المرتبة الاولى من حيث العدد ٢٤١٤ مسكناً، تكون حوالي نصف مساكن هذه المخيمات (٤٩,٥٪)، يليه مخيم خان الشيخ والنسبة ١٥,٦٪، ثم سبينة ١٤,٤٪، خان دنون ١٠,٣٪، ثم وأخيرا مخيم الست زينب ١٠,٢٪.

أما بالنسبة للمخيمات غير المنظمة والتي لا تشرف عليها وكالة الغوث، فإنها متركزة في الضفة الغربية كما أشرنا وخاصة في محافظة القدس، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

«مساحة المخيمات غير المنظمة»

المخيم	المنطقة (الموقع)	تاريخ الانشاء	المساحة الراهنة (دونم)
قدورة	القدس	١٩٤٨	٢٥
بير زيت	القدس	١٩٤٨	٢٣
عناتا	القدس	١٩٤٨	–
سلواد (غزة)	القدس	١٩٧٠	٥
العوجا	القدس	١٩٤٩	٢٠٠
جنيد	نابلس	١٩٤٩	٢٧

نلاحظ من الجدول رقم (٨) أن خمساً من المخيمات غير المنظمة يرجع تاريخ انشائها الى ما قبل عام ١٩٦٧م، أي انه يقطنها اللاجئون الفلسطينيون، وهذه المخيمات هي: قدورة، بيرزيت، عناتا والعوجا، وهي واقعة في محافظة القدس، ثم جنيد في محافظة نابلس، أما مخيم سلواد فأنشيء بعد عام ١٩٦٧م ويقطنه نازحون فلسطينيون هم أصلاً من قطاع غزة، وهو واقع في محافظة القدس كذلك.

كما يلاحظ أيضا أن المساحة الاجمالية لهذه المخيمات، باستثناء مخيم عناتا هي في حدود ٢٨٠ دونماً، اكبرها مخيم العوجا ومساحته (٢٠٠) دونم، وتشكل مساحته ٧١,٤٪ من جملة مساحة المخيمات، أما بقية المخيمات فمساحاتها محدودة.

وبصورة عامة يمكن القول أن المساحة الاجمالية للمخيمات الفلسطينية المنظمة في الضفة

والقطاع، وفي الدول المضيفة لها، باستثناء سوريا، هي في حدود (١٩٣١٨) دونماً، وهذا ما يظهره الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩)

مساحة المخيمات الفلسطينية المنظمة

الدولة أو المنطقة	المساحة الراهنه (دونم)	النسبة ٪
الضفة الغربية	٦٠٢٩	٣١,٢
قطاع غزة	٥٨٧٠	٣٠,٤
الاردن	٥٧٥٠	٢٩,٨
لبنان	١٦٦٩	٨,٦
المجموع	١٩٣١٨	١٠٠

من الجدول رقم (٩) يمكن استنتاج أن مساحة مخيمات الضفة تأتي في المقدمة ٣١,١٪، يليها مخيمات القطاع ٣٠,٤٪، ثم الاردن ٢٩,٨٪، واخيراً لبنان ٨,٦٪. هذا يعني أن مخيمات الضفة والقطاع تشكل أقل قليلاً من ٣/٢ مساحة المخيمات الفلسطينية حسب الاحصاءات المتوفرة.

أما فيما يتعلق بعدد من يسكن في المخيمات الفلسطينية، سواءاً أكانوا نازحين أو لاجئين، فحتى لاتتضارب الاحصائيات، وتصبح المقارنة واضحة وعلميه نوعا، فقد اعتمدت احصاءات وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الانروا) في هذه الدراسة، على الرغم من المحاذير المتعلقة بذلك، وخاصة في ظل غياب الرقم الفلسطيني المعبر عن الحقيقة والواضح، مع العلم أن ارقام وكالة الغوث سيتم تناولها دون ادنى شك عند التطرق لقضايا اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، وايجاد الحلول لها من قبل اطراف العملية السلمية.

وعند تناول عدد سكان المخيمات الفلسطينية، يجب الاخذ بعين الاعتبار أرقام اللاجئين والنازحين الذين يسكنون خارج حدود المخيمات، لما لهذه الارقام من أهمية، حيث تبرز مدى ما تعرض له الشعب الفلسطيني من مآسي وهجرات قسرية يقتضي تحقيق السلام العادل أن يتم عودة هؤلاء المهجرين إلى ديارهم في فلسطين.

وتدل احصاءات وكالة الغوث على أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلاتها

يصل إلى ٣,١٧١,٦٤١ فلسطينيا سنة ١٩٩٥م، موزعين في الضفة والقطاع والدول المضيفة على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠)

التوزع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث سنة ١٩٩٥م

المنطقة أو الدولة	المسجلون داخل المخيمات	المسجلون خارج المخيمات	المجموع
الضفة الغربية	١٣١٧٠٥	٣٨٤٧٠٧	٥١٦٤١٢
قطاع غزة	٣٦٢٦٢٦	٣٢٠٩٣٤	٦٨٣٥٦٠
الاردن	٢٣٨١٨٨	١٠٥٠٠٠٩	١٢٨٨١٩٧
لبنان	١٧٥٧٤٧	١٨٦٠٠٠	٣٦١٧٤٧
سوريا	٨٣٣١١	٢٥٣٩٩٧	٣٣٧٣٠٨
المجموع	٩٩١٥٧٧	٢١٩٥٦٤٧	٣١٨٧٢٢٤

من دراسة الجدول رقم (١٠) يمكن اظهار ما يلي:-

١- تحتل الاردن المقدمةفي عدد من يقطن على ارضها من الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث والمهجرين عن ارضهم، حيث يبلغ عددهم ١٢٨٨١٩٧ نسمة، يشكلون ٤٠,٤٪ من العدد الاجمالي للمسجلين. يلي الاردن قطاع غزة والنسبة ٢١,٥٪ أي اكثر قليلاً من الخمس، ثم الضفة الغربية ١٦,٢٪، لبنان ١١,٣٪، واخيراً سوريا ١٠,٦٪.

٢ - يكوّن الفلسطينيون المسجلون والقاطنون خارج المخيمات اكثر من ثلثي (٦٨,٩٪) المهجرين الفلسطينيين المسجلين، حيث بلغ عددهم عام ١٩٩٥م ٢١٩٥٦٤٧ نسمه، حوالي نصف هؤلاء ٤٧,٨٪ يتواجدون في الأردن. أما في الضفة فنسبتهم ١٧,٥٪، قطاع غزة ١٤,٦٪ سوريا ١١,٦٪، ثم اخيرا لبنان ٨,٥٪.

٣ - يقطن داخل المخيمات الفلسطينية ٩٩١٥٧٧ نسمة، يمثلون ٣١,١٪، أي حوالي ثلث الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث. ولا شك أن خروج الثلثين من هذه المخيمات مرتبط بمحدودية المساحة للمخيمات، علاوة على مجموعة ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية ومنها صلة القرابة، مستوى المعيشة، التطور الاقتصادي إلى غير ذلك من العوامل.

ويأتي قطاع غزة في المرتبة الاولى من حيث عدد من يقطن داخل المخيمات حيث يضم اكثر

من الثلث ٣٦,٦٪، يليه الاردن والنسبة ٢٤٪ اي حوالي الربع، ثم البنان ١٧,٧٪، الضفة الغربية ١٣,٣٪، واخيرا سوريا ٨,٤٪.

ويبلغ عدد المسجلين من اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في الضفة الغربية ٥١٦٤١٢ نسمه سنة ١٩٩٥م موزعين على النحو الذي يبينه الجدول رقم (١١).

جدول رقم (١١)

توزع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث في الضفة الغربية سنة ١٩٩٥م

المخيم	المنطقة	المسجلون داخل المخيمات	المسجلون خارج المخيمات	المجموع
عسكر	نابلس	١٠٦٤٢		
بلاطة	نابلس	١٦٤٠٥		
الفارعة	نابلس	٥٤٢١		
رقم (١) بيت الماء	نابلس	٥٠٨٩	١٥٤٠٠٣	٢٢٢٦٠٣
نور شمس	نابلس	٦٤٨٣		
طولكرم	نابلس	١٣١١٣		
جنين	نابلس	١١٤٤٧		
المجموع		٦٨٦٠٠		
شعفاط	القدس	٧٦٨٢		
الامعري	القدس	٦٥٩٨		
دير عمار	القدس	١٦٩٦	١٢٧١٦١	١٥٧٣٩٤
الجلزون	القدس	٧١٦٠		
قلنديا		٧٠٩٧		
المجموع		٣٠٢٣٣		
الدهيشة	الخليل	٨٦٩٤		
عائدة	الخليل	٣٤٠٦		
بيت جبرين	الخليل	١٤٩٩	٩٠٠٦٢	١١٥٤٨٤
الفوار	الخليل	٥٠٤٨		

العروب	الخليل	٦٧٧٥		
المجموع		٢٥٤٢٢		
عقبة جبر	اريحا	٣٧٧٣	٨٠٤٣	١٣٠٥٤
عين السلطان	اريحا	١٢٣٨		
النويعمة	غير مأهول			
المجموع	٥٠١١			
مهجرون من قطاع غزة	٢٤٣٩		٥٤٣٨	٧٨٧٧
المجموع	١٣١٧٠٥	٣٨٤٧٠٧		٥١٦٤١٢

ملاحظة (التوزيع هنا على اساس مناطق وكالة الغوث وليس على أساس التقسيمات الادارية لاقاليم الضفة وغيرها من مناطق عمليات الاتروا).

من تحليل الجدول رقم (١١) (انظر خريطة رقم ١) يمكن ملاحظة ما يلي:-

١ - يشكل عدد المسجلين خارج مخيمات الضفة ما نسبته ٧٤,٥٪ من جملة المسجلين لدى وكالة الغوث، اي حوالي ثلاثة ارباع المسجلين. أما النسبة المتبقية وقدرها ٢٥,٥٪ فيمثلها المسجلون داخل المخيمات.

٢ - تحتل منطقة نابلس المركز الأول في عدد المسجلين داخل المخيمات، حيث بلغت نسبتها حوالي ٥٢٪، اي اكثر من النصف، يليها منطقة القدس ٢٣٪، ثم منطقة الخليل ١٩,٣٪، واخيرا منطقة اريحا ٣,٨٪. أما النسبة المتبقية وقدرها ١,٩٪ فيمثلها مهجرون من قطاع غزة إلى الضفة الغربية.

٣ - تأتي منطمة نابلس كذلك في مقدمة مناطق الضفة من حيث عدد المسجلين لدى وكالة الغوث خارج حدود المخيمات، حيث تضم حوالي ٤٠٪ من جملتهم، يليها منطقة القدس ٣٣,١٪، منطقة الخليل ٢٣,٤٪، منطقة اريحا ٢,١٪، ثم مهجري قطاع غزة ١,٤٪.

أما في قطاع غزة، فقد بلغ عدد المسجلين اللاجئين لدى الوكالة سواء داخل مخيماته أو خارجها ٦٨٣٥٦٠ نسمة وذلك سنة ١٩٩٥م، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١٢).

جدول رقم (١٢)

توزع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث في قطاع غزة سنة ١٩٩٥م

المخيم	المنطقة	المسجلون داخل المخيمات	المسجلون خارج المخيمات	المجموع
دير البلح	دير البلح	١٤٥٧٨		
المغازي	دير البلح	١٦٨٦٨	٢٧٠٩١	٥٨٥٣٧
المجموع		٣١٤٤٦		
خان يونس	خان يونس	٤٩٦٨٠	٦٨٧٩٢	١١٨٤٧٢
النصيرات	النصيرات	٤١٣٢٣		
البريج	النصيرات	٢٣٩٢٠	١٤٩٩٠	٨٠٢٤٣
المجموع		٦٥٢٥٣		
رفح	رفح	٧٢٧٢٩	٤٠٥٦٣	١١٣٢٩٢
الشاطيء	الرمال	٦٣٣٨١	٤٥٨٣٥	١٠٩٢١٦
جباليا	جباليا	٨٠١٣٧	٣٦٨٤٨	١١٦٩٨٥
مدينة غزة	-	-	٨٦٨١٥	٨٦٨١٥
المجموع		٣٦٢٦٢٦	٣٢٠٩٣٤	٦٨٣٥٦٠

من دراسة الجدول رقم (١٢) (انظر خريطة رقم ٢)، يمكن استنتاج ما يلي:-

١ - هناك تقارب واضح في عدد اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث سواء داخل المخيمات أو خارجها، وإن كان هناك ميل طفيف نحو القاطنين فيها في القطاع، فنسبة المسجلين في الداخل ٥٣٪، اي اكثر من النصف، أما من هم في الخارج فالنسبة ٤٧٪.

٢ - يحتل مخيم خان يونس المرتبة الاولى من حيث عدد المسجلين لدى الوكالة، فهو يضم في حدود ١٧,٣٪ من جملة اللاجئين المسجلين في القطاع، يليه مخيم جباليا ١٧,١٪، ثم مخيم رفح ١٦,٦٪، مخيم الشاطيء ١٦٪، مدينة غزة ١٢,٧٪، منطقة النصيرات ١١,٧٪، واخيرا منطقة دير البلح والنسبة ٨,٦٪.

٣ - يقدر عدد المسجلين دالخ المخيمات في القطاع بـ ٣٦٢٦٢٦ نسمة سنة ١٩٩٥م. يأتي

مخيم جباليا أولاً ونسبة ما يضمه من هؤلاء ٢٢,١٪ من العدد الإجمالي، يليه مخيم رفح والنسبة ٢٠,١٪. أما أقل المخيمات فدير البلح والنسبة ٤٪ فقط.

٤ - يبلغ عدد المسجلين خارج المخيمات في القطاع ٣٢٠٩٣٤ نسمة سنة ١٩٩٥، يتركز اكثر من ربعهم ٢٧,١٪ في مدينة غزة، يليها مخيم خان يونس ٢١,٤٪، أما اقل المخيمات فمخيم البريج والنسبة ٤,٧٪ فقط.

أما النازحون واللاجئون الفلسطينيون المسجلون في الأردن فيتوزعون جغرافيا في مختلف مناطق هذا البلد كما هو موضح في الجدول رقم (١٣)

جدول رقم (١٣)

التوزع الجغرافي للاجئين والنازحين في مخيمات الأردن

المخيم	المنطقة	المسجلون داخل المخيمات	المسجلون خارج المخيمات	المجموع
جبل الحسين	شمال عمان	٢٨٧٥٤		
البقعة	شمال عمان	٦٣٤٦٣	٢٩٠٦١٣	٣٨٢٨٣٠
المجموع		٩٢٢١٧		
الوحدات	جنوب عمان	٣٩٨٦١		
الطالبية	جنوب عمان	١٠٤٠	٢٩٨٦٣٣	٣٣٩٥٣٤
المجموع		٤٠٩٠١		
الزرقاء	الزرقاء	١٥٠٢٥		
ماركا (حطين)	الزرقاء	٣٠٥٨٠	٢٨١٧٣٣	٣٢٧٣٣٨
المجموع		٤٥٦٠٥		
اربد	اربد	١٩٧٦٢		
الحصن	اربد	١٦٠٣٩		
جرش	اربد	١١٤٧١	١٧٩٠٣٠	٢٣٨٤٩٥
سوف	اربد	١٢١٩٣		
المجموع		٥٩٤٦٥		
المجموع الكلي		٢٣٨١٨٨	١٠٥٠٠٠٩	١٢٨٨١٩٧

ملاحظة (التقسيمات الخاصة بالسكان هي تقسيمات خاصة بالانروا)

من تحليل الجدول رقم (١٣) (انظر خريطة رقم ٣) يمكن استنتاج ما يلي:-

١ - يضم الاردن ١٢٨٨١٩٧ فلسطينيا مسجلين لدى الوكالة وذلك سنة ١٩٩٥، منهم كما ورد في سجلات هذه الوكالة ٤٨٢٠٨٢ نازحاً، أي انهم نزحواا بعد عام ١٩٦٧م من الضفة الغربية، وهؤلاء يشكلون حوالي ٣٧,٤٪ من جملة المسجلين الفلسطينين.

٢ - يكوّن من يقطنون خارج المخيمات اكثر من اربعة اخماس ٨١,١٪ من جملة المسجلين، وهذا يدل على أن المخيم ليس حلاً مناسبا وبديلا عن الوطن. وتحوي منطقة عمان بجنوبها وشمالها والتي تضم مخيمات جبل الحسين، البقعة، الوحدات والطالبية اكثر من نصف هؤلاء (٥٦,١٪)، يليها منطقة الزرقاء ٢٦,٨٪، ثم منطقة اربد ١٧,١٪.

٣ - يوجد في مخيمات الاردن ٢٣٨١٨٨ فلسطينيا مسجلا في داخلها لدى وكالة الغوث، وهؤلاء يشكلون حوالي خمس (١٨,٩٪) اللاجئين والنازحين المسجلين، وتحتوي مخيمات منطقة عمان على اكثر من نصفهم ٥٥,٩٪، كما تحتوي منطقة اربد على الربع ٢٥٪، ومنطقة الزرقاء ١٩,١٪ اي حوالي الخمس.

أما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين وتوزعهم الجغرافي في لبنان في المخيمات وخارجها موضح في الجدول رقم (١٤)

جدول رقم ١٤

توزع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في لبنان سنة ١٩٩٥

المخيم	المنطقة	المسجلون داخل المخيمات	المسجلون خارج المخيمات	المجموع
مار الياس	بيروت	٦٣٥	٤٣٣١١	٤٣٩٤٦
برج البراجنة	الجبل	١٣٨٢٠		
ضبية	الجبل	٣٩٤٩	٤٦١٧٦	٧١١٣١
شاتيلا	الجبل	٧١٨٦		
المجموع		٢٤٩٥٥		
عين الحلوه	صيدا	٣٨٤٨٣		
المية ومية	صيدا	٣٩٦٣	٤٠٥٥١	٨٢٩٩٧
المجموع		٤٢٤٤٦		
البص	صور	٨١٣٠		
الرشيديه	صور	٢٢٥٢٤	٤٠٦٩٧	٨٧٦٦٨

برج الشمالي	صور	١٦٣٣٢		
المجموع		٤٦٩٩١		
نهر البارد	طرابلس	٢٥٠٠٠		
البداوي	طرابلس	١٣٤٣٢	٨١٦٠	٤٦٥٩٢
المجموع		٣٨٤٣٢		
الجليل (ويفل)	البقاع	٦٧٠٥	٧١٠٥	١٣٨١٠
لاجئون نزحوا من مخيمات الدكوانه وجسم الباشا والنبطية		١٥٥٨٣	-	١٥٥٨٣
المجموع الكلي		١٧٥٧٤٧	١٨٦٠٠٠	٣٦١٧٤٧

من دراسة الجدول رقم (١٤) (انظر خريطة رقم ٤) يمكن ملاحظة ما يلي:-

١ - يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في لبنان ٣٦١٧٤٧ فلسطينيا سنة ١٩٩٥، وهم يتوزعون في ست مناطق حسب تقسيمات الوكالة وهي: بيروت، الجبل، صيدا، صور، طرابلس والبقاع. وتأتي منطقة صور في المركز الأول من حيث العدد، حيث يوجد فيها حوالي الربع (٢٤,٢٪)، يليها منطقة صيدا ٢٢,٩٪، أما أقل المناطق فهي البقاع والنسبة فيها ٣,٨٪ فقط.

٢ - هناك توازن تقريبي ما بين عدد المسجلين في المخيمات وخارجها، فمن هم في الخارج يشكلون ٥١,٤٪ من جملة المسجلين، مقابل ٤٨,٦٪ في الداخل.

٣ - هناك ١٥٥٨٣ فلسطينيا مسجلاً هُجّروا من مخيماتهم على اثر تدميرها خلال الحرب الاهلية اللبنانية كتل الزعتر، جسر الباشا والنبطية، وهؤلاء استوعبوا في مختلف مناطق لبنان.

أما فيما يتعلق بالفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة والقاطنين في سوريا، فقد بلغ عددهم ٣٣٧٣٠٨ فلسطينيا عام ١٩٩٥م موزعين على النحو الذي يفصّله الجدول رقم (١٥).

جدول رقم (١٥)

توزع الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث في سوريا عام ١٩٩٥

المخيم	المنطقة	المسجلون داخل المخيمات	المسجلون خارج المخيمات	المجموع
خان الشيخ	دمشق	١٢٦١٩		
خان دنون	دمشق	٦٠١٤		
سبينة	دمشق	٧٣٠٣	٢١٧٥٥٩	٢٦١٦١٩
الست زينب	دمشق	٩٢٤٥		
جرمانا	دمشق	٨٨٧٩		
المجموع		٤٤٠٦٠		
النيرب	الشمال	١٤٣٧٨	١٧٩٧١	٣٢٣٤٩
حمص	حمص وحماة	١١٣٣١		
حماه	حمص وحماه	٥٩٢٠	٥٨٣٥	٢٣٠٨٦
المجموع		١٧٢٥١		
درعا	الجنوب	٤١٧٧		
درعا الطواريء	الجنوب	٣٤٤٥	١٢٦٣٢	٢٠٢٥٤
المجموع		٧٦٢٢		
المجموع الكلي		٨٣٣١١	٢٥٣٩٩٧	٣٣٧٣٠٨

من تحليل الجدول رقم (١٥) (انظر خريطة رقم ٥) يمكن استنتاج ما يلي:-

١ - يتوزع الفلسطينيون المسجلون لدى الوكالة في سوريا في اربع مناطق حسب تقسيمات الوكالة الدولية وهي: دمشق، الشمال، حمص وحماه والجنوب. يتركز في منطقة دمشق اكثر من ثلاثة ارباعهم ٧٧,٦٪، يليها منطقة الشمال ٩,٦٪، ثم منطقة حمص وحماه ٦,٨٪، واخيرا منطقة الجنوب ٦٪.

٢ - يشكل الفلسطينيون المسجلون خارج المخيمات معظم الفلسطينيين المسجلين (٧٥,٣٪)، ويتركز معظم هؤلاء في منطقة دمشق ٨٥,٧٪، أما اقل المناطق حمص وحماه والنسبة

٢,٣٪ فقط.

٣ - لقد تبين من سجلات وكالة الغوث أن سوريا تضم فوق اراضيها في حدود ٣٢٢٣٦ فلسطينيا نزحوا اليها بعد عام ١٩٦٧م، وهؤلاء يشكلون ٩,٦٪، اي حوالي عشر الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة.

ويتبين مما تقدم أن معظم الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث مسجلين خارج حدود المخيمات، وهذا مرتبط إلى حد كبير بعامل محدودية مساحة هذه المخيمات وما تضمه من خدمات وبنيات تحتية محدودة أيضا، وبمعنى آخر، فإن العلاقة ما بين المساحة والسكان علاقة مختلة، حيث أن هناك ضغطاً سكانيا كثيفاً على الارض، ويمكن التعرف على ذلك وتوضيحه من خلال معرفة الكثافة السكانية العامة، والتي يمكن الحصول عليها من قسمة عدد السكان على المساحة، ولو أن هذه الكثافة مضللة في بعض الاحيان، لأنها تعتمد المساحة الاجمالية بدلا من المساحة المبنية.

وبالنسبة للضفة الغربية، فيوضح الجدول رقم (١٦) الكثافة العامة لمخيماتها لعام ١٩٩٥:-

جدول رقم (١٦)

الكثافة السكانية العامة في مخيمات الضفة الغربية عام ١٩٩٥م

المخيم	الكثافة العامة نسمه/دونم	المخيم	الكثافة العامة	المخيم	الكثافة العامة
شعفاط	٣٨,٨	بيت جبرين	١١,١	نور شمس	٢٨,٢
الامعري	١٨,٣	عقبة جبر	٥,٥	الفارعة	٢٧,٩
دير عمار	١١,٧	عين السلطان	١,٧	طولكرم	٢٨,٢
الجلزون	٢٩,٨	النويعمة	-	جنين	٢٤,٢
قلنديا	٢٠,١	بلاطة	٣٥,٧	الفوار	٢٣
الدهيشة	٢٥,٦	عسكر	٦٥,٧	العروب	٢٨,٥
عايدة	٢٩,٦	عين بيت الماء	١٨١,٨	المتوسط العام	٢١,٨

من تحليل الجدول رقم (١٦) يتضح أن المتوسط العام للكثافة العامة هو ٢١,٨ نسمه/دونم. وأن هذه الكثافة في المخيمات تتراوح ما بين ١,٧ نسمه/دونم في عين السلطان الى ١٨١,٨

نسمه/دونم في عين بيت الماء. ولا شك أن هذه الكثافات مرتفعة بصورة عامة لمن هو مسجّل داخل هذه المخيمات، فكيف سيكون عليه الحال اذا ما تم إسكان من هم خارج حدود مخيمات الضفة.

أما كثافات المخيمات في قطاع غزة فيمكن معرفتها من خلال الجدول رقم (١٧).

جدول رقم (١٧)

الكثافة السكانية العامة لمخيمات قطاع غزة سنة ١٩٩٥م

المخيم	الكثافة العامة نسمه/دونم	المخيم	الكثافة العامة	المخيم	الكثافة العامة
الشاطيء	-	البريج	٥٠,١	المغازي	٣٠,٨
جباليا	٥٥,٣	خان يونس	٨٨,١	رفح	٥٣,٣
النصيرات	٧٠,٢	دير البلح	١١٠,٤	المتوسط العام	٦١,٨

من دراسة الجدول رقم (١٧) يتبين أن المتوسط العام لكثافة مخيمات القطاع هو ٦١,٨نسم/دونم، اي حوالي ثلاثة أضعاف مثيله في الضفة الغربية. وهذا يشير الى مدى الاكتظاظ السكاني الواضح في القطاع. وتبلغ الكثافة ادناها في مخيم المغازي (٣٠,٨) نسم/دونم، واعلاها في مخيم دير البلح ١١٠,٤ نسمه/دونم. هذه الارقام مرتفعة جدا وستصبح خيالية اذا ما اضيف المسجلون خارج مخيمات القطاع.

أما مخيمات الاردن فكثافاتها العامة مبنية في الجدول رقم (١٨)

جدول رقم ١٨

الكثافة السكانية العامة لمخيمات الاردن سنة ١٩٩٥م

المخيم	الكثافة العامة نسمه/دونم	المخيم	الكثافة العامة	المخيم	الكثافة العامة
الحسين	٧٨,٣	ماركا(حطين)	٣٣,٣	سوف	٢٤,٤
الوحدات	٨١,٧	اربد	٨١	البقعة	٤٥,٣
الطالبية	٨	الحصن	٢٠,٧	المتوسط العام	٤١,٤
الزرقاء	٨٣,٥	غزة	١٥,٣		

من الجدول رقم (١٨) يُستنتج أن المتوسط العام للكثافة العامة في مخيمات الاردن هي ٤١,٤ نسمه/دونم، وأن اعلى كثافة هي ٨١,٧ نسمه/دونم في مخيم الوحدات، وادناها في مخيم الطالبية ٨ نسمه/دونم، اي حوالي عشر أعلى كثافة. ولا شك أن سكن (٨٢) شخصاً في ١٠٠٠م٢ يوضح مدى ضغط السكان في المخيمات على الارض.

أما بالنسبة لمخيمات لبنان فكثافاتها العامة موضحة على الشكل الذي يبينه الجدول رقم (١٩).

جدول رقم (١٩)

الكثافة السكانية العامة في مخيمات لبنان سنة ١٩٩٥م

المخيم	الكثافة العامة نسمه/دونم	المخيم	الكثافة العامة	المخيم	الكثافة العامة
مار الياس	١١٧,٦	البص	١٠١,٧	الجليل(وبقل)	١٥٤,٧
ضبية	٤٧,٢	الرشيدية	٨٤,٣	تل الزعتر	–
شاتيلا وصبرا	١٨١,٥	برج الشمالي	١٢٠٠	النبطية	–
عين الحلوه	٩١,٦	نهر البارد	١٢٦,٢	المتوسط العام	١١٦,٥
المية ومية	٧٣,٤	البداوي	٦٧,٢		

من تحليل الجدول رقم (١٩) يتضح أن المتوسط العام للكثافة العامة لمخيمات لبنان يبلغ ١١٦,٥ نسمه/دونم، وهذا متوسط مرتفع جدا، ويدل على مدى الاكتظاظ السكاني في هذه المخيمات، وليس أول على ذلك من أن الكثافة في مخيم برج الشمالي تبلغ حوالي ١٢٠١ نسمه/دونم، وأن الادنى كثافة هو مخيم صنبية ٤٧,٢ نسمه/دونم.

أما فيما يتعلق بمخيمات سوريا، فالكثافة حسبت على اساس عدد السكان على عدد المساكن في مخيمات منطقة دمشق فقط مع اعتماد عدد السكان لعام ١٩٨٩م، وهذا ما يظهره الجدول رقم (٢٠).

جدول رقم (٢٠)

الكثافة السكانية في مساكن بعض مخيمات سوريا سنة ١٩٨٩م.

المخيم	الكثافة نسمه/مسكن	المخيم	الكثافة نسمه/مسكن
خان الشيخ	١٥,٨	الست زينب	١٤,١
خان دنون	١٢	جرمانا	٣,٢
سبينة	١٣,٦	المتوسط العام	٨,٧

من الجدول رقم (٢٠) أن المتوسط العام لعدد الاشخاص في المسكن الواحد هو ٨,٧نسمه، وأن هذا المتوسط في المخيمات يتراوح ما بين ٣,٢ نسمه للمسكن في مخيم جرمانا الى ١٥,٨ نسمه للمسكن في مخيم خان الشيخ، وهذه الاحصاءات فقط مرتبطة عن هو سجل داخل حدود هذه المخيمات.

مما تقدم يمكن القول أن المخيمات الفلسطينية، سواء في الضفة والقطاع، أو في الدول العربية المضيفة هي دليل واضح على ما تعرض له الشعب الفلسطيني من ظلم وتعسف، وأن العدالة تقتضي حل القضية الفلسطينية باعادة الحق الى اصحابه الشرعيين.

المصادر الأساسية:

١) المركز الجغرافي - **مجموعة خرائط** - عمّان / الاردن.

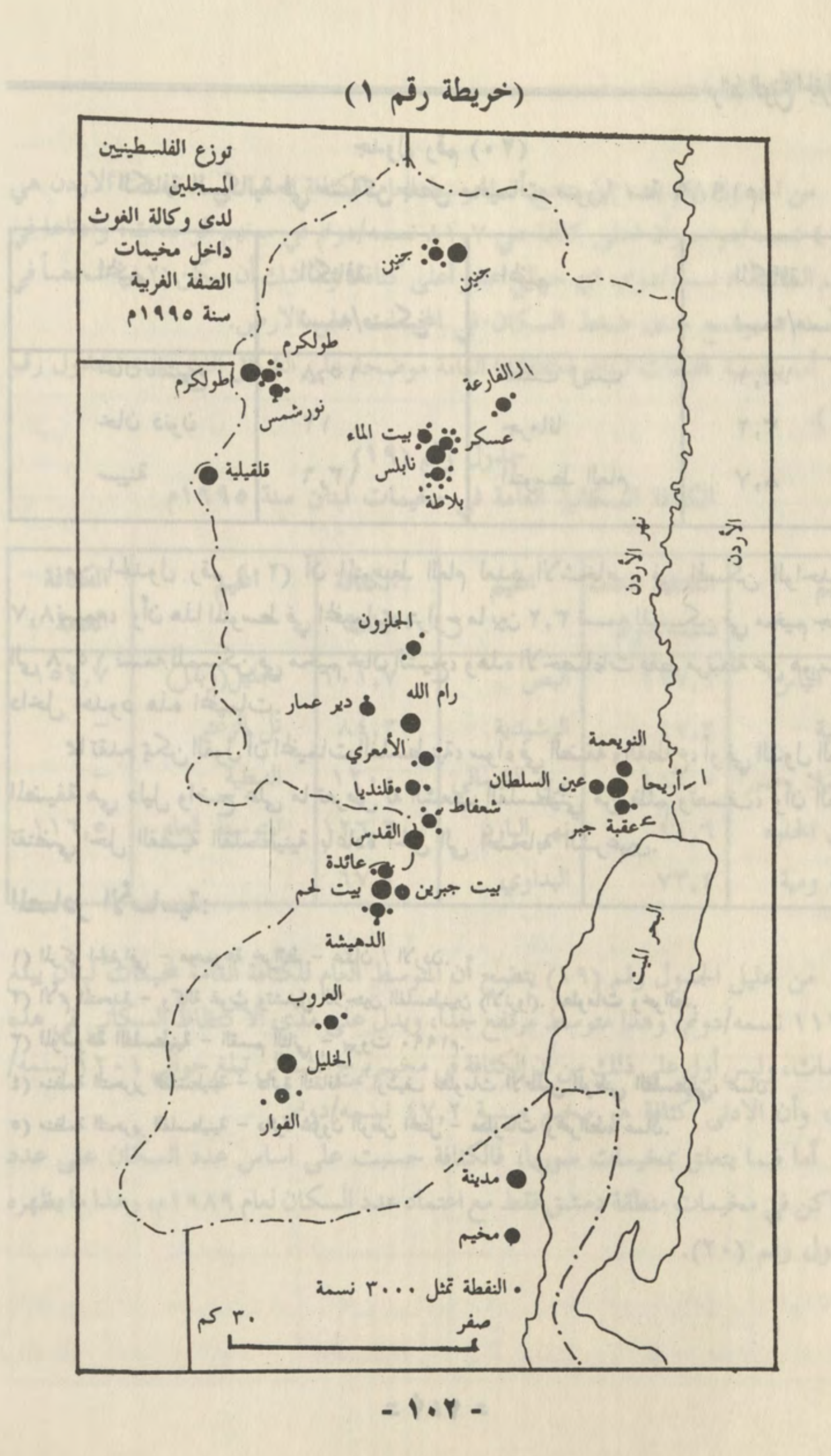
٢) الأمم المتحدة - وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الانروا). **معلومات وخرائط.**

٣) **الموسوعة الفلسطينية** - القسم الثاني - بيروت ١٩٩٠م.

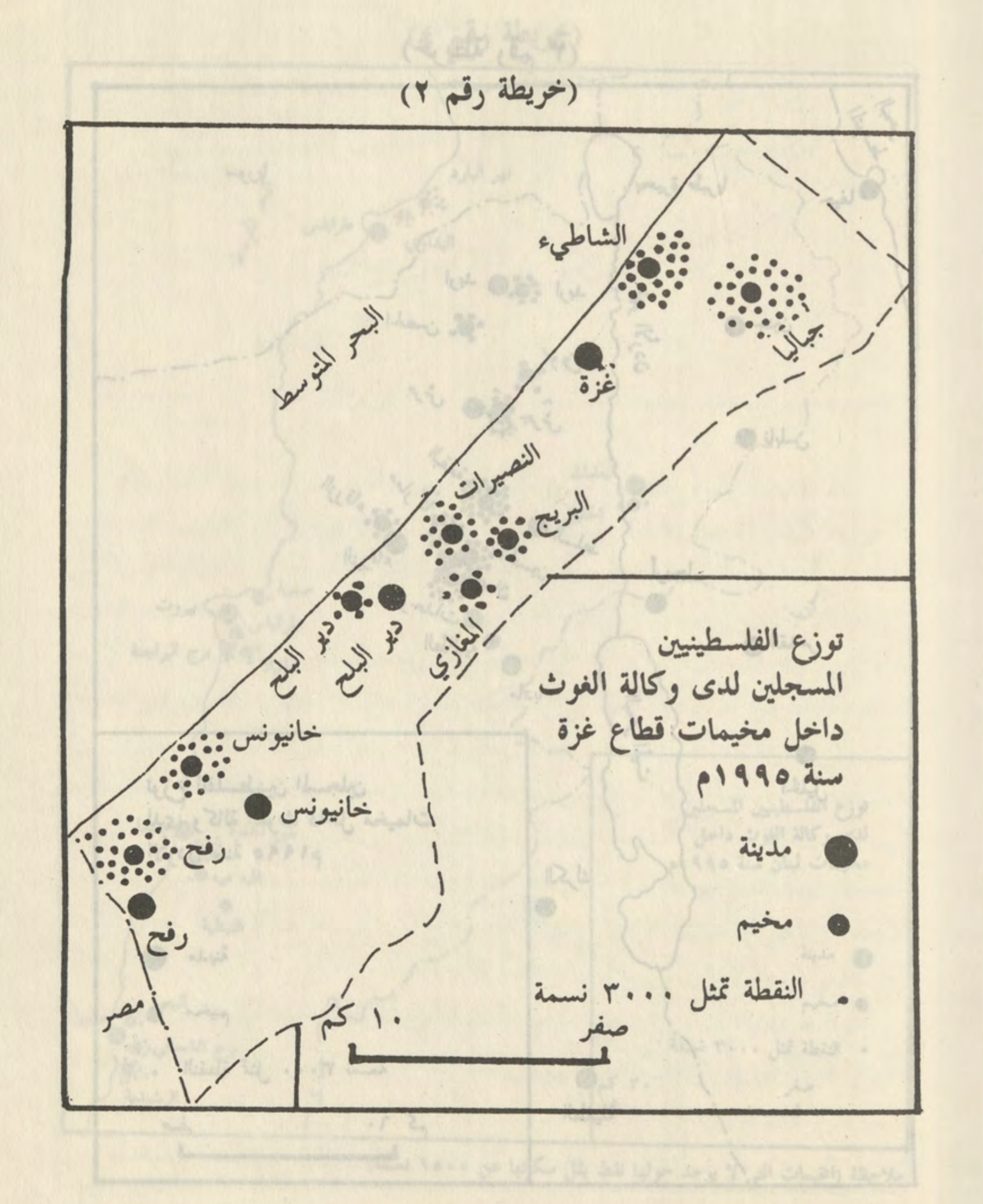
٤) منظمة التحرير الفلسطينية - دائرة الثقافة - ارشيف معلومات **الاطلس الوطني الفلسطيني**، عمان.

٥) منظمة التحرير الفلسطينية - دائرة شؤون الوطن المحتل - **معلومات وخرائط**، عمان.

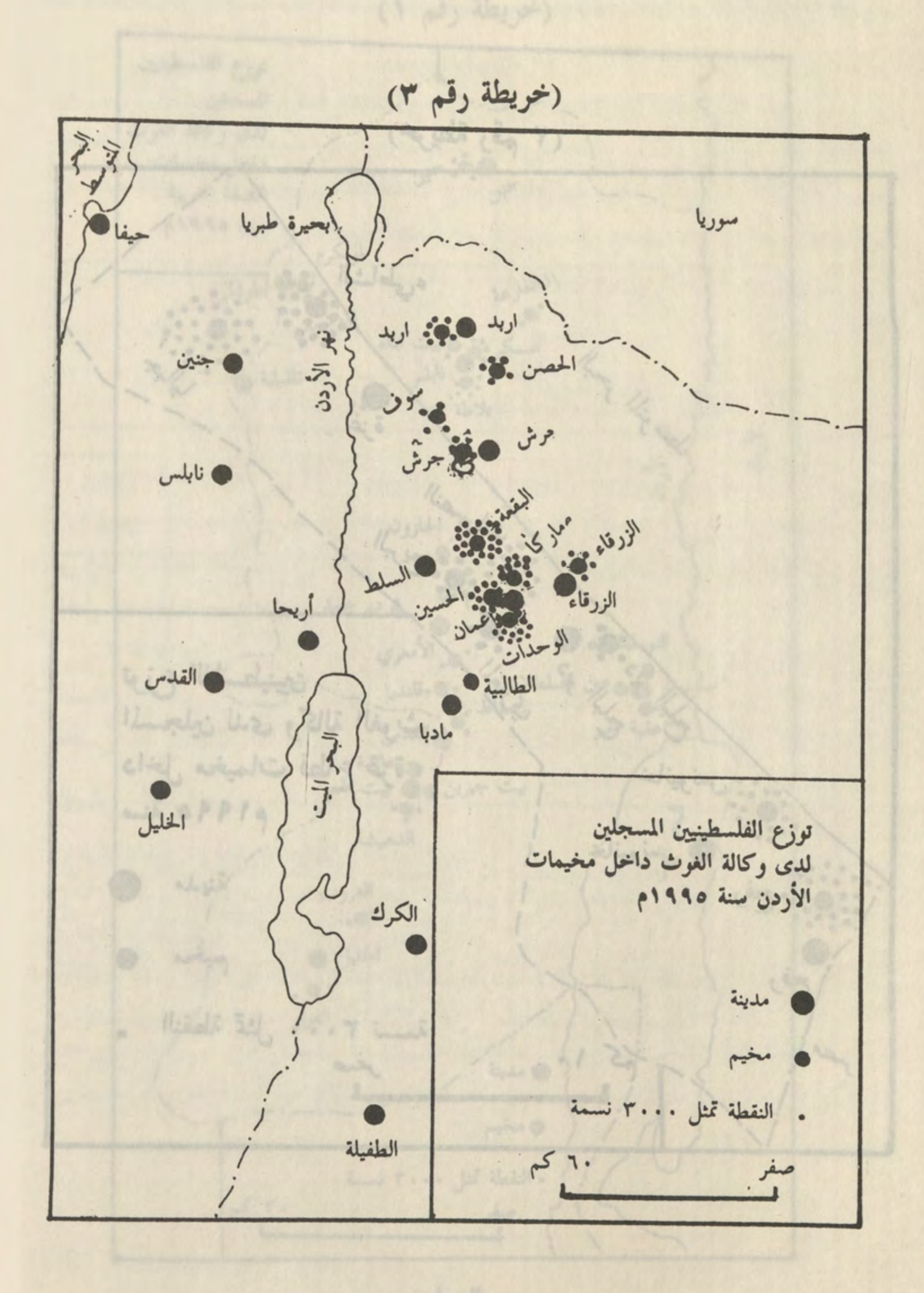
(خريطة رقم ١)



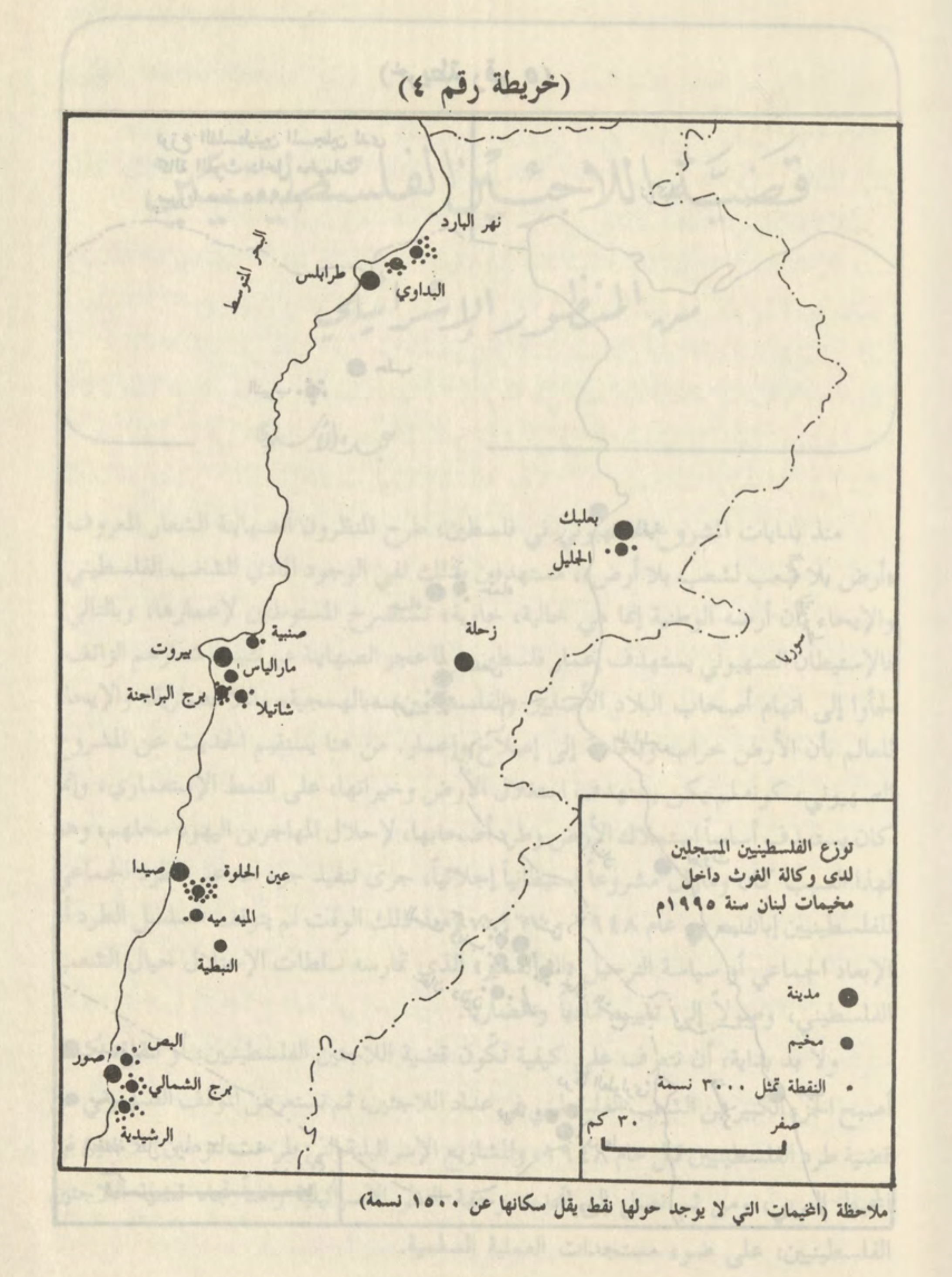
(خريطة رقم ٢)



(خريطة رقم ٣)

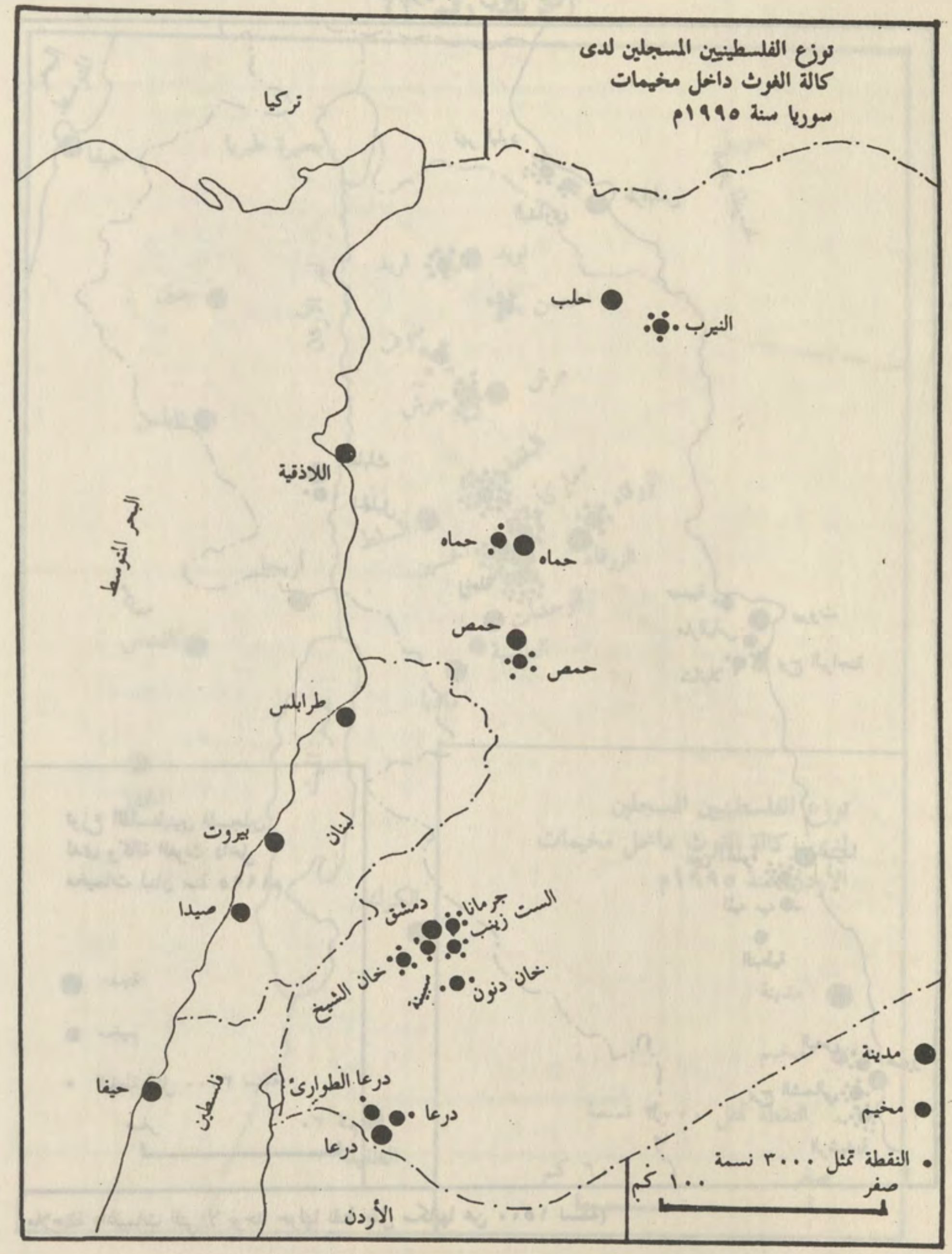


(خريطة رقم ٤)



ملاحظة (المخيمات التي لا يوجد حولها نقط يقل سكانها عن ١٥٠٠ نسمة)

(خريطة رقم ٥)



قضية اللاجئين الفلسطينيين من المنظور الإسرائيلي

عبده الأسدي

منذ بدايات المشروع الصهيوني في فلسطين، طرح المنظرون الصهاينة الشعار المعروف: «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، مستهدفين بذلك نفي الوجود المادي للشعب الفلسطيني، والإيحاء بأن أرضه الوطنية إنما هي خالية، خاوية، تستصرخ المستوطنين لإعمارها، وبالتالي، فالإستيطان الصهيوني يستهدف إعمار فلسطين. ولما عجز الصهاينة عن تثبيت شعارهم الزائف، لجأوا إلى اتهام أصحاب البلاد الأصليين (الفلسطينيين) «بالهمجية» واللاحضارية» والإيحاء للعالم بأن الأرض خراب وبحاجة إلى إصلاح وإعمار. من هنا يستقيم الحديث عن المشروع الصهيوني، كونه لم يكن يستهدف استغلال الأرض وخيراتها، على النمط الإستعماري، وإنما كان يستهدف أساساً استملاك الأرض وطرد أصحابها، لإحلال المهاجرين اليهود محلهم، وهو لهذا السبب كان ومازال مشروعاً استيطانياً إجلائياً، جرى تنفيذ جزء منه عبر الطرد الجماعي للفلسطينيين إبان حربي عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧، ومنذ ذلك الوقت لم يتوقف مسلسل الطرد أو الإبعاد الجماعي أو سياسة الترحيل «الترانسفير» الذي تمارسه سلطات الإحتلال حيال الشعب الفلسطيني، وصولاً إلى تغييبه مادياً وحضارياً.

ولا بد بداية، أن نتعرف على كيفية تكوّن قضية اللاجئين الفلسطينيين، أو لنقل: كيف أصبح الجزء الكبير من الشعب الفلسطيني في عداد اللاجئين، ثم نستعرض الموقف الصهيوني من قضية طرد الفلسطينيين قبل عام ١٩٤٨، والمشاريع الإسرائيلية التي طرحت لتوطين اللاجئين في المحيط العربي، ومن ثم نصل إلى تحديد وجهة النظر الاسرائيلية راهناً تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، على ضوء مستجدات العملية السلمية.

ولادة قضية اللاجئين:

عندما صدر قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧، كان عدد سكان البلد ١,٩٧٠,٠٠٠ نسمة ثلثيهم ١,٣٠٠,٠٠٠ من العرب، والثلث الباقي ٦٥٠,٠٠٠ نسمة من اليهود. وبعد عام على قيام اسرائيل، وإلحاق منطقة غزة بالإدارة المصرية، والضفة الغربية لنهر الأردن بالمملكة الأردنية، بلغ عدد سكان إسرائيل ١,١٧٤,٠٠٠ نسمة بينهم ٨٦٪ من اليهود وبقي في اسرائيل ١٦٠,٠٠٠ نسمة فقط من العرب (من مجموع ٧٠٠,٠٠٠ كانوا في ذلك الجزء من فلسطين) وكانت فلسطين أيام الانتداب البريطاني تضم ٤٤٧ بلدة عربية وعربية - يهودية، بينها ٤٣٤ قرية، بقي منها ٨٨ قرية عربية سنة ١٩٤٩ وبقي العرب المدنيون في ٧ مدن فقط بعد أن كانوا منتشرين في ١٣ مدينة وانخفضت نسبة سكان المدن العرب من ٣٦٪ قبل الحرب إلى ٢٦٪ سنة ١٩٥١[١]. ويعود هذا الإنخفاض إلى سياسة الطرد التي مارستها سلطات الإحتلال إبان المعارك التي اندلعت عشية أيار ١٩٤٨، والتي أسفرت عن إجلاء ٧٧٥ ألف، يضاف إلى هذا العدد ٨٠ ألف شخص كانت منازلهم في الضفة الغربية أو قطاع غزة قبل سنة ١٩٤٨ وأصبحوا من المعدمين بعد استيلاء الصهاينة على أراضيهم، ويمكننا أيضاً إضافة السكان البدو الذين منعوا من العودة إلى فلسطين بعد العام ١٩٤٨، وبحسب احصاءات الأنروا الأكثر دقة، فإن هناك ٩٠٠ ألف فلسطيني تشردوا من منازلهم منذ بداية حرب ١٩٤٨ وهذا ينفي الإدعاء الصهيوني بأن عدد اللاجئين كان قليلاً، كمحاولة للتبرؤ من ممارسات الطرد الجماعي العدوانية.[٢] ومع ذلك، فقد أدرك بعض الكتاب الصهاينة[٣] أن عمليات طرد الفلسطينيين غرست بذور الكراهية الدائمة بين العرب والصهاينة★، لكن الرواية الاسرائيلية تقوم على ادعاء أن العرب هربوا بمحض ارادتهم، أو أنهم أمروا أو طلب منهم ذلك من قبل زعمائهم المحليين أو العرب، في حين تؤكد وجهة النظر العربية أن عصابات الصهاينة قد طردت العرب الفلسطينيين وفق مخطط مسبق محكم البناء، ولعل الوثائق الرسمية التي سمح في الآونة الأخيرة بالإطلاع عليها في اسرائيل، وخاصة عن الفترة ما بين عامي ١٩٤٧ - ١٩٤٨، ووثائق أرشيف الدولة البريطانية، وأرشيف الولايات المتحدة الأمريكية، تؤكد جميعها أن ٧٠٪ من الفلسطينيين غادروا ديارهم بفعل الترويع والبطش والإرهاب الجسدي والنفسي الصهيوني،

★ الكاتب هو: ص. تيزهار، وهو من كبار الكتاب العبريين، وقد اشترك في حرب ١٩٤٨ وكتب قصة قصيرة لاذعة ومؤثرة عام ١٩٤٩.

وليس كما يزعم القادة الاسرائيليون من أن الفلسطينيين تركوا ديارهم بإيحاء من الدول العربية[٤]، وهذا ما أكده اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق في خطابه في افتتاح مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ حين قال «إن الزعماء العرب شجعوا مئات الألوف من العرب الذين عاشوا في فلسطين تحت الانتداب، على ترك ديارهم».[٥]

لقد وضع الصهيونيون خططاً مفصلة في كل مرحلة من مراحل الحرب التي خاضوها ضد العرب في عام ١٩٤٨، فالخطة دالت (د) على سبيل المثال، التي نفذت في نيسان ١٩٤٨ اقتضت استراتيجية هجومية ضد الفلسطينيين وحلفائهم العرب، وكان توسيع رقعة الدولة اليهودية وطرد العديد من الفلسطينيين من بين الأهداف الرئيسة لتلك الخطة[٦]، ووضع «يجيآل يدين» رئيس شعبة العمليات في «الهجناه»، أسس الخطة التي نصت على «تنفيذ عمليات ضد التجمعات السكانية المعادية الموجودة داخل أو بالقرب من خط دفاعنا، بهدف منع استخدامها كقوة مسلحة فعّالة» كما نصت على ضرورة احتلال قرى ومدن عربية والاحتفاظ بها أو مسحها عن وجه البسيطة.[٧]

وبالفعل بدأ التنفيذ العملي للخطة عبر عملية «نخشون» التي أسفرت عن سقوط «القسطل» وتبعها العديد من القرى والمدن الفلسطينية، مع طرد الآلاف من الفلسطينيين، وأتبعت ذلك بـ «عملية التكنيس» في مدينة صفد، فعملية «بن عمي» ، وكانت نتيجة ذلك نزوح عشرات الآلاف من الفلسطينيين عن ديارهم وأضحوا بذلك لاجئين، وغرباء عن وطنهم، بيد أن الحقيقة الأهم كما يعترف المؤرخ الصهيوني «بني موريس»: «إن هجرة العرب من القرى كانت تتم فقط أثناء أو بعد الهجوم اليهودي على القرية، وليس قبله».[٨]

فالحقيقة التي لا يرقى إليها الشك، أن مرتكزات المشروع الصهيوني تقوم على دعامتين: الاستيطان والهجرة اليهودية، والإستيطان لا يتم دون مصادرة الأرض وطرد السكان الفلسطينيين لإحلال المهاجرين اليهود مكانهم، وهنا لنا وقفة متأنية نعرض فيها قضية التهجير من المنظور الصهيوني قبل عام ١٩٤٨.

الموقف الصهيوني من قضية تهجير الفلسطينيين قبل عام ١٩٤٨:

برزت الدعوات الصهيونية لترحيل سكان البلد الأصليين (الفلسطينيين) منذ نهايات القرن التاسع عشر حتى إقامة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين في العام ١٩٤٨، ونستعرض هنا بشكل سريع نماذج لأهم منظري الصهيونية في هذا المجال: فقد أعرب البارون «إدموند روتشيلد»، الممول الرئيس لمشاريع الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ البدايات عن استعداده لتقديم العون

المادي والمعدات الزراعية للعرب الذين يقبلون بمغادرة فلسطين إلى العراق نهائياً، واعتقد أن ترحيل الفلسطينيين إلى العراق هو حل عملي لمشكلة «أرض اسرائيل» حيث من المفترض ألا يرحل العرب إلى سورية وشرق الأردن فهما جزءان من «أرض اسرائيل» المزعومة.

أما مؤسس الصهيونية الرسمية «ثيودور هرتزل» فقد اعتمد لإقامة الدولة اليهودية على ثنائية الاستيلاء على الأرض وشن حرب إبادة، باعتبار أن أصحاب البلاد الأصليين هم «كائنات أخرى» ليس من حقها أن تعيش.

ورأى الكاتب والطبيب الهنغاري المولد «مكس نورداو» أن لا خيار أمام الصهاينة سوى طرد الفلسطينيين، ففلسطين «صحراء قاحلة، تستصرخ اليهود ليحرثوها بأيديهم كي تصبح جنة خضراء». أما الكاتب الصهيوني البريطاني «اسرائيل رنغويل» وهو أحد مساعدي هرتزل فقد رأى انه «لا مفر من إجلاء العرب ونقلهم إلى البلدان المجاورة... بقوة السيف.. وإما بالتورط بإيواء عدد كبير من السكان الغرباء..» وهو المخرج الوحيد في نظره من المأزق الذي يبرز أمام إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين.

ودعا الخبير القانوني د. «يهوشع بو كميل» لتهجير العرب من فلسطين في وقت مبكر. وقد اقترح أمام لجنة فلسطين التابعة للمؤتمر الصهيوني العاشر في بال سنة ١٩١١ مشروعاً لنقل عرب فلسطين إلى شمال سورية والعراق، وأهاب باليهود لشراء أراضٍ في هاتين المنطقتين وتخصيصها لتوطين العرب المهجرين فيها.

واقترح الصهيوني الروسي «ليوموتسكين» إعادة توطين العرب الذين بيعت أراضيهم لليهود، في مناطق أخرى غير مأهولة، في الدول العربية المجاورة، ودعا لبلورة فكرة الاستيطان في اتجاهين الأول: يهودي في ما يسمى أرض اسرائيل، والثاني عربي - فلسطيني في البلدان العربية المجاورة،

أما ممثل التيار الاشتراكي في الصهيونية الطبيب والمؤلف الروسي «نحمان سيركين» فقد اقترح في كتاب له نُشر بالألمانية تحت عنوان «المسألة اليهودية ودولة اليهود الاشتراكية» الفكرة «التبادلية»، وبحث في كتابه الوسائل التي ينبغي على الصهيونيين اتباعها للحصول على فلسطين وإقامة الدولة، وهو يقترح «الاتصال مع الشعوب المضطهدة تحت نير الحكم التركي والتعاون معها للتحرر من الاحتلال، وبعد أن يتم ذلك يجري تبادل السكان بطرق سلمية من خلال تقسيم الأرض على أسس قومية، «أرض اسرائيل» غير المكتظة بالسكان والتي يشكل اليهود الآن فيها نحو ١٠٪ من سكانها، ينبغي أن تفرغ لهم، خاصة وأن الدول الغربية معنية بتوطين سكانها اليهود هناك لكي نتخلص منهم»، وجاءت صيغته «التبادلية» على أساس أنه مقابل الدعم الذي

يقدمه اليهود - بالمال والمحاربين المتطوعين - لتحرير الشعوب المستعبدة من العثمانيين يحصل، اليهود على «أرض اسرائيل»، وهذه الأرض المأهولة بصورة ضعيفة يجب أن تكون خالية أمام اليهود.

واقترح «آرثر روبين» ترحيل الفلاحين العرب من فلسطين إلى الدول العربية المجاورة، وبالتحديد إلى شمال سورية، فإبّان ترؤسه دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية، طرح «ترحيل محدود للسكان العرب» إلى أراضٍ يشتريها الصهاينة قرب حلب وحمص في شمال سورية بذريعة إعادة توطين الفلاحين العرب الذين يتم انتزاع أراضيهم. وكان «روبين معارضاً لفكرة «الدولة ثنائية القومية» وداعياً إلى خفض وزن العامل الديمغرافي العربي عن طريق تهجير قسم من عرب فلسطين إلى خارج وطنهم.

أما أهرون أهرونسون، فقد دعا إلى إقناع العرب الفلسطينيين «قسراً» بالرحيل عن أرضهم والتوجه نحو منطقة ما بين النهرين، ففي مقال نشره في المجلة التي كانت تصدرها الاستخبارات البريطانية دعا بوضوح وجرأة إلى ضرورة «الترحيل القسري للمزارعين العرب عن الأراضي التي يتم شراؤها لأغراض الاستيطان الصهيوني من أملاك عرب غائبين».

وأدرك رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي «مناحيم أوسيشكين» العنصر الضروري للاستيطان وهو الأرض، فدعا إلى السيطرة عليها، ورأى أن ثمة ثلاث طرق فقط للحصول على ملكية الأرض وهي، إما «القوة أي بالاحتلال العسكري، واغتصاب الأرض، وإما القسر أي مصادرة الأرض على يد الحكومة، أو بشراء الأراضي من سكانها باختيارهم» واستقرت دعوته في نهاية المطاف إلى الترحيل القسري، باعتبار المشروع الصهيوني «أعلى وأنبل من المحافظة على مئات من الألوف من الفلاحين العرب».

أما الكاتب الصهيوني «ابراهام شارون» فقد دمج بين نوعين من الترحيل الاجباري، وهما ترحيل العرب من فلسطين، وترحيل اليهود إليها من بلاد العالم، بمساعدة الحكومات المتعاطفة مع الصهيونية والتي تريد تجميع اليهود في فلسطين. وأوضح مبيناً وجهة نظره في مقال نشره في العام ١٩٣٠ بعنوان «الامبريالية العربية»، قائلاً أنه «من الممكن حل النزاع في البلاد فقط على أساس نقل معظم الشعب أو قسم كبير منه إلى دولة أخرى، وفقاً لاتفاق إجلاء مزدوج يتكون من شقين: اتفاق هجرة من أجل ضمان استيعاب اليهود بشكل منتظم في البلاد، واتفاق خروج للعرب من البلاد لضمان التصفية التدريجية، لخروج العتاد والأملاك بصورة معينة، على أساس خطة تمويل متفق عليها بين الجهات والحكومات الدولية» وإليه تعود الطروحات الإسرائيلية بعد عام ١٩٤٨ الداعية إلى تبادل السكان.

أما «حاييم وايزمن» رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، فقد طرح العديد من الأفكار التي تدور حول فكرة تهجير العرب من فلسطين إلى الدول العربية المجاورة عبر استخدام القوة، واقترح توطين الفلسطينيين بعد طردهم في شرق الأردن والعراق.

وأطلق «فلاديمير جابوتنسكي» دعوة لترحيل العرب من فلسطين، مؤكداً أن الدولة اليهودية لن تقوم إلا بالقوة وعبر الترحيل الإجباري للفلسطينيين. ففي مقال نشر له عام ١٩٢٣، استبعد جابوتنسكي التفكير باتفاق طوعي بين الصهانية وبين عرب فلسطين حتى في المستقبل المنظور. مبيناً أنه «من غير الممكن الحصول على موافقة طوعية لعرب (أرض اسرائيل) لتحويل فلسطين إلى بلاد تسكنها غالبية يهودية»، وكانت النتيجة التي توصل إليها أنه «يمكن أن تكون غالبية يهودية، وبعدها دولة يهودية، فقط برعاية القوة، ومن وراء جدار حديدي لا يقوى السكان المحليون على تحطيمه»، والحديد بلغته هو السلاح، والجدار الحديدي هو الجيش.

نصل الآن إلى ديفيد بن غوريون، الذي ظل يعمل طيلة حياته السياسية لإنجاز هدف طرد العرب من فلسطين. فقد اعتبر بن غوريون في جلسة ادارة الوكالة اليهودية التي عقدت في حزيران ١٩٣٨ أن «نقطة الانطلاق أو المخرج لحل مسألة العرب في الدولة اليهودية تكمن في التوقيع على اتفاقية مع الدول العربية تمهد الطريق لإخراج العرب من (الدولة اليهودية) إلى الدول العربية».

لقد سيطر هاجس طرد العرب من فلسطين بالقوة على تفكير بن غوريون، ففي معرض تحديد وجهة نظره حول توصيات لجنة «بيل» التي اقترحت تقسيم فلسطين إلى دولتين (عربية ويهودية) قال: «إن مبدأ الترحيل القسري للعرب من المناطق المقترحة (للدولة اليهودية) قد تمنحنا شيئاً لم يسبق أن كان لنا حتى عندما كنا نملك زمام أنفسنا، لا في عهد الهيكل الأول ولا في عهد الهيكل الثاني (...) تتوفر لدينا الآن إمكانية لم نكن نحلم بها، ولم تكن لدينا الجرأة لمجرد الحلم بها في خيالنا». وفي رسالة إلى ابنه «عاموس» في ١٩٣٧/١٠/٥ قال: «نحن عندما نحصل على ألف أو على عشرة آلاف دونم نكون سعداء لأن الحصول على الأرض مهم، ليس في حدا ذاته فقط بل لأننا من خلاله نقوي أنفسنا، وكل زيادة في قوتنا الذاتية تساعدنا في الاستيلاء على البلاد بأكملها» وأضاف «سوف نجلب إلى هذه الدولة جميع اليهود الذين نستطيع استيعابهم». وتحدث «بن غوريون» عما أسماه «خلو البلاد النسبي من السكان، وهذا يمنحها إمكانيات كبيرة للاستيطان ويعني ان هذه الأراضي لا يحتاجها العرب وغير قادرين على استغلالها (...) وسوف نكون أشد بأساً في مواجهة العرب، وكلما ازدادت القوة اليهودية في البلاد كلما أدرك العرب أنه يستحيل عليهم التصدي لنا، وأن لا جدوى من وراء ذلك.. كما اعتبر بن غوريون أن تهجير

الفلسطينيين من بلادهم يشكل نقطة إلتقاء بين المصالح الصهيونية ومصالح كل من سورية والعراق، آنذاك وعلى هذا الأساس كان اقتراحه بترحيل العرب إلى هذين البلدين.

فإذا كانت المصالح الصهيونية تتمثل في تفريغ الأرض من سكانها، فإن مصلحة سورية والعراق كما يعتقد تتجسد في الناحية الاقتصادية والسياسية، وفي تعزيز وتمتين مواقفهما في مواجهة جيرانهم من الأتراك والفرس عبر جلب مزيد من المستوطنين العرب (الفلسطينيين) إلى هذين البلدين.

ونستعرض أخيراً موقف «يوسف فايتس» وهو من أبرز الصهاينة الذين دعوا في كل مناسبة إلى ترحيل الفلسطينيين واقتلاعهم، فلا مكان برأيه لليهود والفلسطينيين في دولة واحدة وقدم «فايتس» ورقة عمل إلى القيادة الصهيونية بعد شهور من صدور تقرير لجنة بيل البريطانية، ذكر فيها أن «التهجير لا يهدف إلى انقاص عدد الفلسطينيين فحسب بل يتطلع إلى إفراغ الأراضي الزراعية من العرب (وتحريرها) وبالتالي للاستيطان اليهودي». واعتقد فايتس أن مشروعه المقدم يجب أن يعطي الأفضلية لتهجير سكان المناطق الريفية، ومن ثمّ عرب المدن. وتصور فايتس أنه يمكن تهجير ١٠٠ ألف عربي من المدن والقرى (في المنطقة التي اقترحتها لجنة «بيل» للدولة اليهودية) ويمكن أن ينتقل معظم هؤلاء إلى شرقي الأردن وسورية بينما تذهب البقية إلى غزة وسورية. ورأى فايتس، أن على بريطانيا عدم اللجوء إلى استخدام القوة في العملية، إذ كان يأمل بإقناع العرب على إخلاء أراضيهم بواسطة الإغراءات، وقدرّ أنها قد تحتاج إلى طرد زهاء مليوني فلسطيني، وقد درس الزعماء الصهيونيين هذا المشروع بعناية فائقة وجندوا جميعهم فكرة اقتلاع أكبر عدد ممكن من السكان العرب. وفي موضع آخر يقول فايتس: «الخلاص لن يأتي إلا بإخلاء البلد (فلسطين) ليبقى خالصاً لنا، ليس من مكان هنا لنا ولجيراننا، والتنمية عملية بطيئة للغاية، إن عدد العرب كبير جداً، وهم متجذرون تماماً في هذا البلد، إن السبيل الوحيد هو قطعهم واقتلاعهم من الجذور.. علينا العثور على الآذان المصغية في أميركا، ثم في بريطانيا ثم في البلاد المجاورة، وهناك سيحل المال المشكلة».

وما يمكن استنتاجه مما سبق، أن الفكر الصهيوني استند على أساس نفي الوجود المادي للشعب الفلسطيني، كي يتسنى جلب المستوطنين اليهود. لقد شكلت تصورات المفكرين الصهاينة وآراؤهم الأساس والمنطلق الذي استمدت منه العصابات الصهيونية «الهاغاناه والآرغون» خططها في حرب ١٩٤٨ لترحيل الفلسطينيين، إلا أنها عجزت عن اقتلاعهم بشكل شامل وكامل فنشأت مشكلة جديدة لإسرائيل هي الأقلية العربية في الأراضي التي احتلتها اسرائيل إبان حرب ١٩٤٨.

قضية الطرد بعد إقامة الكيان الصهيوني:

بعد إقامة «الدولة»، برز تياران بشأن مستقبل الفلسطينيين الذين بقوا في ديارهم[١٠] الأول: دعا إلى التخلص من العرب بأية طريقة ممكنة، ومثل هذا التوجة «يتسحاق بن تسفي»، ثاني رئيس للدولة و «يوسف فايتس» من الصندوق القومي اليهودي. أما التيار الثاني فقد رأى أصحابه أنه لا بد في المدى القصير من تغليب الجانب «الأمني» على أي اعتبار في التعامل مع هذه الأقلية.

ووضعت الحكومة الاسرائيلية في الخمسينات العديد من المشاريع والاقتراحات، منها «مشروع ترحيل العرب المسيحيين من الجليل إلى أميركا الجنوبية»، الذي تمت مناقشته بين كل من رئيس الوزراء «بن غوريون» ووزير الخارجية «موشيه شرتوك» و «يوسف فايتس» من الصندوق القومي اليهودي، وكان الفشل من نصيب المشروع نتيجة رفض الفلسطينيين المسيحيين الهجرة إلى الأرجنتين.

كما وضعت خطة في أوائل الخمسينات لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في ليبيا، وقد نوقشت الخطة في اجتماعات غير رسمية للجنة رفيعة المستوى، شارك فيها «بن غوريون» و«شاريت» و «ليفي إشكول» و «غولدا مائير» و «تيدي كوليك».. وقد نجحت السلطات الاسرائيلية في ترحيل بضع مئات من الفلسطينيين من اسرائيل إلى ليبيا ولاسيما من بعض القبائل الفقيرة التي رشت السلطات شيوخها.[١١]

ويمكن القول أن سلطات الاحتلال أخفقت في طرد من تبقى في الأراضي التي احتلت في العام ١٩٤٨، نتيجة لصمودهم الوطني الثابت بأرضهم، فضلاً عن كون الموضوع يمثل إحراجاً لإسرائيل بعد أن أصبحوا «مواطنين اسرائيلين»، وبالتالي يفترض انه ليست هناك مشكلة تتطلب حلاً من اسرائيل، واتسم الموقف الاسرائيل بالرفض المطلق لحق العودة لفلسطينيي ١٩٤٨، الذين هجروا أو طرودوا من ديارهم، واتجهت السياسة الإسرائيلية نحو الإسهام بتحفظ شديد - في تقديم التعويضات من «منطلق انساني» فقط، كما كانت تدعي حتى لا يتم تحميلها مسؤولية المشكلة.

لقد أجمعت الأوساط الصهيونية داخل المؤسسة السياسية في اسرائيل على رفض حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وبرر «شلوموغازيت» رفض الأخذ بمبدأ حق العودة سواء أكان حق مبدئي أو حق عملي، حيث كتب يقول: «إن إسرائيل ترفض هذا الحق، في الدرجة الأولى على الصعيد المبدئي، إذ ينطوي على اعتراف اسرائيل بحق العودة وعلى إقرار بمسؤوليتها عن نشوء المشلكة أو تحمل تبعاتها. واسرائيل لا تعتبر نفسهسا قطعاً

مسؤولة عن حرب سنة ١٩٤٨، بل بالعكس، فهي تحمل الجانب العربي الفلسطيني المسؤولية كاملة، ولهذا السبب فإن كثيراً من الاسرائيليين يعارضون الاقتراح الداعي بأن تلتزم اسرائيل باستيعاب عدد محدود من اللاجئين الفلسطينيين، بناءً على معايير لمّ شمل العائلات» ويضيف غازيت: «إن الحكومة الإسرائيلية ترفض «العودة» أيضاً وبصفة خاصة، على أساس عملي: لا مكان عملياً لإعادة اللاجئين إلى منازلهم وأراضيهم، من دون تقويض نسيج الشعب والمجتمع في اسرائيل كلها. إن قسماً كبيراً من المستوطنات القائمة في اسرائيل (...) مشيد على أراضٍ كان يستوطنها عرب فلسطينيون سابقاً، ولا توجد طريقة لإعادة هذه الأراضي والأملاك إلى من كان يقيم فيها قبل ٤٧ عاماً من دون اقتلاع مئات الألوف من الاسرائيليين من أماكنهم وهو ما سيحدث هزة مدمرة بالمجتمع الاسرائيلي»، ويرى غازيت أنه لو سمح لهم بالعودة إلى «الأراضي الاسرائيلية»، دون عودتهم إلى أراضيهم الأصلية، فإن الأمر سيؤدي في هذه الحالة إلى «زيادة مدمرة للسكان العرب الفلسطينيين مما سيهدد الصبغة اليهودية لإسرائيل بخطر كبير».[١٢]

قضية اللاجئين الفلسطينيين بعد عام ١٩٦٧ والتصور الصهيوني لـ «الطرد»

بعد العدوان الإسرائيلي في الخامس من حزيران ١٩٦٧، وما أسفر عن متغيرات في الخارطة الجغرا-سياسية لإسرائيل، من احتلال أراضٍ شملت الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السورية وشبه جزيرة سيناء، وجدت اسرائيل نفسها مسيطرة على مئات الآلاف من اللاجئين (لاجئي ١٩٤٨) الذين توجهوا نحو الضفة والقطاع إبان احتلال أراضيهم، فضلاً عن سكان المنطقة الأصليين، وكان نتيجة لذلك ظهور المشكلة الديمغرافية، وعلى الفور سارعت الأوساط الرسمية الاسرائيلية لمناقشة مسألة اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان أول من بادر إلى التحدث فيها، نائب رئيس الوزراء ووزير الهجرة والاستيعاب، في حكومة التكتل الوطني «يغآل ألون»، ففي اليوم الأول من انتهاء الحرب، «توجه ألون إلى رئيس الحكومة ليفي أشكلو مطالباً إياه بأن يشرع فوراً في درس وسائل الحل وتصفية قضية اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة».[١٣]

وبعد شهر تقريباً من الحرب، أي في تموز ١٩٦٧، انهارت المشاريع والتصورات الاسرائيلية لتوطين ونقل اللاجئين وتصفية مخيماتهم، وتجدر الاشارة إلى أن بعض هذه المشاريع جاء ضمن مشاريع تسويات مع بعض الحكومات العربية، وفيما يلي أبرز ما طرحته تلك المشاريع:

- مشروع آلون:

طرح «آلون» في كتابه «مشروع آلون»، مشروعاً متكاملاً للتسوية السلمية مع الأردن،

ويقوم مشروعه على أساس نقل سكان بعض المناطق (سكان المخيمات في الضفة والقطاع) وتوطينهم في الضفة الغربية والعريش. حيث يصار إلى بناء قرية نموذجية على نفقة اسرائيل لكي يتم استيعاب اللاجئين، وبالتالي تفريغ قطاع غزة منهم حتى يتم ضمه إلى اسرائيل.

- مشروع دايان

قدم «موشي دايان» وزير الدفاع، أواخر الستينات، مشروعاً غير متكامل، ركّز من خلاله على الجانب الأمني، لاحتواء مشكلة اللاجئين، وهدف إلى تحقيق ثلاث نتائج: أ - تصفية المخيمات تحت ستار تخفيف كثافة السكان في هذه المخيمات - خاصة مخيمات قطاع غزة - بشكل تدريجي.

ب - توزيع اللاجئين في قرى جديدة، تسهل السيطرة الأمنية عليها. جـ - تجريد اللاجئين من صفة لاجيء بعد نزوحهم من المخيمات وإسكانهم وتشغيلهم.(١٤)

- مشروع رعنان فايتس:

قدم فايتس مشروعه الأول عام ١٩٦٩، وتضمن توطين نحو ٥٠ ألف لاجيء في منطقة العريش والضفة الغربية. وركّز المشروع على تخفيف كثافة السكان داخل مخيمات اللاجئين، وتوطينهم بنسبة ١٠٪ في الزراعة، والباقي في الحرف الصناعية والخدمات العامة، في أماكن ثابتة تقام لهذا الغرض، ومن ثمّ دفع تعويضات للاجئين الذين سيكونون في حاجة إلى المال لشراء المساكن الجديدة، وترتيب حياتهم الجديدة، ومن الممكن أيضاً إيجاد مناطق في الضفة الغربية يتم توطين اللاجئين فيها على أساس تجمعات صغيرة، وربما متوسطة على ألا تأخذ طابع المخيمات، كما تضمن المشروع اقتراحاً لتقسيم اسرائيل والمناطق المحتفظ بها إلى ثمانية ألوية خمسة منها تضم سكان يهود بشكل أساسي، والثلاثة الباقية تضم سكاناً عرب، ومن المقرر أن تكون مدينة القدس في هذا التقسيم، وحدة قائمة بحد ذاتها.(١٥)

- مشروع دوف زاكين:

يقوم مشروع «زاكين» على إفراغ مخيمات الضفة والقطاع تدريجياً عن طريق منح حوافز اقتصادية أهمها: تقديم مساكن بسعر مغري، وتحسين الخدمات العامة في المدن العربية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، من أجل خلق دافع يدفع اللاجئين إلى الخروج من المخيمات، واعتبر أن سرعة إخلاء اللاجئين من المخيمات بمعدل أربعة إلى خمسة آلاف عائلة في السنة، سيؤدي إلى حل المشكلة خلال ثماني سنوات.(١٦)

ذلك هو أهم ما قدم من مشاريع لتوطين، ونقل اللاجئين وتصفية مخيماتهم، بيد أن التصور الصهيوني لـ «الطرد» أو «الترحيل» برز أيضاً من خلال تشكيل أحزاب وحركات سياسية تدعو صراحة إلى ضم المناطق المحتلة، باعتبارها (أرض اسرائيل)، وليس من شك أن دعاة أرض اسرائيل الكاملة يودون طرد الفلسطينيين، بل أن بعضهم يتأسفون على سياسة حزب «العمل» في حرب ١٩٦٧ التي لم تسفر عن طرد سكان الضفة والقطاع (لاعتبارات أيديولوجية وسياسية يراها حزب العمل) حيث كان من الممكن تجنب «المشكلة السكانية، المتفاقمة، فلو أصبحت الضفة الغربية خالية لما كانت هناك مشكلة في إعلان ضمها»، كما رأى عوزي نركيس قائد المنطقة الوسطى.(١٧) وشاركه الرأي بعض وزراء وساسة الليكود، والوزراء مئير كوهين وميخائيل ديكل وأرئيل شارون. كما تزعم رحبعام زئيفي تياراً سياسياً (موليدت)، دعا إلى ترحيل الفلسطينيين بشكل جماعي من الأراضي المحتلة، تحت شعار «أرض اسرائيل لليهود، والعرب لهم الدول العربية». وطرح زئيفي فكرة «النقل» (الترانسفير) كأيديولوجية مستمرة، وعندما طرح «الترحيل الارادي» لم يكن يعني به ترحيلاً بإرادة أو رغبة المواطنين بل «بإرادة واتفاق الدول»(١٨) ويعتبر أن من الأفضل لعرب الأراضي المحتلة وللشعب الاسرائيلي، نقل العرب خارج هذه الأراضي. لن نستطيع أن نتهرب من الواقع أكثر من ذلك وأي إنسان واقعي، يجيد قراءة خريطة الواقع سيدرك ذلك، من الضروري نقل عرب الضفة وقطاع غزة إلى الأردن في إطار اتفاق مع جيراننا وكشرط اسرائيلي في المفاوضات، وأن يعتبر الشعبان بأن هذا هو المستقبل الأفضل لهما»(١٩) وفكرة الترحيل كما يتصورها زئيفي تتم عبر أحد خيارين:

الأول: زيادة وتيرة القمع، لدفع مواطني الضفة والقطاع إلى ترك أراضيهم «.. نقوم أولاً بنشاط من جانبنا، مثل المغناطيس السلبي لدرجة ينهارون ويضطرون إلى الرحيل ليبحثوا لأنفسهم عن حياة واستقلال في مكان آخر».(٢٠)

الثاني: الوصول إلى تسوية مع الدول العربية، يتم من خلالها تبادل سكان الضفة والقطاع في مقابل يهود البلاد العربية، ويعتقد زئيفي، أن الأردن هو المكان المرشح لنقل مواطني الضفة والقطاع. أما فلسطينيو ١٩٤٨، فإن برنامج حركة «موليدت» يفرض عليهم التزام جميع الواجبات المدنية، خصوصاً أداء الخدمة العسكرية حتى يتسنى لهم الاندماج في المجتمع الاسرائيلي.

في حين يقر زعيم حركة «هتحيا» «يوفال مئمان» أن «إخراج نصف مليون عربي من الأراضي المحتلة يجب أن يكون شرطاً مسبقاً لأية اتفاقية سلام، وإذا لم يوافقوا فيمكن آنذاك أن نقلل من حجم السكان العرب أو على الأقل من تأثيرهم السياسي».(٢١)

تأسيساً على ما سبق يتضح أن قضية «النقل» (الترانسفير)، «الطرد»، «الترحيل»، متأصلة في الفكر والممارسة الصهيونية، وتحظى بقبول لدى غالبية المستوطنين الصهاينة، بنسبة لا تقل بصفة دائمة عن ٣٥٪ ، فضلاً عن كونها أصبحت بنداً رئيساً في برامج أحزاب صهيونية مثل «موليدت» و«يهودوت هتواره» و «المفدال» وأصبح ينظر إليها على أنها الحل السحري لمشكلة الديمغرافية السياسية في الضفة و القطاع[٢٢] لكن هل يمكن القول أن الشروع في تنفيذ مشاريع الترحيل سيكون سهلاً في ظل شروط اتفاقات أوسلو - القاهرة - طابا؟ بمعنى آخر، هل ستكون لآلية التنفيذ حرية الحركة بالقدر ذاته فيما لو كان في زمن الحرب؟ بالطبع لكل مرحلة سماتها وأدواتها وأساليبها الخاصة.

قضية اللاجئين على ضوء عملية السلام:

مما يدعو إلى الدهشة والاستغراب أن اتفاق أوسلو تجاهل قضية لاجئي فلسطين ١٩٤٨ وأسقط مرجعيتها الشرعية المتمثلة بالقرار /١٩٤/ الذي يكفل حق العودة كأساس إلى جانب التعويض كخيار، حيث حوّل الاتفاق قضية اللاجئين إلى قضية اقليمية - عربية - اسرائيلية، يجري بحثها في إطار المفاوضات المتعددة، أو الاتفاقات الثنائية بين اسرائيل والدول المضيفة، وبالتالي، أحيلت قضية لاجئي المخيمات الفلسطينية المنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة وإن كان الحديث يدور في بعض الأوساط الإسرائيلية عن خطط جديدة/قديمة تدور حول إمكانية «نقلهم» إلى لبنان أو العراق.

أما قضية نازحي ١٩٦٧، فقد أسقط اتفاق أوسلو - القاهرة مرجعيتها الدولية المتمثلة بقرار مجلس الأمن الرقم ٢٣٧، القاضي بعودة النازحين دون قيد أو شرط وأحالها إلى لجنة رباعية مكونة من اسرائيل والأردن ومصر والفلسطينيين، لتقرر على أساس فردي وبالتوافق، مما يعطي اسرائيل حق النقض بإجراءات قبول الأشخاص النازحين من الضفة وغزة، وليس العودة، كما أضفى الاتفاق على هذه العملية بعداً أمنياً واجتماعياً عندما رهن الموافقة على قبول النازحين باتخاذ التدابير الضرورية لمنع الإخلال بالأمن وشيوع الفوضى».[٢٣]

وإثر ذلك عقدت اللجنة الرباعية جولتها الأولى في بداية آذار من العام ١٩٩٥، وأعلن عن تشكيل لجان عليا وأخرى فنية، ولم تعكس خطوة تشكيل اللجان أي تقدم، بل على العكس، فقد أغرق الاسرائيليون الأطراف الأخرى المشاركة في اللجنة الرباعية بتفاصيل سببت اختلاط المفاهيم والالتباس في تحديد من هو اللاجيءومن هو النازح، حيث يترتب على الفئة وضع مختلف في العملية التفاوضية، إذ يفترض أن تناقش قضايا اللاجئين في المرحلة النهائية وفق اتفاق

اوسلو.

ففي مسألة التعريف والعدد، لا تعترف اسرائيل إلا بحوالي /٢٠٠/ ألف فلسطيني ترى أنهم هم النازحون الذين غادروا الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي هنا لاتعترف إلا بالنواة الأساسية للأسرة، أي بالزوج والزوجة والأولاد، وتستثني باقي أفراد الأسرة مثل الأجداد والأحفاد، كما أنها لا تعترف إطلاقاً وترفض الاعتراف بكل الفلسطينيين من عمال وطلاب الذين كانوا خارج الأراضي المحتلة حتى الرابع من حزيران ١٩٦٧، فضلاً عن أنها لا تعترف بفاقدي التصاريح أو المنتهية تصاريحهم من فلسطينيي الضفة والقطاع، بينما يقول الطرف الفلسطيني، والعربي أن هناك حوالي /٩٠٠/ ألف مهجر فلسطيني يحق لهم العودة أو على الأقل ممارسة حق الاختيار.

وعموماً، كشفت اللجنة الفنية الرباعية التي عقدت سلسلة من الاجتماعات، عقم المباحثات نتيجة تصلب الجانب الاسرائيلي بموقفه إزاء تحديد تعريف لـ «نازح» و «لاجيء»، كما أن المعاهدة الأردنية - الاسرائيلية، أتت لتعمق ما أرساه الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، فاعتبرت قضية اللاجئين والنازحين، من المشاكل اللاانسانية الكبيرة التي سببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة إلى الطرفين،وتجاهلت تحديد الهوية الفلسطينية لهؤلاء اللاجئين، كما جردت قضية اللاجئين والنازحين من مرجعية القرارات الشرعية الدولية، مما يطرح التوطين كأساس لحل قضية اللاجئين.

وفي دراسة هامة صدرت عن مركز «يافي للدراسات الاستراتيجية» التابع لجامعة تل أبيب، كتب شلومو غازيت - الذي شغل منصب رئيس الاستخبارات العسكرية - دراسة تحت عنوان «قضية اللاجئين الفلسطينين: الحل الدائم من منظور اسرائيلي». ونظراً لكون مؤلفها على صلة حسنة بالمؤسسة السياسية الحاكمة في اسرائيل، فلا بأس من استعراض الموقف الاسرائيل من قضية اللاجئين ضمن الدراسة،[٢٤] حيث نتبين أننا أمام مشروع اسرائيلي لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهو حل«دائم» كما يعتقد شلومو غازيت، ويقدم عدة تصورات «ممكنة» للحل الدائم؛ فبعد أن يقدم توصيفاً إحصائياً مناقضاً للحقيقة بشأن حجم المشكلة، يعرض الموقف الاسرائيلي الثابت المتمسك بالرفض المطلق بحق العودة للاجئي ١٩٤٨. لكن ماذا عن نازحي ١٩٦٧ وعودتهم إلى مناطق الحكم الذاتي؟

بداية تميز الورقة / الوثيقة بين نازحين ينتمون أصلاً إلى مناطق ١٩٦٧ ونازحين لجأوا إلى هذه المناطق سنة ١٩٤٨، ولا يرى غازيت سبباً يمنع اسرائيل من الموافقة على عودة الفئة الأولى، لكنه يحذر من «تأثير عودة هؤلاء على الميزان السكاني بين اليهود والمستوطنين والعرب في يهودا والسامرة، فسوف يهبط عدد المستوطنين من ١٢-١٣٪ إلى ٨-٩٪». أما الفئة الثانية (اللاجئين

- النازحين)، فينبغي «على اسرائيل معارضة عودتهم وتقرير مصيرهم في الشتات ضمن بقية لاجئي ١٩٤٨، إلا إذا تعهد الجانب الفلسطيني بأن عودتهم إلى مناطق ١٩٦٧ ستقترن باستيعابهم في الضفة». ومع ذلك فإن عودة الفئتين وفق الشروط المذكورة يحددها عامل مهم وهو «قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعابهم ودمجهم، وإلا تشكلت أرضية للنشاط القومي التوسعي والارهابي، ضد اسرائيل». كما يقترح غازيت «أنه من مصلحة اسرائيل أن تشارك في دفع تعويضات للفلسطينيين تساهم في تذويب الرواسب الخطرة العالقة بين الشعبين» فضلاً عن «تعويض معنوي - تصريحي للفسطينيين» وكلا التعويضين لا يتضمنان الأخذ بمبدأ حق العودة. ويقترح شلومو غازيت «أن الحل الدائم للمشكلة سوف يختلف باختلاف الاحتمالات التي يأخذها الكيان الفلسطيني عبر التفاوض النهائي». ويفترض أن هناك ثلاث حالات: - حكم ذاتي فلسطيني لا يبلغ مرحلة السيادة الكاملة أو انشاء دولة فلسطينية سيادية في الضفة و القطاع أو انشاء وحدة فيدرالية أردنية فلسطينية، وضمن كل احتمال ينبغي على اسرائيل أن تصر على حل جذري نهائي لمشكلة اللاجئين والنازحين، وعدم الاعتراف بحق العودة، ورفض الأسانيد القانونية والقرارات الدولية ذات الصلة به وإمكانية لم شمل العائلات بروح انسانية، وبقرار اسرائيلي بحت. وطبقاً لذلك يقدم «غازيت» توصيفين، فمن ناحية يجزم أن «صيغة أو وضعية الحكم الذاتي الفلسطيني في جميع المناطق ليست مؤهلة لتقديم حل كامل للمشكلة. فما دامت سلطة الحكم الذاتي من دون سيادة فإنها سترفض وستكون أيضاً غير مؤهلة لتولي مسؤولية اللاجئين خارج حدود الحكم الذاتي، وثمة شكوك قانونية بشأن قدرتها على الطلب للأمم المتحدة إلغاء دور جهاز الأنروا من الضفة وغزة». ومن ناحية ثانية يقدم اقتراحه - في حال إقامة دولة فلسطينية مستقلة متمتعة بالسيادة - أن تصدر اسرائيل التصريح الخاص بالتعويض المعنوي - النفسي، ويتعين على السلطة الفلسطينية أن توضح للفلسطينيين - اللاجئين خاصة، أنه تم الاتفاق على حل كامل لمشكلة اللاجئين لا يستند إلى عودة «للأراضي الاسرائيلية»، وضمن الاحتمال الثالث يرى غازيت «أن أسس الحل في إطار إنشاء وحدة أردنية - فلسطينية فيدرالية، تتشابه لمثيلتها في حالة الدولة الفلسطينية المستقلة، لكن طاقة الاستيعاب في الدولة الاتحادية ستكون أكبر، كما لن يمارس ضغط لنقل لاجئي ١٩٤٨ من شرق الأردن إلى غربه، وسوف تكون دلالة سن قانون عودة فلسطيني أكثر أهمية بالنسبة لكل اللاجئين».

على ضوء ما تقدم، نستطيع القول أن المشروع الصهيوني، مشروع إجلائي استيطاني، استند على الآلة العسكرية لإقامة كيانه، عبر طرد الفلسطينيين من ديارهم بهدف إحلال المهاجرين اليهود محلهم، وقد نفذ الصهاينة مخططاتهم بشكل محكم، وآلت عمليات الطرد

إلى رحيل مئات الآلاف تحت حد السيف، ليصبحوا بذلك لاجئين، وطُرحت مشاريع وخطط اسرائيلية لحل قضيتهم، تراوحت ما بين التوطين حيث هم، في البلاد العربية، أو التعويض المادي - النفسي، بيد أن الموقف الجوهري الثابت لاسرائيل، من قضية اللاجئين، تجسد في الرفض المطلق لحق العودة. ويبقى التساؤل الأهم: هل سيؤول اتفاق أوسلو في مرحلته النهائية إلى حل عادل لقضية اللاجئين والنازحين الفلسطينين؟ أم أنه سوف تستبطن آلية جديدة «لترانسفير» هادىء ضد الفلسطينيين...؟

الهوامش:

١ - **مجلة الدراسات الفلسطينية** - بيروت العدد ٢، ربيع ١٩٩٠، انظر: رضى سليمان، المنسيون: عرب فلسطين - ١٩٤٨، مرحلة النهوض من الصدمة، ص ١٢٥.

٢ - بالومبو، ميخائيل، **كيف طُرد الفلسطينيون من ديارهم عام ١٩٤٨**، نقلت بعض فصوله إلى العربية زينب شرف الدين، دار الحمراء بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٠، ص ١٨٢.

٣ - المصدر نفسه، ص ١٦.

٤ - موريس، بني، **طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين - وثيقة اسرائيلية**، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص ١١.

٥ - **السفير** - بيروت - ١٩٩١/١١/١.

٦ - كيف طُرد الفلسطينيون من ديارهم، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

٧ - طرد الفلسطينين ولادة مشكلة اللاجئين، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

٨ - المصدر نفسه، ص ١٢٨.

٩ - لمزيد من الإطلاع: انظر **مجلة الأرض**، دمشق، السنة التاسعة عشرة، العدد ٦-٧-٨ حزيران، تموز، آب ١٩٩٢.

١٠ - **مجلة الدراسات الفلسطينية** - بيروت - العدد ٧، صيف ١٩٩١، انظر: نورد الدين مصالحة، التصور الصهيوني لـ «الترحيل»: نظرة تاريخية عامة ص ١٩.

١١ - المصدر نفسه.

١٢ - **مجلة الدراسات الفلسطينية** - بيروت العدد ٢٢ ربيع ١٩٩٥، انظر شلومو غازيت، قضية اللاجئين الفلسطينين: الحل الدائم من منظور اسرائيلي ص ٧٨.

١٣ - **مجلة شؤون فلسطينية** - بيروت - العدد ٨٦، كانون الثاني ١٩٧٩، انظر: مكرم يونس، المشروعات الاسرائيلية لتوطين اللاجئين (١٩٦٧ - ١٩٧٨)، ص ١٠٨.

١٤ - المصدر نفسه.

١٥ - المصدر نفسه.

١٦ - المصدر نفسه.

١٧ - جدعون ليفي، ترانسفير لمئة ألف دون أن يقول أحد كلمة واحدة ، **هآرتس** ١٩٨٨/١٠/٢٥.

١٨ - رحبعام زئيفي - ملحق عل همشمار - ١٩٨٨/١١/٢٥.

١٩ - يوسف ولتر - رحبعام زئيفي يقول: أية قبعة تناسبني، خاصة إذا كانت من الفولاذ.

٢٠ - حدشوت ١٩٨٨/٧/١.

٢١ - س ز - أبروت - تصميم سيؤدي إلى كارثة - هآرتس ١٩٨٨/٧/٢٣.

٢٢ - النهار بيروت ١٩٩٣/٤/٣. انظر: عبده الأسدي - التسوية ومستقبل الترانسفير.

٢٣ - الديار (بيروت) ١٩٩٥/٤/٢١.

٢٤ - مجلة الدراسات الفلسطينية - العدد ٢٢ - انظر شلومو غازيت - مصدر سبق ذكره.

جامعة الدول العربية وقضية اللاجئين الفلسطينيين

محمد محسن عبد الحافظ

- ١ -

قبل نحو خمسين عاماً مضت، كانت الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها، لتلقي بمخلفاتها على أطراف التاريخ، وتعلن عن رحيل ضجيجها الذي اصطخب به العالم، عبر سنواتها الست (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، بينما تنذر - عن كثب - بصعود ضجيج أبديّ جديد، يهيمن على تلك المنطقة القصية في الموقع الجنوبي من أوروبا؛ حيث تبدأ حلقة جديدة من حلقات الاستعمار الجاثم على صدر الوطن العربي في فلسطين، تنتقل خلالها آليات النزعة الاستعمارية الصهيونية - بمختلف أطرافها وأدواتها - من مرحلة الدخول والتسلل، إلى مرحلة الإحلال والاستيطان، ومن طور الفكرة الصهيونية النظرية، إلى طور الواقع الصهيوني المتعين، ومن نقطة الوعد والتأسيس إلى نقطة الإنجاز والتحقيق، ومن صورة المقموع في ألمانيا النازية إلى صورة القامع الهمجي في فلسطين.

ومنذ خمسين عاماً، أيضاً، بينما كان الإنسان العربي يبدأ طريق تحرره واستقلاله، كانت السلطات العربية - برغم هشاشتها وخضوعها لمنطلقات الاستعمار وتوجهاته واستهدافاته - مدفوعة لعمل مشترك، حيث تم التوقيع على ميثاق الجامعة العربية، في الثاني والعشرين من مارس / آذار عام ١٩٤٥، بعد سلسلة من المساعي والجهود، بدأت عام ١٩٤٢، ووقع عليه ممثلو سبع دول عربية هي مصر وسوريا ولبنان والأردن والعراق والسعودية واليمن، وهي - في البدء - محاولة للتنسيق، اقتصادياً وسياسياً، بعد ما فرضته معطيات وظروف الحرب العالمية الثانية. ومع

اكتمال مشهد التحرر العربي، انضم كل من ليبيا، عام ١٩٥٣؛ والسودان، عام ١٩٥٦؛ وتونس والمغرب عام ١٩٥٨، والكويت عام ١٩٦١، والجزائر عام ١٩٦٢، واليمن الديمقراطي، عام ١٩٦٧؛ والبحرين وقطر والإمارات، عام ١٩٧١؛ وموريتانيا،عام ١٩٧٣؛ والصومال، عام ١٩٧٤؛ وفلسطين (؟) عام ١٩٧٦؛ وجيبوتي، عام ١٩٧٧؛ وأريتريا، وجزر القمر عام ١٩٩٥.

وكانت القضية الفلسطينية واحدة من أهم القضايا التي طرحتها جامعة الدول العربية، منذ تأسيسها، بدءاً من اللجنة التحضيرية وبروتوكول الإسكندرية، عام ١٩٤٤، إلى لحظة التوقيع على الميثاق، عام ١٩٤٥، ثم واكبت تطورات القضية، حتى لحظتنا الراهنة. ويطول - كثيراً - استعراض هذا الدور الذي قامت به الجامعة العربية حيال فلسطين وقضاياها، الشائكة والخاصة، في الفترة ما بين ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨، ثم ما تلى ذلك من أحداث وجهود وأعمال؛ إذ تركز هذه الورقة على مسألة محددة من مجمل مسائل القضية الفلسطينية، وهي مسألة اللاجئين الفلسطينيين ومعاناتهم، طيلة ٤٨ عاماً.

وقضية اللاجئين - تلك التي تفجرت بعد عام ١٩٤٨، واتسعت هوتها ومرارتها بعد حرب ١٩٦٧، فتحولت، بانعطافاتها وتطوراتها هذه، إلى قضية كبيرة تنطوي على مجمل مسائل ومشكلات - كانت محور اهتمام الجامعة العربية، منذ اللحظة الأولى، وحتى أنشأت جهازاً خاصاً بها سمي بـ «مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين»، عام ١٩٦٤. والأسئلة، التي تدور في فلكها هذه الدراسة، تتخذ هذه الصيغ: كيف بدأت وتطورت محنة اللجوء الجماعي للشعب الفلسطيني؟ وكيف حاولت الجامعة العربية معالجتها، منذ البداية، وحتى لحظتنا؟ وما مدى فعالية الدور الذي قامت به؟ وما أسباب وظروف وملابسات الإخفاق في هذا الدور؟ باعتباره أنموذجاً حياً لمأزق العمل العربي المشترك.

- ٢ -

برغم مرور ٤٨ عاماً على قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، الذي يعطي اللاجئين الفلسطينيين حق العودة إلى وطنهم، أو تعويض من لا يرغب منهم في العودة، بصورة عادلة؛ فإن إسرائيل امتنعت عن تطبيق هذا القرار وتنفيذه، علماً بأن إسرائيل وافقت عليه فور صدوره؛ لأن قبولها لهذا القرار، ولقرار التقسيم، هو شرط عضويتها في هيئة الأمم المتحدة[1] التي قبلت - بالفعل - إسرائيل عضواً فيها، قبل أن تجف دماء المذابح في الأرض المغتصبة، وقبل أن تمر اللحظة التي يسلك فيها أصحاب الأرض المطرودون طريق التشرد واللجوء، فخانت الأمم المتحدة - بذلك - المبادىء الأساسية الواردة في المواد الأولى من ميثاقها، والتي تنكر الشرعية على مغتصبي الأرض

بالقوة. وبهذه الخيانة، أسهمت الأمم المتحدة - منذ البدء - في تكريس سياسة الأمر الواقع، وفي صناعة كيان زائف، يحول دون عودة الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم، حسب القرارات الدولية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة ذاتها، فضلاً عن الأجهزة الدولية الأخرى.[2] ولم تستطع الأمم المتحدة، بقائمة قراراتها الطويلة بعد ذلك، أن تعالج هذه الجريمة، أو أن تنكص إلى مبادئها، أو أن تعبر عن ضمير الإنسان. فما كان يستطيع الخائن النكوص إلى العدل، بعد أن خان، وما كان يستطيع الظالم أن يحقق - أو يفرض - مبادىء الحق والشرعية، بعد أن ظَلَم.

وفي الوقت نفسه، كان قد مرت ثلاث سنوات على إنشاء الجامعة - والتي لم تعترف بها الأمم المتحدة، آنذاك، على أنها هيئة تجمعية إقليمية - ووجدت نفسها أمام هذه الكارثة، فتصدت لها، وهي لم تكن، بعد، تمتلك أدوات ومقومات التصدى، بعد الهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية،في حرب ١٩٤٨. وكانت تلك أول محنة كبيرة، تمتحن بها الجامعة العربية.[3]

١ - مقدمات ما قبل المحنة:

على إثر صدور تقرير لجنة التحقيق الدولية،أسرعت اللجنة السياسية إلى الانعقاد، في ١٦ سبتمر / أيلول عام ١٩٤٧، لدرس محتويات هذا التقرير، ورفض مقترحاته التي تنطوي على إهدار فاضح لحقوق الفلسطينيين في الاستقلال، كما تنطوي على خرق لجميع العهود التي قطعت للعرب، بما في ذلك المبادىء التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة. وحذرت اللجنة السياسية من مغبة التوصية بإقامة دولة يهودية في فلسطين، بل صعّدت خطابها بالتلويح بالحرب، لدفع هذا العدوان؛ إذ ليست هناك سلطة شرعية تملك أن تقتطع جزءاً من فلسطين العربية، وتمنحها للصهيونية، لتقيم فيه دولة يهودية، وليست هناك سلطة شرعية تملك أن تجيز غزو فلسطين بقوم من اليهود، لاصلة لهم بها، ولاحق لهم في دخولها. وأكدت اللجنة أن الحكومات العربية لن تستطيع أن تكبت شعور شعوبها الثائرة، جراء الظلم الواقع عليها، ولا أن تقف مكتوفة الأيدي أمام خطر يهدد البلاد العربية جميعاً. ثم أوصت اللجنة دول الجامعة العربية بفتح أبواب لإيواء الأطفال والنساء والعجزة من الفلسطينيين، وأن تقوم بالعناية بهم، إذا وقعت في فلسطين حوادث تستدعي ذلك (وهو ما حدث بالفعل!). واستمرت اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، بعد ذلك، خلال الشهرين التاليين.

وبعد قرار تقسيم فلسطين، عقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية، في ٨ ديسمبر / كانون الأول من عام ١٩٤٧، عدة اجتماعات في القاهرة، التي كانت تعج بالمظاهرات الصاخبة، وقررت العمل على إحباط مشروع التقسيم، والحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين. وأذاع

رؤساء الحكومات، في ١٧ من الشهر نفسه، بياناً، نددوا فيه بقرار الأُمم المتحدة، التي أوصت فيه بتقسيم فلسطين، وإقامة دولة يهودية فيها، وقالوا: «وهي بذلك (الأمم المتحدة) قد أهدرت حق كل شعب في اختيار مصيره وتقريره، وأخلّت بمبادىء الحق والعدالة جميعاً (...)، ووضعت نصف مليون من العرب تحت نيران الصهيونيين وسيف إرهابهم، وإن حكومات دول الجامعة العربية تقف صفاً واحداً في جانب شعوبها في نضالها؛ لتدفع الظلم عن إخوانهم العرب، وتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم، ولتحقيق استقلال فلسطين ووحدتها».

وقررت اللجنة السياسية تقديم أسلحة، وتوزيعها على أهل فلسطين، في الحال، وبخاصة من كان منهم أكثر عرضة للخطر؛ واعتماد الأموال اللازمة، للانفاق على حركة المتطوعين، وعلى وسائل الدفاع، وإجراء التسهيلات لإرسال ثلاثة آلاف متطوع، على الأقل.[٤]

ودارت معارك قوية، في الأشهر الخمسة التي تلت قرار التقسيم، خاضها المناضلون من مجاهدي فلسطين، ومتطوعي الأقطار العربية، وأفواج «جيش الإنقاذ». وكثيراً ما كان النصر حليف العرب في معاركهم، ولا سيما تلك التي نشبت على طريق القدس - يافا، وكذلك التي نشبت في المستعمرات المحيطة بالخليل ويافا والقدس، ومن أهمها معركة القسطل - التي استشهد فيها القائد عبد القادر الحسيني - ومعركة الدهيشة، بين القدس والخليل، في ١٧ مارس / آذار عام ١٩٤٨[٥].

وأخذ الرأي العام العربي يطالب الحكومات العربية بالتدخل العسكري، لانقاذ فلسطين، بعد مذبحة دير ياسين (٩ إبريل / نيسان ١٩٤٨)، ثم مجزرة قرية ناصر الدين، وكان هذا سبباً في التعجيل بتدخل الجيوش العربية[٦].

وأخذت اللجنة السياسية للجامعة العربية توالي اجتماعاتها، في دمشق وعمان؛ فقررت في اجتماعاتها بدمشق (١٢ إبريل / نيسان ١٩٤٨) تلبية نداء الرأي العام العربي، والزحف على فلسطين، ودخولها في ١٥ مايو / آيار عام ١٩٤٨، بعد إتمام الجلاء البريطاني، المرسوم والمخطط عنها. ومن جانب آخر، قررت الدول العربية إعلان الأحكام العرفية، وفرض الرقابة على الصحف في بلادها، ومعالجة قضية اللاجئين، التي تمخضت عن سلسلة المواجهات بين الفلسطينيين والمتطوعين العرب من جهة، والجماعات الصهيونية من جهة أُخرى. وتحركت، بالفعل، خمسة جيوش عربية، واقتربت من تل أبيب. وفجأة، غيرت القيادة العربية خطتها، فتوالت الانسحابات غير المبررة للجيوش العربية، وانكشفت تواطؤات وخيانات شتى في عديد من القيادات العربية، فالأسلحة الفاسدة تحطم الجيش المصري، والجيش العراقي يتقهقر... إلخ.[٧]

وفي ٢٩ مايو / آيار عام ١٩٤٨، قرر مجلس الأمن الدولي وقف القتال، لمدة شهر، لصالح

الموقف العسكري الإسرائيلي. وفي ٨ يوليو / تموز ١٩٤٨، تجدد القتال، لمدة عشرة أيام، ثم فرض مجلس الأمن الدولي الهدنة الثانية، في ١٨ من الشهر نفسه. وفي ١٧ سبتمر / أيلول من العام نفسه، اغتال اليهود (الكونت برنادوت)، ممثل هيئة الأمم المتحدة لمراقبة تنفيذ الهدنة[٨].

٢ - محنة الشعب الفلسطيني اللاجيء:

هكذا، جاءت الأُمم المتحدة، وتلقفت الكرة من بريطانيا، وتابعت مسيرة عصبة الأُمم في تحقيق حلم الصهيونية في فلسطين، وأصدرت قرار التقسيم (رقم ١٨١)، الذي منح اليهود دولة في فلسطين، واستمرت ترعى الغزاة، حتى قامت دولتهم على أشلاء عرب فلسطين، ورحبت بهذه الدولة المعتدية ضمن الدول الأعضاء، وأسبغت عليها حمايتها، واعترفت بها دولة حقيقية بين الدول.[٩] فثارت الشعوب العربية، وعلى إثر ثورتها، اجتمعت الجامعة العربية، وندد الحكام العرب، ودخلت الجيوش العربية حرب ٤٨، وحدث ما حدث من تواطؤ وتورط، بصورة ناقضت التنديد، والغضب، وإعلان الكفاح والنضال، وهزمت الجيوش العربية، وأسدل الستار، لتبدأ فصول المحنة الفلسطينية؛ حيث استطاع العدوان الصهيوني أن يجبر قرابة مليون فلسطيني على النزوح من ديارهم، والالتجاء إلى البلاد العربية المجاورة؛ كما تمكن اليهود، في حرب ٤٨، من احتلال الأراضي الفلسطينية، عدا قطاع غزة والجزء الذي يقع غربي نهر الأردن؛ الذي ضُمَّ إلى المملكة الأردنية الهاشمية، فيما عرف باسم «الضفة الغربية»، والنتيجة المريرة؛ تشريد مليون لاجيء فلسطيني، ليبدأوا طريقاً طويلاً من المعاناة، استمر لمدة ٤٨ عاماً، بدون توقف، وإنما ازدادت وتكرست، من بعد.

وبهزيمة الجيوش العربية، في حرب ١٩٤٨، هزمت الجامعة العربية، التي تصاعدت ضدها أصوات الجماهير الناقمة عليها، وعلى أمينها العام - آنذاك - عبد الرحمن باشا عزام.[١٠] وقصرت يد الجامعة العربية، بعد هيمنة الأمم المتحدة على معالجة الموقف، وأجبرت العرب على الهدنة، وبرغم إعلان الأمم المتحدة عن قرارها بحق اللاجئين الفلسطينيين، في عودتهم إلى وطنهم وديارهم، والمحافظة على حقوقهم وأموالهم، وتمسك مجلس جامعة الدول العربية بوجوب تنفيذ هذا القرار، إلا أن الكيان الصهيوني علق حل مسألة اللاجئين على التسوية النهائية لقضية فلسطين، وعلى إذعان العرب لواقع الأمر، ورفض هذا الكيان - من ثم - تنفيذ القرار، وتحمل اللاجئون الفلسطينيون نتائج الجريمة، بأطرافها وظروفها، وصارت قضية اللاجئين أخطر القضايا التي خلفتها كارثة حرب فلسطين وتداعياتها.

٣ – جامعة الدول العربية وقضية اللاجئين:

حاولت الجامعة العربية التماسك، والحفاظ على نفسها، والدول التي تمثلها، من براثن الانكسار والموت، فظل صوتها مناهضاً للنتائج المريرة التي خلفتها حرب ٤٨، فأخذت تواجه قضية اللاجئين الفلسطينيين. ولأن الظروف لم تكن مواتية لفعل عربي مشترك، بصورة حقيقية، تتجاوز حالة إصدار القرارات، وإعلان التنديد والرفض، فإنها لم تحقق تغييراً جذرياً لواقع القضية، فضلاً عن تنازع الأمم المتحدة وأجهزتها في هذه القضية، مستهدفة تدميرها، من الأساس.

في البدء، وبعد الهزيمة مباشرة، أوصت الجامعة العربية باهتمام البلاد العربية بإيواء مئات الألوف من الفلسطينيين، الذين نزحوا إليها، فيما تيسر من كهوف، وتخشيبات، وخيام، ومعابد، ومعاهد.

وتألف، بقرار من مجلس الجامعة العربية، مجلس عالٍ لإغاثتهم، غير أن هيئة الأمم المتحدة؛ المسؤولة الأولى عن تشريدهم، أخذت بتقرير الكونت برنادوت، الذي أشار فيه إلى الواجبات المترتبة على الأمم المتحدة نحو اللاجئين، فقررت حقهم في العودة إلى بلادهم، أو تعويض من لا يرغب في تلك العودة، ثم أوصت، في ٨ ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٤٩، رئيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين بمباحثة لجنة الاستقصاء الاقتصادية للشرق الأوسط، لوضع الخطط المشتركة، وإيجاد الأداة لتنفيذها، هادفةً إلى الاستيطان، حيث اتجهت السياسة الدولية، من الناحية العملية، نحو إقناعهم، بمختلف الوسائل، باستيطان البلاد العربية، ولكن اللاجئين جعلوا شعارهم الذي لا يتزحزحون عنه: المطالبة بعودتهم إلى بلادهم؛ والاصرار على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة القاضية بعودتهم؛ وبتعويضهم؛ مع تمسكهم بحق أمتهم العربية في عودة فلسطين برمتها إليها. وآثر اللاجئون ما هم عليه من شظف وبؤس وشقاء، على استيطان يراد به حملهم على اليأس من إمكان العودة[١١].

وقد قررت الجمعية العمومية للأمم المتحدة، في ٨ ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٩، تأليف وكالة لإغاثة اللاجئين[١٢]؛ وتخصيص مبلغ ٥٤ مليون دولار للإغاثة والتشغيل المؤقت، حتى منتصف سنة ١٩٥١، حسب اقتراح اللجنة[١٣].

وفي الوقت نفسه، قررت اللجنة السياسية للجامعة التعاون مع اللجنة الدولية، التي أوكل إليها أمر إعاشة اللاجئين وتشغيلهم، دون أن يكون لذلك تأثير في مصيرهم، وحقهم في العودة؛ رغبة في نيل اللاجئين بعض المال الإضافي، الذي يسد بعض عوزهم الشديد.[١٤] ذلك، لأن الجامعة لن تكون قادرة، بعد هذا الانكسار العربي، أن تحمي اللاجئين، هؤلاء الذين تحملوا ضريبة

القضية الفلسطينية برمتها.

نشطت الجامعة العربية إزاء اللاجئين، مع عودة لجنة التحقيق، التي تأكد لها، من تقرير «لجنة كلاب»، استحالة حل مشكلة اللاجئين خارج فلسطين، وأخذت في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٤٩ تتصل بممثلي العرب واليهود؛ فالعرب أصروا على وجوب تنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة بشأن اللاجئين، وتدويل القدس، والتقسيم، وهو ما سلم به اليهود في ميثاق لوزان، في ١٢ مارس/آذار ١٩٤٩، ثم نقضت عهدها، ورفضت تدويل القدس، وإعادة اللاجئين، أو التخلي عن شيء من الأراضي التي استولت عليها، وأرجأت موافقتها على عودة فريق من اللاجئين، ودفع التعويضات، إلى عقد الصلح النهائي مع العرب، مطالبة بإجراء مفاوضات مباشرة بينها وكل دولة على حدة. وكان هذا هدفاً صهيونياً استراتيجياً؛ لتبكير الإحساس بالأمن والشرعية، ولكي تسنح فرصة تاريخية مبكرة للعمل من أجل المخططات الصهيونية لإسرائيل الكبرى، مستغلة في ذلك قضية اللاجئين، ومرارة معاناتهم، بوصفها ورقة رابحة للضغط، ولذلك ساعد الاستعمار المتحالف مع الصهيونية على تحطيم اللاجئين، من الناحية المادية والمعنوية، ولتعميق المأساة، وتوسيع رقعة الضغط والهيمنة. لكن اللاجئين – كما ذكرنا – فضلوا طريق الشقاء على طريق الخنوع، بل اختاروا الموت بدلاً من الاستسلام والتنازل. وهو ما تؤكده المعاينات الصادقة لحياة اللاجئين، فالباحثة الإنجليزية «إيتيل مانن»، تصف بشاعة المأساة الفلسطينية، في اللد والرملة وعلى الأطراف، منذ عام ١٩٤٨. وتذكر أن عدد الذين ماتوا من ضربة الشمس والجوع ٥٠ ألفاً، وشرد الباقون على وجوههم في الصحراء، بلا مأوى ولا غذاء ولا كساء. وهي صورة لم ترها البشرية من قبل، ولا تتخيلها، أو يقبلها، الضمير الإنساني الحي. هذه المشاهدات والدلالات أوردتها إيتيل مانن في كتابها «الطريق إلى بئر السبع»، الذي ترجم في القاهرة، عام ١٩٦٥.[١٥] الصورة نفسها يجسدها هارون هاشم رشيد في كتابه «أيام في الظلام»، وهو يصف حياة اللاجئين، ومستوى رعايتهم المتدني، صحياً وسكانياً وتعليمياً واقتصادياً[١٦].

لقد رفض العرب هذه الضغوط والمخططات، بعد عام ١٩٤٨، وبعد عام ١٩٦٧، لكنهم قبلوها بعد عام ١٩٩٠، وكانت مصر قد سبقت إلى ذلك، في ظروف عصيبة، كسرت التضامن العربي، وشقت صفوف الجماهير العربية.

أما اللجنة السياسية للجامعة العربية، فقررت عدم الموافقة إلا في نطاق قرارات الأمم المتحدة التي قبلت، أساساً، في بروتوكول لوزان، وأن يكون قبول اليهود لعودة اللاجئين وتعويضهم عن خسائرهم شرطاً أساسياً لأية خطوة يخطونها نحو إجابة «لجنة التوفيق» إلى دعوتها، ورفضت

إسرائيل ذلك، فلجأت «لجنة التوفيق» إلى هيئة الأُمم المتحدة، التي كانت تنعقد في خريف ١٩٥٠، مقدمة تقريرها لها. وقد ندد المندوبون العرب بسكوت الهيئة عن استهتار اليهود بقرارتها، واستهاناتها بالظلم الواقع على مليون لاجيء فلسطيني، يعيشون في أردأ الظروف. لكن «لجنة التوفيق»، برغم تأسيسها لمكتب يتولى، تحت إشرافها، اتخاذ التدابير الضرورية لتقدير التعويضات، وحماية حقوق اللاجئين، وأملاكهم ومصالحهم؛ لم توفق إلى نتيجة إيجابية، مما حمل اللجنة السياسية للجامعة العربية، المنعقدة في فبراير/شباط ١٩٥١، على توصية الحكومات العربية بارسال مذكرات إلى الحكومات الكبرى، تطالبها فيها بالعمل السريع؛ وقد أرسلت كل حكومة عربية المذكره المقترحة في اللجنة السياسية، في نيسان/ابريل ١٩٥١، استنكرت فيها «الإجراءات الظالمة التي تحول دون عودة اللاجئين إلى ديارهم، والتصرف في أموالهم وأملاكهم، حين تحرض السلطات اليهودية العالم على الهجرة إلى فلسطين، من دون اعتبار للعواقب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي لا يستطيع الشرق الأوسط أن يبقى في معزل عنها. ومنذ حلت هذه المأساة الانسانية المروعة، وقضية اللاجئين تدرج في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة، بإلحاح الأعضاء عن الدول العربية، وبتنظيم اللجنة السياسية في الجامعة العربية، وكانت الهيئة، كل عام، تدعو إلى احترام حقوق اللائجين، من دون أن تمضي في تنفيذ قراراتها؛ وتسيير إعادتهم إلى ديارهم، وتمكينهم من العيش في وطنهم». وأشارت مذكرة اللجنة السياسية إلى أن الحالة الدولية تقضي بأخذ قضية اللاجئين بمنتهى الجد والحزم، «وذلك لأن البلاد العربية لا تستطيع أن تتفرغ، على الوجه الأكمل، لتحمل نصيبها في إقرار السلم العالمي، ما دامت هذه المأساة الإنسانية قائمة بين ظهرانيها، وما رصد من أموال لإغاثة اللاجئين، وللقيام بمشاريع خاصة بهم لا يفي بالحاجة، ولا يعين على تحسين أحوالهم؛ غذاءً، وكساءً، ومسكناً. وثلاثين مليوناً لتمويل صندوق التوطين، لا تستطيع مواجهة مشاكل مليون لاجيء، والبلاد العربية بذلت جهد استطاعتها إزاء هذه المأساة الإنسانية الأُممية، ولكنه، مما يجاوز طاقتها أن تعالجها، معالجة أساسية، فلا بد للأُسرة الدولية من القيام بهذا العبء، تحقيقاً للأغراض التي قام عليها ميثاق الأُمم المتحدة، وقد استعرضت الحكومات العربية في اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، في ٣/٢/١٩٥١، في القاهرة، الخطورة البالغة التي وصلت إليها حالة اللاجئين، وما تنذر به من وخيم العواقب؛ فرأت أن تقدم كل منها هذه المذكرة المشتركة، داعية إلى المبادرة لبذل أقصى الجهد لتحقيق آمال اللاجئين، واحترام حقوقهم، وفق قرارات الأُمم المتحدة، مؤكدة بأن اللاجئين، والحكومات العربية معهم، لا يرضون بأي مشروع للتوطين قبل أن يوضع برنامج شامل يحقق، في أقرب مدة معينة، هذه المشروعات بكاملها، مع الاحتفاظ بجميع الحقوق التي أكدتها قرارات هيئة الأُمم

المتحدة»(١٧).

وأعد المستر بلاند فورد، رئيس لجنة إغاثة اللاجئين، سنة ١٩٥١، مشروعاً لتوطين اللاجئين، وقدمه إلى الحكومة السورية، لتنفيذه في سوريا، وهو يحمّل معظم عبء اللاجئين عليها، ويكاد يؤدي إلى إخلاء جانب هيئة الأمم المتحدة من معاونتهم، فرفضت الحكومة السورية، واللاجئون، هذا المشروع، وكتب له الإخفاق، مثلما أخفقت سلسلة المشاريع التالية، لأن اللاجئين لا يمكنهم أن يرضوا بديلاً عن رجوعهم إلى أوطانهم، وبيوتهم، وممتلكاتهم، ويأبون أن يكونوا الورقة الضاغطة /الرابحة، التي تستطيع بها اسرائيل تحقيق أمنها واستقرارها(١٨).

استمرت وكالة الغوث الدولية تقدم مقداراً من الإعاشة للاجئين، وقدمت، في أكتوبر/تشرين الأول سنة ١٩٥٤، تقريرها إلى هيئة الأُمم المتحدة، التي قررت، عدم الإجحاف بحقهم في العودة أو التعويض، تمديد مدتها خمس سنوات، تنتهي في ٢٠ يونيو/حزيران ١٩٦٠، وخصصت مائتي مليون دولار، لإسكان اللاجئين، و ٢٥ مليون دولار، لإغاثتهم، في سنة ١٩٥٤ إلى ١٩٥٥. على أن هذه الإعاشة التي تقدمها للاجئين، لا تكاد تبلغ نصف ما يحتاج إليه الإنسان العادي من الغذاء، وما توزعه الوكالة عليهم من جرامات سكر، وأرز، وحبوب، وزيت للغذاء، وما تقدمه لهم من مساكن، معظمها خيام، لا تقي سورة البرد، ولا تدفع نفح القيظ، وما تضمنه لهم من رعاية طبية؛ ذلك كله هو دون المستوى اللائق بالإنسان(١٩).

لم تتقدم قضية اللاجئين، بعد ذلك، خطوة واحدة، وتعتبر «لجنة التوفيق» أحد أطراف المسؤولية عن هذا، بما أبدته من إهمال لقضية الإنسان الفلسطيني، بينما تواطأت مع إسرائيل، وماطلت في تنفيذ قرارات الأُمم المتحدة.

أما الجامعة العربية، فقد كان نشاطها متمثلاً في لجنتها السياسية، وبرغم أنها ركزت على القضية الفلسطينية، بصورة واسعة، منذ تولي محمود رياض أمانتها؛ إلا أنها – فيما يتعلق بأمر اللاجئين – لم تتجاوز حتى مشارف الستينيات، حدود التنديد، وتحريك السواكن، والتنسيق الجماعي العربي في هيئة الأمم المتحدة، ومناقشة أوضاع اللاجئين، وفقر وكالة إغاثتهم. بل تعدى الأمر إلى إعلان العجز التام عن تقديم حلول، أو معالجات أساسية، في قضية اللاجئين. وبالتالي تعلن الجامعة العربية، والبلاد العربية الممثلة فيها، أن أدوات الفعل العربي غير متحققة، وأنها لم تستطع أن تدير المعركة، وتعالج االقضايا – وما كانت تستطيع – ومن هنا اتكأت الجامعة العربية على الأُمم المتحدة – التي أبرزنا دورها في الجريمة – وعولت عليها، والنتيجة بديهية؛ فواقع أمر اللاجئين ظل مريراً على المستويات والأصعدة كافة، فالتموين الذي يناله اللاجيء لا يكاد يقيم أوداً، بل ينقص عن نصف ما يحتاج إليه الفرد العادي، وكان السكن من أقسى المشاكل التي

عاناها اللاجئون؛ اذ سكنوا الخيام المهلهلة، التي كانت تقتلعها الرياح، لتتركهم – في العراء، وتحت وابل المطر، وجارف السيل – لقمة سائغة للموت والفناء، كما سكنوا بيوتاً من الطين، دكتها السيول؛ وسحبت معها فلذات أكبادهم، لكنهم ظلوا، في صبر وجلد، مصممين على الثبات في معسكراتهم، على حدود أرضهم، حتى يحين موعد زحفهم وعودتهم، غير أن الخذلان العربي، والاستسلام، والاتكاء التابع، خذلهم، وكرّس معاناتهم، وأوجاعهم. كما كانت الحالة الصحية للاجئين متدهورة جداً، بسبب الزحام الشديد، وندرة الأطباء، وسوء السكن، وتقلبات الجو... إلخ.

٤ – منعطفات تنظيمية جديدة:

في الخمسينيات، بدأت تتبلور ملامح جديدة للأمة العربية، وللعمل العربي المشترك، حملت أحلام النهوض والوحدة العربيين، وفي الستينيات، بدأت تتجسد كثير من هذه الأحلام، حيث اكتمل مشهد التحرر الوطني، باستقلال البلاد العربية كافة، وانتهى الصراع الدامي المرير مع الاحتلال العسكري، الذي جثمت به قوى الغرب المستعمرة على صدر العالم العربي، زمناً طويلاً. تحققت، قبل عقد الستينيات بعامين، وحدة عربية اندماجية بين مصر وسوريا، بشرت بصعود المشروع القومي، واتساعه عربياً؛ وبشرت كذلك بحل المعضلة المتعلقة بوحدة البلاد العربية. وصعد دور الجامعة العربية في خلق مناخ الوحدة والإجماع العربيين، الذي ساهم في فك الصراعات العربية، وإثراء طموح النهوض العربي، بعد عقود العذاب الاستعمارية، وقرون التخلف والتبعية والتجزئة. كل ذلك اضطلعت به جهود عربية خالصة، دون أن يتوارى خلفها ظل خارجي، كما ساهمت الجامعة في تأكيد إمكان التكامل، السياسي والاقتصادي، المعين على إثراء مشروعات التنمية في العالم العربي من جانب، وتأسيس إطار جماعي مقاوم لمحاولات التغلغل المستمرة لاختراق هذا النسيج العربي المتواشج لحمته وسداه، من جانب آخر. وامتلكت الجامعة أدوات تنظيمية جديدة، وتمتعت بمكانة بارزة على ساحة الفعل العربي، حتى أن اجتماعات المجلس، ولقاءات القمة، كانت تمثل أهم الأحداث، على نحو ما يتجلى في صدر الصحف العربية.

يأتي عام ١٩٦٤ بمنعطف جديد، على المستوى التنظيمي في جامعة الدول العربية، يخص القضية الفلسطينية، ولا سيما مسألة اللاجئين، ونستطيع أن نحدد البداية، في ١٩ سبتمبر/أيلول عام ١٩٦٣، حين رفض الفلسطينيون عبارة وردت في قرار المجلس رقم ١٩٣٣، تؤكد على أن الشعب العربي في فلسطين هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين، وأن تحرير فلسطين يجب أن

يتم بمؤازرة ومشاركة الدول العربية الشقيقة، وأنه بعد أن يتم تحرير أرض فلسطين من إسرائيل، يقرر أهل فلسطين مستقبلهم السياسي، وفق إرادتهم ومشيئتهم. وبرغم تأكيد هذه العبارة، من منطلق قومي، على ضرورة الجهد المشترك (العربي/الفلسطيني) في بحث ومعالجة القضية الفلسطينية[٢٠]، إلا أن الفلسطينيين رفضوا هذه العبارة، التي تؤكد المسؤولية العربية تجاه القضية الفلسطينية. وأصروا – ونجحوا في إصرارهم – على أن توضع بدلاً منها العبارة التالية التي تضمنها قرار مجلس الجامعة ١٩٣٣، الصادر في دورته الأربعين، وهي: «التأكيد على أن الوقت قد حان ليتولى أهل فلسطين أمر قضيتهم، وأن من واجب الدول العربية أن تتيح لهم الفرصة، وأن تمكنهم من ممارسة ذلك، بالطرق الديمقراطية»[٢١].

والواقع، أنه كانت هناك خلافات طويلة للفلسطينيين حول تمثيلهم في الجامعة العربية، بدأت منذ عام ١٩٤٥، وكان ذلك إرهاصاً لما حدث في مؤتمر القمة العربية بالقاهرة (١٩٦٤) ثم مؤتمر قمة الرباط، عام ١٩٦٥، حيث قادت مصر حملة، استهدفت وضع حد للخلاف حول من يمثل الفلسطينيين، ويؤيد مؤتمر قمة الرباط ما دعت إليه مصر، وتصبح منظمة التحرير الفلسطينية «الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين» في الأرض المحتلة وغير المحتلة، على السواء. وكان أول قرار لمنظمة التحرير، فيما يتعلق بمسألة اللاجئين، تغيير مصطلح «اللاجئون»، وتحويله إلى «العائدون» – برغم أن التسمية الأولى ظلت متداولة في الخطاب العربي عموماً – وفي مطلع عام ١٩٦٤، شهدت القاهرة انعقاد أول مؤتمر قمة عربي، قرر – بخصوص الكيان الفلسطيني – ما يلي: «تخويل السيد أحمد الشقيري، ممثل فلسطين في الجامعة العربية، لمتابعة الاتصالات بالدول العربية الأعضاء في الجامعة، وبالشعب الفلسطيني، حيثما وجد، ليبحث معهم الطريقة المثلى لتنظيم شعب فلسطين، وذلك تمهيداً لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بهذا التنظيم»[٢٣].

وفي العام نفسه (١٩٦٤)، أنشئت مجموعة من الأجهزة المتخصصة، منها جهاز خاص بقضية اللاجئين، بوصفها قضية محورية، تستحق تجييش الطاقات والجهود، لبحثها ومعالجتها بتركيز وتفصيل، وقد أُطلق على هذا الجهاز: «مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين». ففي الدورة السابعة لمؤتمر رؤساء الأجهزة، المنعقد في الفترة من ١/٢٧ إلى ١٩٦٤/٢/٢، بحث المؤتمرون موضوع «تسهيل السفر والإقامة للاجئين الفلسطينيين»، وأوصوا بما يلي[٢٤]:

١ – أن يعقد مؤتمر المشرفين في شهر مايو/آيار من كل عام، في نطاق الجامعة، ويضم المؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول المضيفة، لبحث مشاكلهم، ولتنسيق سبل التعاون في كل ما يتصل بأوضاعهم، وباحتياجاتهم.

٢ – إحالة موضوع تسهيل السفر والإقامة، في جدول أعمال المؤتمر، إلى مؤتمر ممثلي الدول

المضيفة، تمهيداً لإعادة بحثه في مؤتمر رؤساء الأجهزة القادم. وقد وافق مجلس الجامعة على ذلك، بقراره رقم ١٩٤٦، بتاريخ ٣١ مارس/آذار ١٩٦٤.

وفي عام ١٩٧٦، توقف مؤتمر رؤساء الأجهزة عن الاجتماع، وبدأ مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين - بالإضافة إلى مهمته الأصلية - بحث بعض الموضوعات التي كان يبحثها مؤتمر رؤساء الأجهزة، خاصة تلك التي أفرزها عدوان عام ١٩٦٧.

وفي الدورة الثانية والستين، أصدر مجلس الجامعة القرار رقم ٣١٨٠، بتاريخ ٩/٤/ ١٩٦٤، الذي نص على[٢٥]:

١ - أن يتولى مؤتمر المشرفين معالجة القضايا التي كان يبحثها مؤتمر رؤساء أجهزة فلسطين، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بشؤون فلسطين.

٢ - أن يعقد مؤتمر المشرفين دورتين في العام، بدلاً من دورة واحدة، وذلك إلى أن يستأنف مؤتمر أجهزة فلسطين أعماله.

وهكذا، حدث تطور تنظيمي واضح، استهدف تصعيد الاهتمام بمجمل القضية الفلسطينية، والتركيز - بعمق - على قضية اللاجئين الفلسطينيين. وبهذا التطور، تطورت معالجة الجامعة العربية لمشكلة اللاجئين. كما مرّ مؤتمر المشرفين نفسه بسلسلة انتقالات تنظيمية واختصاصية، اتسعت - عبرها - مهامه وتكيفاته.

وباستطلاع محاضر جلسات مؤتمر المشرفين، التي أمكن الاطلاع عليها[٢٦]، نلحظ أن المؤتمر ناقش، بصفة مستمرة، مجموعة من المسائل:

أولاً - متابعة نشاط وكالة الغوث الدولية (الأونروا)، ومطالبتها - دائماً - بتحسين خدماتها للاجئين، وحثها على تحسين وضعها المالي المتدهور - وهو أحد العلل الكبيرة التي كانت تبرر بها (الأونروا) تقصيرها - ومتابعة تقارير رئيسها كل عام، ومناقشة تفاصيله، وإبداء مجموعة من الملاحظات حول أسلوب عمل الوكالة، وعرض مقترحات بشأن ما ينقص نشاطها من مهام وواجبات، ودفعها إلى إدراج ملاحظات، ومطالب، مؤتمر المشرفين في خطة عملها، وإثبات هذا كله في تقارير الوكالة إلى هيئة الأمم المتحدة.

ثانياً - متابعة مشكلات انتقال الفلسطينيين في البلاد العربية، وتسهيل سفرهم، وإقامتهم. وكذلك مشكلات تعليم الطلاب الفلسطينيين في مدارس (الأونروا)، والوقوف على المحاولات الإسرائيلية - االتي كانت تتم بالفعل - للتدخل في مناهج التعليم، بالحذف والإضافة والتضليل... إلخ، ومواجهة ذلك بأقصى ما يكون. وكذلك تسهيل تعليم الطلاب الفلسطينيين الجامعيين في جامعات الوطن العربي (تلك المهمة الحيوية التي تعطلت

كثيراً، خصوصاً بعد كارثة الخليج الثانية، فتركت آثارها الصادمة على مستقبل الشباب الفلسطيني، كما طبعت نفوسهم بالإظلام والموات، وهو ما يوضح إلى أي حد يتحمل الفلسطينيون ضريبة الصراعات العربية العربية والانتكاسات العربية، والشقاق العربي، لا سيما إذا أشرنا إلى ما يحدث للفلسطينيين من طرد وانتهاك، بسبب هذه الأحداث).

ثالثاً - مع تطور مؤتمر المشرفين، اصبح يناقش كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، في الداخل والخارج، على السواء. ورصد ممارسات العدو الصهيوني، ومختلف أوجه نشاطه حيثما كان، وكل ما يستجد من أحداث على ساحة الصراع العربي - الصهيوني، وكذلك ما استجد من أحداث مؤثرة على القضية الفلسطينية، من قريب أو بعيد. بل امتد الأمر إلى رصد وبحث الأحداث الدولية، ومتابعة المواقف العالمية تجاه ما يمس القضية الفلسطينية ومن بنود هذا النشاط نذكر:

١ - تطورات القضية الفلسطينية، فيما بين الدورات المنعقدة؛

٢ - الانتفاضة الفلسطينية، والممارسات الإسرائيلية؛

٣ - التقارير الشهرية عن ممارسات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة؛

٤ - الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة؛

٥ - أوضاع مدينة القدس، والمخططات الصهيونية لتهويدها، وتحقيق ما يسمى بمشروع (القدس الكبرى)؛

٦ - الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، والهجرة اليهودية المتتابعة إلى الكيان الصهيوني، والمشاريع الإسرائيلية لسرقة المياه العربية؛

٧ - متابعة اجتماعات هيئة الأمم المتحدة، ومناقشة تقاريرها.

رابعاً - في كل دورة، يقدم كل وفد، من المشرفين، تقريره الخاص حول وضع الفلسطينيين في قطره، ووجهة نظره تجاه مجمل الأحداث على الساحة. ونحن نلاحظ، تماماً، ما يشوب هذه التقارير من تكرارية، طوال دورات مؤتمر المشرفين!

خامساً - يرفع مؤتمر المشرفين الكثير من توصياته إلى مجلس الجامعة العربية، لاتخاذ القرارات بشأنها. ومن جانب آخر، كثيراً ما يحيل مجلس الجامعة بعض المهام والقضايا، لبحثها في مؤتمر المشرفين.

أما الحصر العام للوفود التي شاركت في مؤتمر المشرفين، فهو:

١ - وفد المملكة الأردنية الهاشمية؛

٢ - وفد الجمهورية العربية السورية؛

٣ – وفد فلسطين؛
٤ – وفد الجمهورية اللبنانية؛
٥ – وفد جمهورية مصر العربية؛
٦ – وفد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: (الإدارة العامة لشؤون فلسطين)، (الإدارة العامة للشؤون الدولية)، (الإدارة العامة لشؤون الإعلام)؛
٧ – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم؛
٨ – منظمة المؤتمر الإسلامي.

– ٣ –

برغم الأهداف الجزئية التي استطاع مؤتمر المشرفين – بالكاد – تحقيقها، عملياً، إلا أن القضية في النهاية – لم تتجاوز مرحلة ما قبل إنشائه، إذ ظلت المعاناة تتراكم، عبر الزمن، على كاهل اللاجئين الفلسطينيين، وظلت المأساة، على المستويين الفردي والجماعي للفلسطينيين في البلاد العربية، قائمة، دون حلول جذرية حاسمة. ولم يخفف من وقع المأساة، وإن بدا هذا، أحياناً، بعض (الحنو) العربي على الفلسطينيين، وكثير الاجتماعات والخطب والقرارات والتوصيات... إلخ، التي تمت بشأن قضيتهم.

وبرغم مرور أكثر من ٤٨ عاماً على إنشائها، تبدو جامعة الدول العربية، التي تمثل أولى وأكبر مؤسسات «النظام الإقليمي العربي»، في حال دائم من التصدع، الذي ظل يهددها، مراراً، بشل فعالياتها، وإلغاء الجانب الأكبر من وظائفها، والحؤول دون تحقيق الكثير من أهدافها التي حددها ميثاقها، منذ نصف قرن[٢٧]. الأمر الذي انعكس على – وتجلى في – القضية المركزية الأولى لديها، وهي قضية فلسطين[٢٨]. حتى جرى التشكيك في أن تكون للجامعة العربية – من حيث المبدأ الفعلي لا النظري – أية علاقة بالعمل العربي المشترك، حقاً، في القضايا الجوهرية الأساسية، قضية فلسطين، وقضية الوحدة. بل تجاوزت القناعة مداها إلى أنها لم تتأسس، إلا لتقوم بوظيفتها السياسية المرسومة لها سلفاً، في وأد فكرة تحرير فلسطين، وإجهاض الفكرة القومية الوحدوية، وتمييعها، واستيعابها ضمن نقيضها الإقليمي، وتكريس وحماية التجزئة الاستعمارية للبلاد العربية، وكان يضيف «شرعية» إلى هذا الموقف، ومبرراً له؛ أن الجامعة نشأت برعاية ومباركة بريطانيا[٢٩]، وكأن الاستعمار، عبر أطواره ومراحله وتحولاته، كان يعرف مسار الجامعة ومصيرها، وكان يقدر حدود دورها وقدراتها.

ودوماً، كان هناك من يراهن – من القوميين العرب والوطنيين الأُصلاء – عليها، ويرفض –

بالتالي – مناهضتها، ويدفع الجامعة العربية[٣٠]. لكننا، بعد نصف قرن، وبعد هذا العمر الطويل، نرانا نخسر الرهان، بما عايناه من أمراض أصابت بعض – حتى لا نقول: كل – مفاصل العمل العربية المشترك، وساهمت – بالطبع – فيه، وبدرجة كبيرة، عوامل الاختراق الأجنبي، التي استهدفت احتواء الجهود العربية، ومساعي التوصل إلى صياغة مؤسسية للعمل العربي المشترك – كتلك التي تحققت، بصورة ملموسة، في الستينيات، وقبل ضرب المشروع القومي العربي – بدءاً بالدور الذي لعبه الاستعمارين البريطاني والفرنسي في المنطقة، مروراً بالدور الصهيوني المنظم، وتكتل عمل هذه العناصر المضادة الخارجية، ضد محاولات بناء قواعد هذا العمل المشترك، إضافة إلى العوامل الداخلية، التي كانت أكثر تدميراً لخلايا الجسد العربي. وبلغت هذه الأخطار ذروتها، في السنوات الأخيرة، بعملية تنظيم أكبر تحالف دولي عسكري، جمع الدول الأوروبية تحت المظلة الأمريكية، وحقق اختراقه الأكبر والأخطر في تاريخ المنطقة العربية، بانضمام عدد من الدول العربية، في حرب الخليج الثانية، وخوض معركة ضد العراق تحت شعار «تحرير الكويت»، وانتهى الأمر بتوجيه الضربة الأعنف للنظام العربي المشترك، حين جعل من الجامعة العربية جامعتين، ومن العرب عربين – أو أكثر – واقعاً مجسداً هذه المرة، لا مجرد تخمينات[٣١].

لم يكن لمؤتمر المشرفين، وفقاً لهذا المسار، أو لمجلس الجامعة العربية، أن يحقق عملاً حقيقياً؛ إذ لم يمتلك أدوات الفعل، وشروط القوة، اللازمة لإنجاز الوعود تلو الوعود. وظلت الجامعة رهينة الخطاب الصلب من جانب، والفعل الضعيف والهش من جانب آخر. وكانت أحداث حرب الخليج الثانية، نموذجاً واضحاً لهشاشة دورها، وضعف بنيتها، وعدم استقلاليتها عن الفروض الخارجية، والتحركات الدولية، بقيادة أمريكا (الاستئثارية)، والتي ما كانت ترمي إلى تحسين أوضاع الفلسطينيين، أو إثبات حق لهم، في مجمل وقفاتها ضد استقرار المنطقة، وزرعها بالمتفجرات والآلام والشتات، ومساندتها التاريخية الطويلة للكيان الصهيوني، ودعمها المستمر له.

ولم يكن العمل في الجامعة – تأسيساً على كل ذلك – يتجاوز حدود الكلام إلى منطقة الفعل، أو يتعدى صلابة الخطب والقرارات إلى مصداقية التنفيذ والتحقيق، أو ينقل حالة النشاط والحركة إلى مرحلة الإنجاز المتعين. وتلك هي – ببساطة – جعجعة الجامعة العربية التي صَّمت آذاننا، دون أن نرى طحيناً.

ومع اتفاق أُوسلو، استمرت اجتماعات مؤتمر المشرفين، حتى آخر اجتماعاتها، في يناير/ كانون الثاني عام ١٩٩٦، بينما سلمت قضية اللاجئين المفاوضات الحل النهائي، في إطار عملية التسوية. واليقين، أن التباحث في هذه المسألة المعقدة، سيستمر، عبر التسويف الإسرائيلي لفترة

زمنية طويلة، ولا يمكننا أن نتوقع فيها إتفاقيات عادلة بشأن اللاجئين، بل ربما تتميع قضيتهم، أكثر فأكثر.

لكن المسألة – في النهاية – مسألة إرادات وأجيال، فويل لأُمتنا إذا تصدعت إرادات أجيالنا.

الهوامش:

(١) قسم الشؤون السياسية في دائرة الإعلام الموحد الفلسطيني، **اللاجئون الفلسطينيون**، ملف نشرته مجلة **عهد**، (تونس)، العدد ٤٤، غرة سبتمبر/أيلول ١٩٩٤، ص ٢٤.

(٢) د. عصمت سيفف الدولة، **مشكلة فلسطين من وجهة نظر قومية**، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٩١، ص٣٩.

(٣) جورج صدقنى، الجامة العربية: الصحوة الجديدة، والإنجازات المطلوبة، **مجلة بناة الأجيال** (دمشق)، السنة الرابعة، العدد الرابع عشر، أبريل/نيسان ١٩٩٥، ص٩.

(٤) أكرم زعيتر، **القضية الفلسطينية**، دار المعارف بمصر، ١٩٥٥، ص ص ١٩٤، ٢٠٦.

(٥) **المصدر السابق**، ص ٢٠٦، ٢٠٧.

(٦) **المصدر السابق**، ص ٢١١.

(٧) **المصدر السابق**، ص ص ٢١٢، ٢١٥.

(٨) **المصدر السابق**، ص ص ٢٢٠، ٢٢٩.

(٩) د. عصمت سيف الدولة، **مصدر سابق**، ص.

(١٠) صدقنى، **مصدر سابق**، ص ١٠.

(١١) زعيتر، مصدر سابق، ص ٢٥٨.

(١٢) انظر بعض الملاحظات على عمل هذه الوكالة في: قسم الشؤون السياسية في دائرة الإعلام الموحد، **اللاجئون الفلسطينيون**، مصدر سابق، ص ٢٧.

(١٣) زعيتر، **مصدر سابق**، ص ٢٥٩.

(١٤) **المصدر السابق**، الصفحة نفسها.

(١٥) نقلاً عن جريدة **المساء** (القاهرة)، الأربعاء ١ يناير/كانون الثاني، ١٩٦٤.

(١٦) هارون هاشم رشيد، **أيام في الظلام**، بدون دار نشر، بدون تاريخ، ص ٥٧.

(١٧) زعيتر، **مصدر سابق**، ص ص ١٦١، ١٦٣.

(١٨) **المصدر السابق**، ص ٢٦٣، ٢٦٤.

(١٩) رشيد، **مرجع سابق**، ص ٥٩.

(٢٠) د. عبد الوهاب العشماوي، **شرخ في جدار الجامعة العربية**، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٤٤، ٤٥.

(٢١) **المصدر السابق**، ص ٤٥.

(٢٢) **المصدر السابق**، ص ٤٥.

(٢٣) الإدارة العامة لشؤون فلسطين، **جامعة الدول العربية وقضية فلسطين**، ملف منشور في مجلة **شؤون عربية** (القاهرة)، العدد ٨١، مارس/آذار ١٩٩٥، ص ٢٥١، ٢٥٢.

(٢٤) مصادر خاصة، **أرشيف جامعة الدول العربية**.

(٢٥) **المصدر السابق**.

(٢٦) ضاع كثير من محاضر جلسات دورات مؤتمر المشرفين، **في الفترة التي انتقل خلالها مقر جامعة الدول العربية من** القاهرة إلى تونس، ثم العودة إلى القاهرة، مرة أخرى. ومن ثم، فقد اعتمدنا، في سد فراغ هذه المحاضر الضائعة، على ما تضمنته سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، منذ عام ٦٧ وحتى ٨٤، حول مؤتمر المشرفين، بالإضافة إلى مجموعة من المتابعات التي نشرت في الدوريات العربية (**مجلة الوحدة** – الرباط).

(٢٧) رامي نصار، **تجمعات العمل العربي المشترك**: انهيار النظام الإقليمي العربي، **مجلة الشاهد** (نيقوسيا – قبرص)، العدد ٨٩، يناير/كانون الثاني ١٩٩٣، ص ٤٠.

(٢٨) جميل قاسم، الأُمة، والأُمة العربية: دراسة أنثروبولوجية سياسية مقارنة، **مجلة الوحدة** (الرباط)، السنة الثامنة، العدد ٨٩، فبراير/شباط ١٩٩٢، ص ٢١.

(٢٩) عبد الإله بلقزيز، نشأة الحركات السياسية القومية ونمو الفكرة الوحدوية بين الثلاثينيات والأربعينيات، **مجلة الوحدة** (الرباط)، السنة الثامنة، العدد ٨٩، فبراير/شباط ١٩٩٢، ص ٣٩، ٤٠.

(٣٠) **المصادر السابقة**، ص٣٩.

(٣١) نصار، **مصدر سابق**، ص٤١.

البعد الدولي لقضية اللاجئين الفلسطينيين

فاطمة خير

كان إنشاء منظمة الأمم المتحدة في صيف ١٩٤٥، تتويجاً لرغبة المجتمع الدولي في السلام، بعيداً عن علاقات دولية بربرية، أدت إلى نشوب حربين عالميتين، ذهب ضحيتهما ملايين البشر؛ لكن يبدو أن تلك المنظمة أنشئت لضمان حقوق الدول العظمى المنتصرة في الحرب، ولم يدخل في إطار حمايتها حقوق الشعوب الأخرى، فتم على يديها ولادة قرار تقسيم فلسطين، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، ودفع ثمنه الفلسطينيون، الذين تحولوا إلى لاجئين.

فالمجتمع الدولي الذي تحكمه قاعدة «البقاء للأقوى»، لم يعترف ، يوماً، من الناحية الفعلية، للاجئين بالحد الأدنى من المعاملة الإنسانية، باعتباره إياهم بشراً، تنصرف إليهم حماية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في دول العالم. إن الدول التي تبرأت من مسؤولية هؤلاء اللاجئين، بإبرام اتفاقيات دولية، تقر فيها بالإعتراف لهم بحقوق تمكنهم من العيش، بحد أدنى من الحياة الكريمة في دول الملجأ، هي الدول نفسها التي تجاهلت تطبيق بنود هذه الاتفاقيات، بعمد وإهمال، تسبب في ضياع ما لهذه الإتفاقيات من أهمية، ناهيك عن الدول التي ترفض تطبيق قرارات المنظمة الدولية بشأن اللاجئين، من حيث الأصل.

إن الحقوق التي كفلها القانون الدولي (الإتفاقيات، القرارات الدولية) للاجئين، ليست منحة من دول الملجأ لهؤلاء، بل هي إلزام من هذه الدول بالمحافظة على أمن واستقرار المجتمع الدولي، الذي يلقي بظلاله على الجميع، وهي محاولة للحفاظ على شرعية دولية، تغتال ليل نهار على يد الأقوى، وبالطبع فإن اللاجئين الفلسطينيين، باعتبار وضعهم الوضع الأسوأ بين لاجئي العالم، وذلك لخصوصية وضعهم كلاجئين طردوا من أرضهم نتيجة لظروف دولية كثيرة

ومعقدة، تلعب فيها معظم أطراف النظام العالمي، تقريباً، دوراً فعالاً، فنجد أن أكثر ما يؤثر على وضع اللاجيء الفلسطيني في دول الملجأ ليس الإهتمام بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، الصادرة بشأنه، إحتراماً لشرعية القانون الدولي، كما هو مفترض، وإنما أكثر ما يؤثر عليه هو موضع القضية الفلسطينية بالنسبة لمصالح دولة الملجأ، فهذه دولة ترحب بهم، وتمنحهم إمتيازات كثيرة لأنها تحتاج للأيدي العاملة، وأخرى تفعل ذلك لتضغط على منظمة التحرير الفلسطينية، وثالثة لكي تلوح بهم لإسرائيل، وبين كل هؤلاء ضاعت حقوق اللاجيء الفلسطيني، المكتسبة بقوة القانون، وليست منحة تمن بها أي من دول الملجأ.

تتسارع الأحداث الدولية كلها ، لتلاحق آثارها على قضية اللاجئين، حرب الخليج الثانية، إنهيار الاتحاد السوفيتي، بدء مفاوضات السلام الفلسطينية - الاسرائيلية، وما ترتب عليها من مواقف اتخذتها الدول المعارضة للإتفاق، كل ذلك دفع ثمنه اللاجيء الفلسطيني، الذي طرد وصودرت أمواله، وواجه صعاباً كثيرة، تمثلت في أزمات مالية شديدة، وصعوبة التنقل بين الدول، تجاهلاً للقرارات الدولية الخاصة باللاجئين عامة وباللاجئين الفلسطينيين خاصة. وها هي المندوبة الأميركية إلى الأمم المتحدة، «أولبرايت» تطلب إلى الأمم المتحدة «إسقاط» (Drop) قراراتها المتعلقة بجميع القضايا المؤجلة (في المباحثات) (القدس، اللاجئين، السيادة، وحق العودة)[1]. لترخي بذلك الستار على فصل جديد في مهزلة دولية تتجاهل ما يقرب من ثلاثة ملايين إنسان، يعيشون كلاجئين، منذ ٤٨ عاماً، فتصبح النية واضحة في التعامل مع اللاجئين، في المرحلة القادمة.

لذا، فإنه، دائماً وأبداً، يجب وضع قضية اللاجئين نصب أعين كل مطالب بالوطن الفلسطيني؛ وفي هذه المرحلة الحاسمة بالذات، وهو ما نحاول أن نفعله في هذه الدراسة، فنلقي الضوء على الخلفية الدولية لقضية اللاجئين الفلسطينيين، ثم نطرح تصوراً لوضع هذه القضية دولياً في المرحلة القادمة.

تعريف باللاجيء:

إذا حاولنا التعريف باللاجيء الفلسطيني، فإن علينا الرجوع إلى الوثائق الدولية، التي تناولت هذا التعريف، وهي إتفاقية جنيف لعام ١٩٥١، الخاصة بوضع اللاجئين، وتعريف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا).

أما إتفاقية جنيف، فقد عرّفت اللاجيء بأنه «كل شخص يوجد، نتيجة أحداث وقعت قبل ١ كانون الثاني / يناير ١٩٥١، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد، بسبب عرقه،

أو دينه، أو جنسيته، أو إنتمائه إلى فئة إجتماعية معينة، أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد ذلك، بسبب الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية، ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق، نتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد».[2]

يتناول هذا التعريف المقصود باللاجيء، عموماً، فقد صيغت هذه الإتفاقية، بعد حربين عالميتين، حاولت إمتصاص آثارهما، بالنسبة لمن تسببت الحرب في جعلهم بلا مأوى.

وجاءت «الأونروا» بعد ذلك، لتعرّف اللاجيء الفلسطيني، بشكل فيه نوع من التحديد، وذلك نتيجة للأوضاع الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، فعرّفت اللاجيء الفلسطيني بأنه: «الشخص الذي كان مسكنه الطبيعي فلسطين، لمدة عامين، على الأقل، قبل عام ١٩٤٨. والذي فقد، نتيجة لحرب ١٩٤٨، مسكنه، ووسائل معيشته، ولجأ إلى إحدى الدول، حيث تقدم الوكالة مساعداتها، وينسحب هذا التعريف وأهلية تلقي المساعدة على أولاده وأحفاده».[3]

أما التعريف الفلسطيني للاجيء الفلسطيني «فقد ذهب إلى: أنهم جميع الفلسطينيين وأنسالهم، الذين طردوا، وأجبروا على مغادرة منازلهم، خلال الفترة الواقعة بين تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧، وبين التوقيع على إتفاقية هدنة رودس، عام ١٩٤٩، في الأراضي التي كانت تحت السيطرة الإسرائيلية، في التاريخ الأخير».[4]

نتيجة للأوضاع الدولية المتغيرة صدرت عدة قرارات واتفاقيات دولية، سواء بشأن اللاجئين عموماً أو اللاجئين الفلسطينيين بصفة خاصة، لتفادي أوجه القصور في التعريفات السابقة، بحيث أصبح اللاجئ حالياً، هو «ذلك الشخص المضطر إلى ترك بلده، لاعتقاد حقيقي وجدي بخوف من الاضطهاد على حياته، أو كيانه، بسبب عرقه، أو دينه، أو جنيسته، أو رأيه السياسي».[5]

لم تتطرق القرارات والاتفاقيات الدولية لتعريف النازح، وبالنسبة للاجئين الفلسطينيين: فقد استخدم هذا اللفظ للإشارة إلى الفلسطينيين الذين تركوا ديارهم نتيجة لحرب ١٩٦٧.

وإذا عدنا إلى الوثائق الدولية، عموماً، فإننا نجد أن أهم خصائص اللاجيء التي تضمنتها هذه الوثائق هي:

١ - أنه مضطر إلى ترك دولته بالجنسية، أم بالإقامة المعتادة، نتيجة خوف مؤكد؛

٢ - أنه شخص تنقصه الحماية الدولية، وليس مجرد الحماية الدبلوماسية.

٣ - أن مركزه مؤقت، غالباً (وقد جرى الاتفاق على أن الحل العملي والأساسي لقضية اللاجيء هو في عودته إلى وطنه أو باكتساب جنسية جديدة).

٤ - أنه غير راغب، أو غير قادر على العودة إلى موطنه، بسبب الخوف من الاضطهاد.[6]

نتيجة لكل الظروف التي أحاطت بالقضية الفلسطينية، وبعد أن تحولت النسبة الأكبر من الفلسطينيين إلى لاجئين، ألحت قضية احتوائهم، حتى لا يتحولوا إلى خميرة ثورية في منطقة مهيأة للإشتعال.

الأونروا وتشغيل اللاجئين:

في محاولة منها للمساهمة في حل مشاكل اللاجئين الفلسطينيين في دول الشتات، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى» (الأونروا)، وذلك بقرارها رقم ٣٠٢، في الدورة الرابعة، في ٩ كانون أول / ديسمبر ١٩٤٩، ومقرها الرئيسي فيينا، بالإضافة إلى مكتب في العاصمة الأردنية (عمان)، يعتبر مكتباً رئيسياً مسؤولاً عن الإشراف على خمسة مكاتب أخرى، في بيروت، ودمشق، وعمان، والقدس، وغزة.

كان إنشاء هذه الوكالة محاولة لتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين، دون المساس بحقهم في العودة، وقامت الوكالة بدور تأثر كثيراً بالعجز المالي الذي طالما وقعت فيه الوكالة★، كما تأثر بالتعسف الاسرائيلي، فعلى الرغم من كل محاولات الوكالة تقديم الخدمات، فقد ثبت أن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين بلغت درجة كبيرة من السوء.

تقوم الوكالة بتقديم الخدمات الطبية والتعليمية، وقد ركزت، خلال سنواتها الأولى (١٩٥٠ - ١٩٥١)، على إعادة التوطين، كي لا يضيع بذلك حقهم في العودة، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، في كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨، لذا فقد تحولت الوكالة إلى إقامة المشروعات الصغيرة، التي ترتبط بعمليات الإغاثة، ثم تطور الدور الذي تلعبه، ليزداد تركيزها على محاولة إخراج وتنمية قدرات الجيل الجديد من اللاجئين الفلسطينيين، ليكونوا أكثر قدرة على الإعتماد على النفس، بعدما قامت الوكالة بكل ما تستطيع القيام به لجيل اللاجئين القدامي، وذلك مساهمةً منها في خلق جيل منتج، قادر على الإعتماد على ذاته. وعلى سبيل المثال، كانت الوكالة تقوم بإعطاء وحدة سكنية في احد المخيمات، وتسلم للاجيء المسجل بطاقة تموينية

★ إتخذت الأونروا عام ١٩٩٣، ثم في عام ١٩٩٤، تدابير لخفض العجز، بلغ مجموع قيمتها نحو ٢٥ مليون دولار. وتمت حقيق ذلكبتجميد النفقات وخفضها.

تخصه وعائلته، كما تهيئ عناية خاصة لطلاب المدارس المحتاجين لرعايتها. فقد أعطت إهتماماً خاصاً للبرامج التعليمية، والتي تستغرق ما يزيد عن نصف التمويل السنوي للوكالة، وتوفر مراكز تغذية إضافية للطلاب والأطفال والمرضى، كما تقدم خدماتها الصحية تحت إشراف منظمة الصحة العالمية (WHO)، وذلك من خلال المستوصفات، والفرق الصحية المتنقلة. وتخصص مستوصفات لرعاية الأمومة والطفولة، وبرعى برنامج الخدمات الإجتماعية المحتاجين من اللاجئين، ومنهم ذوي العاهات، والمرضى المزمنين، والأرامل، والعجزة. على أن كل هذه المساعدات إنحصرت في نطاق ضيق، بسبب الضيق المالي للوكالة.(٧)

يرى فريق من أصحاب الرأي أنه يمكن الربط بين الخدمات التي تقدمها الوكالة وبين تكوين نواة لإدارة فلسطينية، حيث أن العنصر الفلسطيني يغلب على الوكالة، مما يعد نواة لإدارة حكم ذاتي فلسطيني، إذا تم توسيع مهامها، تدريجياً، لتشمل إدارة جميع المصالح الفلسطينية؛ في حين يرى آخرون أن أداء الوكالة، الإداري يفتقر إلى الحكمة.

لقد تأثر الدور الذي لعبته «الأونروا» بظروفها المالية، تأثراً كبيراً، لعب أكبر الأثر في مستوى الخدمات التي تقدمها؛ فتمويل الوكالة يعتمد على المساعدات الدولية الطوعية، فلم تخصص لها الأمم المتحدة موازنة مالية، رغم أن الوكالة فرع تابع لها. وبالطبع، فإن حجم التبرعات المالية الدولية يتأثر بظروف المجتمع الدولي الإقتصادية والسياسية، في الوقت الذي تزداد فيه أعداد اللاجئين بإطراد، وتتحمل الوكالة، عبء قرابة ٢١,٠٠٠ موظف، منهم ١٨١ موظفاً دولياً، والباقي محليون، جميعهم تقريباً لاجئون فلسطينيون(٨). ويتم تمويل جميع الموظفين المحليين من موارد الأونروا، لذا فقد اقتصر الدور الذي لعبته الوكالة، بعد رفض محاولات التوطين من جانب اللاجئين، على عمليات الإغاثة في حدود إمكاناتها، وفي رقعة صغيرة بالنسبة للاجئين الفلسطينين الموجودين في دول العالم المختلفة.

لقد ترتب على توقيع اتفاق السلام بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وجود فترة إنتقالية، مدتها خمس سنوات، يتم خلالها حل قضايا الخلاف بين الجانبين، ومن بينها قضية اللاجئين، مما يقتضي تغييراً في الدور الذي تلعبه «الأونروا»، في الفترة القادمة. فمن ناحية ستواجه الوكالة مشاكل مالية، قد تضطرها إلى تقليص الدور الذي تلعبه، إذا لم يتم تحديد عدة مسائل إجرائية، بشكل واضح، فيما يخص دورها في المرحلة القادمة وآليات عملها، إلى حين إنهاء عملها، فور التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين، بتسليم خدماتها. حيث أن خدمات الوكالة ستظل مطلوبة، لما يقرب من ثلاثة ملايين فلسطيني مسجلين لديها. وقد طلبت منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية من الوكالة إستمرار تقديم خدماتها، لحين

الإنتهاء من حل مشكلة اللاجئين.

من جانبها، اقترحت «الأونروا» على المتبرعين تبني خطة للوكالة، مدتها خمس سنوات، في مقابل ستار التقدم في عملية السلام، مما يجعل المتبرعين قادرين على إعطاء مؤشرات لسياساتهم المالية وتبرعاتهم، ويطمئن اللاجئين إلى أن الخدمات التي يعتمدون عليها ستتواصل. وقد تم نقل المقر الرئاسي «للأونروا»، نهاية ١٩٩٥، من فيينا إلى غزة، لما لذلك من أهمية في رمزيته السياسية.

لكن ما الإطار القانوني الدولي الذي يحكم قضيته هؤلاء اللاجئين، بدءاً بالإتفاقيات الدولية.

الإتفاقيات الدولية بشأن اللاجئين:

يعتبر كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عام ١٩٤٨، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، مرجعية دائمة، فيما يخص حقوق اللاجئين، وخاصة حق العودة.

وتمثل إتفاقية جنيف لعام ١٩٥١، الخاصة بوضع اللاجئين، والبروتوكول المكمل لها، عام ١٩٦٧، المرجع الأهم بالنسبة للإتفاقيات الدولية، فيما يخص تحديد حقوق اللاجئين. وقد إعتمد هذه الاتفاقية مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، يوم ٢٨ تموز / يوليه ١٩٥١، والذي دعته الجمعية العامة إلى الإنعقاد، بقرارها ٤٢٩ (د-٥)، المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٠، حيث إعتمد الإتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، والتي بدأ نفاذها، في ٢٢ نيسان / إبريل ١٩٥٤،طبقاً للمادة ٤٣(٩).

بينت هذه الإتفاقية مدى صعوبة إلقاء عبء منح حق الملجأ على دول دون أخرى، حيث أن مشكلة حق الملجأ، بالنسبة لمن يعاني منها، هي مشكلة دولية،يجب على جميع الدول المشاركة في حلها، حتى لا تكون هذه المشكلة ذات الطابع الدولي مثاراً للمشاكل والقلاقل، على مستوى العلاقات الدولية، أو سبباً للتوتر في المجتمع الدولي، الذي يسعى للتقارب وإمتصاص آثار الحروب، ونبذ الخلافات والنزاعات، خاصة بعد حربين عالميتين كارثيتين.

بلغ عدد الدول التي صدقت وإنضمت إلى الإتفاقية، حتى آخر سنة ١٩٨٠، أكثر من نصف عدد الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.(١٠)

وقد أكدت الإتفاقية على الإعتراف بحق اللاجئين في التمتع بالحقوق والحريات الأساسية، مساواة بجميع البشر، دون أي تمييز. واعتبرت أحكامها غير مخلة بالحقوق والإمتيازات التي

تمنحها الدولة المتعاقدة للاجئين، بعيداً عن أحكام الإتفاقية.

أعطت الإتفاقية للاجئين حرية ممارسة شعائرهم الدينية ولأولادهم بالقدر الذي يتمتع به مواطنو الدولة المتعاقدة، كما أنها تمنح معاملة المواطنين للاجئين، فيما يخص فروع التعليم غير الأولى، على صعيد متابعة الدارسة والإعتراف بالمصدقات، والشهادات المدرسية، والدرجات العلمية الممنوحة في الخارج، والإعفاء من الرسوم والتكاليف، وتقديم المنح الدراسية، فإن الإتفاقية تنص على أن تمنح الدول المتعاقدة أفضل معاملة ممكنة، على أن لا تكون أقل من تلك الممنوحة للأجانب عامة.

تمنح الدول المتعاقدة أفضل معاملة ممكنة، على ألا تكون أقل من تلك الممنوحة للأجانب عامة، فيما يتعلق بإحتياز الأموال، المنقولة وغير المنقولة، وكذلك الإيجار، وغيره من العقود المتصلة بملكية هذه الأموال. وتعطي الإتفاقية للاجئين المقيمين في الدول المتعاقدة الحقوق نفسها، التي تمنح للأجانب، بصدد الجمعيات غير السياسية، وغير المستهدفة للربح، والنقابات المهنية.

كما أعطت الإتفاقية للاجئين أفضل معاملة ممكنة، على ألا تكون أقل من تلك الممنوحة للاجانب، فيما يتعلق بممارسة عمل لحساب اللاجيء الخاص في التجارة، والزراعة، والصناعة، والحرف اليدوية، وإنشاء الشركات التجارية والصناعية، وحق ممارسة عمل مأجور، على ألا تطبق التدابير التقييدية المفروضة على الاجانب، من أجل حماية سوق العمل الوطنية، إذا كان قد إستكمل ثلاث سنوات من الإقامة في البلد، أو أن يكون له زوج يحمل جنسية بلد إقامته، أو أن يكون له ولد أو أكثر، يحمل جنسية بلد إقامته، كما حثت الإتفاقية الدول المتعاقدة على أن تنظر بعين العطف لإتخاذ تدابير تساوي في الحقوق بين اللاجئين ومواطنيها من حيث العمل المأجور.

لقد أقرت الدول المتعاقدة بمنحها اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها المعاملة نفسها الممنوحة للمواطنين،فيما يخص الضمان الإجتماعي، بما يتضمنه من أحكام قانونية،خاصة بإصابات العمل، والأمومة، والعجز، والبطالة، وباقي الحالات المشمولة بنظام الضمان الاجتماعي، وكل ما يتعلق بعمل النساء، والأحداث، والتلمذة، والتدريب المهني، والأجر، بما فيه الإعانات العائلية، إذا كانت تشكل جزءاً من الأجر، وساعات العمل والترتيبات الخاصة بساعات العمل الإضافية، والإجازات مدفوعة الأجر، والحد الأدنى لسن العمل.

كما أعطت الدول المتعاقدة، طبقاً لهذه الإتفاقية، اللاجئين المقيمين في أراضيها (مع التقيد بالأنظمة التي تطبق على الأجانب) حق إختيار محل الإقامة، والتنقل الحر ضمن أراضيها، مع السماح لهم بنقل ما حملوه إلى أرضها من موجودات إلى بلد آخر، سمح لهم بالإنتقال إليه بقصد الإستقرار.

طبقاً للإتفاقية، تصدر الدول المتعاقدة بطاقة هوية شخصية لكل لاجيء موجود في إقليمها، لا يملك وثيقة سفر صالحة، كما ما تصدر للاجئين، المقيمين بصورة نظامية في إقليمها، وثائق سفر، لتمكينهم من السفر خارج هذا الإقليم، ما لم يتعارض ذلك مع الأمن والنظام العام.

تمنع الإتفاقية الدولة المتعاقدة من طرد أي لاجيء، موجود في إقليمها بصورة نظامية، إلا إذا تعارض وجوده مع الأمن الوطني والنظام العام، ولا ينفذ الطرد إلا تطبيقاً لقرار متخذ وفقاً للاصول الإجرائية التي ينص عليها القانون، وللاجيء أن يقدم الدلائل لإثبات براءته، وله حق الإستئناف. ولا يجوز، طبقاً للإتفاقية، للدولة المتعاقدة أن تطرد لاجئاً، أو ترده إلى حدود الأقاليم التي تمثل خطراً على حياته، أو حريته بسبب عرقه، أو دينه، أو جنسيته، أو إنتماءاته الإجتماعية أو السياسية (طالما لم يكن اللاجيء خطراً على أمن البلاد).

القرارات الدولية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين:

إضافة إلى الإتفاقيات والقرارات الدولية الخاصة بأوضاع اللاجئين، ونظراً لخصوصية وضع اللاجئين الفلسطينيين، فقد صدرت عدة قرارات خاصة بهم، سواء على المستوى الدولي، عن الأمم المتحدة (الجمعية العامة؛ مجلس الأمن) أو على المستوى العربي (جامعة الدول العربية).

يعتبر كل من القرارين ١٩٤، ٢٤٢ من أهم القرارات بهذا الشأن – على الصعيد الدولي – فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٩٤، بتاريخ ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨، والذي نص في البند (١١) على «وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن Date Earliest practicable للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، وفقاً لمبادئ القانون الدولي»[١١]. وكما هو واضح من نص القرار، فإنه يتحدث عن ضرورة السماح للاجئين بالعودة إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن، مما أعطى الأمل لهؤلاء اللاجئين في إمكانية العودة، وأثار المخاوف في نفوس الإسرائيليين، حيث أن فكرة العودة (والتي سوف تخل بالتوازن السكاني العربي – الإسرائيلي) تمثل خطراً كبيراً على فكرة الدولة اليهودية. وقد أنشأ هذا القرار «لجنة التوفيق المعنية بفلسطين» بعضوية كل من فرنسا، تركيا، والولايات المتحدة الأمريكية. وذلك لتسهيل إعادة وإستقرار اللاجئين وإعادة تأهيلهم، إقتصادياً وإجتماعياً.

في حين يرى الجانب الفلسطيني أن القرار (١٩٤) يقر للاجئين الفلسطينيين بحق العودة ويحتفظ لهم به، يرى الجانب الإسرائيلي أن هذا القرار غدا متقادماً، بمرور الوقت، وغير قابل

للتطبيق، نتيجة للمتغيرات الدولية، وتغير وجهة النظر الفلسطينية نفسها، لفكرة حق العودة.

ثاني أهم القرارات الدولية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، القرار رقم (٢٤٢)، الذي أصدره مجلس الأمن الدولي، في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، وذلك في أعقاب حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧، وزيادة أعداد الفلسطينيين النازحين، نتيجة لهذه الحرب.

نص القرار على أنه يؤكد، أيضاً، الحاجة إلى «... ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين»، قاصداً بذلك جماعات الفلسطينيين النازحين، منذ حرب ١٩٤٨، وكذلك حرب ١٩٦٧. ويحاول القرار وضع اسس للسلام في المنطقة، مؤكداً على ضرورة وضع حل عادل لمشكلة اللاجئين، غير أنه لم ينص على عناصر هذه التسوية «العادلة»، التي كان يقصدها.

وعلى الرغم من خلو القرار ٢٤٢ من تحديد الأسس التفصيلية للتسوية العادلة لمشكلة اللاجئين، فإن القراءات التحليلية المدققة لتصريحات المسؤلين في الإدارة الأمريكية لتفسير القرار ٢٤٢، توضح، بجلاء، إتساع الفقرة الخاصة بالتسوية العادلة للاجئين، في إطار القرار، ككل، كمرجع إسناد لمفاوضات السلم، لتشمل الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين، بما في ذلك حق العودة كحق مقرر ومشروع.[١٢]

إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات، بعد ذلك، أكدت فيها على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.★

أما على الصعيد العربي، فقد أقرت جامعة الدول العربية «الإتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين»، التي تعهدت فيها الدول العربية ببذل كل جهدها لضمان معاملة اللاجئين (عموماً)، معاملة غير معاملة الأجانب، كما أكدت الإتفاقية إلتزامها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٧)، والعهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وإتفاقية جنيف لعام ١٩٥١، الخاصة بأوضاع اللاجئين، والبروتوكول المكمل لها عام ١٩٦٧[١٣].

وقد أنشأت الجامعة العربية «مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية

★ القرار رقم ٢٤٥٢، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨، الدورة (٢٣)؛ القرار رقم ٢٥٣٢ لسنة ١٩٦٩، الدورة (٢٤)، القرار رقم ٢٩٦٣ ف ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢، الدورة (٢٧). أما مجلس الأمن الدولي فقد أصدر القرار رقم ٢٣٧ في ١٤ حزيران / يونية ١٩٦٧، وتدعو أولى فقراته الحكومة الإسرائيلية إلى تسهيل عودة النازحين في ١٩٦٧»، نتيجة لإندلاع الأعمال العدائية».

المضيفة». وبدأ هذا أعماله في حزيران / يونيه ١٩٦٤، وكان أهم ما أنجزه بخصوص اللاجئين الفلسطينيين «بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية»، والذي أقره وزراء خارجية الدول العربية، في ١٩٦٥/٩/١٠، ونص على: «أ - مع الإحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية، يكون للفلسطينيين المقيمين حالياً في أراضي (...) الحق في العمل والإستخدام، أسوة بالمواطنين. «ب - يكون للفلسطينيين المقيمين في أراضي الدولة العربية الأخرى، الحق في الدخول إلى أراضي (...) والخروج منها، متى اقتضت مصلحتهم ذلك، ولا يترتب على حقهم في الدخول الحق في الإقامة، إلا للمدة المرخص بها لهم، وللغرض الذي دخلوا من أجله، ما لم توافق السلطات المختصة على غير ذلك.

«ج - يمنح الفلسطينيون، المقيمون حالياً، في أراضي (...) وكذلك من كانوا يقيمون فيها وسافروا إلى المهاجر، متى رغبوا في ذلك، وثائق صالحة لسفرهم، وعلى السلطات المختصة، أينما وجدت، صرف هذه الوثائق، أو تجديدها بغير تأخير.

«د - يعامل حاملو هذه الوثيقة في أراضي دول الجامعة العربية معاملة رعايا دول الجامعة بشان التأشيرات والإقامة».[١٤]

تباينت مواقف الدول العربية تجاه البروتوكول السابق، فقد وافقت عليه كل من الأردن، الجزائر، السودان، سوريا، العراق، مصر، اليمن بدون تحفظات، فيما وافقت بتحفظ الكويت، لبنان، ليبيا، وأحجمت عن الإعلان عن رأيها كل من المغرب، والمملكة العربية السعودية، ولم تعلن الدول التي انضمت إلى الجامعة، بعد توقيع البروتوكول موقفها منه (قطر، موريتانيا، عُمان، الإمارات العربية، البحرين، الصومال، جيبوتي، وجزر القمر)، وهناك دول كانت أعضاء في الجامعة، وقت توقيع الإتفاق، لكنها لم تحضر إجتماع وزراء الخارجية الذي أقر البروتوكول.

ثمة قرارات تفصيلية خاصة بأوضاع اللاجئين داخل البلاد العربية، منها قرار الأردن، عام ١٩٥٠، بإعتبار كل من كان يحمل الجنسية الفلسطينية، من غير اليهود، قبل ١٩٤٨/٥/١٥ ومقيماً في الأردن أردنياً، ثم اجازته، عام ١٩٥٤ إكتساب جنسيته لمن يريدها من اللاجئين. أي أن الحصول على الجنسية، كان تقريباً الطريق الوحيد، المتاح أمام جموع اللاجئين، المجردة من كل مظهر للمقاومة، للحصول على الحقوق الأساسية للإنسان، في السفر والتنقل، والعمل، والتعليم، بل وتسجيل الولادات والأموات. كما أن هذا الإندماج بدا شكلياً؛ فمنح حق المواطنة للاجئين لم يترتب عليه منع الإشتباه في نواياهم، وفرض رقابة حقوقية صارمة عليهم.[١٥]

على أن كل هذه القرارات لم تمنح معظم الدول العربية من إتخاذ إجراءات تعسفية إتجاه اللاجئين، من طرد، وترحيل، وفصل من الجامعات★ نتيجة لبعض المواقف السياسية لهذه الدول، مما يقلل من القيمة الفعلية لهذه القرارات (قرارات جامعة الدول العربية على وجه الخصوص).

اللاجئون بعد اتفاقية أوسلو:

يقع اللاجئون الفلسطينيون في مقدمة موضوعات المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، لكن إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية - الإسرائيلية، الموقع في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ثم إتفاق طابا، الموقع في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، لم يتطرق إلى قضية اللاجئين، فقد نص الإتفاق المرحلي على توسيع الحكم الذاتي الفلسطينية في الضفة الغربية على أنه:

«... سوف تتناول مفاوضات الوضع النهائي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، واللاجئون، والمستوطنات، وترتيبات الأمن، والحدود والعلاقات والتعاون مع البلدان المجاورة...إلخ».(١٦)

«ينص الاتفاق على أن إسرائيل والمجلس [المجلس الفلسطيني المنتخب] القيا بمهامها ومسؤولياتهما، مع المحافظة على المقاييس الدولية لحقوق الإنسان، وسيادة القانون، يهديهما في ذلك واجب حماية العموم، وإحترام الآخرين ومنع الإضطهاد».(١٧)

يلاحظ تأجيل البحث في موضوع اللاجئين في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، ففي كل مرة يتم تأجيل الخوض في قضية اللاجئين إلى مفاوضات الوضع النهائي، في مايو / آيار ١٩٩٦، بما يترتب على ذلك من زيادة في معاناة عدد أكبر من اللاجئين الفلسطينيين، ولفترة زمنية أطول، ستظل فيها أوضاعهم معلقة خاصة بعد الإتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية، وماترتب عليها من مواقف سياسية إتخذتها بعض الدول العربية إتجاه هذه الإتفاقيات، يدفع ثمنها اللاجئون الفلسطينيون في هذه الدول؛ فضلاً عن أن تأجيل التوصل إلى تسوية عادلة لقضية اللاجئين قد يُفجر أزمات بين اللاجئين، نتيجة لظروفهم التي تزداد سوءاً، منذ حرب الخليج الثانية وتوقيع إتفاق أوسلو.

★ كان آخر هذه المواقف شروع ليبيا في ترحيل ١٧ ألف لاجيء فلسطيني من أراضيها، في آب/أغسطس ١٩٩٥، ومصادرة أموالهم، وفصل الطلبة فيهم من الجامعات الليبية.

في الوقت الذي تعتقد فيه بعض الدول أن تأجيل تسوية موضوع اللاجئين يؤدي إلى تآكل حقيقة وجودهم، بسبب ما يترتب على تأجيل البت في أوضاعهم من حالة يأس، قد تدفع أعداداً متزايدة منهم إلى التفكير بالتوطن في البلاد العربية، والإستقرار الدائم في الدول الأجنبية، خاصة مع التسهيلات التي تقدمها بعض هذه الدول، لاغراء هؤلاء اللاجئين على التوطين فيها. ورغم أن هذه المحاولات لم تنل النجاح المطلوب، حتى الآن، إلا أن الظروف الحالية، سواء ما يتعلق منها بخارج مناطق الحكم الذاتي، من الشروع في ترحيل اللاجئين من أراضي بعض الدول★، وعدم قبول الطلبة اللاجئين بالمدارس والجامعات العربية؛ وعدم تجديد الإقامات، أو ما يتعلق بداخل مناطق الحكم الذاتي من صغر المساحة، وضعف الإمكانات الانمائية، وبطالة هذه الظروف قد تدفع الكثير من اللاجئين إلى إعادة النظر في أمر الإقامة في مناطق الحكم الذاتي.

إن قضية اللاجئين يجب أن تطرح، بشكل جدي وعملي وسريع، على مائدة المفاوضات. وذلك ما يصعب التكهن به الآن.

الهوامش:

١ - وليد الخالدي، نحو الدولة الفلسطينية على الرغم من إتفاق أوسلو، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد (٢٤)، ١٩٩٥، ص ١٢.

٢ - الأمم المتحدة، **حقوق الإنسان واللاجئون**، (نيويورك)، منشورات الأمم المتحدة، سلسلة وقائع حقوق الإنسان، (رقم ٢٠)، ١٩٩٣، ص ٣٣.

٣ - حسن السيد نافعة (محرر) وآخرون، **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية**، معهد البحوث العربية (القاهرة)، ١٩٩٣، ص ٤٨.

٤ - محمد خالد الأزعر وآخرون، **ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينية والتسوية السياسية الراهنة**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (القاهرة)، ١٩٩٦، ص ٥٥ - ٥٦.

٥ - نافعة (محرر) وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩.

٦ - الأزعر وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٥ - ٥٦.

٧ - حياة ملحس باغي، مشكلات اللاجئين في مخيمات الأردن كما يراها أبناؤهم في معهد تدريب عمان التابع لوكالة الغوث، **شؤون فلسطينية**، (بيروت) العدد ٥٣/٥٤، كانون الثاني / شباط (يناير/فبراير) ١٩٧٦، ص ١٠٩ - ١٢٦).

★ فيما شرعت ليبيا في ترحيل ١٧ ألف فلسطيني في أغسطس / آب الماضي، فإنها تقدمت بمذكرة إحتجاج إلى جامعة الدول العربية، في كانون الثاني / يناير الماضي، تعترض فيها على دعوة الأردن لتوطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه، في حالة موافقة السلطة الوطنية الفلسطينية!

٨ – لمزيد من التفاصيل – انظر تقرير الأونروا إلى إجتماع اللجنة الرباعية في عمان، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد (٢٢)، ص ٢٣١.

٩ – الأمم المتحدة، **مصدر سبق ذكره.**

١٠ – د. برهان أمر الله، حق **اللجوء السياسي/دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي** (القاهرة)، دار النهضة العربية، د.ت. ص ٢٤٦.

١١ – شلومو غازيت، **قضية اللاجئين الفلسطينيين**. الحل الدائم من منظور اسرائيلي، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت) العدد (٢٢)، ١٥ م م، ص ٨٢ – ٨٣.

١٢ – نافعة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢.

١٣ – الأزعر وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥.

١٤ – **المصدر نفسه**، ص ٩.

١٥ – **المصدر نفسه**، ص ١٤.

١٦ – وثائق مفاوضات السلام، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد (٢٤) ١٩٩٥، ص ٢٠٦.

١٧ – **المصدر نفسه**، ص ٢١٠.

الأونروا ومشكلة اللاجئين بعد حرب الخليج الثانية

محمد سعيد الموعد

احتفلت وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين، الاونروا، بمرور ٤٥ عاماً على تأسيسها منذ ايار ١٩٥٠ ، وسبق هذا الاحتفال الاعلان عن نقل مقر رئاسة الاونروا من فيينا إلى مدينة غزة بعد قيام السلطة الفلسطينية، وقد انجزت عملية الانتقال بشكل فعلي.[١]

وسواء وجدت الاونروا بهدف تسهيل توطين اللاجئين أو تقديم الاغاثة والتشغيل لهم، كما يستدل على ذلك من اسمها، فلا شك في أنها لعبت دوراً كبيرا في حياة اللاجئين الفلسطينين، إذ لا يجادل أحد في أن بطاقة الاغاثة، والمخيم، والحنين إلى الوطن وذكرياته التي حملت إلى ديار الغربة، كانت من أهم مكونات سيكولوجية اللاجيء في السنوات الأولى للنكبة بشكل خاص، كما لا يجادل أحد في أهمية الدور الذي لعبته الأونروا في مجالات التعليم والصحة والسكن، الأمر الذي جعلنا نعتقد أن السيد التركمان، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة للاغاثة وتشغيل اللاجئين، الأونروا ، لم يكن يبالغ عندما قال في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٣١ «أن الأونروا أصبحت عامل استقرار أكثر من أي وقت مضى، وستبقى كذلك حتى يتم إيجاد حل لمسألة اللاجئين، الضحايا الرئيسيين للصراع العربي – الاسرائيلي، والذين التصقت بهم الأونروا طوال ما يزيد عن ٤٥ سنة، كانت مهمة الأونروا خلالها تخفيف معاناتهم، ومساعدتهم في الحفاظ على هويتهم الثقافية وتعليم أطفالهم وتقديم الرعاية الصحية الاولية لهم».[٢] لهذه الأسباب ستمدد الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة السابعة عشرة فترة عمل الأونروا لثلاث سنوات أخرى تمتد من حزيران ١٩٩٦ حتى حزيران ١٩٩٩، علماً أن فترة

التمديد السادسة عشرة تنتهي في حزيران ١٩٩٦، وهذا ما يستفاد من البيان الصادر عن مقرر الأمم المتحدة في نيويورك في ١٩٩٥/١١/١ .[٣]

إن تمديد فترة عمل الأونروا مدة ثلاثة سنوات، يتعارض مع التوقعات التي ظهرت بقرب انتهاء أعمالها بعد اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية ، بل إن زيادة الاهتمام بالأونروا والتي تحولت إلى قناة لتمرير بعض أموال الدعم المقدم بهدف تحسين الأحوال المعيشية للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، تفرض علينا طرح التساؤل حول آفاق دور الأونروا في المستقبل القريب.

قبل الدخول في البحث في آفاق المستقبل فيما يتعلق بدور الأونروا ، من المفيد التوقف عند بعض الأرقام ذات العلاقة بعدد اللاجئين. ففي الكتيب الذي أصدرته الأونروا في حزيران ١٩٩٥، تشير إلى أن عدد اللاجئين هو ٣,١ مليون نسمة[٤]، وبالطبع المقصود هنا عدد اللاجئين المسجلين في قيودها والذين تقدم لهم المساعدات وليس عدد اللاجئين الذين شردوا من فلسطين عام ١٩٤٨ . وهنالك جاليات فلسطينية في أماكن كثيرة خارج نطاق عمل الأونروا تشكلت قبل تأسيس هذه الوكالة من قبل الأمم المتحدة، وهذا يشمل الفلسطينيين في العراق ، والسعودية، وعدد من دول الخليج التي كانت محميات بريطانية في ذلك الوقت . والشيء ذاته يقال عن الفلسطينيين في الامريكتين وبعض الدول الأوروبية. كما يلاحظ الباحث المهتم وجود تباين بين الاحصاءات المتعلقة باللاجئين الصادرة عن المؤسسة المعنية بشؤونهم في البلدان المضيفة، والاحصاءات الصادرة عن الأونروا ذاتها، وسبب التباين، وجود أعداد كبيرة من اللاجئين غير المسجلين لدي الأونروا، لأسباب كثيرة، منها أن أوضاعهم الاقتصادية كانت تجعلهم غير محتاجين لمساعدات الأونروا، إضافة إلى أن ثمة أعداد كبيرة من اللاجئين الذين حصلوا على جنسيات الدول المضيفة ولم يذكروا اطلاقاً ضمن أعداد اللاجئين المسجلين، سواء لدى مؤسسات الدول المضيفة أو الأونروا. وقد تعددت أسباب وأساليب حصول بعض اللاجئين على جنسيات الدول المضيفة، حسب واقع البلد المضيف، وموازين القوى السياسية والمذهبية، والوضع الاقتصادي والاجتماعي للاجئين أنفسهم.

دور متعدد الوجوه

لاعطاء فكرة واضحة عن دور الأونروا في حياة اللاجئين ، من المفيد دراسة الأشكال المتعددة لنشاطات هذه الوكالة الدولية.

١ – **الإغاثة والتشغيل**، أي الدور الرئيس الذي وجدت الأونروا من أجله، في المناطق

الأساسية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين : الضفة الغربية، قطاع غزة، الأردن ، لبنان، وسورية، ويختلف الجهد المبذول من قبل الأونروا في كل من هذه المناطق تبعاً للظروف الخاصة لكل منها. وهذا ما تؤكده معطيات توزيع نفقات الأونروا في العام المالي ١٩٩٢ – ١٩٩٣ والتي كانت على الشكل التالي:[٥]

– قطاع غزة: ٢٦,٥٪
– الأردن: ٢٠,٦٪
– الضفة الغربية: ١٧,٨٪
– لبنان: ١١,١٪
– سورية: ١١,١٪
– فيينا: ١٠,٣٪

ونتيجة لاختلاف أوجه الدعم المقدم من قبل الأونروا، أو تباين معدلات الأجور، نلاحظ أن ثمة تباين، أو على الأقل، عدم انسجام بين معدلات الانفاق وعدد الموظفين لدى الأونروا في كل من المناطق المذكورة أعلاه: إذ يتوزع موظفو الأونروا جغرافيا على النحو التالي:[٦]

– قطاع غزة: ٥١٠٧
– الأردن: ٦١٤٢
– الضفة الغربية: ٣٢٠٥
– لبنان: ٢٤٦٩
– سورية: ٢٧٢٩
– فيينا: ٤٢٩

(ملاحظة: البند المتعلق بفيينا، الغي بعد انتقال رئاسة الأونروا إلى غزة، علما أن قسماً من هؤلاء العاملين في الرئاسة قد استقروا في عمان، الأمر الذي اقتضى رفع مكانة مكتب الأونروا في عمان).

وتتركز نشاطات الأونروا في ثلاثة مجالات رئيسة هي التعليم، الصحة، والإغاثة، وسنحاول فيما يلي القاء بعض الضوء على كل من هذه المجالات الثلاثة:

أ – **التعليم**:[٧]

يعتبر التعليم أكبر ميادين عمل الأونروا، وقد بلغت حصته ٤٥٪ من ميزانية الأونروا للعام ١٩٩٢ – ١٩٩٣ ، وارتفعت إلى ٤٧٪ في العام ١٩٩٥. إذ ارتفع عدد التلاميذ في مدارس

الأونروا من ٣٩٣ ألف تلميذ في العام الدراسي ١٩٩٢ – ١٩٩٣ ، أي بزيادة قدرها ١٨٣٥٠ تلميذا عن العام الدراسي السابق، ووصل عام ١٩٩٥ إلى ٤٠٩ ألف تلميذ منهم ٤٥٠٠ تلميذ يحصلون على تعليم مهني أو تجاري أو تقني، ولتلبية الحاجات المتزايدة للاجئين في مجال التعليم، قررت الأونروا إعادة تنظيم قسم التربية ودمج الأقسام في معهد التربية في عمان، ولذلك انتقل مكتب مسؤول التربية في الأونروا من فيينا إلى عمان. إلى ذلك، وبعد التشاور بين الحكومة الأردنية، الأونروا، والسلطة الفلسطينية، قررت الأونروا تحويل نظام معاهد اعداد المدرسين القائم على نظام السنتين إلى نظام السنوات الأربع، على أن يمنح الخريجون شهادات جامعية . ويتوقع أن يتخرج من هذه المعاهد ٢٢٥ معلماًسنويا. وستساعد هذه المعاهد في تجديد وصقل معلومات ٦٨٠٠ معلم.

ب – الصحة:[٨]

تتزايد أعباء الرعاية الصحية على الأونروا بسبب ارتفاع تكاليف المعالجة الصحية في العيادات والمشافي الخاصة، ويستهلك قطاع الصحة ٢٠٪ من ميزانية الأونروا ويعمل فيه ٣٠٠٠ موظف يعملون في ١١٩ مستوصفا ونقطة طبية، تتضمن عيادات صحية، رعاية أمومة وطفولة، مختبرات ، وتشمل الخدمات المقدمة في هذه العيادات الخدمات الصحية، العلاجية ، الوقائية، البيئية، الغذائية، مساعدة الحوامل، وتنظيم الأسرة.

جـ – الإغاثة والخدمات الإجتماعية:[٩]

ثمة عدم تناسب بين الحاجة لمزيد من مساعدات الدعم الضرورية لمخيمات قطاع غزة بالدرجة الأولى، ومخيمات الضفة الغربية ولبنان، بالدرجة الثانية، والموارد المالية المتوفرة لدى الأونروا والمخصصة للإغاثة والخدمات الاجتماعية والتي تبلغ ١٣٪ من الميزانية.

ولبرنامج الإغاثة والخدمات الإجتماعية هدفان رئيسيان:

- تقديم الإغاثة الأساسية للمواطنين غير القادرين على مواجهة متطلبات الحياة من الطعام والمسكن، أو ما يعرف بالحالات الصعبة. وهنالك تناقص مستمر في عدد هذه الحالات لأسباب تتعلق بموارد الأونروا المالية، وليس بالأوضاع المعيشية للاجئين.
- تطوير القدرة على الاعتماد على الذات ضمن استراتيجات للتطوير الاجتماعي في قطاع غزة بالدرجة الأولى.(سنعود لهذا الموضوع لاحقا).

والآن ، دعونا نلقي نظرة على خدمات الأونروا المقدمة للمناطق الرئيسية لتواجد اللاجئين

حسب التوزيع الجغرافي، وقد يساعدنا ذلك في التعرف، ولو بشكل بسيط، على الخصائص العامة لكل من هذه التجمعات الجغرافية.

أ – الأردن[١٠]:

يعيش في الأردن ١,٢٦٣,١٢٠ لاجيء فلسطيني، أي ما يعادل ٤٠٪ من مجموع اللاجئين، ويتواجد منهم نحو ٢٠٪ أي ٢٤٩,٨٥٧ لاجيء في مخيمات تمتد من عمان العاصمة إلى اربد. وهنا لا بد من الاشارة إلى أن الأونروا لا تعترف بعدد من المخيمات في الأردن، منها مخيم البقعة.

ويشمل عدد اللاجئين المذكور أعلاه، هؤلاء الذين نزحوا عام ١٩٤٨ ، أو طردتهم اسرائيل أثناء حرب ١٩٦٧ من الضفة الغربية وقطاع غزة، ويقدر عددهم بـ ١٧٠ ألف نسمة، يضاف إليهم قرابة ٢٤٠ ألف نسمة غادروا المناطق المحتلة في عقد السبعينات للعمل في دول الخليج ولم يرجعوا إلى أماكن اقامتهم الأساسية، بل عاد منهم إلى الأردن نحو ٣٠٠ ألف لاجيء أثناء أزمة الخليج الثانية.

يبلغ عدد الطلاب في مدارس الأونروا ١٤٩,٩٣٢ طالب يدرسون في ٢٠٢ مدرسة بالاضافة إلى طلاب معهد وادي السير ومعهد العلوم التربوية الذين بلغ عدد الطلاب فيهما ١٣٧٤ طالب في العام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥ . وقد رفعت الأونروا سنوات التعليم في مدارسها، إذا افتتحت غرفاً لتدريس الصف العاشر، مما أدى إلى زيادة عدد الطلاب بـ ١١ ألف طالب، واقتضى زيادة عدد المدرسين بنحو ٤٥٠ مدرسا، وزيادة غرف الدراسة بنحو ٦٠٠ غرفة صف.

تقدم الأونروا منحا للطلبة في الجامعات يستفيد منها ٢٣٥ طالب يدرسون في الجامعات الأردنية.

ب – لبنان:[١١]

يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ٣٤٤,٥٤٥ لاجيء، يعيش منهم نحو ١٨٥٢٧٩ لاجيء في المخيمات حسب قيود الأونروا، ولكن، وبسبب الحرب الأهلية، والاجتياح الاسرائيلي في العام ١٩٨٢، وحرب المخيمات، تدمر جزء كبير من المخيمات الفلسطينية، وتوزع الفلسطينيون على أكثر من ٣٠ تجمعاً سكانياً، وبالتالي، انخفضت نسبة الذين يعيشون حالياً في المخيمات إلى أقل من ١١٪ فقط. ومن بين أهم المشاكل التي تحتاج إلى

حل سريع من قبل الأونروا هي كيفية إيجاد مساكن لأكثر من ٣٥٠٠ عائلة فلسطينية دمرت مساكنها أثناء الاجتياح الاسرائيلي وحرب المخيمات.

ثمة مشكلة ثانية، وهي مشكلة تأمين المدارس للطلبة الفلسطينيين في لبنان، حيث يبلغ عدد المدارس فيها ٧٤ مدرسة، يدرس فيها نحو ٣٥٢٠٧ طالباً، أي أن هناك أعدادا كبيرة من التلاميذ لا يدرسون في مدارس الأونروا. ومن الجدير بالذكر أن مدرسة الجليل الثانوية التي افتتحت في ١٥/١٠/١٩٩٣ في مخيم برج البراجنة بالقرب من بيروت، هي المدرسة الأولى التي تبنيها الأونروا في لبنان منذ عام ١٩٦٠.

من جهة أخرى، يبلغ عدد الطلاب في معهد سبلين للاعداد المعلمين ٦١٢ طالبا، يدرسون وفق نظام العامين الدراسيين، الذي كان متبعا منذ فترة طويلة. ولا يزيد عدد الطلاب الذين يحصلون على منح جامعية عن ٥٤ طالبا.

جـ - سورية:(١٢)

يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في سورية ٣٣٤,٨٧٠ لاجيء، وهذا الرقم يتضمن اللاجئين الموجودين في سورية منذ ١٩٤٨ ، واللاجئين الذين انتقلوا إلى سورية بعد أحداث الأردن ١٩٧٠ ، وبضعة آلاف من اللاجئين الذين انتقلوا إلى سورية بعد أحداث الأردن ١٩٧٠ ، وبضعة آلاف من اللاجئين في لبنان يتواجدون في سورية منذ الاجتياح الاسرائيلي للبنان ١٩٨٢ وحرب المخيمات، ويضاف إلى ذلك أبناء غزة الذين قدموا إلى سورية بسبب أزمة الخليج الثانية واستقروا فيها.

وبما أن الاونروا لا تعترف بمخيم اليرموك، فإن احصائياتها تشير إلى أن عدد المسجلين في المخيمات لا يزيد عن ٢٥٪ من مجموع اللاجئين في سوريا، أي /٩٤,١٠٣/ لاجيء يتوزعون على عشرة مخيمات، تنتشر من درعا في الجنوب إلى دمشق العاصمة، ومروراً بحمص ، حماه، وحلب في الشمال إلى اللاذقية على الساحل. يبلغ عدد التلاميذ في مدارس الاونروا /٥٩,٧٢٥/ يدرسون في /١٠٨/ مدرسة، اضافة إلى معهد التدريب المهني الذي يدرس فيه /٧٧٦/طالب اختصاصات مختلفة. ويبلغ عدد الطلاب الحاصلين على منح دراسية للدراسة في الجامعة /٢٠٩/.

د - الضفة الغربية:(١٣)

يبلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى الاونروا في الضفة الغربية نحو /٥١٥,٣٩٥/ لاجيء،

يعيش منهم، وفق سجلات الاونروا، /١٣٢,١١٧/ في مخيمات، أي ما يعادل ١٧٪ من مجموع اللاجئين، ليتوزعون على/١٩/ مخيم تتواجد حول المدن الرئيسية في الضفة الغربية، من جنين في الشمال، إلى القدس، والخليل في الجنوب.

ولا يزيد عدد التلاميذ في الأونروا عن /٤٤٥٧٣/ يدرسون في /١٠٠/ مدرسه، يضاف اليهم طلاب معهدي قلنديا ورام الله، حيث يدرس فيهما /١٢٩٨ طالبا، وفق نظام السنتين. ولا يزيد عدد الطلاب الذين يحصلون على منح دراسية للدراسة في الجامعة عن /١٠٥/ طالب.

هـ - قطاع غزة:(١٤)

تقدر بعض المصادر عدد سكان قطاع غزة عام ١٩٤٨ بنحو/٨٠/، الف نسمة، بينما يصل عدد السكان حاليا/٨٧٥/ الف نسمة منهم /٦٧٤٢٧١/لاجيء يقيم منهم /٣٧٥٠٠٦/ في مخيمات. ويشكل اللاجئون في غزة ما يعادل ٢١٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين.

ومن جهة اخرى، يتعلم في مدارس الاونروا/١١٨٤٠٦/طالب يدرسون في /١٥٩/ مدرسة للمرحلتين الاعدادية والابتدائية. إضافة إلى /٧٠٨/ طالبا يدرسون في معهد غزة للتدريب المهني. ولا يزيد عدد الطلاب الحاصلين على منحة للدراسة الجامعية عن /٢١٥/ طالبا.

ويستفاد من المعطيات الذكورة أعلاه مايلي:

- تدني الخدمات التعليمية التي يحصل عليه الفلسطينيون في لبنان بشكل رئيسي، وذلك مرتبط بالاحداث التي مرت بها مخيمات لبنان، وتدمير بعض المدارس فيها، إثر تدمير اقسام كبيرة من المخيمات ذاتها، وتوزع السكان إلى عدد من التجمعات السكنية بشكل مؤقت أو دائم، وارتفاع نسبة التسرب من المدارس الابتدائية والاعدادية.
- عدم وجود تناسب بين عدد الطلاب وعدد اللاجئين في المناطق الخمس الرئيسة المذكورة اعلاه، وعدم وجود تناسب بين عدد الطلاب وعدد المدارس.
- عدم وجود تناسب بين المجموع الكلي للطلاب، وعدد الحاصلين على منح للدراسة الجامعية.
- تحديد فترة الدراسة حتى الصف العاشر، في الأردن فقط، وحرمان المناطق الأخرى من هذه المساعدة.

عمليات طوارىء

اجبرت الاحداث التي شهدتها الأراضي المحتلة ولبنان، الاونروا، على القيام بعمليات طوارىء، لاعلاقة لها بالمهام الاعتيادية للاونروا في الاحوال العادية.

ففي لبنان، ورغم انتهاء الحرب الاهلية، واستقرار الاوضاع سياسيا وانتشار الأمن، إلا أن الحرب الاهلية وحرب المخيمات تركت أوضاعا لا يمكن القفز عنها. وبينما بدأت الحكومة اللبنانية دراسة أحوال المهجرين من اللبنانيين، والعمل لاعادتهم إلى مدنهم وقراهم، بل إلى بيوتهم، تكريسا لعودة السلام، بقيت مشكلة المهجرين من الفلسطينيين، إذ توجد اكثر من/ ٦٠٠٠/ اسرة فلسطينية بلا مأوى، يعيش معظمهم في اوضاع صعبة جداً، وقد تلقت اسر فلسطينية أخرى انذارات باخلاء المساكن التي يتواجدون فيها.(١٥)

وتواجه مشكلة اعادة اعمار المخيمات عقبات كثيرة، وبينما تمضي السنون واللاجئون يعيشون في بيوت مهدمة، أو شبه مهدمة، ترفض الحكومة اللبنانية الموافقة على مشاريع اعادة الاعمار، بحجة أن هذه المخيمات موجودة كأمر واقع، وأن الحكومة اللبنانية لم توافق، على انشائها، في اواخر الاربعينات. وثمة عقبة اخرى، هي معارضة بعض القوى اعادة اعمار المخيمات متذرعين بذرائع شتى، الامر الذي يعني استمرار الوضع الراهن، وتآكل المبلغ المرصود لاعادة الاعمار منذ عدة سنوات. وفي مثل هذه الظروف لم تستطع الاونروا اعادة اسكان سوى عدد قليل جدا من العائلات التي تعيش ظروفا صعبة.

ومن جهة اخرى، يعتبر الوضع الاقتصادي والاجتماعي للاجئين في لبنان من اصعب الظروف في جميع مناطق عمل الاونروا. وتؤكد معطيات وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين، ان ١٢٪ من اللاجئين المسجلين يتلقون مساعدات طارئة من الاونروا باعتبارهم حالات صعبة. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، تصاعدت الاجراءات القمعية الاسرائيلية خصوصا بعد اندلاع ازمة الخليج الثانية بشكل لامثيل له. وانتشرت انتهاكات اسرائيل لابسط حقوق الانسان، الأمر الذي اثار قلق المنظمات الدولية. فقد قالت اللجنة الخاصة المعنية بقضايا التحقيق بالممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني في تقريرها الصادر في تشرين الأول ١٩٩١:

«حالة حقوق الانسان المتعلقة بالفلسطينيين وسائر العرب في الاراضي المحتلة قد تدهورت إلى حد جعل من هؤلاء السكان أناسا يعيشون الآن في مستوى لا يعدو مستوى البقاء على قيد الحياة».(١٦)

فقد تفاقم سوء الاحوال المعيشية في المناطق المحتلة بعد اندلاع الانتفاضة، وعانت الزراعة الفلسطينية من خسائر كبيرة بسبب التدابير والاجراءات الاسرائيلية. وفيما يلي أبرز اسباب هذه الخسائر:

- تعرض المزارعين لهبوط كبير في الدخل من جراء الاجراءات الاسرائيلية ودور المستوطنين في

مرحلة غرس المزروعات أو ما بعد الحصاد. وأهم التدابير المؤثرة في هذا المجال اغلاق مناطق محددة، واعتبارها مناطق عسكرية ولفترات طويلة.

- اتلاف المستوطنين والقوات الاسرائيلية آلاف الاصول الزراعية. مثلا عام ١٩٨٩، جرى رش الكروم وبساتين اللوز والزيتون بالمواد الكيماوية السامة مما ادى إلى اتلاف ٤٠٠ دونم تقريبا.
- التقييدات التي طرحت على الصيادين، سواء من خلال تقليص مساحة الصيد، أو منع اصحاب القوارب الاقتراب من الشاطىء ليلا.
- الهبوط في قوة العمل في اسرائيل. وقد كان ما يعادل ٣٩٪ من قوة العمل الفلسطينية يعمل في اسرائيل.
- الانخفاض الحاد والسريع في قيمة الدينار الأردني بصفته العملة الرئيسية المتداولة وما ترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية.
- القيود الاسرائيلية على ادخال الاموال، والضرر الذي الحقه ذلك بدخول المواطنين الفلسطينيين.(١٧)

في خضم هذه الظروف حدثت ازمة الخليج الثانية، التي بلغ مجموع ما تكبده الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة من خسائر بسببها إلى:

- ٧٤٥ مليون دولار املاك وتعويضات ورواتب وتحويلات، وذلك حسب المذكرة التي اعدها المدير العام لدائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية، وقدمت إلى مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة.
- انخفضت تحويلات سكان المناطق المحتلة العاملين في دول الخليج إلى حوالي ٥٦٧ مليون دولار.
- توقفت المساعدات الكويتية إلى المناطق المحتلة والتي تقدر بحوالي ٧٠ مليون دولار.
- توقفت المساعدات المقدمة من دول الخليج والتي تقدر بحوالي ٧٠ مليون دولار.(١٨)

لكن الامور لم تتوقف عند هذا الحد، فقد جاءت أكثر الاجراءات الاسرائيلية وحشية وعمقا في تأثيرها على الفلسطينيين عندما طرحت حظر التجول في غزة ابتداء من ١٧/١/١٩٩١، واستمر هذا الوضع حتى ١١/٢/١٩٩١، واجبر السكان على البقاء لمدة ٢٤ ساعة داخل بيوتهم، وكان يجري رفع حظر التجول كل ٣ أو ٤ ايام لمدة ساعات قليلة لا يسمح خلالها بالتجول الا للنساء والاطفال.

لقد مست الاجراءات الاسرائيلية جميع جوانب الحياة اليومية:

- توقفت كل أشكال النشاط، وأغلقت المدارس والمعامل، وتقلصت فرص الحصول حتى على

مساعدات طبية.

– غياب الايراد اليومي لعدد كبير من الأسر التي تعيش حالة مالية حرجة. وهذا يشمل أكثر من ١٥٠ ألف أسرة تعتمد في دخلها على عمل بأجر يومي و ١٣٠ ألف عامل يعملون في اسرائيل.

– تلقى عدد قليل جداً من المصانع الفلسطينية تصاريح عمل خلال فترات حظر التجول، لكن هذه المصانع لم تعمل لأن العمال لم يستطيعوا الوصول إليها.

– أصيبت الزراعة بأضرار كبيرة، إذ لم تكن هنالك فرصة لزراعة المحاصيل.[١٩]

لذلك قامت الأونروا بتوزيع الأغذية على نطاق واسع، وبشكل اجمالي تقلت حوالي ٢٣٥ أسرة مواد غذائية خلال هذه الفترة.

ورغم أن اسرائيل لم تكرر فرض حظر التجول بنفس الطريقة في السنوات التالية، إلا أنها لجأت لأسلوب انتقامي جديد تمثل بإغلاق المناطق المحتلة وحرمان سكانها من الدخول إلى اسرائيل بقصد العمل فيها، وهذا يعني خسارة مباشرة تقدر بـ ٢,٧ مليون دولار يومياً، هي أجور العاملين في اسرائيل، بالإضافة إلى الأضرارا التي تلحق بالزراعة نتيجة عدم وجود فرص تصدير، وكذلك الأمر بالنسبة للصناعة والتجارة.

وفي كثير من الحالات كانت عمليات الاغلاق تستمر عدة أشهر، مما رفع نسبة البطالة في قطاع غزة إلى ٦٠٪ وفي الضفة الغربية حوالي ٤٥٪. وخلال فترات الاغلاق كانت الأحوال المعيشية القاسية تضطر السكان إلى الاعتماد على الأونروا للحصول على الأغذية. ففي أثناء فترة الاغلاق على سبيل المثال، التي حدثت في النصف الأول من عام ١٩٩٣، والتي استمرت من نهاية آذار وحتى نهاية حزيران من العام المذكور، اضطرت الأونروا إلى تقديم المساعدات إلى ٢٩ ألف عائلة في الضفة الغربية و ١٢٠ ألف عائلة في القطاع.[٢٠]

الأونروا واللاجئين... آفاق واحتمالات

بعد توقيع اتفاق أوسلو في ١٣ أيلول ١٩٩٣، توقع كثيرون إنهاء أعمال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، الأونروا، لكن الجمعية العامة للأمم المتحدة قررت تمديد فترة عمل الأونروا مدة ثلاث سنوات أخرى من ١٩٩٣ – حتى ١٩٩٦. ورغم إعادة انتشار اسرائيل لقواتها في الضفة الغربية وانسحابها من كل المدن قبل نهاية عام ١٩٩٥، باستثناء الخليل التي تقرر الانسحاب منها في آذار الماضي ١٩٩٦. فإن ثمة احتمالات كبيرة بأن يتم التمديد للأونروا ثلاث سنوات أخرى من ١٩٩٦ حتى ١٩٩٩.

ويستفاد من انتقال رئاسة الأونروا من فيينا إلى غزة في النصف الثاني من عام ١٩٩٤، أن الأونروا ليست مهتمة فحسب بدعم السلطة الوطنية الفلسطينية، بل أنها تسعى إلى توفير دعم إضافي للضفة الغربية وقطاع غة من جهة، وتوفير الاهتمام بشكل أكبر لاحتياجات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبقية الدول العربية.

ولقد أعربت السلطة الفلسطينية أكثر من مرة عن مخاوفهامن أن يتم تقليص خدمات الأونروا وتقليص موازنتها. يقول رئيس السلطة الفلسطينية «إذا واجهت الأونروا مشاكل مالية من شأنها أن تسبب صعوبات في تقديم الخدمات في قطاع غزة و الضفة الغربية، سيرتب ذلك أعباء كبيرة على عاتق السلطة الفلسطينية»، وفي الاتجاه نفسه تحدث نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي «إن استمرار الأونروا في تقديم خدماتها يعزز اختيار السلطة للسلام. الدعم القوي للأونروا هي في قمة أولوياتنا. إننا نبغض رؤية تقليص في الخدمات، ونتمنى عليكم دعم الوكالة».[٢١] وقد جاءت أقوال السيد ياسر عرفات ونبيل شعث في اجتماع كبار المتبرعين والحكومات المضيفة الذي عقد في عمان في آذار ١٩٩٥، وشارك فيه للمرة الأولى وفد من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، وتقدمت الأونروا في هذا الاجتماع بمشروع يحمل عنوان: «أفق التخطيط لخمس سنوات».[٢٢]

ويلاحظ أن الأونروا قد بدأت تمارس بعض الأنشطة غير العادية منذ عام ١٩٩١، وهذه بعض الأمثلة:

١ – بناء مشفى جديد في مدينة غزة، يتسع لـ ٣٢٣ سريراً، وهو المشفى الأول الذي يتم بناؤه منذ عام ١٩٦٧، وقد وقعت الأونروا العقد مع متعهد البناء، وتبلغ كلفة المشروع ٢٠مليون دولار، وسيوفر ألف فرصة عمل مباشرة أو غير مباشرة. ومن المقرر أن يتم بناء المشفى وبدء العمل فيه عام ١٩٩٦. وإلى جانب ذلك أنشأت الأونروا كلية غزة للتمريض في أيلول ١٩٩٤.[٢٣]

٢ – إعادة إسكان اللاجئين في مخيم كندا في رفح. فبعد ترسيم الحدود بين مصر واسرائيل تقرر أن يعود سكان مخيم كندا في الجانب المصري من الحدود إلى قطاع غزة. وقد قدمت الأونروا مبلغ ١٢ ألف دولار لكل أسرة لبناء مساكن جديدة في منطقة تل السلطان. ويبلغ عدد المستفيدين من هذا المشروع / ٨١٥ / شخصاً. وفي وقت لاحق، وفرت الأونروا مبلغ / ٤٢٨ / ألف دولار لمساعدة ٣٥ عائلة أخرى من مخيم كندا للعودة إلى تل السلطان في قطاع غزة.[٢٤]

٣ – برنامج المشاريع الصغيرة The Small Scale Enterprise Programme ومن بين عدد

من المشاريع التي تستهدف زيادة فرص السكان في الحصول على دخل، وتحمل اسم برنامج الربح Income Generation Programme وهذا المشروع والمشروع الآخر المشابه له ليسا بعيدين عن مشاريع تحسين حياة الفلسطينيين في ظل الاحتلال، وقد بدأت هذه المشاريع بتمويل أمريكي، وعبر منظمات غير حكومية، في أواسط السبعينات.
ويعمل هذا البرنامج على تقديم القروض بشروط ميسرة لأصحاب مشاريع قائمة فعلاً أو ستتم إقامتها، ويتراوح المبلغ الذي يقدم لهذا الغرض ما بين / ٣٠٠٠/ و / ١٥٠٠٠ / دولار للمشروع الواحد. وقد بلغ عدد القروض المقدمة / ٢١٨ / قرضاً حتى أواخر أيلول ١٩٩٥. وتقدر إجمالي قيمة هذه القروض بحوالي / ٤,٨ / مليون دولار. وفيما يلي بعض هذه المشاريع:
- خمسة مشاريع في غزة، بلغت قيمة القرض المقدمة لها / ١٨٦ / ألف دولار، وتضم مركزاً للبصريات، مصنع معدات بناء، ورشة للمعادن، ومصنعاً لعربات الأطفال، ومخبزاً.[٢٥]
- ستة قروض في غزة قيمتها الاجمالية / ٢٣٢,٩٠٠ / دولار لتأسيس معمل بلاط، ومعمل بسكويت في خان يونس، وتوسيع معمل أحجار البيتون في مخيم الشاطيء، وتأسيس ستوديو في مخيم جباليا، وتوسيع شركة تأجير سيارات في غزة، ومساعدة المرأة في غزة على تطوير العمل في مشاغل خاصة بها.[٢٦]
- ١٣ قرضاً لمشاريع تجارية صغيرة في غزة منها: مخبزان للبيتزا، مصنع سخانات غازية، ورشة لإصلاح السيارات، عيادة للأمراض النسائية، عيادة لطب الأسنان، مشروع صيد أسماك، معمل لأحجار البيتون، ورشة لف موتورات، شركة تأجير سيارات، شركة لإنتاج الأفلام، متعهد بناء، وقد تراوحت القروض ما بين / ٣٠٠ / إلى / ٥٠٠٠٠ / دولار للقرض الواحد[٢٧].
- مجموعة من ١٣ قرض يتراوح مقدار القرض فيها ما بين / ٥٧٠٠ / دولار إلى / ٣٠٠٠٠ / دولار: مصنع للنظارات، مصنع مخلل في مخيم المغازي، مشغل خياطة، صالون تصفيف شعر، وورشة صناعة أثاث في مخيم البريج، مركز تدريب على الحاسوب في جباليا.[٢٨]
وثمة نوع آخر من القروض يعرف باسم مشروع الاقراض التضامني الجماعي Solidarity Group Lending Poject، الذي يقدم القروض إلى مجموعات تضامنية تضم كل منها ٥ - ٧ نساء. وتهدف هذه المشاريع إلى مساعدة النساء على تحسين أحوالهن المادية والحصول على دخل. وتتميز هذه القروض بأن قيمتها أقل وتسدد على فترات تمتد من ستة إلى تسعة شهور.[٢٩]
٤ - بناء وإعادة إصلاح المساكن: تزداد أزمة الإسكان حدة في كل من الضفة الغربية وقطاع

غزة. فقبل اندلاع الانتفاضة، كانت الحاجة السنوية للمساكن تصل إلى / ١٥٠٠٠ / مسكن جديد لا يتم تأمين سوى / ٧٠٠٠/ مسكن سنوياً. وبعد اندلاع الانتفاضة وتصعيد عمليات الحصار وإغلاق المناطق، اتسعت دائرة تهديم منازل الفلسطينيين، مما رفع الطلب على المساكن.
وقد بدأ مشروع بناء المساكن وإعادة إصلاحها منذ عام ١٩٩٣، وتم حتى أواخر عام ١٩٩٥ بناء ٧٦٠ مسكناً وإصلاح ٢١٢٣ مسكناً آخر في قطاع غزة. وهنالك مشروع آخر لإعادة بناء / ٣٣٤ / مسكناً وإصلاح / ٨٦ / مسكناً آخر. وتبلغ كلفة المشروع ١٥,٤٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي. ويساهم في عملية التمويل عدة جهات منها الوكالة الأمريكية للتنمية، اليابان، وكالة التنمية الدولية السويدية، المملكة العربية السعودية، الاتحاد الأوروبي.[٣٠]
وفي الختام، يمكننا القول، أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين التي رافقت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين منذ نشأتها سوف تستمر حتى إيجاد حل لهذه المسألة، لأن الأونروا بدأت تشارك في أعمال لجنة اللاجئين ضمن المفاوضات متعددة الأطراف التي تشرف عليها كندا، كما أنها تشارك أيضاً في اجتماعات الدول المانحة التي تقدم المساعدات للسلطة الفلسطينية، وثمة توقعات بأن تكون هذه الوكالة هي القناة التي تمر من خلالها الأموال المقدمة لإعادة إعمار الضفة الغربية وقطاع غزة.

الهوامش:

١ - UNRWA NEWS, Dec. 20, 1994.
٢ - UNRWA News, Press Release, Now. 1.1995.
٣ - UNRWA News, Press, Release, Now. 1,1995.
٤ - See Guide to UNRWA, June, 1995.
٥ - جمعت هذه الأرقام من التقرير السنوي للأونروا لعام ١٩٩٥، ودليل الأونروا، وكذلك مجلة اللاجئين الفلسطينيين اليوم، عدد يناير ١٩٩٥.
٦ - المصادر السابقة.
٧ - لمزيد من الأرقام. يرجى مراجعة التقرير السنوي للأونروا لعام ١٩٩٢ - ١٩٩٣، ١٩٩٣ - ١٩٩٤ و ١٩٩٤ - ١٩٩٥.
٨ - لمزيد من المعلومات راجع التقرير المقدم من قبل المفوض العام للأونروا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. UNRWA Press Release, Nov. 1995.
٩ - المصدر السابق.
١٠ - Guide to UNRWA, June 1995.

١١ - Guide to UNRWA, June 1995.

١٢ - المصدر السابق.

١٣ - المصدر السابق.

١٤ - المصدر السابق.

١٥ - The Life of Palestinians Under the Israeli Occupation, UNRWA Public Information Office, Vienna, 1992.

١٦ - مأخوذة عن المصدر السابق.

١٧ - المعلومات الواردة مأخوذة عن المصدر رقم ١٥ بالإضافة إلى تقرير الأمم المتحدة للعام ١٩٩٢ - ١٩٩٣.

١٨ - المصدر رقم ١٥.

١٩ - للمزيد من المعلومات راجع:
Palestinian Refugees Today. No. 135, january, 1994, and No 137 january 1995.

٢٠ - راجع المصادر السابقة رقم ١٥ و ١٩.

٢١ - UNRWA News, No. 706. March 10.1995.

٢٢ - المصدر السابق.

٢٣ - UNRWA News. Nov. 18,1993.

٢٤ - UNRWA News. April, 29,1994.

٢٥ - UNRWA News. April, 6,1994.

٢٦ - UNRWA News. March 1995.

٢٧ - UNRWA News. April, 5,1995.

٢٨ - UNRWA News. May, 3,1995.

٢٩ - UNRWA News. May, 17, 1995.

٣٠ - UNRWA News. May, 17, 1995.

فلسطينيون في الشتات
تجارب وشهادات

د. محمود عيسى

تقديم:

المادة المنشورة تحت هذا العنوان الذي وضعته مجلة «صامد الاقتصادي» هي جزء من بحث أوسع أعده الدكتور محمود عيسى الباحث في مركز الأبحاث الدنماركي لشؤون اللاجئين تحت عنوان «فلسطينيون من قرية لوبيا في الدنمارك: بين الحقيقة والأحلام»، وقد قام مركز الأبحاث الدنماركي لشؤون اللاجئين في كوبنهاجن بطباعة هذا البحث في ديسمبر ١٩٩٥.

تم اختيار المادة أدناه، وترجمتها بتصرف، حيث أن البحث الأصلي، المطوّل، يضم فصولاً إحصائية وتاريخية حول قرية لوبيا من حيث موقعها ضمن قرى الجليل الفلسطيني وجغرافيتها وسكانها واقتصادها منذ الغزو الصليبي عام ١١٨٧ وحتى اليوم، مروراً بالعهد العثماني، والانتداب البريطاني، وحرب ١٩٤٨، وتأسيس دول اسرائيل.

اخترنا من هذا البحث أن نستعرض الأبواب التي تتحدث عن لجوء وهجرة أهالي قرية لوبيا من فلسطين إلى لبنان ثم إلى الدنمارك، وذلك تمشياً مع اهتمام محور هذا العدد من مجلة صامد الاقتصادي، ولصعوبة نشر البحث كاملاً في عدد واحد من هذ الدورية.

المترجمة

تجربة ذاتية:

ولدت في أحد مخيمات اللاجئين في لبنان، وهناك كنت أسمع اسم «لوبيا» واسم «فلسطين» يترددان بشكل شبه يومي، وكان والدي قد غادر لوبيا عام ١٩٤٨ معتقداً أنه سيغيب عنها بضعة شهور، أو سنة على أكثر تقدير، ثم يعود إليها، غير أن ذلك لم يحدث.

وعليه، فإن إقامتنا المؤقتة كلاجئين أصبحت دائمة، وتم استبدال خيامنا ببيوت تصلح لأي شيء، سوى أن تكون سكناً لآدميين. فثمة ستائر من قماش استخدمت لتفصل العائلات، الواحدة عن الأخرى. زوجة أبي وأخي الأكبر توفيا هناك من شدة البرد والتعب وشحة الدواء. وقد مرت السنوات، الواحدة تلو الأخرى، دون أن نلمس خطوات حقيقية من أجل العودة، فتحول مركز وكالة الغوث الدولية المؤقت إلى مقر دائم. واليوم، وبعد أن مرت ٤٧ عاماً على هذه التجربة، مازال الأفق مليئاً بظلال المآسي والاحباطات، رغم جوّ التفاؤل الذي يُشيعه السياسيون من حولنا.

في خضم المسيرة الطولية، مات البعض، لكن الغالبية استمرت في العيش. وحتى اليوم لم يتطور وضع اللاجئين في لبنان كثيراً، حيث يُحظر عليهم الحصول على أذونات العمل، وهم يحرمون من الحق في التجنس، ولايتمتعون بالحقوق الاجتماعية أو الصحية الكاملة، باستثناء بعض ما تقدمه لهم خدمات وكالة الغوث (الأونروا). ومع ذلك فإن غالبية رجال المخيم يعملون بمشقة طيلة أيام الأسبوع – حتى في يوم العطلة الاسبوعية – بدون تصاريح عمل رسمية، والنساء يعملن في الحقول وبعض الأعمال الاخرى الخفيفة، إلى جانب مهماتهن المنزلية، ولم نعرف الاجازات إلا ككلمات نقرأها في الصحف أو نسمعها في الأفلام. الحديث عن فلسطين ولوبيا كان مهيمناً على حياتنا اليومة، حتى في الأوقات العصيبة. ففي الخمسينات، وخلال مواسم الشتاء العاصفة التي امتازت بتسرب المطر من خلال النوافذ والأبواب، كما نلتف حول «البريموس» لنتدثر من البرد، وكان الكبار يحدثونا عن البيوت الدافئة وأشجار الزيتون الغالية التي سيعودون إليها في مدنهم وقراهم. وكانوا يكررون على مسامعنا ضرورة الاكتفاء بالضروريات، وعدم شراء أثاث وأشياء ثقيلة، حتى لا تكون عبئاً علينا خلال رحلة عودتنا إلى البلاد.

في مدارس الأونروا، قيل لنا أننا يجب أن لا نتحدث عن أصولنا بصوت عالٍ، فالبوليس السري يجوب المخيم ويراقب كل حركة تصدر عن أي منا، أحد مدرسينا نجح في الحصول على تصريح لاصطحاب طلاب صفنا في رحلة إلى المنطقة الحدودية الفاصلة بين لبنان واسرائيل – فلسطين، وهناك، ومن وراء الأسلاك الشائكة قام كل منها بجرف حفنة من التراب

الفلسطيني، البعض أكل شيئاً من التراب، والبعض الآخر جرح نفسه ليترك بضع قطرات من دمه تسيل فوق حجر وراء السياج، كذكرى منه لوطنه المحتل، أما أنا فأخذت حفنة من التراب وخطلتها مع طعامي وأكلته، وكان طعم الوجبة آنذاك لذيذاً جداً.

كانت أعمارنا تتراوح بين الثالثة عشرة والرابعة عشرة، وفي طريق عودتنا بدأنا بإنشاد «بلادي بلادي»، لكن ما أن اقتربنا من نقطة التفتيش اللبنانية، حتى طلب منا أن نستبدل النشيد بآخر لبناني، وهكذا كان، وعبرنا نقطة التفتيش دون أية متاعب.

مثل هذه الأشياء الصغيرة ظلت تؤرقني، وللأسف، لم أدركها إلا بعد سنوات.

في أحد الأيام، استيقظ المخيم مذعوراً على مشهد البوليس وهو يجر مجموعة تتراوح ما بين ٢٠ – ٣٠ شخصاً من رجال المخيم إلى بيروت، وعندما استفسرنا، قيل لنا أن هناك أوامر بمعاقبة المخيم بشكل جماعي، لأن أحد أبناء المخيم خلع مكبر الصوت المعلق على باب دائرة البوليس وقام بتكسيره، وظلت مجموعات رجال المخيم تساق إلى بيروت للتحقيق معها،حيث تعرض هؤلاء الرجال لأنواع من الضرب والإهانة، وقيل لنا أن العملية ستستمر حتى يعترف أحدنا باسم الصبي الذي كسر مكبر الصوت، لكن إمام الشيعة آنذاك، الشيخ سليمان اليهفوفي، تدخل لدى السلطات وتوقفت تلك الاعتقالات. ومن المفارقات العجيبة أن كل من المعتقلين خلال تلك الحملة كان مضطراً إلى أن يدفع أجرة نقله إلى بيروت من حسابه الخاص.

في سنوات الدراسة المتقدمة، كان يسمح لنا بالالتحاق في مدارس غير مدارس وكالة الغوث، وهناك كنا نعامل بطريقة مختلفة عن الآخرين، حيث كان محظوراً علينا حضور حصص التدريب العسكري التي كانت مفروضة على بقية التلاميذ، وكانت تساؤلاتنا تكبر يوماً بعد يوم، لماذا؟ من أنا؟ ولماذا علي أن أعيش في تناكيات المخيم هذه؟ ولماذا يكرر أباؤنا ومعلمينا على مسامعنا كل يوم نصائح بالابتعاد عن السياسة.

هذه التساؤلات، وغيرها، دفعت الغالبية العظمى من أبناء جيلي إلى الالتزام بالدفاع عن القضية الفلسطينية، واستمرت المحاولات والخطط لإذابة الشعب لفلسطين وإنهاء قضيته، إلا أنها باءت بالفشل.

من جهتي، نجحت بعد ثلاثين عاماً من الحلم، أن أزور قريتي «لوبيا»، ولكنني زرتها بصفتي مواطناً دانمركياً، وبعد بضعة أشهر من الزيارة الأولى عدت إليها ثانية مع فريق من مصوري وباحثي التلفزيون الدنماركي، في محاولة منا لتتبع أثار وانقاض إحدى الأسر الفلسطينية (أسرتي)، التي تركت لوبيا عام ١٩٤٨.

فبعد ٤٦ عاماً من النفي القسري، تمكن والداي من زيارة لوبيا، واللقاء من جديد مع من

تبقى من آقاربهما في فلسطين، وعندما وصلنا إلى لوبيا (كسائحين)، وجدناها خاوية إلا من بعض الأنقاض، لكن والدي جال فيها شبراً شبراً، وروى تاريخ كل صخرة وبئر ماء، وشجرة، وكهف، حتى أنه تمكن من تمييز مكان بيته الذي لم يعد هناك، أما والدتي فقد نبشت الزيارة أحزانها وأحقادها واسترسلت في صب لعناتها على قادة ذلك الوقت الذين برأيها كانوا مسؤولين عما حصل. وقررت في تلك اللحظة أن أبدأ بالبحث في التاريخ المأساوي لمجتمع وسكان لوبيا التي تم بناؤها قبل ثلاثة آلاف عام على يد أجدادنا الكنعانيين.

لوبيا في هذا السياق، هي نموذج من بين مجموع ٤١٨ قرية تم تدميرها عام ١٩٤٨ وأهالي لوبيا المشردين هم جزء من مجموع ثلاثة أرباع مليون فلسطيني تم اقتلاعهم من مدنهم وقراهم آنذاك. قرار الأمم المتحدة الذي أكد «حق العودة» لهؤلاء عام ١٩٤٨ لم يساعد بشكل عملي في عودة أحد منهم، وبدلاً عن ذلك، سعت الأمم المتحدة إلى بناء المخيمات لهم في الدول العربية المجاورة وفي الضفة الغربية وغزة، وزودتهم طيلة هذه السنوات ببعض الاحتياجات الضرورية للحياة. تبع ذلك حرب ١٩٦٧، التي أضافت مليون ونصف المليون لاجيء جديد الى جماهير اللاجئين الفلسطينيين.

اليوم، وبعد مرور سنة ونصف على توقيع اتفاقية أوسلو، لم يطرأ أي جديد على وضع اللاجئين الفلسطينيين، في الوقت الذي بدأ فيه جيل لوبيا القديم بالاختفاء، وبدأ الحديث عن قرانا المدمرة ولاجئينا ينحسر ويحتل مواقع أقل أهمية، وأقل إلحاحاً، ووجدت أن أضعف الإيمان أن أعمل على جمع تاريخ لوبيا وأهلها الذين يبلغ عددهم حوالي ٤ آلاف نسمة موزعين في لبنان وسوريا والأردن واسرائيل والسويد وألمانيا والدنمارك.

وما هذه الورقة عن الفلسطينين في الدنمارك إلا بداية لهذا البحث الذي لا يتناول لوبيا إلا باعتبارها حالة ونموذجاً لمئات القرى الفلسطينية التي توشك أن تصبح منسية.

الجيل القديم وذكريات الحرب والهجرة:

منذ صدور قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، بدأ اليهود بإرسال وسطاء عرب إلى وجهاء قرية لوبيا لإقناعهم القبول بفكرة ضم القرية إلى حدود دولة اسرائيل الجديدة، واعدينهم السماح لهم بالعيش في سلام مع جيرانهم اليهود في المستقبل، لكن كافة هذه الوساطات رُدت على أعقابها.

وفي ٢٤ مارس ١٩٤٨، وقع أول اشتباك مسلح بين لوبيا والمهاجمين اليهود، حيث قتل سبعة من المهاجمين، وستة من أهالي القرية، واستمر ذلك الاشتباك حوالي ٤ ساعات، تلاه بعد

ذلك في ١١ مايو اشتباك آخر، وتوالت المناوشات حتى ١١ يونيو (ليلة الإعلان عن الهدنة)، حين وقعت المعركة الكبرى التي أسفرت عن احتلال لوبيا.

عباس فياض (مواليد عام ١٩١٨) يقول:

كنت مجنداً في الجيش البريطاني، وعندما كان الجيش البريطاني يستعد للخروج من فلسطين، بدأ اليهود معاركهم ضدنا، وكانت لوبيا آخر قرية من قرى الجوار والمدن التي هزمت في المعارك،حيث سبقتها طبريا ويافا وصفورية، واذكر أن رجال القرية احضروا حافلة وركبنا فيها متجهين إلى صفورية عندما علمنا أن اليهود يحاصرونها، لكننا وصلنا هناك متأخرين، حيث وجدنا أنهم قد تمكنوا من دخولها واحتلالها، فعدنا إلى لوبيا، وفي الطريق التقينا مجموعات من أهالي قرى طرعان، كفر كنا والمشهد والرينية ينتشرون في الطرقات بلا هدى بعد أن سقطت قراهم، وادركنا حينها أن دور لوبيا قد حان.

وقعت معركة لوبيا خلال شهر رمضان، وحاول اليهود احتلال القرية بمهاجمتها من الشمال والجنوب في آن واحد، ونجح أهالي القريةفي القبض على الكتيبة العسكرية التي وصلتنا قادمة من جهة طبريا، واعتقدنا لوهلة أن المعركة انتهت، لكن سرعان ما علمنا أن اليهود يهاجمون القرية من الجنوب، فتحركنا إلى هناك لصدهم، وكان النجاح حليفنا في هذه المعركة التي سقط خلالها ٢٠ من رجال القرية، لكن سرعان ما وصل أحد الجيوش العربية لمساعدتنا، وكنا في أفضل حال عندما وصلوا، حيث أوشكنا على استعادة قرية الشجرة، التي كانت مركزاً للجيش اليهودي، إلا أن قائد الجيش العربي أمرنا بالتراجع، فرفضنا، وفوجئنا بأنه حوّل فوهات أسلحته نحونا، وبدأ بقصفنا، فنشبت معركة بيننا وبين تلك القوة أسفرت عن استشهاد أحمد غبيش وعبد اللطيف رشدان من رجال القرية، وهكذا سقطت لوبيا بفضل الجيش الذي اعتقدنا أنه «جيش للإنقاذ»، لكنه كان في الحقيقة «جيش الإذعان والخذلان».

بعد ذلك رحلنا إلى بنت جبيل ثم إلى البقاع اللبناني حيث أمضيت سنوات عمري، وقبل عامين فقط حضرت إلى الدنمارك.

أمينة تتذكر:

كان الوقت موسم حصاد، وكنا ننام في الحقول، وليلة المعركة الكبرى سمعنا إطلاق نار في القرية، وفي اليوم التالي وجدنا جثتين لاثنين من اليهود في القرية، وكانت الجثث ملقاة في أرض عوض أحمد (من أهالي القرية)، وحضر قسيس من أحد القرى المجاورة لتسلم الجثتين،

لكننا رفضنا تسليمهم له، بعد ذلك أرسل اليهود شخصاً يدعى حسن أبو دهيس، وهو من لوبيا أصلاً ويعمل في طبريا، وكان حسن يحمل رسالة تطلب من أهل القرية الاستسلام والعيش بأمان مع اليهود وتحت حكمهم، لكن أهل القرية طردوا حسن واصفينه بالعميل الخائن.

وعندما كان رجال لوبيا على وشك استعادة «الشجرة» من اليهود، أعلن الجيش العربي عن هدنة لوقف النار، واستعاد اليهود سيطرتهم التامة على الشجرة، أمام أعين العرب الذين بدلاً من مساعدتنا، وجهوا أسلحتهم باتجاه العفولة وبدأوا بمهاجمتها، وبعد ثلاثة أيام طلب منا الجيش العربي مغادرة لوبيا، وحضر حسن أبو دهيس ومعه عدد من السيارات لنقلنا خارج القرية. وتختتم أمينة ذكرياتها في فلسطين بالقول: كنا نعيش حياة هادئة مع اليهود، وكنا نشتري من محلاتهم في طبريا، لكن المشكلة بدأت عندما بدأ اليهود من خارج فلسطين بالقدوم، فهم الذين سببوا المشاكل لنا ولليهود الأصليين.

وعن رحلة اللجوء إلى لبنان تقول:

وصلنا إلى وادي سلمة، وأمضينا هناك خمسة أيام، ثم انتقلنا إلى المغار، لكن الطائرات الاسرائيلية قصفت المغار فتركناها إلى الجرمق حيث بقينا ستة أيام، ثم رحلنا إلى رميش، وهناك وجدنا نقطة تفتيش لبنانية، وكنا منهكين، وطلبنا منهم شاياً لنسد به عطشنا، فقدموا لنا ابريق شاي مقابل خمسة قروش. بقينا هناك خمسة أيام ثم نقلونا إلى بنت جبيل، وكنا حوالي ٢٥ شخصاً، ومن بيننا أطفال مصابون بالتيفوئيد، وهناك زارنا طبيب، وأخذ بعض المرضى منا إلى بيروت لمعالجتهم. بعد ذلك نقلنا إلى عنجر في البقاع، حيث مكثنا بضعة شهور، ثم جاءنا من يقول أن الحياة في دمشق أفضل من البقاع، فانتقلنا إلى هناك، متنقلين من مخيم إلى آخر، لكن المشاكل كانت كثيرة هناك، وخاصة مشكلة قلة المياه، فقررنا العودة إلى البقاع اللبناني، وعشنا في مخيم بعلبك ٢٥ يوماً، انتقلنا بعدها إلى عنجر، حيث دامت إقامتنا لمدة سبع سنوات.

خرجنا من عنجر بعد أن بدأ الأرمن هناك بافتعال المشاكل معنا، وكان الأرمن في ذلك الوقت ذوي نفوذ ولهم ممثلون في البرلمان اللبناني والمجلس المحلي، فتركنا عنجر إلى عين الحلوة في الجنوب، ولكن الحياة كانت قاسية هناك، حيث لم نتمكن من الحصول على طعام لأولادنا، فانتقلنا ثانية إلى مخيم البص، وهناك وقعت مشاكل كبيرة بين الأهالي وبين السلطات العسكرية، وفي النهاية، استقر بنا المقام في مخيم البرج الشمالي، حيث بنينا بيتاً وعشنا فيه حتى عام ١٩٨٩، حين انتقلنا أنا وعائلتي إلى الدنمارك.

ومن ذكرياته عن هذه التجربة يقول علي:

رحلت مع والدي واخوتي وعمي دياب إلى المغار ثم إلى شعب ثم إلى دير القاضي، ثم بنت جبيل في لبنان، ومكثنا هناك لمدة شهرين، وبعدها جاءت مجموعة من الجيش اللبناني ونقلتنا إلى القارون، بعد ذلك نقلنا البوليس اللبناني إلى عنجر، ومن هناك إلى مخيم قريب من بعلبك، ومكثنا هناك طيلة الأربعين عاماً الماضية، وقبل خمس سنوات فقط حضرت إلى الدنمارك. في لبنان كنت أتنقل بين العمل في الحقول والعمل في ترفيت الطرقات.

ثلاثة أجيال من لاجئي لوبيا في الدنمارك:

يصل مجموع الفلسطينين من قرية لوبيا في الدنمارك إلى حوالي ٨٥٠ نسمة، يضمون بين أعدادهم شرائح من أجيال ثلاثة، الجيل الأول يضم من تجاوزت أعمارهم الخمسين عاماً، وأكبرهم يبلغ الثمانين، أما الثاني فيضم الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ - ٥٠ عاماً، والثالث يضم الأطفال والشبان تحت سن الـ ٢٥ عاماً.

من مجموع الأربعة الآف نسمة التي كانت تشكل سكان لوبيا عام ١٩٤٨، تمكن ٥٠٠ شخص من البقاء في قرى الجليل، وغالبيتهم يعيش اليوم في قرية دير حنا. أما البقية، فقد رحل معظمهم إلى لبنان لأنها كانت الأقرب إلى منطقة الجليل من أي من الدول العربية الأخرى.

من مجموع المقابلات التي أجريتها مع عدة نماذج من الأجيال الثلاثة المذكورة أعلاه، خرجت بمواصفات عامة مشتركة تجمع بين أفراد كل جيل منهم، فالجيل الأكبر يمتاز بالتصاقه الشديد بالذكريات القديمة، خاصة تلك المرتبطة بفلسطين ولوبيا، أما مسار حياته اليومية فهو مزيج من الغضب والخوف والمرارة وعدم الرضى، ويبدي أفراد هذا الجيل اقتراباً وتعلقاً بالدين (الدين الإسلامي)، بشكل ملحوظ، حيث يجدون في تأدية فروضهم الدينية عزاء وسلوى لهم، وأملاً في تعويضهم عن آلام الدنيا بحياة راغدة في الآخرة.

ومن جهة أخرى يبدي أفراد هذه العينة اهتماماً شديداً بمتابعة الأخبار السياسية، سواء المتعلق منها بفلسطين المحتلة أو البوسنه، أو في جمهورية الشيشان أوأي من المناطق الأخرى في العالم التي يعتقدون أنها تشترك معهم بتجارب مريرة، حتى لو كانت تلك الدول لا تتحدث بنفس لغتهم.

بالنسبة لظاهرة التمسك الشديد بالدين لدى هذه المجموعة، فمن الواضح أن أسبابها عديدة، لكن أبرزها يتمثل في أن غالبيتهم وجدوا أنفسهم، وللمرة الأولى في حياتهم، يعيشون في مجتمع غريب كلياً عنهم، من النواحي الدينية والثقافية والحضارية. ولأنهم في غالبيتهم كانوا

عاطلين عن العمل فجأة بعد عشرات السنين من الاعتياد على العمل، فأنهم أصبحوا يعانون من فراغ شديد يملأونه إما بالزيارات العائلية أو بالذهاب إلى المسجد. والمسجد في الدنمارك، إضافة إلى كونه مكان عبادة، فهو مكان يجد فيه أفراد هذا الجيل شيئاً من هويتهم وانتماءاتهم، التي يشعرون بضياعها نتيجة لوجودهم في المهجر، وتوزعهم الجغرافي على مناطق سكنية متناثرة، حيث فقدت الأسرة الممتدة معناها ومحتواها في خضم شروط الحياة الغربية.

بالرغم من الصدمة الثقافية التي يعيشها أفراد هذه الشريحة من اللاجئين، إلا أنهم يكنون مشاعر دافئة ومسالمة للدنماركيين، فهم لا ينفكون يقارنون بين حياة الاضطهاد والاعتقال والتشرد التي تعرضوا لها على يد اليهود، ثم في ظل بعض الأنظمة العربية، وبين امتيازات الضمان الاجتماعي والصحي، والحرية الشخصية التي ينعمون بها في المهجر الآن.

جيل اللاجئين من العمر المتوسط:

يتصف غالبية أفراد هذه الفئة بأنهم الأكثر قلقاً وانزعاجاً من أوضاعهم، فهم مثل آبائهم عاشوا تجربة الخوف والتشرد، كما أن معظمهم مارس العمل السياسي من خلال انخراطه في صفوف الثورة الفلسطينية، وأصبحت منظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة لهم رمزاً لهويتهم الشخصية وهوية بيئتهم الجماعية.

ورغم أن أحداً منهم لم ير قرية لوبيا أو غيرها من مدن وقرى فلسطين، إلا أن حياتهم اليومية تشكلت بتأثر كامل من حقيقة أنهم أولاد وبنات لآباء انتزعوا من وطنهم، وشكل انتماء هؤلاء لمنظمة التحرير الفلسطينية عامل توازن هام لديهم، فمنظمة التحرير كانت بمثابة السلطة العليا التي أضعفت وحجّمت مشاعر الاحباط والضعف والخوف التي كان ينشرها الجيل الأكبر، ووجد الأبناء أنفسهم أقوياء واثقين بأنهم سيكونون أقدر من آبائهم على تصحيح المسيرة.

هذا التفاؤل والحماس، تراجع بازدياد الضربات التي تعرضت لها فصائل منظمة التحرير في لبنان، وبهجمات المليشيات اللبنانية المختلفة على مخيمات صبرا وشتيلا، وقبلها مجزرة تل الزعتر، وأخيراً كان اجتياح لبنان عام ١٩٨٢، الذي شكل ضربة قاسمة لأحلام وأماني هؤلاء، وكانت النتيجة أن حوالي عشرة آلاف شاب وشابة من المخيمات الفلسطينية في لبنان لجأوا إلى بعض السفارات الأوروبية، وحصلوا على لجوء سياسي في دول مثل الدنمارك والسويد وألمانيا.

الشعور بالإحباط والهزيمة ولّد نهجاً جديداً في أوساط هذا الجيل، فالذين جاءوا إلى الدنمارك، وصلوا إليها وهم غير قادرين على تحديد سبب و هدف لانتقالهم، في البداية اعتقدوا أنهم في حالة هجرة مؤقتة، تماماً مثلما ظن آباؤهم عام ١٩٤٨، وتوالت السنين ليكتشف هؤلاء

أن إقامتهم أصبحت دائمة في الدنمارك، فالسلطات اللبنانية تزيد من التعقيدات والشروط والإجراءات قبل أن تسمح لأي منهم بالعودة إلى لبنان، حتى لمجرد الزيارة، وكل اللاجئين الموجودين في الدنمارك من حاملي الوثيقة اللبنانية باتوا يحتاجون إلى تأشيرة من السفارة اللبنانية لدخول لبنان.. ومن جهة أخرى فإن السلطات اللبنانية تطلب من كل الذين هاجروا من لبنان ولجأوا إلى الدنمارك أن يسلموا بطاقات التسجيل الخاصة بهم كلاجئين، بهدف إلغاء أسمائهم من قوائم وأعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

هذه القرارات، شكلت بالنسبة للفلسطينيين اللاجئين صدمة حقيقية، خاصة وأن هذه الخطوات وضعتهم أمام حقيقة أن الدنمارك أصبحت ملجأ دائماً لهم. فالعودة للبنان غدت شبه مستحيلة، والعودة إلى فلسطين تبدوا أشبه بالحلم الذي لن يتحقق، فالساسة الاسرائيليون يصرون بوضوح أنهم لن يعترفوا بقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ القائل «بحق العودة»، واتفاقية أوسلو لا تتحدث عن حق عودة لاجئي عام ١٩٤٨، الأمر الذي دفع باللاجئين إلى الاعتقاد بأن اتفاق أوسلو هو أشبه بالحكم عليهم بالعيش حتى الموت في مخيماتهم أينما كانت.

هذه الحقائق، في مجموعها، وضعت أفراد هذه العينة في الدنمارك أمام مفترق طرق، فهم إما أن يتقبلوا الحقيقة كما هي، ويحاولون بقرار عقلاني أن يستفيدوا إلى أقصى الحدود من وجودهم في الدنمارك، أو أنهم يستسلموا إلى السلبية وحياة الشلل التي لا يمكن التكهن بنتائجها. وربما يكون هناك مكان لحل ثالث وسط، يتضمن محاولة تعميق الهوية والثقافة الفلسطينية بين أفراد المجموعة وعائلاتهم، مع العمل على الانخراط في نشاطات عملية مفيدة، مثل البحث عن عمل مناسب، أو المشاركة في نشاطات اجتماعية وتطوعية في الحياة الدنماركية، الأمر الذي من شأنه تجسير بعضاً من الهوة السحيقة التي تفصل بين الأحلام الجميلة وبين الحقائق اليومية المرة التي يعيشونها.

ومن أبرز مؤشرات قلق وعدم رضى أفراد هذه المجموعة عن وضعهم الحالي، هو رفضهم التام لتعلم اللغة الدنماركية، وإصرار غالبيتهم على شراء أجهزة الساتلايت الحديثة لتبقيهم على اتصال يومي دائم مع أخبار لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، والعالم الناطق باللغة العربية. وقد باءت كل محاولات المجلس الدنماركي لرعاية اللاجئين في تحفيزهم للانخراط في دورات مجانية لتعلم لغة البلد المضيف، وتركزت أسباب رفض الغالبية لتعلم الدنماركية في نقطتين: الأولى أنه ليس أمامهم أية فرص لاستخدام اللغة الجديدة في الحياة اليومية، فهم يعيشون وسط تجمع فلسطيني بحث، ولا يختلطون مع أي من سكان البلد، لذا فليست لهم حاجة لتعلم اللغة، ولو تعلموها فلن يستطيعوا ممارستها. والسبب الثاني هو حقيقة أنهم عاطلون عن العمل، ويتلقون

رواتب من الضمان الاجتماعي، مما يجعل دوافعهم لتعلم اللغة شبه معدومة، حيث أنهم يعتقدون أن هذا الحال سيدوم بهم للأبد. ويبدو أن السبب الوحيد الذي دفع بعضاً من اللاجئين للإنخراط في دروس اللغة، هو محاولة تجنب العقوبات التي يفرضها عليهم مندوب وزارة الشؤون الاجتماعية فيما لو رفضوا ذلك.

لقد عبر رئيس بلدية «أرهس» الدنماركية عن هذه الحالة بقوله: «إن الفلسطينيين يرفضون كل محاولة للاندماج في المجتمع الدنماركي». غير أن ما لم يفسره رئيس البلدية، هو سبب هذا الرفض، وخلفياته النفسية والاجتماعية والسياسية.

جيل اليافعين من اللاجئين:

معظم أفراد هذا الجيل هم إما من الذين ولدوا في الدنمارك، أو أنهم من الذين انتقلوا إليها صغاراً وكبروا فيها.

وبشكل نظري، يتوقع المرء أن يجد أفراد هذه الفئة، أقل تعصباً وأكثر ميلاً للاندماج في نمط الحياة الدنماركية، إلا أن الحقيقة تظهر غير ذلك، فأبناء هذا الجيل مختلفين عن آبائهم وأجدادهم في كثير من الجوانب، حيث أُتيحت لهم فرص تعليم حديثة وجيدة، واتقنوا اللغة الدنماركية، وأصبحوا يعرفون كيف يتصلون بالدنماركيين ويتخاطبون معهم، ومع ذلك، فهم يبدون مثقلين بهموم من نوع آخر، وتحدٍ أكبر من ذلك الملقى على كاهل آبائهم. وتبرز همومهم كلما سئلوا عن موطنهم الأصلي، حيث يجدون أنفسهم بين أناس لا يعرفون الكثير، أو لا يعرفون الحقيقة حول فلسطين وقضيتها، إضافة إلى اضطراهم لمواجهة مناقشات وآراء الآخرين المتعلقة بدينهم، الأمر الذي يدفعهم في كثير من الأحيان إلى تبني مواقف حادة ودفاعية تجاه دينهم (الإسلام) وهو الأمر الذي لا يدرك أبعاده إلا من ينظر إلى هذه الظواهر بقليل من التحليل النفسي لواقع هؤلاء اليافعين.

وبشكل عام، فان حياة أفراد هذا الجيل مرتبطة جذرياً بمؤسسة العائلة، وبالتجمعات الفلسطينية المنتشرة في عدد من المناطق الدنماركية، والتي لها دور أساسي في تشكيل وعي هذا الجيل، إلا أن هناك بعض الحالات التي ينعدم فيها الانسجام والتوافق بين الجيل الأكبر وجيل الصغار، مما أدى إلى بروز صراعات حادة بينهم وصلت إلى حد تدخل الجهات الرسمية الدنماركية، مثل المشرفين الاجتماعيين، وأحياناً الشرطة، وفي الغالب يكون الصغار هم الذين بادروا وطلبوا تدخل هؤلاء لانقاذهم من حالة تصارع لا يستطيعون احتمالها. ويمكن تلخيص أسباب هذا الصراع بخلافات حول مفاهيم الشرف والأخلاق والكرامة، وهي المفاهيم التي تتمسك بها العائلات الفلسطينية بشكل تقليدي، وتفرضها على أفرادها بالنفوذ والسلطة.

الصراع بين الأجيال هو مسألة طبيعية وموجودة في كافة المجتمعات، حتى في المجتمع الدنماركي، لكن القضية في أوساط اللاجئين في الدنمارك تتخذ أبعاداً أكبر وأكثر تعقيداً، حيث أن إيجاد الحلول السلمية لها يشكل بحد ذاته مشكلة، لأن العاملين في حقل النشاط الاجتماعي من الدنماركيين يجدون أن تطبيق ما خبروه من أساليب حل المشاكل النفسية والاجتماعية، لا يجدي كثيراً في حالة مجتمعات اللاجئين، لأن طبيعة مشاكلهم مختلفة، ولأن العاملين الاجتماعيين أنفسهم غير مزودين بخلفية كاملة عن تاريخ وطباع وعادات ونفسيات اللاجئين. ويزيد من احتمالات حدوث مشاكل اجتماعية في أوساط اللاجئين الفلسطينيين، حقيقة أنهم جميعاً لا ينتمون إلى فئة واحدة متجانسة في الأصل، فبعضهم قادم من سوريا، وآخرون من الأردن، والغالبية من لبنان.. كما أن الفوارق الطبقية بين أسرهم كبيرة (غني – فقير).

الدنمارك: محطة مؤقتة أم دائمة:

يمكن تلخيص وجهة نظر الجيل الأكبر من أهالي لوبيا في الدنمارك بالقول بأنها تحمل الكثير من مشاعر الود والعرفان بالجميل للدنماركيين، لأنهم يعاملونهم باحترام وانسانية أكثر من تلك التي عوملوا بها في الدول العربية، ومع ذلك تظل الدنمارك بالنسبة لهم محطة مؤقتة بانتظار العودة إلى لوبيا، لكن، إذا استحالت هذه العودة، وكان لديهم خيار بين أن يعودوا إلى سوريا ولبنان أو أن يعودوا إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنهم يختارون العودة إلى مخيماتهم في سوريا ولبنان. وعن احتمال قبولهم بتعويضات عن ممتلكاتهم في لوبيا، كان الرفض القاطع هو جواب جميع أفراد العينة التي تم سؤالها.

أما أفراد الجيل المتوسط فلم تكن إجاباتهم متجانسة حول كثير من المواضيع، إذ اختلفت لدى تقييمهم لتجربتهم في الدنمارك ووصفهم لمشاعرهم تجاه الدنماركيين.

البعض امتدح الدنماركيين، وأشاد بالديمقراطية لديهم، وبالهدوء والأمن الذي توفره لهم الحياة هناك، لكن الغالبية تحدثوا عن رفض المجتمع الدنماركي لهم، واستمراره في التعامل معهم كلاجئين وغرباء، ويتمثل هذا الفرض الاجتماعي لهم في رفض تشغيلهم، وإرغامهم على العيش في مناطق معزولة بعيدة عن الدنماركيين.

ويحلل البعض أسباب هذا العزل للاجئين الفلسطينيين بالقول أن الدنمارك أصلاً لم تستقبلهم لأسباب إنسانية، وإنما استقبلتهم ضمن إطار التسوية السلمية وشروطها. وأشار هؤلاء إلى ان المستقبل الذي ينتظرهم في الدنمارك هو مستقبل مظلم، فهم يشعرون أنهم يضيعون سنوات عمرهم هباءً بلا عمل، خاصة وأن نسبة لا بأس بها منهم هم في الأصل متعلمين وكانوا

يمارسون مهناً علمية مثل الهندسة والطب وغيرها.. وهم الآن قد بدأوا يفقدون مهاراتهم وينسون ما تعلموه. وفيما يتعلق بخيار العودة، يجمع أكثريتهم على أن لوبيا هي الخيار الأول الذي يرغبون بالعودة إليه، ثم تأتي لبنان وسوريا كخيار ثانٍ، أما الضفة الغربية وقطاع غزة، فلم يوافق أحد من أفراد المجموعة (الذين تم سؤالهم) على أنها مكان ينتمي إليه أو يتمنى العودة إليه. وتعرض غالبيتهم إلى مسألة التعويض الذي قد يقدم للاجئين عن ممتلكاتهم في لوبيا، ورفضه الجميع.

باختصار، يمكن القول أن معظم أفراد هذه المجموعة ينظرون إلى مستقبلهم في الدنمارك بسوداوية وتشاؤم عاليين، ويتمنون في الوقت نفسه أن يكون أولادهم أقدر منهم على الاندماج في المجتمع الدنماركي، وأقدر على إثبات وجودهم، وفرض أنفسهم كجزء من المجتمع وليس كلاجئين وغرباء.

الجيل الأصغر، وهو الجيل الذي يضم في غالبيته طلبة المدارس والجامعات الذين إما ولدوا في الدنمارك، أو انتقلوا إليها صغاراً وترعرعوا فيها، وهم بحكم اختلاطهم مع الدنماركيين في المدارس والمعاهد، تمكنوا من اتقان اللغة الدنماركية، ومن التعرف عن قرب على عقلية وآراء وطباع الدنماركيين، الأمر الذي ترك آثاراً إيجابية لدى البعض منهم، وساعدهم في كسر حواجز التأقلم، أما البعض الآخر، فإن معايشته للدنماركيين عن قرب اشعرته بمزيد من الغربة عن هذا الشعب، وزادت من تعلقه بجذوره الوطنيةوالدينية والثقافية.

حول مستقبلهم والمكان الذين يتمنون العيش فيه بشكل دائم، أجاب قلة بأنهم سعيدون في الدنمارك ويرغبون في استكمال مسار حياتهم فيها، أما الأكثرية فقالوا إنهم لا يعرفون لوبيا إلا من خلال أحاديث أهلهم، ولذا فهي ليست سوى قرية مثل أية قرية أخرى في فلسطين، وأنه يتمنون العودة إلى فلسطين، وليس بالضرورة إلى لوبيا، وفلسطين بالنسبة لهم هي «اسرائيل اليوم». وعن لبنان، أجاب غالبيتهم بأنه وطنهم الثاني الذي يحبون العيش فيه إذا كان من الصعب العودة إلى الموطن الأول، أما عن الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فكانت الغالبية متأثرة بآراء أبائهم، حيث أعربوا عن رفضهم الانتقال والعيش فيها،وتحدثوا عن صعوبة الحياة الاقتصادية في الضفة والقطاع، وعن صعوبة إيجاد عمل، كواحد من أسباب عزوفهم عن التفكير بالعودة والعيش هناك.

أما بعض اليافعين، فقد تحدثوا باسهاب عن مفهوم اللجوء، وعن معاناتهم الشخصيةفي الدنمارك لكونهم لاجئين، ووصفوا أنفسهم بأنهم يعيشون هناك في شبه معتقل كبير، حيث أن مجموعة منهم حرمت من المشاركة في نشاطات مدرسية رياضية أو ترفيهية في الدول المجاورة

للدنمارك لأن بعض هذه الدول، مثل ألمانيا، رفضت منح هؤلاء الصغار تأشيرات دخول إلى أراضيها أسوة بزملائهم من الصفوف المدرسية التي يدرسون فيها، وقد تركت هذه الحوادث لدى البعض شعوراً بالمرارة والغضب، ورفضاً لاستمرارهم في العيش كلاجئين، الأمر الذي عبروا عنه بالقول أنهم يرغبون في ترك الدنمارك إلى اية بقعة في العالم تحمل اسم «فلسطين»، ولا يهم إن كانت فلسطين ممثلة في لوبيا أو في أريحا أو في غزة أو أية مدينة أو قرية أخرى... لأن البلد التي تحمل هذا الاسم، ستعطيهم ولأول مرة هوية خاصة بهم، ولن يكونوا لاجئين بعد ذلك.

ومن المشاكل الاجتماعية التي طرحها أفراد هذه المجموعة حول الحياة في الدنمارك، تحدثوا عن عدم احترام زملائهم للدين الإسلامي، وعدم تمكنهم من بناء علاقات صداقة مع الدنماركيين خارج إطار المدرسة أو الجامعة، وعن الاختلافات في الطباع والمظهر واللباس وخاصة بين البنات الفلسطينيات والبنات الدنماركيات، وعن إحجام الطلبة (وخاصة في الجامعات)، عن الحديث مع الفتيات العربيات، لاعتقادهم بأنهن معقدات، لا يرغبن بالحديث إلى الشبان.

هذه الآراء، ليست سوى نموذج لأفكار الجيل الصغير من اللاجئين، الذين يعتقد من يكبرونهم أن مستقبلهم في الدنمارك سيكون أفضل من مستقبل أبائهم، لكن الواقع يشير إلى غير ذلك، حيث يبدو أن فرص الانخراط في المجتمع والتعرف عليه عن قرب، والتي أتيحت لهؤلاء أكثر من غيرهم، قد زادت من حدة شعورهم بالاغتراب وحنينهم لفكرة الوطن.

ترجمة: سمر القطب

العلاقات الاقتصادية ومعوقات التبادل التجاري الأردني الفلسطيني ★

العلاقات الاقتصادية الأردنية الفلسطينية:

في ضوء مرحلة السلام في المنطقة بين اسرائيل من جهة والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، عقدت الحكومة الأردنية اتفاقاً اقتصادياً مع الجانب الاسرائيلي وآخر مع الجانب الفلسطيني.

أولاً: أبرز ملامح اتفاق التعاون التجاري بين الأردن والسلطة الفلسطينية الموقع بتاريخ ٢٦/١/١٩٩٥:

- تأكيد الالتزام بالعمل بمبدأ التجارة الحرة لانتقال السلع والخدمات ذات المنشأ الوطني بإعفائها من الرسوم الجمركية، باستثناء ما يفرض على السلع المحلية، مثل ضريبة المبيعات في الأردن وضريبة القيمة المضافة في فلسطين.
- يجري الاتفاق كل ستة أشهر على تحديد أنواع السلع المتبادلة بين البلدين،ويجري توسيع القوائم تدريجياً لحين الوصول إلى التحرير النهائي الكامل للتجارة.
- تشكيل لجنة مشتركة، وتشكيل لجان خبراء، وتسهيل حركة النقل والترانزيت، وضع برنامج تصدير للسلع الزراعية بين الطرفين وعبر الأردن، وإنشاء منطقة حرة بين الطرفين، وتزويد

★ دراسة من إعداد دائرة الأبحاث والمعلومات في غرفة صناعة عمان - ١٩٩٦.

الجانب الفلسطيني باحتياجاته من المشتقات النفطية، وتزويد الجانب الفلسطيني بمتطلباته من الاسمنت والحديد، والشروع في دراسة ربط الشبكات الكهربائية، وسريان الاتفاقية على الضفة الغربية وقطاع غزة.

وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٥، عقدت اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة اجتماعاتها في عمان، ووقعت محضراً مشتركاً تم فيه الاتفاق على تعديل اتفاقية التعاون التجاري الموقعة بين الطرفين في ٢٦/١/١٩٩٥.

وفيما يلي أبرز التعديلات التي تمت بهذا الخصوص:

أ - قوائم السلع

١ - إعفاء قوائم السلع (١، ٢) الملحقة بمحضر الاجتماع من الرسوم الجمركية لدى تصديرها للطرف الآخر.

٢ - إعفاء القائمة رقم (٤) الملحقة بمحضر الاجتماع من الرسوم الجمركية لدى تصديرها للطرف الآخر باستثناء الرسوم والضرائب المفروضة على السلع المحلية.

٣ - تسهيل تبادل باقي السلع مع خضوعها للرسوم الجمركية.

ب - السلع الزراعية من الخضار والفواكه الطازجة معفاة من الرسوم الجمركية وغيرها، باستثناء ما يفرض على المنتجات الزراعية المحلية من رسوم محلية.

ج - تطبيق شروط وقواعد شهادات المنشأ.

د - تشجيع إقامة المعارض والمراكز التجارية.

هـ - التأكيد على ضرورة الإسراع بتوقيع اتفاق خاص بتجارة الترانزيت.

و - الإسراع بوضع الترتيبات الخاصة بتصدير مشتقات النفط إلى فلسطين.

وحول القوائم المشار إليها سابقاً، فيما يلي ملخصاً لمكونات هذه القوائم. قائمة رقم (١): خاصة بالسلع الأردنية المعفاة من الرسوم حسب المواصفة الأردنية، وتضم (٤٤) سلعة من أبرزها السلع الزراعية ومواد خام وأخرى مصنعة.

قائمة رقم (٢): خاصةبالسلع الأردنية المعفاة من الرسوم وحسب المواصفة الفلسطينية وتضم (٣٢) سلعة من أبرزها منتجات الأثاث وأدوات العمل والأدوية والآلات.

قائمة رقم (٣): خاصة بالسلع الفلسطينية المعفاة من الرسوم الجمركية فقط، وتضم (١٢) سلعة من أبرزها المنتجات الغذائية والملابس.

قائمة رقم (٤): خاصة بالسلع الفلسطينية المعفاة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى باستثناء الرسوم المفروضة على السلع المحلية، وتضم (٤٩) سلعة، وهي لمواد غذائية

ومصنوعات صدفية.

ثانياً: صعوبات ومعوقات التبادل التجاري بين الأردن ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني:

أ - الصعوبات التي يواجهها المصدرون الأردنيون حالياً بعد توقيع الاتفاقيات الاقتصاديةمع فلسطين واسرائيل.

١- الرسوم والضرائب:

تبين من خلال عمليات الشحن للبضائع المصدرة لمناطق الحكم الذاتي أن هنالك رسوماً وضرائب اضافية لم تكن بالحسبان وهي:

(١٨) دولاراً عن كل طن اسمنت تتقاضاها السلطة الفلسطينية (وهذه ضريبة جديدة فرضت بتاريخ ١٩٩٥/٨/٣٠).

(١٧٣) شيكل رسوم مرور للشاحنة تدفع للجانب الاسرائيلي.

(٤-٥) دولارات لكل طن أجور تنزيل وتحميل.

(١٧٪) ضريبة القيمة المضافة (VAT) تدفع بواقع (٧٥٪) للسلطة الفلسطينية و (٢٥٪) للجانب الإسرائيلي.

ضريبة (التامّ) الإسرائيلية والمعروفة بضريبة الشراء والتي تفرض لغايات حماية المنتجات المحلية وهي مطبقة في مناطق الحكم الذاتي.

٢ - تأخير دخول الشاحنات والغرامات:

نظراً لنظام الدور في دخول الشاحنات عبر الجسور من قبل السلطات الإسرائيلية بسبب الإجراءات الأمنية، حيث يسمح بدخول ٢٠ شاحنة يومياً ولمدة خمسة أيام، وبسبب عدد ساعات الدوام المحددة، يؤدي ذلك إلى تأخير دخول الشاحنات الأردنية عبر الجسر لمدة تتجاوز الأربعة أيام أحياناً، الأمر الذي يكلف المصدر دفع رسوم أرضيات لقاء مبيت الشاحنات في الجانب الأردني بواقع ٤-٥ دولارات للطن عن كل ليلة، وثلاثة أضعاف هذه الرسوم تدفع عند مبيتها في الجانب الإسرائيلي.

٣ - التصدير عن طريق مصر:

لا تسمح السلطات الإسرائيلية بتصدير المواد الغذائية الأردنية إلى مناطق الحكم الذاتي عبر الجسور بحجة الرقابة الصحية، الأمر الذي يؤدي إلى اضطرار المصدرين الأردنيين إلى تصدير

منتجاتهم بطريق الترانزيت عبر مصر، مما يتطلب كلفة كبيرة وإجراءات عديدة منها ازدواجية استصدار الوثائق كالفواتير وشهادات المنشأ، وكذلك الازدواجية في دفع الرسوم والضرائب.

٤ - تحديد الكميات المسموح بتوريدها إلى منطقة الحكم الذاتي:

وفقاً لقوائم السلع الملحقةبالاتفاق الاقتصادي بين الأردن والسلطة الفلسطينية تم، تحديد كميات للسلع المسموح بتداولها، الأمر الذي يؤدي إلى محدودية هذا التبادل نظراً لنفاذ هذه الكميات لبعض أنواع من السلع بسبب الطلب الكبير عليها، وبقاء كميات من السلع الأخرى كما هي.

٥ - مواصفات التعبئة في الشاحنات:

تبين بأن طريقة تعبئة البضائع في الشاحنات الأردنية تختلف عن الطريقة المتبعة في الجانب الإسرائيلي، حيث تدخل الشاحنات الأردنية مغلقة الجوانب، ولا يسمح الجانب الإسرائيلي بدخولها ويعيدها لتكون في شاحنات مفتوحة الجوانب لتتناسب وطريقة التنزيل والتحميل المتبعة.

ب - العراقيل التي تواجه الجانب الفلسطيني في التصدير والاستيراد، وهي العراقيل التي تواجه الحركة التجارية والصناعية في فلسطين من الجانب الإسرائيلي وفق تجربة الغرفة التجارية الفلسطينية في غزة:

١ - قبل قيام السلطة الفلسطينية كان المستورد يحتاج إلىإذن ساري المفعول لمدة سنة من تاريخه، بموجبه يحق للمتسوردين استيراد البضائع دون تحديد أو قيود على الكميات أو الأسعار خاصة في مجار استيراد الأدوات الكهربائية.

أما الآن وبعد استلام السلطة لمهامها، يجب على المتسورد الحصول على رخصة سارية المفعول لمدة ستة أشهر فقط مع تحديد الاسعار والكميات، مما يسبب ارهاقاً للمتسورد وللسلطة بسبب هذه القيود، علماً بأن هذا النظام مطبق في اسرائيل حتى تاريخ هذا اليوم.

٢ - عند استيراد رجال الأعمال الفلسطينين المواد الخام وقطع الغيار والبضائع الأخرى مثل الغسالات، فانهم يضطرون إلى دفع كفالات بنكية للجمرك كي يتم الإفراج عن هذه البضائع، مع العلم بأن البند الجمركي المعمول به لا يشمل ما يفيد دفع كفالات جمركية.

٣ - ارتفاع تكلفة رسوم معهد الفحص الإسرائيلي، مع التعقيدات الكثيرة المصاحبة لذلك عند فحص بعض الأجهزة الكهربائية مثل التلفزيونات والدفايات.

٤ - ارتفاع تكاليف رسوم ضريبة الميناء.

٥ - ارتفاع تكاليف تخزين البضائع في الميناء وخاصة في حالات الإغلاق.

٦ - التأخير في استلام البضائع من الميناء بسبب الإغلاق المستمر.

٧ - تعطيل الشاحنات في معبر أيرز لنقل البضائع من ميناء أسدود، مع العلم بأن هذا التأخير والتعطيل مقصود ومتعمد.

٨ - ارتفاع تكاليف النقل بين قطاع غزة والضفة الغربية، ولا تحل هذه المشكلة إلا عن طريق التنقل بأمان وحرية بين غزة وباقي مدن الضفة الغربية.

٩ - التعطيل والتأخير في منح تصاريح السفر إلى إسرائيل، مما يؤدي إلى عرقلة العمل في جهات ودوائر أخرى متعلقة بحركة نقل البضائع مثل معهد الفحص أو أي دوائر أخرى.

١٠ - منع أكثر من ٧٠٪ من التجار من أخذ تصاريح لدخول اسرائيل والاكتفاء فقط بكبار السن فوق عمر ٣٥ سنة.

١١ - تحديد ساعة الدخول وساعة الخروج في التصاريح التي تمنح للتجار، وهذا يخلق مشاكل كثيرة للتجار لعدم تمكنهم من التحكم في موعد الخروج او العودة من إسرائيل، وخصوصاً إذا حدث معهم عطل مفاجيء في الطريق، وفي هذه الحالة يسحب التصريح من التاجر ويحرم من منحه مرة أخرى.

١٢ - لا يجوز للتاجر من غزة المبيت في الضفة الغربية أو أريحا، ويجب عليه أن يعود الى غزة في نفس اليوم، وإلا تعرض للمنع من دخول اسرائيل مرة أخرى.

العراقيل وفق مرئيات غرفة التجارة والصناعة في نابلس:

١ - الإغلاقات (إغلاق المناطق، مما يؤدي إلى تعطيل حركة النقل والتنقل).

٢ - التصاريح اللازمة لعملية النقل والتنقل، وتحديد أعمار رجال الأعمال وحالتهم الإجتماعية لإعطائهم تصاريح الدخول إلى إسرائيل.

٣ - عملية النقل غير المباشر (أي تفريغ الشاحنات عند نقاط العبور إلى شاحنات أخرى).

٤ - تحديد نوع وكمية الصادرات الزراعية وأوقات السماح بتصديرها.

٥ - طول المدة اللازمة للحصول على رقم مستورد ورخصة الاستيراد.

٦ - تعارض الاتفاقيات الثنائية في بعض البنود مع اتفاقيات ثنائية أخرى.

٧ - إقامة المشاريع الجديدة لمستثمر أجنبي تتطلب الحصول على رخصة وموافقة الإدارة بعد التقدم بتفاصيل المشروع ومكان إقامته وهيكليته التنظيمية.

٨ - عدم وجود مناطق صناعية مؤهلة لاستيعاب صناعات جديدة.

٩ - أثمان الكهرباء والماء المترفعة وأثرها المباشر على رفع كلفة الإنتاج.

١٠ - الوضع الأمني المتردي نتيجة عدم تطبيق بنود الاتفاقية.

١١ - صعوبة تنقل رجال الأعمال بين الجسور والضفة وغزة لعدم الحصول على تصاريح في كثير من الأحيان.

١٢ - صعوبة الحصول على خطوط هاتف.

١٣ - عدم وجود مطار وطني لخدمة المصالح التجارية والصناعية والزراعية لخدمة رجال الأعمال والمواطنين.

١٤ - عدم تقيد الجانب الإسرائيلي بما ورد في مقدمة نص البروتوكول حول الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية، والخاص بالاحترام المتبادل للمصالح الاقتصادية للطرف الآخر والتبادل التجاري والعمالة.

١٥ - تحديد الجانب الاسرائيلي لكميات السلع المستوردة من الأردن ومصر والتي لا تكفي لتغطية احتياجات السوق الفلسطيني.

١٦ - عدم سيطرة السلطة الفلسطينية على المعابر مع الأردن ومع مصر، مما يؤدي إلى تعطيل حركة البضائع والمواد الخام وتعطيل حرية مرور الأفراد.

١٧ - ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالسياسة الجمركية الاسرائيلية، مما يجعل من الصعب تحديد ملامح اقتصاد فلسطيني مستقل عن عجلة الاقتصاد الاسرائيلي.

١٨ - خضوع الشروط الخاصة بالسلامة والصحة والبيئة على المستوردات الفلسطينية لاعتبارات يضعها الجانب الاسرائيلي وليس السلطة الفلسطينية.

١٩ - صعوبة استيراد منتجات النفط من الأردن حيث أن الاتفاقية الاسرائيلية الفلسطينية تضع العراقيل أمام استيراده، كما تفرض شروطاً على تسعيره.

٢٠ - عدم تنفيذ انشاء الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يؤدي إلى تعطيل الحركة والنشاط التجاري بين مناطق السلطة الفلسطينية.

ثالثاً: التوصيات:

١ - المطالبة بإلغاء مبلغ الـ (١٨) دولاراً الذي فرضته السلطة الفلسطينية مؤخراً عن كل طن اسمنت مورد إليها.

٢ - البحث مع الأطراف المعنية في دراسة إمكانية تخفيض الرسوم والضرائب الإضافية، وهي

أعباء وكلف إضافة تواجه المصدر الأردني.

٣ - مراجعة السلطات الأردنية لإلغاء رسوم مبيت الشاحنات في الجانب الأردني نظراً لأن تأخير دخول الشاحنات هو خارج عن إرادة المصدرين بسبب الإجراءات الأمنية الإسرائيلية، وكذلك مراجعة الجانب الإسرائيلي لإلغاء هذه الرسوم من جانبه.

٤ - زيادة عدد الشاحنات المسموح بمرورها عبر الجسور وتمديد ساعات العمل على مدار الأسبوع.

٥ - تشكيل لجنة أردنية فلسطينية اسرائيلية مشتركة على الجسور وذلك لتنسيق عبور الشاحنات وتسهيل ما أمكن من الإجراءات.

٦ - السماح بتصدير المواد الغذائية إلى مناطق الحكم الذاتي عبر الجسور، واعتماد المواصفات الأردنية، والاكتفاء بشهادة الفحص المعتمدة صحياً من الجانب الأردني.

٧ - السماح بإجراء المناقلة في جداول السلع الواردة في الاتفاقية بالنسبة لكميات هذه السلع وفقاً للطلب عليها، وذلك قبل موعد انتهاء البروتوكول بشهرين على الأقل، وذلك للاستفادة من السلع التي نفذت كمياتها وتعظيم حجم التبادل.

٨ - تشكيل لجنة متابعة خاصة للإشراف على تنفيذ اتفاقية النقل الموقعة بين الأردن واسرائيل مؤخراً والتي تضمنت السماح بمرور السيارات الخاصة وسيارات نقل الركاب وسيارات الشحن، بهدف تسهيل إجراءات التنقل وحل ما يطرأ من معوقات عند التطبيق العملي لبنود هذه الاتفاقية.

عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة

السنوات	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
١٩٧٨	٢٣٣٢	١٣٧٠	٣٧٠٢
١٩٨٠	٢١٠٦	١٣٧٣	٣٤٧٩
١٩٨٥	٢٤٩٤	١٦٢٨	٤١٢٢
١٩٨٧	٢٤٦٢	١٧٩٤	٤٢٥٦

تطورات الاقتصاد الفلسطيني:

الضفة الغربية وقطاع غزة

من واقع البيانات والمؤشرات الإحصائية الموضحة بالجدول السابق بيانه، نوضح الملامح الاقتصادية للضفة الغربيةوقطاع غزة وتطوراتهاعلى النحو التالي:

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة (بالأسعار الجارية) في عام ١٩٦٨ للضفة الغربية وقطاع غزة ما قدره (١٢٦,٣) مليون دولار. كانت حصة الضفة الغربية (٨٩,٧) مليون دولار و (٣٦,٦) مليون دولار لقطاع غزة، وفي عام ١٩٧٥ نما الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ (٤٨٤,٦) مليون دولار بنسبة نمو بلغت ٢٨٣,٧٪ عن عام ١٩٦٨، حيث حقق الناتج المحلي للضفة الغربية نمواً بلغت نسبتة ٢٧٨,٣٪ ليبلغ (٣٣٩,٣) مليون دولار، في حين نما الناتج المحلي لقطاع غزة بنسبة ٢٩٨,٤٪ ويبلغ (١٤٥,٨)مليون دولار.

واستمر الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية ولقطاع غزةبالنمو سنة بعد سنة ليصل في عام ١٩٨٩ (٢,١) مليار دولار بنسبة نمو عن عام ١٩٨٠ بلغت أكثر من ٢٠٠٪ وبأكثر من خمسة عشر ضعفاً عن عام ١٩٦٨، وقد بلغت حصة الضفة الغربية منه (١,٧) مليار دولار وحوالي (٠,٥) مليار دولار لقطاع غزة.

وحسب آخر الإحصاءات الرسمية المتوفرة وهي عن عام ١٩٩١، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للضفة والقطاع ما قدره (٢,٢) مليار دولار، وحسب هذه الإحصائيات فلا توجد لها توزيعات لمساهمة كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على حدة.

ووفقاً لمؤشرات وبيانات الناتج المحلي الإجمالي المتوفرة، فقد كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة يقدر لعام ١٩٦٨ (١٣٥) دولاراً فقط. حيث كان نصيب الفرد الواحد يتراوح بين (١٥٣) دولاراً في الضفة الغربية وبين (١٠٣) دولارات في قطاع غزة، وبدأ نصيب الفرد يزداد وينمو بنمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ أصبح متوسط نصيب الفرد في عام ١٩٩١ (١٢٦٠) دولاراً للفرد في الضفة وقطاع غزة، وهو يتراوح بين (١٦٠٠) دولاراً للفرد الواحد في الضفة و (٨٠٠) دولاراً في قطاع غزة.

الناتج الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ الناتج الصناعي العام للضفة والقطاع لعام ١٩٦٨ ما قدره (٨,٥) مليون دولار، ونسبة

مساهمتة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٦,٧٪ وكانت حصة الضفة الغربية منه (٧,٤) مليون دولار بينما كانت حصة القطاع فقط (١,١) مليون دولار.

ونما الناتج الصناعي نمواً متواضعاً بسبب ظروف الاحتلال، إذ بلغ في عام ١٩٨٩ ما قدره (١٠٧) مليون دولار كانت حصة الضفة الغربية منه حوالي (٧١) مليون دولار، بينما كانت حصة القطاع (٣٦,٢) مليون دولار.

الناتج الزراعي:

تظهر البيانات الإحصائية المتوفرة عن اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة، أن اقتصاديات الأراضي الفلسطينية المحتلة تعتمد اعتماداً كبيراً على القطاع الزراعي.

فقد بلغ الناتج الزراعي في عام ١٩٦٨ ما قدره (٤٣,٢) مليون دولار، (٣٣) مليون دولار تقريباً حصة الضفة الغربية و (١٠,٣) مليون دولار حصة القطاع، ويشكل الناتج الزراعي للضفة والقطاع ما نسبته ٣٤,٢٪ في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن النمو في الناتج الزراعي كان كبيراً، إذ نما الناتج الزراعي للضفة والقطاع في عام ١٩٨٩ بنسبة كبيرة عن عام ١٩٦٨ بلغت اثني عشر ضعفاً ليبلغ (٥٥١,٢) مليون دولار، ولتصبح مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي في هذا العام ما نسبته ٢٦٪، وكانت حصة الضفة الغربية منه حوالي (٤٦٦) مليون دولار وحصة القطاع حوالي (٠٨٦) مليون دولار.

وتؤكد الأرقام المنشورة عن اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة، أن الناتج الزراعي يأتي بالمرتبة الأولى منذ عام ١٩٦٨ وحتى ١٩٨٩، وكان الناتج الصناعي بالمرتبة الثالثة بعد قطاع الخدمات منذ عام ١٩٦٨ وحتى ١٩٧١. وكان قطاع البناء بالمرتبة الرابعة، إلا أنه ومنذ عام ١٩٧٢ غدا قطاع البناء بالمرتبة الثالثة بعد قطاعي الزراعة والخدمات وأصبح القطاع الصناعي بالمرتبة الرابعة.

القوى العاملة:

حسب المصادر التي تم الرجوع إليها، لم ترد بيانات كافيه حول القوى العاملة، فقد بلغ تعداد القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد الاحتلال بثلاث سنوات أي في عام ١٩٧٠ ما مقداره (١٥٢,٧) ألف عامل وعاملة تقريباً، منهم حوالي (١٠٠) ألف يعملون في الضفة الغربية وحوالي (٥٣) ألف في قطاع غزة، وحسبما هووارد بالبيانات المنشورة في هذه المصادر والخاصة بالسنوات المختارة في هذه الدراسة، يتضح أن القوى العاملة تراجعت بين الأعوام ١٩٧٠ - ١٩٨٣ في الضفة الغربية وبين الأعوام ١٩٧٠ - ١٩٨٦ في قطاع غزة، ويعود هذا

الأمر إلى هجرة الأيدي العاملة الفلسطينية بعد الاحتلال الاسرائيلي، أما للعمل في السوق الاسرائيل أو الأسواق العربية ولا سيما الخليجية.

ولم تعد القوى العاملة إلى مستوياتها التي كانت عليها في عام ١٩٧٠ ولم تصل إلى ما كانت عليه في هذه السنة إلا في عام ١٩٨٤ بالضفة الغربية، وفي عام ١٩٨٧ في قطاع غزة استمرت بالنمو ليصل إجمالي عدد العاملين في الضفة والقطاع في عام ١٩٩٢ (٢٠٤) آلاف تقريباً، منهم (١٣٢,١) ألف في الضفة الغربية وحوالي ٧٢٠ ألف في قطاع غزة وشكل هذا العدد الإجمالي نمواً بلغت نسبته ٣٣,٣٪ عن عام ١٩٧٠.

ومن المقدر لعام ١٩٩٣ أن يبلغ عدد العاملين في الضفة والقطاع (٣١٢) ألف، يعمل منهم في اسرائيل حوالي مائةألف عامل، وهو عدد يتذبذب بين فترة وأخرى لأسباب أمنية وسياسية واقتصادية، ومعظم العاملين في اسرائيل يعملون في قطاع البناء بالدرجة الأولى ثم في قطاع الزراعية وبنسبة أقل في قطاع الصناعة.

معدلات البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة:

تكاد تكون المعلومات المتوفرة عن البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي فقط الصادرة عن مكتب الاحصاء الاسرائيلي، والذي يعتمد معياراً يستشف منه بأنه يقصر البطالة على مفهوم البطالة الصريحة، وهذا التعريف يعكس حجم البطالة الحقيقي في هذه الأراضي لأنه لا يأخذ أنواع وأشكال البطالة الأخرى التي تمتاز بها هذه الأراضي كالبطالة المقنعة والعمالة الناقصة والذين يعملون لحسابهم ولا يستخدمون كامل طاقتهم الانتاجية.

وتشير احصاءات مكتب الاحصاء الاسرائيلي إلى أن معدل البطالة في عام ١٩٦٨ في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، بلغ ١٠,٩٪ و ١٧٪ في قطاع غزة، وأن هذه المعدلات انخفضت في عام ١٩٨٠ إلى فقط ١,٦٪ في الضفة و ٠,٥٪ في القطاع وأنها لعام ١٩٩٢ ٤,٧٪ في الضفة و ٣,٣٪ في القطاع.

ولكن، ووفقاً للاعتبارات سابقة الذكر، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار لبيان الأوضاع الحقيقية للعمالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن تقديرات مكتب العمل العربي التابع لمنظمة العمل العربية ووفقاً لتقديرات القوى العاملة، فإن معدل البطالة لعام ١٩٩٤ يصل إلى ٤٧,٩٪، وفي تقدير آخر يأخذ البطالة الجزئية والمساجين بعين الاعتبار فإن أعداد العاطلين عن العمل كما يلي:

(١٦٠) ألف عاطل عن العمل تقريباً، (٤٦) ألف عاطل عن العمل بشكل جزئي تقريباً،

(١٢,٥) ألف سجين، وعليه ووفقاً لذلك فإن معدل البطالة في عام ١٩٩٤ يصل إلى ٦٥,٤٪.

التجارة الخارجية:

بلغ إجمالي الصادرات للضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٨ حوالي (٣٦) مليون دولار، ونمت الصادرات نمواً كبيراً في عام ١٩٧٥ وبحوالي أربعة أضعاف لتصل إلى ما يقارب (١٩٣) مليون دولار، وفي عام ١٩٨٠ نمت أيضاً نمواً كبيراً وبلغت (٣٤٣,٢) مليون دولار، إلا أنها تراجعت في عام ١٩٨٩ كثيراً عن عام ١٩٨٠ بنسبة بلغت ٣،٥٤٪، وفي عام ١٩٩٢ وحسب آخر الإحصائيات المتوفرة عادت للنمو حيث بلغت (٢٩١,٤) مليون دولار.

وفي نفس الوقت كان إجمالي مستوردات الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي (٧٠) مليون دولار ونمت المستوردات نمواً كبيراً في عام ١٩٧٥ بحوالي ستة أضعاف لتبلغ حوالي (٥٠٧) مليون دولار، واستمرت المستوردات للضفة والقطاع بالنمو والازدياد لتبلغ في عام ١٩٩٢ (١٢٣١) مليون دولار تقريباً.

يتصف الميزان التجاري للضفة الغربية وقطاع غزة بالعجز الدائم، فقد بلغ العجز بالميزان التجاري عام ١٩٦٨ (١٠٥,٤) مليون دولار وامتاز بالزيادة سنة بعد سنة، وذلك للنمو الكبير في مستوردات الضفة الغربية وقطاع غزة مقابل حجم محدود ونمو أقل في صادراتهما، حيث بلغ العجز في عام ١٩٩٢ (٩٣٩,٢) مليون دولار.

وحول توزيعات علاقات التبادل التجاري الخارجية للضفة الغربية وغزة، فهي محصورة بعدد محدود من دول العالم، وتستأثر السوق الإسرائيلية بالتجارة الخارجية الفلسطينية، فحوالي ٩٢٪ من مستوردات الضفة والقطاع هي من اسرائيل.

وكذلك أصبحت صادرات الضفة والقطاع الموجهة إلى اسرائيل تحتل المركز الأول منذ عام ١٩٧٠، وقد بلغت في عام ١٩٩٢ ما مقداره (٢٤٩) مليون دولار تقريباً، مشكلة لما نسبته ٨٥,٤٪، في حين بلغت صادراتهما إلى الأردن حوالي (٣٨) مليون دولار وبنسبة ١٣٪.

وبالنسبة للمستوردات، فقد كانت حصة المستوردات من اسرائيل من مجموع مستوردات الضفة والقطاع في عام ١٩٦٨ تبلغ (٥٤) مليون دولار وبنسبة ٧٧٪ تقريباً، وأصبحت في عام ١٩٩٢ (١,١) مليار دولار بنسبة ٩٢٪، في حين كانت مستوردات الضفة والقطاع من الأردن تبلغ في عام ١٩٦٨ (٥,٢) مليون دولار مشكلة لما نسبته ١٥٪ تقريباً، وأصبحت في عام ١٩٩٢ حوالي (١٠) ملايين دولار بنسبة ٠,٨٪ فقط.

المؤسسات الصناعية:

المؤسسات الصناعية في عهد الانتداب البريطاني:

بلغ عدد هذه المؤسسات عام ١٩١٨ (١٢٣٦) مؤسسة صناعية، وكانت الصناعات الكيماوية تشكل منها ما نسبته ٣٤٪.

ارتفع عددها في عام ١٩٢٨ إلى (٣٥٠٥) مؤسسة، شكلت صناعة المنسوجات والملابس منها حوالي ٣٣٪.

في عام ١٩٤٢ انخفض عدد المؤسسات الصناعية إلى (١٥٥٨) مؤسسة، وحافظت صناعة الملابس والمنسوجات على المرتبة الأولى منها بنسبة ٢٢٪.

المؤسسات الصناعية خلال الفترة من عام ١٩٤٨ إلى ما قبل ١٩٦٧:

وحسب الإحصائيات المتوفرة عن سنوات هذه الفترة تتضح المعالم التالية:

الضفة الغربية:

بلغ عدد المؤسسات الصناعية فيها عام ١٩٦٥ (٣٨٤٢) مؤسسة صناعية، كان من بينها ما نسبته ٧٦٪ توظف أقل من (٥) عمال و ١٦٪ منها توظف (٥ - ٩) عمال و ٨٪ توظف أكثر من (١٠) عمال.

وتشير إحصائيات عام ١٩٦٦ إلى تراجع أعداد المؤسسات الصناعية إلى (٣٧٩٢) مؤسسة، شكلت منها المؤسسات التي توظف أقل من (٥) عمال ما نسبته ٧٦٪ والتي توظف (٥-٩) عمال ما نسبته ١٦٪ والتي توظف (١٠) عمال فأكثر ما نسبته ٨,١٪.

وحول توزيعات هذه المؤسسات الصناعية على القطاعات الصناعية النوعية، تظهر الأرقام ذاتها أن المؤسسات المنتجة للأغذية والمشروبات والدخان كانت نسبتها ٢٧٪ تقريباً من إجمالي المؤسسات الصناعية، تلاها المؤسسات العاملة بالصناعات الخشبية بنسبة ١٨٪ تقريباً، وحلت المنتجات المعدنية والكهربائية بالمرتبة الثالثة، وبالمرتبة الرابعة الصناعات النسيجية وصناعة الملابس.

قطاع غزة:

توفرت إحصائيات عن قطاع غزة حول المنشآت الصناعية لعام ١٩٦٠، وحسب هذه الإحصائيات فقد بلغ عدد المؤسسات الصناعية العاملة في القطاع في هذه السنة (٧٦٩) منشأة

صناعية، احتلت الصناعات النسيجية والملابس المرتبة الأولى بنسبة ٦٦٪، تلاها الورش والحرف اليدوية بنسبة ١٩٪، ثم الصناعات الغذائية والمشروبات والدخان بنسبة ١٢٪ تقريباً.

المؤسسات الصناعية ما بعد ١٩٦٧ وخلال الإحتلال الاسرائيلي:

أيضاً وحسب الإحصائيات المتوفرة تتضح فيما يلي البيانات التالية:

ومن هذه البيانات يتضح التذبذب في عدد المؤسسات الصناعية من سنة إلى أخرى، حيث تشير هذه البيانات إلى أن عدد المؤسسات الصناعية في الضفة والقطاع قد بلغ (٣٧٠٢) مؤسسة في عام ١٩٧٨، وانخفض عددها إلى (٣٤٧٩) في عام ١٩٨٠، ثم ازداد عام ١٩٨٥ ليبلغ (٤١٢٢) مؤسسة، وازداد أيضاً في عام ١٩٨٧ (آخر إحصائية متوفرة) إلى (٤٢٥٦) مؤسسة. ورغم تراجع عدد المؤسسات في الضفة الغربية في هذه السنة عن عام ١٩٨٥ بنسبة ١,٣٪، إلا أن المؤسسات العاملة في القطاع ازدادت من (١٦٢٨) مؤسسة إلى (١٧٩٤) مؤسسة بنسبة نمو بلغت ١٠,٢٪.

وحول توزيعات هذه المؤسسات الصناعية في القطاعات الصناعية النوعية، فقد كانت صناعة الملابس والمنسوجات في الضفة الغربية في عام ١٩٧٨ هي التي تحتل المرتبة الأولى، تليها الصناعات الخشبية، وأصبحت في عام ١٩٨٧ الصناعات المعدنية الأساسية في المرتبة الأولى، وجاءت الصناعات الخشبية في المرتبة الثانية، وبالمرتبة الثالثة حلت صناعة الملابس والمنسوجات.

أما في قطاع غزة، فكانت أيضاً صناعة الملابس والمنسوجات بالمرتبة الأولى، والصناعات المعدنية بالمرتبة الثانية والخشبية بالمرتبة الثالثة في عام ١٩٧٨، وظلت هذه الصناعات في عام ١٩٨٧ تحافظ على نفس ترتيبها.

التعاون الأردني الفلسطيني في مجالات البنية التحتية

جميل حدارة

تقديم:

تحتل التنمية بصورة عامة، والاستثمار بشكل خاص، أهمية مميزة في برنامج التطور الاقتصادي الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، وبعد وصولها إلى أرض الوطن، أول أرض محررة، وهي تغذ الخطى نحو تدعيم الاستقلال الاقتصادي، وقد احتلت التنمية الشاملة المكان الأعلى في اهتماماتها بعد توفر الأمن والأمان والاستقرار لتحقيق تطلعات الشعب نحو الرفاهية والتقدم على كامل أرض الدولة الفلسطينية، واحتلال موقعنا في الخارطة الدولية والإقليمية.

وإذ نبدأ اجتماعاتنا★ ونحن نضع أول خطواتنا العملية والاساسية في بناء اقتصادياتنا في بلدينا على مستوى التنمية الشاملة بقطاعيها العام والخاص، لخلق فرص استثمار مساندة وداعمة ومطورة للاقتصاد الوطني والقومي، وضمان تحقيق نتائج عملية لمجموعة أفكار وأعمال حديثة في هذا القطاع الهام من اقتصادنا الوطني. وإذ نطرح معا تصوراتنا المشتركة، فإنما نستهدف استعراض قضايا الاستثمار العاجلة بعموميتها كاملة وضمن التحولات التي حدثت وتحدث في مفاهيم الاستثمار الوطنية و الاقليمية. فنحن على أول أعتاب مرحلة جديدة للرؤية الحديثة للاستثمار الفلسطيني، والبدء في استثمار فلسطيني منظم من خلال حوار جدي مفتوح للفعل

★ ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر الأول لرجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين، عمان، حزيران ١٩٩٥.

والفكرة مع دولة صديقة قطعت شوطاً طويلاً في مجال الاستثمارات العامة و الخاصة. وفي هذه اللحظات التاريخية من عمر الاستثمار في بلدينا، وبعد هذا الفاصل الزمني بين شعبينا والذي قارب على السبع والعشرين عاماً، ووسط كل الظروف الحاضرة، والمقبلة، المرتكزه على الماضي، فإن هذه المرحلة تزخر بالمهمات والواجبات ضمن التحولات التي حدثت وتحدث، وفق الأولويات التي يجب الأخذ بها والتعامل معها، كمعالجة ناضجة لحقائق العملية التنموية واحداث التغيير البنائي المطلوب.

وفي ضوء المعطيات الراهنة، والاستراتيجية، والمؤشرات السياسية والأمنية الحالية والمقبلة في بلدينا، وانطلاقاً من المبادىء المشتركة، فإن علينا الشروع في الاجراءات والترتيبات لبدء صنع مرحلة تاريخية جديدة على التراب الفلسطيني، تعبيراً وتجسيداً، وسط التأملات والاستقراءات المستقبلية في بنية الاقتصاد الفلسطيني والأردني وخلق توقعات جديدة لاحداث التحول والتعامل المطلوب، مع وضع جديد مقبل وفق منطق ومتقضيات تعزز مسيرته وتعضد بناء مستقبله.

وضمن الرؤية المتكاملة لكافة القدرات والإمكانات والمهارات الفلسطينية والأردنية، ومع مراعاة مجموعة التغيرات والتوجهات في الظروف الذاتية والموضوعية للمرحلة الحالية والمقبلة في بلدينا، وبالنظر إلى الدور الكبير والمميز الذي يلعبه التعاون الاقتصادي في تنشيط وتطوير الاستثمار في بلدينا، حيث الإمكانات والطاقات الكبيرة والفريدة متوافرة، فإن الحاجة تغدو ماسة إلى تصميم وصياغة برنامج عمل إقليمي بكل مكوناته ومرتكزاته، وبمفاهيم ومبررات اقتصادية، مستندين إلى توجهات تحمل في ثناياها كامل الاستعداد والجاهزية اللازمة لكل المؤشرات والاحتمالات لانجاح العمل التنموي في بلدينا، فكراً ووجداناً وقناعة وطموحاً وتخطيطاً واعياً ومدروساً، من أجل السير بخط مواز لكل الاجراءات والترتيبات والخطوات التي اعتمدتها حكومتا كلا البلدين والمساهمة في التغلب على عمليات التجميد والتعطيل التي عانينا الكثير منها، وتجاوز المخاض العسير والطويل والموجع في مسيرة اقتصاد بلدينا.

إن المرحلة الحالية تحتم علينا بذل الجهود وتحكيم العقل والمنطق وتركيز النضال من أجل توظيف وتخطيط الاقتصاد القومي الفلسطيني بالتعاون مع الأشقاء، وخصوصاً مع المملكة الأردنية الهاشمية. والأمل يحدونا وكما عهدناها أن تبدأ المملكة الأردنية الهاشمية مع دولة فلسطين مسيرة البناء والاستثمار والتعمير والتطوير، بعد أن شاركت وساهمت في مسيرة التحرير

وتقرير المصير.

المشاكل التي تواجه البنية الأساسية في المناطق الفلسطينية:

- الاعتماد الكامل على المصادر الإسرائيلية، مما نتج عنه التحكم في الكمية والنوعية والأسعار، مثال ذلك الطاقة والمياه، حيث يصل سعر الكهرباء في قطاع غزة إلى معدل أعلى من سعر الكهرباء داخل اسرائيل نفسها.
- التوسع السكاني الهائل الناتج عن الزيادة الطبيعية (٤٪)، وكذلك الهجرة الإيجابية دون توسع موازٍ في خدمات البنية الأساسية والخدمات، ولقد أدى ذلك إلى ظاهرة البناء العشوائي، ودون خدمات للبنية الاساسية، مما أوجد مشاكل مادية وبيئية كثيرة.
- نظام التوزيع لشبكات البنية التحتية رديء وتنقصه الكفاءة لاستيعاب الأحمال المطلوبة، مما يؤدي إلى فقدان كبير. ولقد بلغ فقدان الطاقة الكهربائية في غزة، نتيجة رداءة الخطوط والمحولات حوالي ١٧ - ٢٠٪.
- الخبرات المحلية الموجود محدودة سواء في مجال التصميم أو التنفيذ، كذلك يوجد نقص في المعدات اللازمة لتطوير مجال البنية الأساسية، ويشمل النقص الكفاءات في مجالات المهندسين والفنيين والمقاولين.
- الاعتماد الكامل على القطاع العام في تزويد خدمات البنية الاساسية وعدم وجود فرص أمام القطاع الخاص للتنافس والحصول على أنسب الأسعار وأحسن الخدمات.
- الموارد المالية اللازمة لتطوير البنية الأساسية محدودة وتعتمد أساساً على المعونات الخارجية، وهي أيضاً محدودة، فقد قدرت المعونات المخصصة من الدول المانحة عن طريق البنك الدولي لمدة ثلاث سنوات لترميم البنية التحتية القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة (وليس لحل مشاكلها جذرياً) بالدولار الأمريكي كما يلي: ٤,٩ مليون للطرق، ١١١,٠١ مليون للمياه والصرف الصحي، ٥٧,٠ مليون للنفايات الصلبة، ١٠٧ مليون للطاقة، فكيف إذا كان المطلوب انشاء بنية أساسية جديدة قادرة من طرق سريعة وموانيء وسكة حديد ومحطات كهرباء ومياه... الخ.
- عدم وجود مؤسسات تتخصص بتصريف شؤون البنية الأساسية ذات أجهزة إدارية وفنية قادرة، وقد بديء في إنشاء هذه المؤسسات لتكون مسؤولة عن تطوير هذه المجالات.
- العامل الاقتصادي، حيث أن الأوضاع الاقتصادية في وضع خطر، فمستوى الدخل انخفض في السنوات العشر الأخيرة والبطالة مرتفعة، والبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية

اجهدت. ويرجع ذلك إلى الاعتماد على العمالة في الخارج والمستوى الصناعي المنخفض واعتماد التجارة على المصادر الاسرائيلية.

العوامل التي تساعد على التعاون الاقتصادي في مجال البنية الأساسية بين فلسطين والأردن:

رغم المعوقات التي تواجه إمكانية هذا التعاون، والمتمثلة في البعد الجغرافي النسبي عن مصادر المياه والطاقة، والأبعاد السياسية للتعاون، فإن هناك العديد من العوامل التي تساعد على التعاون في هذ المجال.

- توافر المصادر الطبيعية اللازمة لتوفير مصادر البنية الأساسية، مثل المياه والطاقة.
- سهولة وتشابه الوضع الجغرافي والطبوغرافي، والذي يساعد في مد الطرق والخدمات بدون معوقات.
- القرب الجغرافي، حيث يوجد خط حدود مشترك.
- توافر مساحات واسعة من الأراضي في الأردن مقابل انحسار مساحات الأراضي الفلسطينية.
- الترابط الاجتماعي المباشر بين الأردن وفلسطين وقوة الترابط التجاري التقليدي والتاريخي بين المنطقتين.

البنية الأساسية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

تعاني البنية الأساسية في المناطق الفلسطينية من ضعف في الكمية والنوعية، ولا تعتبر بأي حال من الأحوال سليمة وقادرة على استيعاب النمو و التطور ورفع المستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان، ويعتبر تطور البنية الأساسية هو الأساس لتطوير القطاع الاقتصادي والاجتماعي، ويشتمل تطوير مجال المواصلات والاتصالات والمياه والصرف الصحي والطاقة... الخ.

١ - المواصلات Transport

* **الطرق**: تعتبر الطرق نظام المواصلات الأساسي الحالي، حيث يبلغ طولها في الضفة الغربية حوالي (٢٠٠٠ كم)،ويربط قطاع غزة الطريق الرئيسي رقم ٤ الذي يمتد في تجاه الشمال والجنوب بطول حوالي (٤٥كم)، وهو يربط القطاع بالضفة الغربية وشمال فلسطين، وكذلك يوجد الطريق الساحلي الذي يربط شمال القطاع بجنوبه، وهذه الطرق تفتقر إلى أعمال التوسيع والصيانة المستمرة.
* **الموانيء**: يعتبر مقترح إقامة ميناء في غزة أنه سوف يشجع النمو الاقتصادي والتجاري، بحيث

تشكل ميناء إقليمياً مهماً، وقد كان ميناء غزة قبل العام ١٩٤٨ يؤدي دوره في التجارة وصيد الأسماك، وقد انحسرت أهميته نتيجة الضعف والتراجع الاقتصادي.

* **المطار المدني**: بالإضافة إلى مطار قلنديا في الضفة الغربية، هناك حاجة ماسة إلى مطار رئيسي في قطاع غزة، ونتيجة مشكلة انحسار الأراضي في القطاع (٣٦٥ كم مربع) فإن إقامة مطار دولي أو محلي تواجه مشكلة توفير المهبط. غير أن هذه المشكلة هي الآن في طريقها إلى الحل.
* **السكة الحديدية**: في الوقت الحاضر لا يوجد نظام للسكة الحديدية، والتي لعبت دوراً تاريخياً في تشجيع التجارة ونقل البضائع والمسافرين بين فلسطين ومصر.

٢ - مصادر المياه Water supply

- مصدر المياه الوحيد في المناطق الفلسطينية، وفي قطاع غزة بالذات، هو الخزان الجوفي، وتتلخص مشاكل المياه في الكمية المتوفرة ونظام التوزيع.
- تعتبر معظم المناطق المدنية مزودة بالمياه العامة وحوالي ٧٠٪ من القرى مزودة إما بواسطة آبار مياه أو بواسطة شركة المياه الاسرائيلية.
- لقد شهدت الـ ٢٥ سنة الماضية زيادة كبيرة في استخدام المياه من قبل الفلسطينيين والاسرائيليين المستوطنين في الأراضي المحتلة، وقد بلغ استهلاك المياه من قبل الفلسطينيين في قطاع غزة في العام ١٩٩١ حوالي ٣١,٥ متر مكعب للأغراض المنزلية والصناعية، منها حوالي ٣,٥متر مكعب تم شراؤها من شركة ميكروت الاسرائيلية، ويتوقع أن يصل معدل الاستهلاك في العام ٢٠١٠ إلى ٦٤,٥٠ متر مكعب، أما استهلاك الزراعة (غالباً من آبار زراعية) فبلغ حوالي ٧٠متر مكعب العام نفسه
- عمدت السلطات الاسرائيلية إلى محاصرة الخزان الجوفي في قطع غزة عن طريق بناء سد داخل الأراضي المحتلة، حيث تم حجز المياه الشتوية التي كانت تجري في وادي عربة، كذلك نجد أن هناك حوالي ٢٠ بئراً اصطيادياً شرقي قطاع غزة، تعمل على اصطياد المياه الجوفية المغذية للخزان الجوفي والقادمة من جهة الشرق. كما قامت بحفر عدد من الآبار شمالي القطاع لضخ كمية كبيرة من مياه الخزان الجوفي في هذه المنطقة والذي يتمتع بجودة مياهه، مما أدى إلى تقليل نسبة التغذية للخزان الجوفي بكميات كبيرة، حيث قدرت بعثة هولندية متخصصة سنة ١٩٩٠ كمية المياه الموجودة فيه بحوالي ٣٥ - ٤٠ م مكعب سنوياً، مما يعكس عجزاً في الموازنة المائية قدّر بحوالي ٦٠ - ٧٠م مكعب، وقد أدى ذلك إلى انخفاض في نسبة المياه الجوفية من ١ - ٥متر في العقد الأخيرة، مما عمل على تدهور الحالة الكيمائية

للمياه، إضافة إلى تعدي مياه البحر المالحة بشكل ملحوظ على المياه الجوفية العذبة، حيث وصل حوالي ٨٥٪ من مياه آبار الشرب في قطاع غزة إلى درجة المياه غير الصالحة للاستهلاك الآدمي حسب معايير منظمة لصحة العالمية، وخاصة فيما يتعلق بتركيز الأملاح.

اقتراحات لحل مشاكل المياه:

١ - تحلية المياه الجوفية.
٢ - تحلية مياه البحر.
٣ - استيراد المياه من خارج البلاد.

ويبدو من الصعب تنفيذ الاقتراحين الأول والثاني، بسبب نقص المياه الجوفية في الأساس، وعجزها، وبسبب أن الاقتراح الثاني يحتاج لكميات من الطاقة والذي من الممكن أن تكون كلفته الاقتصادية عالية (حوالي ١,٥ - ٢ دولار / م٣).

أما الاقتراح الثالث، مثل استيراد المياه من مصر (واد النيل)، وهو المصدر الأقرب إلى قطاع غزة، فيحتاج ذلك إلى خطوط نقل ومضخات وخزانات ومحطات معالجة، وقد أشارت دراسة أعدت بواسطة الأونروا تحت عنوان «تطوير قطاع الصحة البيئية في قطاع غزة» سنة ١٩٩٣، إلى أنه بالإمكان مد خط من فرع دمياط (بأنبوب مزدوج قطر ٩٠ سم من الحديد وبطول حوالي ٣٠٠ كم) إلى منطقة رفح، حيث يوضع خزان للمياه المعالجة ويصمم هذا الخط ليتحمل الاحتياج اليومي ٧٥٠٠م٣/ساعة في العام (٢٠٣٠) بسرعة ١,٦م/ثانية، ويحتاج الخط إلى محطات تقوية تحافظ على الضغط بحيث لا يزيد عن ٢٠٠ psi، وقد قدرت تكلفة هذا المشروع بحوالي ٢٦٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أسعار الصيانة والفناء.. الخ، فإنه يكلف حوالي ١ دولار /م٣ منتجة في العام ٢٠٠٠، ينخفض إلى ٠,٨٥ دولار / م٣ للفترة ما بين ٢٠٢٠ - ٢٠٣٠.

وبالطريقة نفسها يمكن مد خط بين الأردن والضفة الغربية واستغلال مياه نهر الأردن.

٣ - مياه الصرف الصحي والمياه العادمة:

- تعتبر أنظمة الصرف الصحي وشبكات التخلص من المياه العادمة أحد أهم مكونات البنية الأساسية للتجمعات الحضرية السكنية والريفية، لما لها من دور كبير في مجال الصحة العامةونظافة البيئة، إضافة إلى ما يمكن توفيره من مياه بعد المعالجة لاستخدامها في أغراض الزراعة، وبالتالي تخفيض الضغط عن مصادر المياه ومنع تلوثها، سواء أكانت مياهاً جوفية أو

سطحية. وقد قدرت المياه العادمة التي تصب في وادي غزة يومياً بحوالي ١٢,٠٠٠ - ١٤,٠٠٠ م٣ يومياً.

- تقدر الإحصائيات أن حوالي ٤٠٪ من منازل القطاع مربوطة بشبكات الصرف الصحي حسب دراسة في العام ٩١ - ٩٢، وأما الباقي فيستخدم كحفر امتصاصية أو قنوات مكشوفة، وتتركز مياه المجاري في المنطقة الشمالية، حيث بينت الدراسة أن حوالي ٦٥٪ من المنازل في هذه المناطق مربوطة بالشبكة، وأن حوالي ١٠٪ من المنازل في رفح فقط مربوطة بالشبكة، وهناك عددمن المخيمات تصب قنواتها في البحر أو في وادي غزة.
- عدم استغلال المياه السطحية (مياه المطر) واختلاطها بمياه المجاري.
- هناك عدة طرق وأساليب لمعالجة مياه الصرف الصحي، حسب المقاييس العالمية، وبالإمكان تطبيق ذلك في قطاع غزة، مثل ضخها إلى المياه الجوفية بعد معالجتها، وكذلك استخدامها للزراعة في المناطق ذات مصادر المياه القليلة، ويمكن التحكم في درجة معالجتها وأنواع الزراعة المستخدمة لذلك.

٤ - النفايات الصلبة Solid Waste

- بينت الدراسات أن متوسط وزن النفايات الصلبة في قطاع غزة يبلغ حوالي ٩٥٠ طن/يوم، وفي الضفة الغربية حوالي ١٢٠٠ طن/يوم، بينما تبلغ قدرة البلديات على جمع النفايات بحوالي ٥٠-٧٠٪ فقط.
- تتمثل مشاكل تجميع النفايات بعدم توافر المعدات اللازمة للنقل والجمع، ويكون ذلك على حساب مساحات كبيرة من الاراضي التي يمكن استخدامها للزراعة أو السكن.
- يشكل وجود النفايات الصلبة بدون معالجة، خطراً من حيث إمكانية تلوث المياه الجوفية بنواتج تحلل هذه النفايات، مما يلحق ضرراً كبيراً بالصحة العامة، وتعتبر اكوام النفايات بيئة خصبة للحشرات.

٥ - مصادر الطاقة -Power

- تعتبر مصادر الطاقة في المناطق الفلسطينية محدودة، سواء من حيث الكمية أو النوعية، حيث تتضاعف الحاجة إلى الطاقة حوالي ١٥٪ في السنة.
- يبلغ معدل استهلاك الطاقة في قطاع غزة حوالي (٨٠,٠٠٠) كيلو فولت أمبير، وتزود الطاقة بواسطة محولات ثلاث خارج قطاع غزة والتي تغذي حوالي ١٩٦ محول تملكها البلدية التي

تفقد حوالي ١٥ محولاً في السنة نتيجة ازدياد الضغط عليها.

- بينت الدراسات أن حوالي ١٥٪ من سكان الضفة الغربية لم يكن لديهم حتى نهاية العام ١٩٩٠ كهرباء، كما أن بعض المناطق تزود بمحولات ديزل.
- بالإضافة إلى عدم وجود محطات توليد للكهرباء في المناطق الفلسطينية، فإن خطوط الكهرباء نفسها تعاني من مشاكل خطيرة تؤدي إلى فقدان ما يقارب ١٧ - ٢٠٪ من الطاقة.
- تعتمد البلديات والمجالس القروية في قطاع غزة على شركة الكهرباء الاسرائيلية لتزويدها بالكهرباء، ويتأرجح عدد المستهلكين من ٤٠٠ في عبسان مثلاً إلى ٣٣,٠٠٠ في مدينة غزة.
- أدى ضعف الطاقة الكهربائية إلى نقص وضعف الاستثمار في مجال البنية التحتية، مما زاد من مشاكل الطاقة الكهربائية واستغلالها في مجال الصناعة، غلاء أسعارها، حيث يبلغ سعر الكيلوواط الواحد حوالي ١٢ سنت امريكي.
- تعتبر كمية الكهرباء المزودة غير كافية لاحتياجات المستقبل حتى نهاية القرن الحالي، ويتطلب الأمر تحسين الشبكات الداخلية للضغط المنخفض والضغط العالي،وكذلك الاعتماد على مصادر جديدة للطاقة بكميات وأسعار معقولة.
- يعاني مجال الاتصالات - Telecommunication أيضاً من ضعف شديد يؤثر سلبياً على إمكانية التطور الاقتصادي والاجتماعي للسكان، فيبلغ عدد المزودين بنظام اتصال هاتفي ٢,٩ من أصل ١٠٠ حسب البنية التحتية الاسرائيلية.

الاستثمار في قطاع الخدمات

يمثل قطاع الخدمات جزءاً كبيراً من الناتج الإجمالي في معظم الدول العربية، ومنها الأردن وفلسطين، وترجع أهمية قطاع الخدمات للأسباب الآتية:

١ - اتجاه أصحاب الاستثمار الخاصة لهذا المجال بسبب ضعف قطاعي الزراعة والصناعة.

٢ - قطاع الخدمات المساندة للقطاعات الانتاجية عامل أساسي لأي تطور استثماري انتاجي،خاصة النقل والخدمات المالية.

٣ - قطاع الخدمات يستوعب عدداً كبيرا من القوى العاملة التي لا تستوعبها القطاعات الإنتاجية.

٤ - قطاع الخدمات لا يحتاج إلى مهارات وتدريب وتعليم.. الخ مثل القطاعات الأخرى.

ويشمل قطاع الخدمات الاستثمارات الآتية:

النقل والمواصلات:

النقل البري: شبكات النقل والطرق البرية والحديدية في فلسطين غير ملائمة، ومعظم الطرق مهترئة، وبحاجة إلى استثمارات ضخمة بحيث يتلاءم طول هذه الشبكات مع مساحة المنطقة وعدد الشاحنات ووسائط النقل. أما السكة الحديد فهي قديمة، وقددمرت تماماً وألغيت.

النقل الجوي: تفتقر فلسطين حتى الآن إلى المطارات الملائمة، والمساعي جادة لإقامة مطار في قطاع غزة في الوقت الحاضر،والتخطيط لإقامة مطار في الضفة الغربية، وتكون فرصة الاستثمار المشترك في مطار غزة والتي استقرت الآراء والخطط لإقامته في مدينة رفح المجاورة للحدود المصرية.

النقل البحري: لازالت فلسطين تفتقر إلى ميناء بحري رغم المحاولات لإقامة مثل هذا الميناء، وساحل قطاع غزة ملائم لإقامة ميناء بحري مع أن إقامة الميناء من الضروريات الاقتصاديةوالسيادية.

ويمكن أن يكون ثمة تعاون في استخدام ميناء العقبة، ولكن يجب أن يوضع في الاعتبار إنشاء وبناء ميناء غزة لتكون مقراً لأسطول تجاري فلسطيني ومتنفساً تجارياً لتشجيع الصادرات والواردات وتقليل الاعتماد على الموانيء الاسرائيلية التي تتحكم في حركة التجارة الفلسطينية.

الاستثمار في وسائل الاتصال والبريد:

لا تزال الخدمات البريدية ووسائل الاتصال المختلفة في فلسطين مرتبطة بالشركات الاسرائيلية، وخصوصاً شركة بيزك للهاتف.

تسعى السلطة الوطنية الفلسطينية للاستقلال عن اسرائيل، حيث بدأت المساعي لتشجيع الشركات الاستثمارية من أجل إقامة شبكات الاتصال وتطوير خدمات البريد، وبحث إمكانيات الاشتراك في مجال الاتصالات مع الأقمار الصناعية «عربسات».

فنحن بحاجة إلى ثورة اتصالات لأنها من أهم وسائل لارتباط مع العالم الخارجي.

وحسب برنامج الإنماء الفلسطيني فإنه يخصص لقطاع النقل والاتصالات ١,٤٩٥,٠٠٠ مليون دولار. ويجب أن يكون هناك تعاوناً استثمارياً في النقل والمواصلات والاتصالات، مع وضع اتفاق يحدد طبيعة هذا التعاون، إضافة إلى اتفاق لتحديد رسوم الشحن والنقل والدخول والخروج وإمكانيات دخول الناقلات الأردنية إلى فلسطين والناقلات الفلسطينية إلى الأردن، وبحث إمكانيات استخدام البريد الأردني في نقل الرسائل والمواد البريدية، وإمكانيات الاتصال الدولي.

خدمات المال (المصارف والبنوك):

الخدمات المالية والمصرفية في فلسطين متأخرة بسبب اقفال السلطات الاسرائيلية للبنوك العربية، إضافة إلى أنها منعت فتح بنوك جديدة، واشترطت التعامل فقط مع البنوك الاسرائيلية، ولكن،وبعد وصول السلطة الوطنية الفلسطينية، بدأت البنوك تعيد فتح أبوابها، وشجعت على إقامة بنوك جديدة وفروع لها، ولكن حتى الآن، لم تعمل هذه البنوك كما يجب في استثمار الاموال وإقامة مشاريع، كما أننا بحاجة إلى زيادة الوعي البنكي والمصرفي. وقد بدأت البنوك الأردنية العمل في فلسطين مثل البنك الأردني والبنك العربي وبنك القاهرة عمان.

ويمكن إقامة تعاون في اشتراك فلسطين في سوق عمان المالي، وتأسيس سلطة النقد الفلسطينية وتدريب كوادرها، خاصة على أعمال التفتيش والرقابة على البنوك، فهي في مرحلة التأسيس ووضع الأنظمة. وبرنامج الإنماء الفلسطيني يخصص ٢٠٠ مليون دولار لتطوير القطاع المالي. وهناك توجد إمكانية لإنشاء مشاريع اقتصادية مشتركة، مثل شركات استثمار مالي أو بنك استثمار وشركات تأجير «ليسنج» تساهم فيها الأردن وفلسطين. وإن تعاون رأس المال الأردني واستثماره في المنطقة من شأنه تحقيق أرباح جيدة للبلدين.

خامساً امكانيات ومجالات التعاون في مجال البنية الأساسية

بناء على الوضع الحالي للبنية الأساسية في المناطق الفلسطينية، وحيث ان ثمة عدد من العوامل التي تساعد على التعاون في هذا المجال، فإن هناك إمكانيات ومجالات واسعة يمكن تطويرها جميعها أو جزءاً منها حسب ما تسمح به الظروف في مراحل مختلفة:

- تبادل الخبرات العلمية والأكاديمية والفنية المتخصصة عن طريق تشجيع الأبحاث والتدريب، مما يساعد كثيراً في رفع كفاءة التخطيط السليم والعمل على تنفيذ مشاريع البنية الأساسية.
- تسهيل الاتصال المادي بين الجانبين كأساس لأي تعاون في مجال الاقتصاد والمجالات الأخرى، ويأتي ذلك بربط شبكات الطرق السريعة والمباشرة بدون قيود، وكذلك مد خط السكة الحديد التاريخي وإمكانية التعاون في إنشاء ميناء بحري ومطار جوي اقليمي على حدود قطاع غزة، بمستوى دولي يساعد ويقرب المسافات بين فلسطين والأردن.
- توصيل مياه الشرب من الأردن للأراضي الفلسطينية بشكل سهل ومباشر، وكذلك الطاقة الكهربائية، مما سيؤدي أيضاً إلى تشجيع التعمير والتطوير.
- تشجيع القطاع الاقتصادي في مجال الصناعة والزراعة، وخاصة في المناطق المحاذية للجانب الفلسطيني، وذلك بسبب توافر مصادر المياه ومصادر مياه الري الناتجة عن معالجة المياه

العادمة، مما سيساعد على تطوير الزراعة والصناعات الزراعية وتشجيع المستوطنات البشرية والاستفادة منها في تشجيع الاستثمارات في هذه المجالات.

- ربط شبكات البنية الأساسية مع بعضها البعض ومع بعض الشبكات الأخرى في البلدان المجاورة، مما سيساعد كثيراً على الاستفادة من ايجابيات هذه الشبكات كوحدة اقليمية، كما سيساعد في الاستفادة من بعض الشبكات في حالة تعطل الشبكات الاخرى وتوزع الفائض الانتاجي لمحطات التوليد على البلدان الاخرى، مما سيؤدي إلى توفير الطاقة، وبالتالي انخفاض مستوى الأسعار.
- إن ربط شبكات البنية الأساسية مع بعضها البعض، وانخفاض الأسعار على المستهلك، سيساعد في تطوير المجال الصناعي والزراعي والاقتصادي بصفة عامة، وهذا سيؤدي إلى تنمية اقتصادية، مما سيتبعه رفع المستوى الاجتماعي للسكان.

في ضوء ما تقدم من استعراض الواقع والمشاكل التي يعاني منها قطاع البنية الأساسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع الأخذ بالحسبان الحاجة الماسة للتطور الاقتصادي في جميع المجالات الزراعية والصناعية والتجارية، إضافة إلى تطوير وتحسين الخدمات الصحية والاجتماعية في ظل المتغيرات السياسية والدولية والاقليمية، فقد شكلت اتفاقية أيلول /سبتمر ١٩٩٣ لإعلان المبادىء، الفرصة للمجتمع الدولي من أجل فتح باب تحسين الوضع الاقتصادي في المناطق الفلسطينية.

ولقد كانت الأولوية لتقديم المساعدات من أجل تحسين البنية الأساسية، التي هي ضرورية لتحسين الوضع الاقتصادي، والتي قدرتها مصادر البنك الدولي لبرنامج طواريء مدته ثلاث سنوات، حوالي ١٢٠٠ مليون دولار أمريكي، وفي ضوء ما تم استعراضه من إمكانيات للتعاون بين فلسطين والمملكة الأردنية، ونظراً لوجود العديد من الأسباب التي تساعد على هذا التعاون، فإن هناك إمكانية كبيرة وملحة للبدء فوراً في وضع أسس هذا التعاون والتي تتضمن:

- البدء في وضع أسس هذا التعاون من النواحي الفنية والتكنيكية وإبرام الاتفاقيات طويلة المدة وغير المرتبطة بالتغيرات السياسية.
- تبادل الخبرات العلمية والأكاديمية والفنية اللازمة لعملية التخطيط السليم، والبدء في وضع هذا التخطيط.
- شق الطرق السريعة، وتذليل عقبات المرور بين جانبي الحدود، ومد خطوط السكة الحديد، وإقامة ميناء ومطار جوي مشترك، مع الحرص على أن تشق الطرق بشكل يضمن تقليل استخدام الوقود، مما يساهم في تخفيف التلوث.

- ربط شبكات المياه والكهرباء، والاستفادة من توافر المصادر في منطقة ونقصها في مناطق أخرى، والاستفادة أيضاً من مصادر المياه والكهرباء المتوافرة في الأردن.
- إنشاء شبكات للصرف الصحي والصناعي في جميع المناطق الفلسطينية، وكذلك محطات تكرير المياه العادمة وإعادة استخدامها للأغراض الزراعية المشتركة، أو إعادة حقنها في الخزان الجوفي، مما سيساعد في توفير المياه ووقف تلوث المياه الجوفية.
- وضع وتنفيذ خطط مشتركة لجمع وفصل ومعالجة النفايات الصلبة، من أجل الضغط على الموارد الطبيعية، وتقليل استخدام المواد الخام، ووقف التلوث الشديد الناتج عن انتشار النفايات.
- التعاون في إنشاء أجهزة إدارية قادرة على ادارة المشاريع والبدء في العمل ومتابعته، على أن تكون هذه الأجهزة الإدارية مشتركة وعلى قدر من التنسيق والتعاون المشترك

الاستيطان الصهيوني في فلسطين

مراحله، أهدافه، وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

د. موسى القدسي دويك

القسم الأول: مراحل واهداف الاستيطان الصهيوني في فلسطين:

لقد كانت فلسطين، ومنذ القدم، محطا لأطماع الحركات الاستعمارية، بدءا بالحركة الصليبية، وانتهاءا بالحركة الصهيونية.

وقد قامت الحركة الصهيونية على أسس مشابهة للحركة الصليبية، حيث استندت كل منهما على الأساس الديني، حيث رفع الصليبيون «شعار الصليب» في القرون، الحادى عشر والثاني عشر، والثالث عشر. وقد توافد اليها المهاجرون في شكل موجات بشرية، مدعين أنهم يعملون بمشيئة الله، وهذا نفسه ما فعلته الحركة الصهيونية في القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث بدأت موجات المهّجرين اليهود تغزو أرض فلسطين، تحت شعار: «العودة الى أرض الميعاد، رافعين نجمة داود»[1]

وعلى الرغم من أن الغزوة الصليبية قد وقعت قبل ثمانية قرون، الا أننا نلاحظ تشابهاً كبيراً بين خريطة الامارات الصليبية، وخريطة اسرائيل، حيث اتخذ الانتشار الجغرافي للغزاة في فلسطين مساراً واتجاهات متماثلة، كما أن التشابه يمتد الى الطريقة التي نظم بها الغزاة اقامتهم في الأرض المغتصبة، والتي تمت على شكل مراكز استيطانية (مستوطنات بشرية) محصنة ضد المخاطر الخارجية، اتخذت شكل قواعد وحصون لدى الصليبين، وشكل المستعمرات لدى الصهاينة[2]، حيث أن الكيبوتز والموشاف هما الشكلان الرئيسيان للمستوطنات الصهيونية، وهي محصنة جدا وتشبه حصون الامارات الصليبية.[3]

وقدكان التواجد اليهودي في فلسطين خلال القرن التاسع عشر متمركزا في المدن الرئيسية،

وخاصة مدينة القدس، لكن القوانين العثمانية خففت من مدى تملك اليهود للأراضي في فلسطين، ولكن بعد أن عقدت الحركة الصهيونية أول مؤتمر لها في بال في سويسرا عام ١٨٩٧م، تم تكوين المنظمة الصهيونية العالمية، بالاضافة الى تبني ما يسمى ببرنامج بال، حيث بدأت عملية منظمة ومدروسة لاستيطان فلسطين، فأقيم العديد من المستوطنات في فلسطين في العهد العثماني، غير أن فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، كانت هي الفترة الذهبية للاستيطان الصهيوني في فلسطين، نظرا لأن سلطات الانتداب البريطاني قد سهّلت للمنظمات الصهيونية عملية الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وزرعها بالمستوطنات.

وقد نشأ الاستيطان الصهيوني في فلسطين قبل عام ١٩٦٧م على عدة مراحل، وكان لكل مرحلة منها هدف مختلف عن المرحلة التي سبقتها، كما كان لكل مرحلة منها الطابع الخاص بها، والمميز لها، ويمكن تقسيم الاستيطان الصهيوني في فلسطين قبل عام ١٩٦٧ إلى مراحل ثلاث، الأولى وهي التي تمت في العهد العثماني، والثانية في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، أما المرحلة الثالثة فهي التي تمت بعد إعلان قيام الكيان الإسرائيلي في ١٩٤٨/٥/١٥ وحتى عام ١٩٦٧م، وذلك على التفصيل التالي:

أولا: الاستيطان الصهيوني في فلسطين في العهد العثماني:

ترجع المحاولات الأولى للاستيطان اليهودي في فلسطين إلى جهود الثرى اليهودي موسى منتيغيوري الذي استطاع في عام ١٨٥٥م أن يشتري قطعة أرض في مدينة القدس[٤]، وأقام عليها في عام ١٨٥٧م أول حى سكني يهودي في فلسطين خارج أسوار مدينة القدس، وهو حي «مشكانوت شعنانيم»، وعرف فيما بعد باسم يمين موسى[٥]، وفي عام ١٨٦٠ اشترى اثنان من المتمولين اليهود قطعتى أرض في فلسطين الأولى قرب أراضي قالونيا، والثانية حول بحيرة طبريا[٦]، وفي العام نفسه تم بناء أول عشرين مسكنا لم تشغل إلا في عام ١٨٦٢، وبذلك بدأت الخطوات العملية الأولى للاستيطان اليهودي في فلسطين[٧]، ثم بعد ذلك أقامت جمعية الهيكل الألماني (The German Temple Society)، برئاسة كريستوف هوفمان بعض المستوطنات في فلسطين، وخاصة في يافا وحيفا[٨]، وفي عام ١٨٧٨ تمكنت مجموعة من يهود القدس (بعد حصولهم على دعم من الخارج) من الاستيطان في السهل الساحلي وتأسيس مستوطنة «بتاح تكفا» على جزء من أراضي ملبس قرب يافا[٩]. وقد شهدت فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى موجتين

رئيسيتين من الهجرات اليهودية، الأولى وقعت في الفترة ما بين (١٨٨٢ - ١٩٠٣م)، وقد تراوح عددها ما بين ٢٥ - ٣٠ ألف مهاجر[١٠] وإليها يرجع الفضل في التمهيد لإرساء الأسس التي قامت عليها حركة الاستيطان اليهودي المنظم في فلسطين[١١]، لذا فقد تم في عام ١٨٨٢م إنشاء ثلاث مستوطنات هي (ريشون لزيون Rishon Lezion) (وزخرون يعقوب Zikhron Ya'akov) (وروش بيتاح Rosh Petah)، كما أنشئت في عام ١٨٨٣م مستوطنتان آخريان هما (يسود همعله Yesod Hamala) (ونيو زيونا Neo - Ziona) وقد أقيمت المستوطنات السابقة بأساليب التحايل، مستغلين ضعف الأنظمة والقوانين العثمانية، ومستخدمين الرشوة للموظفين الأتراك[١٢]، كذلك فقد تم في عام ١٨٨٤ إنشاء مستوطنة جديدا، غير أن الوهن ما لبث أن دب في جسم هذه المستوطنات، وتعرضت لخسائر فادحة، ولم تستطع الاستمرار لولا تدخل البارون (أدمون دى روتشيلد) حيث أنقذ هذه المستوطنات، ومكنها من أن تقيم في عام ١٨٩٠م ثلاث مستوطنات أخرى هي (رحوبوت، ومشمارهياردن والخضيرة[١٣]، وقد عهد البارون روتشيلد بإدارة مشاريعه إلى المنظمة التي تدعى Jewish colonization Association) وكانت تعرف اختصارا باسم إيكا (Ica)، وهي منظمة للاستيطان الزراعي أسسها البارون النمساوى الأصل (دى هيرش)، وقد تولت هذه المنظمة العمل الاستيطاني في فلسطين، وتمكنت بين سنتى ١٨٩٩ - ١٩٠٨ من تأسيس (٨) مستوطنات جديدة، بالإضافة إلى إعادة تنظيم مستعمرات البارون روتشيلد، ورغم ذلك فقد فشلت في توقعاتها، وذكرت في تقرير لها عام ١٨٩٩ بأنه «يصعب تحويل اليهود في فلسطين إلى مزارعين ومعظمهم يعيش في خمول قاتل».[١٤]

لذلك فقد أطلق البعض على الاستيطان اليهودي خلال تلك المرحلة اسم «الاستيطان الروتشيلدى»، نسبة إلى المليونير اليهودي البارون دى روتشيلد الذي أشرف على إشادة وإدارة وتمويل هذه المستوطنات.[١٥]

وقد توالى إنشاء المستوطنات اليهودية في فلسطين خلال العهد العثماني حتى وصل عددها إلى ٣٩ مستوطنة يسكنها ١٢ ألف مستوطن[١٦] ثم بلغ عددها حتى عام ١٩١٤ (٤٧) مستوطنة، (٤) منها أقيمت بدعم من المنظمة الصهيونية بإشراف مكتب فلسطين[١٧]، وقد عمل الصهاينة على إقامة هذه المستوطنات بالتدريج، حتى لا يلفتوا إليهم أنظار العرب، حيث كانوا يقيمون من مستعمرة إلى ثلاث مستعمرات سنويا وذلك خلال الفترة الواقعة بين عام ١٨٧٠ - ١٩١٨م.[١٨]

وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية لم ترحب بالاستيطان اليهودي في فلسطين، إلا أن نظام

حيازة الأراضي في فلسطين في العهد العثماني، قد ساعد على إقامة تلك المستوطنات، حيث ظهرت طبقة من ملاك الأراضي من العرب، وغير الفلسطينيين، الذين كانت تجذبهم الأسعار المرتفعة إلى بيعها[19].

وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية قد أصدرت في عام ١٨٨٢ قانونا اعتبرت بموجبه دخول اليهود إلى فلسطين أمراً غير قانوني، ثم أصدرت في عام ١٨٨٨م قانونا آخر يمنع دخول اليهود (من غير سكان الامبراطورية) الى فلسطين، إلا لمدة ثلاثة أشهر، غير أن الصهيونية قد لجأت إلى رشوة موظفي الدولة العثمانية، وتحايلت بطرق غير مشروعة لتهجير اليهود إلى فلسطين وتوطينهم فيها.[20]

ثانيا: الاستيطان الصهيوني في ظل الانتداب البريطاني:

تعتبر مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين هي المرحلة الذهبية للاستيطان الصهيوني في فلسطين، حيث دخلت بريطانيا فلسطين وهي ملتزمة بوعد بلفور القاضي بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وبذلك أصبح الاستيطان اليهودي يتم تحت رقابة دولة عظمى عملت على مساندته وتدعيمه[21]، فاذا كان الاستيطان في مراحله الأولى قد اتصف بالعشوائية، والاتجاه نحو مواجهة المشاكل التي تتعلق باليهود خارج فلسطين، فإنه في هذه المرحلة، خضع للاعتبارات السياسية والاستراتيجية منذ بدايتها، حيث أقيم عدد من المستوطنات في المناطق الاستراتيجية، وكانت على شكل مجتمعات مغلقة تشبه (الغيتو)، معتمدة على سياسة العمل العبري لتأسيس نفسها، ومشكلة نواة للوجود الصهيوني في فلسطين.[22]

وقد تجددت خلال هذه الفترة عملية شراء الأراضي من بعض الاقطاعيين والتجار اللبنانيين الذين كانوا يملكون مساحات واسعة من الأراضي في شمال فلسطين[23] حيث إنه مع صدور الكتاب الأبيض في عام ١٩٣٠م قررت المنظمة الصهيونية الإسراع في عمليات الاستيطان في المناطق التي لم يسكنها اليهود من قبل لتشمل أوسع مساحة جغرافية ممكنة في حالة حصول تقسيم لفلسطين[24] حيث أقيمت في الفترة من عام ١٩٣٦ - ١٩٣٩م (٥٣) مستوطنة كان يطلق عليها (حوما ومجدال) أي سياج وبرج وصفاً للطابع العسكري لتلك المستوطنات التي تزامن إنشاؤها مع نشوب ثورة عام ١٩٣٦ الفلسطينية[25]، حيث روعي في اختيار مواقع تلك المستوطنات أن تكون بمثابة سياج يشرف على المستوطنات الأخرى، وتعمل في الوقت نفسه كمناطق مراقبة بالنسبة للقرى العربية، وقد تمت إقامة معظم هذا النوع من المستوطنات على الهضاب المشرفة على مرج بن عامر والأطراف الشمالية للجليل الأعلى[26]، كما ظهر اتجاه لبناء المستوطنات في مناطق معزولة، وذلك من أجل خلق شعور لدى اليهود بقابلية السيطرة على كل أجزاء فلسطين، وقد بلغ عدد المستوطنات

التي أقيمت في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٩، و ١٥ أيار ١٩٤٨م، (٧٩) مستوطنة بلغت مساحتها الإجمالية ٢٫٠٢٥٫٠٠٠ دونم.[27]

وفي أعقاب مشروع بيل لتقسيم فلسطين عام ١٩٣٧م، بدأ الاهتمام الصهيوني بإقامة مستعمرات في صحراء النقب (المنطقة الجنوبية من فلسطين)، حيث توسعت الصهيونية في إقامة المستوطنات في تلك المنطقة، وذلك في الفترة الواقعة ما بين الحرب العالمية الثانية وسنة ١٩٤٨م، تحسبا لإمكانية حصول صدام عسكري مع مصر في المستقبل، حيث بلغ عدد المستعمرات المقامة في النقب بحلول عام ١٩٤٨م (٢٧) مستوطنة[28]، لذا فإنه مما يميز السياسة الاستيطانية خلال فترة الانتداب، اتجاه الحركة الصهيونية نحو توزيع المستوطنات الزراعية توزيعاً استراتيجيا على حدود الدول العربية المتاخمة لها، حيث أقامت ١٢ مستوطنة على حدود الأردن، و ١٢ على حدود لبنان، و ٨ على حدود مصر، و ٧ على حدود سوريا.[29] وقد أدخل على الاستيطان الزراعي خلال هذه الفترة نوع جديد أطلق عليه اسم «الموشاف عوفديم»، أي قرية العمال، وهي قرية زراعية ذات طابع تعاوني، تقوم العائلات فيها باستغلال الأرض بالتساوي. وقد انتشر هذا النوع من الاستيطان الزراعي حتى بلغ مجموع المستوطنات التي أقيمت منه في عام ١٩٤٦ (٦٨) مستوطنة يسكنها ١٨٤١١ مستوطن.[30]

ومما لا شك فيه أن سلطات الانتداب البريطاني قد سهلت، وبمختلف الوسائل، عملية نقل ملكية الأراضي الفلسطينية إلى المنظمات الصهيونية، من أجل استيطانها، من ذلك أنها منحت الوكالة اليهودية أراض حكومية واسعة مساحتها ١٩٥ ألف دونم، في مناطق مختلفة من البلاد بما فيها أراضي من السهل الساحلي الفلسطيني، أعطيت لبلديات تل أبيب، وبتياح تكفا، من أجل توسيع رقعة المستوطنات فيهما[31]، كذلك فقد وضعت حكومة الانتداب البريطاني في عام ١٩٢١م (١٧٥) ألف دونم من أملاك الحكومة تحت تصرف المنظمات الصهيونية من أجل إقامة المستوطنات عليها لتوطين المهاجرين، مما أدى إلى قيام ثورة عام ١٩٢١م التي قمعتها القوات البريطانية بشدة، حيث انضم المستوطنون اليهود إلى جانب الانجليز في قمع هذه الثورة.[32]

وقد تمكنت الحركة الصهيونية خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين من امتلاك ما يزيد عن ٣٠٪ من مجموع الأراضي الزراعية في فلسطين[33]، وبلغت مساحة الأراضي التي كان يملكها الصهاينة في نهاية فترة الانتداب عام ١٩٤٧م ١٫٨٢ مليون دونم، وهو ما يعادل ٦٪ من مساحة فلسطين، والبالغة ٢٧ مليون دونم[34]، في حين كان مجموع ما يملكونه من الأراضي عند بداية

الانتداب لا يزيد عن ٢٪ فقط.[٣٥]

ثالثا: الاستيطان الصهيوني بعد إقامة إسرائيل:

إذا كان الاستيطان في المراحل السابقة يهدف الى الاعداد لإنشاء الدولة، فإنه بعد إنشائها في عام ١٩٤٨م، اتجه إلى تحقيق أهداف أخرى تتمثل في ترسيخ القاعدة البشرية، والاقتصادية، والعسكرية للدولة الجديدة[٣٦]، وبما يخدم أغراضها التوسعية المستقبلية، لذلك، فقد كان أول عمل قامت به الحكومة الإسرائيلية هو رفع جميع القيود عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين. لذا، فقد أصدر الكنيسيت الإسرائيلي (البرلمان) بتاريخ ١٩٥٠/٧/٥ قانون العودة، والذى بموجبه يمنح كل يهودي دخل فلسطين، حق الاستيطان فيها[٣٧]، كذلك فقد أقر الكنيست في عام ١٩٥٢ قانون الجنسية الإسرائيلي، وبموجبه يحق لكل يهودي يهاجر الى فلسطين المحتلة أن يحصل على الهوية الإسرائيلية بمجرد دخوله إليها.[٣٨]

وقد ترتب على صدور هذين القانونين، ارتفاع كبير في أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين المحتلة خلال السنوات الأربع لقيام إسرائيل، حيث وصل عددهم إلى حوالى ٧٠٠ ألف مهاجر خلال تلك الفترة، في حين أن عدد السكان اليهود حتى عام ١٩٤٨م لم يزد عن حوالي ٦٥٠ ألف نسمة،[٣٩] وقد عملت الدولة على توطين الأعداد السابقة في المناطق الريفية والزراعية، محاولة منها لربط المهاجرين بالأرض، وحتى يتعمق انتماؤهم بالكيان الجديد[٤٠]، كما تم التركيز على توطينهم في المناطق الريفية القريبة من الحدود، وذلك لكى تشكل تلك المستوطنات حصوناً قوية لحماية إسرائيل، ولذا فقد بنيت على أسس استراتيجية وعسكرية، مما أدى إلى اندماج النشاط الزراعي والدفاعي في إسرائيل، وخلق المزارع المحارب، وعليه فقد شكلت كيبوتزات الحدود حوالي ٦٠٪ من مجموع الكيبوتزات المقامة خلال تلك الفترة،[٤١] كذلك فقد بلغ عدد المستوطنات الجديدة التي تم إقامتها في فلسطين خلال عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ فقط ٢١٠ مستوطنة زراعية، في حين بلغ عددها في الفترة الواقعة بين ١٥ آيار (مايو) ١٩٤٨ حتى نهاية ١٩٥٣م (٣٤٥) مستوطنة جديدة منها ٢٥١ موشاف و ٩٦ كيبوتس يسكنها نحو ٢٠ ألف عائلة، على مساحة من الأرض تبلغ ١٫٥٠٠٫٠٠٠ دونم[٤٢] وقد ارتفع عدد هذه المستوطنات مع بداية عام ١٩٥٦، إلى ٤٧٨ مستوطنة زراعية ٣٠٠ منها مبعثرة في المناطق الحدودية، يعيش فيها ما يقرب من ٤٠ ألف عائلة، وهو ما يوازي ٢٧٪ من نسبة المهاجرين[٤٣]، حيث إن معدلات الاستيطان قد زادت في عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥م، خاصة في منطقة لخيش (الفالوجة) في أعقاب تنفيذ المشاريع المائية الواسعة لجلب مياه نهر اليركون إلى صحراء النقب[٤٤] غير أنه قد طرأ انخفاض كبير على عدد المستوطنات في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٦٧ حيث بلغ مجموعها ٦٤ مستوطنة، ٣ منها أقيمت عام ١٩٥٦م، و ٩

عام ١٩٥٧م، و ١١ عام ١٩٥٨م[٤٥] أما الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٦٧م، فلم يزد عدد المستوطنات الجديدة فيها عن عشر مستوطنات فقط[٤٦] (كما يظهر من الجدول رقم «١»).

جدول رقم (١)

المستوطنات الزراعية اليهودية التي اقيمت خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٧★

السنة	موشاف	كيبوتس	المجموع
١٩٤٨	٥	٢٠	٢٥
١٩٤٩	٦٠	٤٢	١٠٢
١٩٥٠	١١٤	١٣	١٢٧
١٩٥١	٢٤	٧	٣١
١٩٥٢	١٢	٣	١٥
١٩٥٣	٣٦	٩	٤٥
١٩٥٤	٨	٢	١٠
١٩٥٥	١٢	٤	١٦
١٩٦٠/١٩٥٧	١٤	٤	١٨
١٩٦٤/١٩٦١	٢	٤	٦
١٩٦٧/١٩٦٥	٢	٢	٤
المجموع	٣٠١	١١٨	٤١٩

★ لا تشمل هذه المستوطنات ٥٠ مركزا إرشاديا و ٢٢ معهدا تعليمياً وزراعياً

المصدر: نقلا عن عبد الرحمن أبو عرفه، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية ص٢٠٨

ويعود السبب في ذلك إلى تناقص عمليات الهجرة خلال الفترة السابقة، وانشغال السلطات الإسرائيلية في توفير مقومات الاستيطان، وإقامة مشاريع البنية التحتية التي تخدم العدد الكبير من المستوطنات التي تم تنفيذها في الفترة الواقعة بين ١٩٤٨ - ١٩٥٠م.[٤٧]

يظهر لنا من خلال الجدول السابق، أن الحركة الاستيطانية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧ قد اتسمت بالتوسع في الاستيطان الريفي (الموشاف والكيبوتس)، وخاصة في مناطق الحدود (كما أشرنا) وذلك من أجل تدعيم المراكز الدفاعية للخطوط الأمامية[٤٨]، كذلك فقد لجأت السلطات الإسرائيلية بعد إقامة الدولة إلى التخطيط لبناء مدن التطوير، وتحويل كثير من المستوطنات القروية إلى مستوطنات مدنية، نظرا لفشل الاستيطان القروي، حيث إن أكثر من ٩٠٪

من المستوطنين اليهود ظلوا يعيشون في المدن الرئيسية، حيث تركز أكثر من ٦٣٪ منهم في مدن القدس وتل أبيب وحيفا[٤٩] كما أن نسبة سكان الموشاف والكيبوتس لم تتعد في أعلى نسبة لها ٨ر٧٪ من مجموع السكان اليهود[٥٠]، وقد بلغ عدد هذه المدن حتى عام ١٩٦٧ حوالي ٢٥ مدينة جديدة، اضافة إلى تطوير عشرة من المدن العربية التي هجرها أهلها، وهي مدن حيفا وصفد وطبريا وبيسان وعكا في الشمال، والرملة واللد في الوسط، وعسقلان والمجدل وبئر السبع في الجنوب.[٥١]

وهكذا نخلص من العرض السابق إلى أن أهداف الاستيطان الصهيوني في فلسطين، قد اختلف بأختلاف المراحل التي تم فيها، فقد رأينا كيف أن الاستيطان في مراحله الأولى قد غلب عليه الطابع الديني، والخيري، والعمل من أجل إيجاد حل لمشكلة اليهود الموجودين في الخارج، وأنه قام بدعم وتمويل من أثرياء اليهود، أمثال (موسى منتيغيورى، والبارون أدمون دى روتشيلد)، لذا فقد غلبت عليه سمة الاتكالية، حيث إن «جميع الصناديق والمصارف والمنظمات، والهيئات والجمعيات التي رعت الاستيطان اليهودي في فلسطين نشأت في خارجها، وسجلت رسميا كشركات أو هيئات أجنبية».[٥٢]

أما في مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين، فقد هدف الاستيطان الصهيوني إلى التمهيد لقيام الدولة، ولذلك أخذ طابع الانتشار الواسع على أكبر رقعة جغرافية من الأراضي الفلسطينية، ولم يكن الاستيطان في هذه المرحلة أقل اتكالية من المرحلة السابقة، حيث قامت سلطات الانتداب البريطاني بدور الداعم والمساند للمشاريع الاستيطانية الصهيونية، وذلك من خلال تسهيل نقل ملكية الأراضي العامة الفلسطينية إلى الوكالة اليهودية، وغيرها من المؤسسات الاستيطانية الصهيونية لإقامة المستوطنات عليها إلى أن مكنتها من إقامة الدولة قبل انسحابها من الأراضي الفلسطينية.

أما المرحلة الثالثة من الاستيطان الصهيوني قبل عام ١٩٦٧م فهي المرحلة التي بدأت بعد إقامة إسرائيل، وقد بدا لنا واضحا أن الاستيطان في المرحلة، قد أخذ طابعا دفاعيا، وذلك من خلال توزيع المستوطنات على الحدود مع الدول العربية الأخرى، في الوسط والشمال والجنوب، وبذلك ظهر لنا مدى الترابط بين الاستيطان الصهيوني، والأمن الخارجي للدولة في تلك المرحلة.

القسم الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسكانية للاستيطان:

تهدف الاستراتيجية الصهيونية إلى تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسكاني للأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧، أسوة بما فعلته إسرائيل، سابقا في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام ١٩٤٨م.[٥٣]

وقد اتخذت السلطات الإسرائيلية من الاستيطان - المكثف - في الأراضي المحتلة وسيلة رئيسية لتحقيق غايتها تلك، فالاستيطان كان ولا يزال أداة رئيسية من أدوات تجسيد الأهداف

الصهيونية على أرض فلسطين، كما أنه يشكل جزءاً مهماً من السياسة الإسرائيلية العامة، التي تهدف إلى تفريغ الأراضي المحتلة من سكانها الأصليين، وإلحاقها بإسرائيل لتصبح جزءاً منها.[٥٤]

وقد ترك الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، آثارا بعيدة المدى على المواطنين الفلسطينيين اقتصاديا، واجتماعيا، وسكانيا.

أولا: الآثار الاقتصادية للاستيطان:

إن أول ما نلمسه من آثار الاستيطان الإسرائيلي على المواطنين العرب، هي الآثار الاقتصادية، والتي تمثلت في الاستيلاء على أراضيهم، ومصادرتها، لإقامة المستوطنات عليها، وما ترتب على ذلك من تقليص المساحات الزراعية المتاحة للقرى العربية من أجل نموها السكاني.[٥٥]

فقد انتزعت السلطات الإسرائيلية مئات الألوف من الدونمات، من الأراضي الزراعية، من أصحابها الأصليين، بحجج شتى، منها «ضرورات الأمن» و «إقامة المشاريع العامة»، ثم عملت فيما بعد على تخصيص هذه الأراضي لصالح المستوطنات الإسرائيلية، وما ترتب على ذلك من تحويل أصحابها - فيما بعد - إلى عمال كادحين أو أجراء في تلك المستوطنات «فليس أمامهم لكي يظلوا على قيد الحياة سوى أن يوفروا اليد العاملة، لمزارع ومنشآت إسرائيل، وتعتبر هذه الحالة التي لا يترك فيها للفرد إلا الخيار بين العمل لصالح الاحتلال أو الموت، ضربا من ضروب الرق المقنع»[٥٦]

وقد ترتب على مصادرة الأراضي الزراعية لصالح المستوطنات أن انخفضت نسبة العاملين في القطاع الزراعي بنسبة ٢٠٪، كما انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلى بنسبة ٢٢٪، حيث تمثل الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي للضفة الغربية المحتلة وتشكل نسبة ٣٧٪ من الناتج القومي الإجمالي[٥٧]، فقد سيطرت السلطات الإسرائيلية على مصادر المياه في الأراضي المحتلة لصالح المستوطنات التي اعتمدت في زراعتها على نظام الري، وما ترتب على ذلك من حرمان الزراعة العربية من حاجتها للمياه، خاصة في منطقة الأغوار حيث اعتاد فلاحو قرية العوجا الفلسطينية، في غور الأردن، على زراعة أراضيهم - قبل الاحتلال - ثلاثة محاصيل في السنة من البطيخ والفواكة، وقد أصبح ذلك مستحيلا بعد الاحتلال، بعد أن جفت مياه نبع العوجا نتيجة لحفر ثلاثة آبار ارتوازية إسرائيلية عميقة لصالح المستوطنات بجانب هذا النبع.[٥٨]

لذا فقد شكلت المستوطنات الاسرائيلية صدمة كبيرة للمواطنين الفلسطينين لما ترتب عليها من سحب أراضيهم الزراعية من تحتهم تدريجيا، وما نجم عن ذلك من دفع أعداد كبيرة منهم للهجرة إلى الخارج طلبا للرزق، حيث أصبح لكل أسرة عضواً يعمل في دول الخليج أو المهجر، وتعتمد الأسر الفلسطينية اعتمادا كبيرا على التحويلات المالية التي تردها من أبنائها في الخارج[٥٩]، ووفقا لدراسة أعدتها اللجنة الأردنية - الفلسطينية المشتركة، فقد بلغ عدد العمال الذين هاجروا من الضفة الغربية

المحتلة بين سنتي (١٩٦٨ و ١٩٨١) ١٤٠,٠٠٠ عامل، يضاف إليهم ٤٠٠٠ هاجروا في عام ١٩٨٣ و ١١,٠٠٠ في عام ١٩٨٤ [٦٠]

ومن الآثار الاقتصادية للمستوطنات الإسرائيلية حرمان المزارعين الفلسطينيين من زراعة مساحات شاسعة من أراضيهم، نظرا لاستخدام السلطات الإسرائيلية لهذه الأراضي في شق شبكة طرق واسعة لتصل هذه المستوطنات بعضها مع البعض الآخر، وربطها جميعا بشبكة الطرق الرئيسية داخل اسرائيل فقد خططت اسرائيل لتشييد شبكة ضخمة من الطرق في الضفة الغربية المحتلة، سوف يترتب عليها مصادرة ما مساحته ١٠١,٠٠٠ دونم من أخصب الأراضي الزراعية[٦١]، كما أنه وفقا للمشروع الإقليمي للطرق رقم (٥٠) فإنه سوف يستنفد من المواطنين الفلسطينيين ما مجموعه ٣٦٧,٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية، وسيترتب على ذلك حرمان العديد منهم من مصدر رزقهم مما يدفع بهم إلى الهجرة للخارج.[٦٢]

ولا يقف التأثير الاقتصادى للمستوطنات الإسرائيلية عند حد مصادرة الأراضي العربية من أجل إقامتها، وشق الطرق إليها، بل إن ما تدره الأراضى الزراعية المتبقية لدى المزارعين الفلسطينيين من محاصيل زراعية يتعرض لمنافسة غير متكافئة، مما تطرحه المستوطنات الزراعية من إنتاج لها في أسواق الأراضي المحتلة، مما يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي الفلسطيني، علما بأن هذا الإنتاج لا يمكن تصديره إلى الخارج - باستثناء الأردن - إلا من خلال مؤسسات التسويق الإسرائيلي التابعة للهستدروت، التي تعطي أولوية التصدير للخارج للإنتاج الإسرائيلي.[٦٣]

كما يقوم قسم التجارة الخارجية التابع لوزارة الزراعة الإسرائيلية بتسويق منتجات المستوطنات الإسرائيلية في الخارج.

كذلك فقد امتد التأثير الاقتصادي للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ليشمل أيضا القطاع الصناعي فيها، حيث أدى إنشاء المستوطنات الصناعية الإسرائيلية بالقرب من التجمعات السكانية العربية إلى تقليل فرص نمو القطاع الصناعي العربي نظراً لتوجه قوة العمل العربية للعمل فيها[٦٤]، بالإضافة إلى إغراقها للأسواق العربية بالسلع الإسرائيلية، وبأسعار منافسة نظراً لما تتمتع به من دعم حكومي.

ثانيا: الآثار الاجتماعية للاستيطان:

تركت المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة مجموعة من الآثار الاجتماعية على المواطنين الفلسطينيين، نظرا لما يمثله وجود المستوطنات والمستوطنين الإسرائيليين من تحد يومي لمشاعرهم، حيث إن المستوطنات أقيمت على أراض عربية سلبت من أصحابها، لذا يرى المواطنون الفلسطينيون في المستوطنين الإسرائيليين صورة مجسدة للصوصية، خاصة وأنهم قدموا لاستيطان

الأراضي المحتلة مدفوعين بأيديولوجية عنصرية تقوم على تهويد الأرض العربية تمهيدا لضمها وطرد أهلها منها، «وإلقائهم فى الصحراء»[٦٥]، لذا فكما جاء في التقرير الثالث للجنة الخاصة بالمستوطنات - التي أنشأها مجلس الأمن الدولي بقراره رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٧٩ - «هنالك علاقة متبادلة بين إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وتشريد المواطنين العرب»[٦٦] حيث إن «عدداً من ملاك الأرض العرب - مضطرون الآن - إلى كسب عيشهم وعيش أسرهم بالعمل في أراضيهم أنفسهم بوصفهم عمالاً أجراء عند المستوطنين الإسرائيليين.[٦٧]

ولا توجد علاقات متبادلة بين المواطنين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود، ويتخذ المستوطنون مواقف متشددة تجاه الفلسطينيين تصل إلى حد ممارسة الاعتداءات اليومية عليهم، لأنهم يرون أنه ليس للفلسطينيين أية حقوق سياسية أو قومية خاصة بهم، كما أنه ليس هناك داع لوضع رغباتهم في الاعتبار، بل يطالب بعضهم بطرد العرب إلى الضفة الشرقية من الأردن[٦٨]، ويرفضون بشدة أن يجاورهم الفلسطينيون، لذا فقد أصدر رئيس الحاخامين السفراديم (الشرقيين) مردخاى إلياهو، فتوى تنص على تحريم بيع شقق لغير اليهود في أرض إسرائيل، كما حرمت الفتوى تأجير أى شقة للمسلمين، مع السماح بتأجير ما لا يزيد عن ثلاث شقق لمسيحين فلسطينين في الحى اليهودي الواحد[٦٩]، كما نادى رئيس بلدية مدينة القدس الرابى «نسيم زئيف» بإخلاء مدينة القدس القديمة من سكانها العرب من أجل بناء حي يهودي يخلو من غير اليهود.

وعلى ذلك يمكن القول بعدم وجود علاقات بين المستوطنين اليهود والمواطنين الفلسطينين، حيث لا تعتمد المستوطنات الإسرائيلية على المدن أو القرى العربية المجاورة في سد احتياجاتها الأساسية، فلا توجد علاقات اقتصادية أو اجتماعية أو تعليمية بينها وبين تلك المدن أو القرى[٧٠]، وقد يكون التعامل اليومي الوحيد الذي يتم بينهما من خلال العمال العرب الذين يقومون بأعمال البناء داخل المستوطنات، أو العمال الذين يعملون في المصانع المقامة في المستوطنات الصناعية.[٧١]

وتعتبر مدينة القدس العربية من أوائل مدن الضفة الغربية المحتلة التي عانت من الآثار الاجتماعية للاستيطان، حيث قامت إسرائيل في شهر حزيران/يونيو وبعد انتهاء حرب عام ١٩٦٧ مباشرة بهدم حي المغاربة الإسلامي (داخل أسوار المدينة القديمة) بأكمله، كما قامت بطرد أعداد كبيرة من المواطنين الفلسطينيين من الأحياء الأخرى، مثل حي الباشورة، وحي باب السلسلة، ولم تقتصر عمليات الهدم على منازل المواطنين أو محالهم التجارية، بل إنها امتدت لتشمل المساجد والزوايا والمدارس، وجميعها ذات أهمية تاريخية وحضارية، ومنها المدرسة الأفضلية، والمدرسة الفخرية، وزاوية المغاربة[٧٢]، كما تم هدم ألف مسكن عربي، واقيمت مكانها مساكن لليهود، كذلك تم طرد حوالي أربعة آلاف عائلة فلسطينية من مساكنهم التي كانوا يشغلونها منذ عام ١٩٤٨ في الحي اليهودي[٧٣]، حيث عملت إسرائيل على تجديده وتوطين اليهود فيه، ثم بدأوا ينطلقون من هذا حي

القديم إلى الاستيطان في كافة أنحاء المدينة، مستخدمين كافة الوسائل المتاحة لدفع المواطنين الفلسطينين إلى إخلاء بيوتهم ومنها ما يسمى بقروض «بنك طفحوت الإسرائيلي»، حيث كانت السلطات الإسرائيلية توعز لهذا البنك بتقديم القروض للمواطنين العرب في مدينة القدس لترميم بيوتهم القديمة، بشروط تبدو سهلة في ظاهرها غير أنها في جوهرها مقيدة بشروط قانونية تؤدي في الغالب إلى تحويل ملكية العقار إلى البنك الإسرائيلي الذى قدم القرض، وهكذا تتم مصادرة العقار بغطاء قانوني.(٧٤)

أخيرا يمكن القول أنه مع تكثيف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وازدياد أعداد المستوطنين، بدأت تظهر في الأراضي المحتلة ما يسمى (ظاهرة المدن المختلطة) خاصة في مدينتي القدس والخليل، وهي تشبه في ظاهرها ومضمونها مشكلة المدن المختلطة الموجودة في إسرائيل نفسها، ولكن مع فارق جوهري، هو أن المدينة المختلطة في إسرائيل تخضع لمجموعة متجانسة من القوانين، بعكس المدن المختلطة في الأراضي المحتلة، حيث يخضع المستوطنون اليهود في مدينة الخليل مثلا للقوانين الإسرائيلية، بينما يخضع المواطنون الفلسطينيون للقوانين الأردنية والأوامر العسكرية الإسرائيلية(٧٥)

وهكذا فقد جلبت سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، تغييرات عنيفة، وذات أثر ضار، اقتصاديا، واجتماعيا على المواطنين العرب في الأراضي المحتلة.(٧٦)

ثالثا: الآثار السكانية للاستيطان:

كان من الأهداف الرئيسية للسياسة الإسرائيلية العامة في الأراضي العربية المحتلة، العمل على تغيير التركيب السكاني للأراضي المحتلة(٧٧) لمصلحتها السياسية، وذلك من خلال الوصول إلى تحقيق التوازن السكاني – على المدى البعيد – بين المواطنين الفلسطينيين، والمستوطنين اليهود، لذا فقد عملت – بكافة الطرق – على زيادة أعداد المستوطنين اليهود باضطراد في الأراضي المحتلة،(٧٨) إلى أن بلغ عددهم في الضفة الغربية وقطاع غزة (باستثناء مدينة القدس) في عام ١٩٩٠/١٩٩١ حسب بعض المصادر الإسرائيلية ٩٤ر٦٥٠ مستوطنا(٧٩)، ومن المتوقع حسب مصادر الوكالة اليهودية الخاصة بالهجرة أن يكون عددهم قد ارتفع في الضفة الغربية المحتلة فقط الى ١٢٠ر٠٠٠ مستوطن في نهاية عام ١٩٩٠ (٨٠)، كما أن هنالك مساع لتوصيل عددهم في عام ٢٠١٠ إلى نحو المليون مستوطن.(٨١)

وبذلك تهدف إسرائيل من وراء سياستها الاستيطانية إلى تغيير الواقع السكاني للأراضي المحتلة، من خلال زيادة الكثافة السكانية اليهودية في جميع الأراضي المحتلة، سواء عن طريق نقل مجموعات من سكانها من داخل إسرائيل أو من خلال العمل على جلب عشرات الألوف من

المهجرين، من مختلف أنحاء العالم، وتشجيعهم على استيطان الأراضي المحتلة(٨٢)، كما فعلت مؤخرا مع المهجرين من اليهود السوفيت والفلاشا من أجل خلق أغلبية يهودية راجحة في جميع مناطق الأراضي المحتلة، وقد جاء في بعض المصادر أن عصابات برازيلية تقوم باختطاف الأطفال من البرازيل ويبعهم في إسرائيل بمبلغ عشرة آلاف دولار أمريكي للطفل الواحد، حيث يتم تهويدهم. وقد استقدم بهذه الوسيلة أكثر من ألفى طفل برازيلي يعيشون في منطقة بجوار مدينة (قلقيلية) العربية، وقد تم توزيع معظم المخطوفين فيما بعد على مستوطنات الأراضي المحتلة التي يكثر بجوارها الازدحام السكاني العربي ويقل التواجد اليهودي.(٨٣)

وقد نجحت إسرائيل في تحقيق غايتها السابقة إلى أبعد الحدود، حيث تمكنت من خلال تكثيفها لأعداد المستوطنات والمستوطنين، تحويل المواطنين العرب إلى تجمعات معزولة، ومحاصرة بالمستوطنات، والتي هي على صلة مستمرة بالكيان الاسرائيلي، وتمثل امتداداً له، وتهدف إلى خلق أمر واقع في الأراضي المحتلة يتم من خلاله رسم حدود دولة إسرائيل المستقبلية.(٨٤).

وقد كثفت إسرائيل مؤخرا من نشاطاتها الاستيطانية في الأراضي المحتلة، في أعقاب الحديث عن احتمالات عقد مؤتمر سلام لحل مشكلة الصراع العربي – الإسرائيلي. وقد وصل بها الأمر – حسب ما نشرته صحيفة دافار الإسرائيلية بتاريخ ١٩٩١/٧/٢٦ – وباعتراف وزير دفاعها (موشى أرينز)، إلى توزيع أراض في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين على اليهود بدون مقابل، وذلك تنفيذا لبرنامج سرى يهدف إلى تسريع نشر الاستيطان في كافة المناطق المحتلة.(٨٥)

ورغم ما حققته السياسة الاستيطانية من نجاح في تغيير الطابع السكاني للأراضي العربية المحتلة، الا أن السلاح السكاني الذي يملكه الفلسطينيون في مواجهة المستوطنين (خاصة بالنظر إلى ارتفاع معدلات الخصوبة لدى المرأة العربية) ما زال يقلق القادة الإسرائيليين، فقد سبق أن قالت رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مائير «كلما سمعت عن ميلاد طفل فلسطيني يرتعد جسمي بكامله»(٨٦)، لذلك بدأت تعلو الأصوات داخل الكيان الصهيوني والتي تنادى بأن حل المسألة السكانية في الأراضي المحتلة وفي إسرائيل نفسها لا يكون إلا بعمليات الطرد والتهجير الجماعي للفلسطينين، فارئيل شارون وزير الإسكان والبناء، ويوفال نئمان، ومئير كاهانا، ينادون بنقل الفلسطينيين نحو الجنوب اللبناني الذي يخلو من أى سلطة، كما أن زعيم حركة (موليدت) – رحبعام زئيفي الذي حصلت حركته في انتخابات الكنيست الثاني عشر عام ١٩٨٨م على مقعدين، كان شرطه الوحيد لدعم حكومة يشكلها الليكود هو إجراء استفتاء حول ترحيل الفلسطينيين من الأراضي المحتلة، رافعا شعار «إما نحن أو هم»(٨٧)

بل وصل الأمر إلى أن تقدم حزب المفدال الديني (أحد أعضاء الحكومة الإسرائيلية) بطلب مصحوب بتهديد إلى وزير الدفاع الاسرائيلي حينذاك، مؤداه أن يقوم الجيش

الإسرائيلي بعملية عسكرية موسعة تستخدم فيها الدبابات وطائرات الهليوكبتر الهجومية لاجتياح الضفة الغربية بعد فرض حظر التجول التام عليها وطرد الألاف من سكانها، ومما يلفت النظر في ذلك الطلب أنه كان مصحوبا بفتاوى دينية من الحزب تبيح هذه العملية.(٨٨)

لا شك أن عمليات تهجير الفلسطينيين التي تمارسها السلطات الإسرائيلية، سواء الترغيبية أو القسرية، لها أبعاد خطيرة، وخاصة من الناحية السكانية، وذلك لأن إسرائيل تهدف من ورائها تحقيق التفوق السكاني الإسرائيلي، ليس الكمي فحسب، وإنما النوعي أيضا، خاصة إذا علمنا أن فئة الذكور الشباب من المواطنين الفلسطينيين هي التي تشملها عمليات التهجير الترغيبي سعيا نحو طلب الرزق.(٨٩)

نخلص من العرض السابق إلى أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة كان له آثارا ضارة على المواطنين العرب اقتصاديا واجتماعيا وسكانيا، فقد أدى إلى تشريد أعداد كبيرة من الفلسطينيين بعد أن تم سلبهم أراضيهم وممتلكاتهم من أجل إقامة المستوطنات وزيادة أعدادها، وقد نجم عن ذلك زيادة أعداد اللاجئين الفلسطينيين، المشردين خارج الأراضي المحتلة، وبدلا من أن تكون هذه المستوطنات وسيلة للتعايش المشترك بين الإسرائيليين والفلسطينيين - كما تدعي إسرائيل - فقد شكلت بؤرة للصراع والعنف، والاضطراب، فكما رأينا - من العرض السابق - لا توجد أدنى علاقة اقتصادية أو اجتماعية أو تعليمية بين الفلسطينيين العزل، والمستوطنين المدججين بالسلاح، بل يمكن القول أن الشيء الوحيد الذي يربط بين المستوطنين الإسرائيلين، والمواطنين الفلسطينيين هو، الحجر الفلسطيني، الذى يتم بواسطته التصدي لهم ولاستفزازاتهم، ولغاراتهم الليلية على المدن والقرى المجاورة لهم، وعلى حد قول بول كويرنغ مدير وكالة منونيت للإغاثة في الأراضى المحتلة «فإن سكان الضفة الغربية يرون أن المستوطنات هي أكثر ما يهددهم من نتائج الاحتلال، فبينما الاحتلال يهدف إلى الحكم، فإن المستوطنات تسعى إلى التغيير، وبصرف النظر عن موقع المستوطنات، أو حجمها أو هدفها المعلن، لا يرى سكان الضفة الغربية في أى منها أكثر من رمز لسرقة أراضيهم ومستقبلهم السياسي».(٩٠)

الهوامش:

(١) انظر: د. أسامة الغزالى حرب، **مستقبل الصراع العربي الاسرائيلى**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى، سنة ١٩٨٧، ص٤٤.

(٢) يعترض الأستاذ الدكتور عز الدين فوده على استخدام كلمة (مستوطنات اسرائيلية) وذلك لأن ظاهرة الاستيطان، ظاهرة تاريخية قديمة، ولا اعتراض عليها، ومن الممكن أن يقوم الاستيطان دون عنف، من ذلك مثلا هجرة سيدنا ابراهيم الخليل علية السلام الى فلسطين، فهي (كما يري) ظاهرة استيطانية لم تحدث نتيجة صراع، ولم تدفع بأهلها الى الخارج، ولم تكتسح أراضيهم، كذلك باقي الهجرات الأخرى في التاريخ، والتي قد تكون ذات طابع سياسي، ولكنها لا تشكل ظاهرة عنف استعماري، مثل الذي تشكله الظاهرة الاستعمارية الاسرائيلية، وهي التي

تقوم باكتساح مناطق عربية، مكتظة بالسكان والاستيلاء على أراضيهم بدعم وتخطيط مسبق من الحكومة الاسرائيلية، لذا فانه يرى وجوب البحث عن مصطلح آخر غير مصطلح المستوطنات لكي يشير الى تلك الظاهرة، انظر: الندوة الدولية للمستوطنات الاسرائيلية التي عقدتها الامانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة في الفترة من ٢٤ - ٢٦ سبتمبر/أيلول سنة ١٩٧٩، مضبطة جلسة العمل الأولى، ص٢٠ - ص٢١.

(٣) د. أسامة حرب، مصدر سبق ذكره، ص٤٤ص

(٤) د. نظام بركات، **الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة الثقافة القومية ١٦ ط ١ شباط سنة ١٩٨٦ ص٢٨.

(٥) صلاح حزين، الحركة الصهيونية من الدين الى السياسة، سلسلة كتاب **قضايا فكرية**/الكتاب السادس، ابريل سنة ١٩٨٨ ص٤٢

(٦) د. نظام بركات، مصدر سبق ذكره، ص٢٨

(٧) صلاح حزين، مصدر سبق ذكره، ص٤٢

(٨) د. نظام بركات، مصدر سبق ذكره، ص٢٩.

(٩) عبد الرحمن أبو عرفه، **الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية**، دراسة عن الاستيطان الصهيوني في فلسطين خلال القرن الأخير، الناشر وكالة أبو عرفه للصحافة والنشر، القدس ١٩٨١، ص٢٠١.

(١٠) أما الموجة الثانية فقد وقعت ما بين عام ١٩٠٤ - ١٩١٤، وقد تراوح عددها من ٣٥ - ٤٠ ألف مهاجر، جميعهم تقريبا من اليهود الروس الذين شكلوا طليعة الصهيونية الاشتركية، والذين رفعوا الشعار العنصري «غزو العمل» وهو الذي يقضي باستبدال الأيدي العاملة العربية بأخرى يهودية، وقد أنشئت خلال هذه الفترة عدة مستوطنات وهي «بيت جان، بئير يعقوب، بن شيمن تل أبيب، ديغانيا مفدال، كفار ملال، مرخفيا»، أنظر: د. أمين محمود عبد الله، **مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولي**، الكويت/سلسلة عالم المعرفه سنة ١٩٨٤ ص٢٥٦

(١١) انظر د. أمين عبد الله محمود، المصدر السابق، ص ٢٥٥،

(١٢) انظر الأستاذ السيد يسين ود. علي الدين هلال (اشراف) **الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين (١٨٨٢ - ١٩٤٨)** معهد الدراسات العربية القاهرة سنة ١٩٧٥ ص٦٠ و ص٦١

(١٣) عبد الرحمن أبو عرفه، مصدر سابق،ص٢٠١

(١٤) د. خيرية قاسمية، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه (١٩٠٨ - ١٩١٨)** سلسلة كتب فلسطينية رقم ٤١/مركز الابحاث سنة ١٩٧٥ ص١٩

(١٥) حبيب قهوجي، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة**، سلسلة دراسات مؤسسة الأرض رقم (٥) ط١، دمشق سنة ١٩٧٨ ص٧٠

(١٦) د. محمد سلامة النحال، **سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية**، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٩٨١ ص٣٥.

(١٧) عبد الرحمن أبو عرفه، مصدر سابق ص٢٠٢

(١٨) د. محمد سلامة النحال، مصدر سابق ص٣٧.

(١٩) د. محمد سلامة النحال، المصدر السابق، ص٣٩

(٢٠) وليم فهمي، **الهجرة اليهودية الى فلسطين**، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٤ ص٤٠، وانظر **في مقاومة**

السلطة العثمانية للاستيطان الصهيوني في فلسطين، كتاب د. عبد العزيز محمد عوض، **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث**، ١٨٣١ – ١٩١٤م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٣، ص٨٨ – ص٨٩.

(٢١) حيث ان المادة السادسة من صك الانتداب قد نصت على «أن ادارة فلسطين اذ تضمن أن لا تتأذى حقوق، ووضع أقسام أخرى من السكان، ستسهل الهجرة اليهودية في ظل أوضاع ملائمة، وستشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية «استيطانا كثيفا على الأرض» بما في ذلك أراضي الدولة، والأراضي البور التي لا تتطلبها الأغراض العامة، انظر أنيس فايز قاسم، وجورج لويس مايكل الثالث **«قانون العودة لدولة اسرائيل»، دراسة في القانون الدولي والمحلي مع ملحق عن قضية افرويم ضد راسك**، م. ت. ف، مركز الأبحاث، بيروت، الناشر المكتبة العصرية للطباعة والنشر، تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٧١م، ص٣٦.

(٢٢) د. نظام بركات، مصدر سابق، ص٦٧.

(٢٣) حيث تمكن الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كيميت) من شراء ٥٠ ألف دونم من أراضي مرج بن عامر من آل سرسق في عام ١٩٢٢، وشراء أراضي وادى الحوارث قرب طولكرم من عائلة التيان عام ١٩٢٩ وهما من العائلات اللبنانية/انظر حبيب قهوجي، مصدر سابق، ص١٥٧،

(٢٤) لذلك فقد راعي الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كيمت) العوامل السياسية في مشترياته للأراضي وهو ما يتضح من تقريره المقدم عام ١٩٣٩ الى المؤتمر الصهيوني، حيث جاء فيه أن الأفضلية قد أعطيت للأراضي التي تكون لها أهمية حاسمة حين يكون تخطيط الحدود موضع النظر: انظر عادل محمود رياض، **الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة سنة ١٩٧٧ ص٩

(٢٥) عبد الرحمن أبو عرفه، مصدر سابق ص٢٠٤ – ٢٠٥.

(٢٦) حبيب قهوجي، مصدر سابق، ص١٥٩.

(٢٧) بسام محمد العبادي، **الهجرة اليهودية الى فلسطين من ١٨٨٠ – ١٩٩٠م (جذورها، ودافعها، انعكاساتها)**، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط١ ١٩٩٠ ص٧٨

(٢٨) عادل محمود رياض، مصدر سابق ص١٠١ – ص١٠٢

(٢٩) د. نظام بركات، مصدر سابق ص٦٩.

(٣٠) وليم فهمي، مصدر سابق، ص٤٩ – ص٥٠

(٣١) حبيب قهوجي، مصدر سابق، ص١٥٨.

(٣٢) السيد يسين، ود. على الدين هلال (اشراف) مصدر سابق، الجزء الأول، ص١٦٠.

(٣٣) عادل محمود رياض، مصدر سابق، ص١٠١

(٣٤) حبيب قهوجي، مصدر سابق، ص١٥٨.

(٣٥) عادل محمود رياض، المصدر السابق، ص١٠١.

(٣٦) د. نظام بركات، مصدر سابق، ص١٠٧.

(٣٧) حيث أوضح بن غوريون خلال تقديمه لمشروع القانون «أن هذا القانون ينص على أنه ليس الدولة هي التي تمنح حق الاستيطان لليهود في المهجر، ولكن هذا الحق متلازم مع كل يهودي لكونه يهوديا»، انظر عبد الرحمن أبو عرفه، مصدر سابق، ص٥٩.

(٣٨) انظر الياس سعد، **الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة**، م. ت. ف. مركز الابحاث، بيروت، تشرين الثاني

(نوفمبر) سنة ١٩٦٩، ص٤٧.

(٣٩) د. محمد سلامة النحال، مصدر سابق، ص٧٥.

(٤٠) د. نظام بركات، مصدر سابق ص٩٧.

(٤١) د. نظام بركات، المصدر السابق، ص٩٨.

(٤٢) عبد الرحمن أبو عرفه، مصدر سابق، ص٢٠٧.

(٤٣) عادل محمود رياض، مصدر سابق، ص١٢٥.

(٤٤) عبد الرحمن أبو عرفه، مصدر سابق، ص٢٠٧.

(٤٥) عبد الرحمن أبو عرفه، المصدر السابق، ص٢٠٨.

(٤٦) د. نظام بركات، مصدر سابق، ص١١٤.

(٤٧) بسام العبادي، مصدر سابق، ص٩٧ – ص٩٨.

(٤٨) بسام العبادي، المصدر السابق، ص٩٦.

(٤٩) د. نظام بركات، مصدر سابق، ص١٠٨.

(٥٠) عبد الرحمن أبو عرفة، مصدر سابق، ص٢١٠.

(٥١) انظر في بيان الأهداف الكامنة وراء إنشاء هذه المدن د. نظام بركات، مصدر سابق، ص١٠٩ – ١١٢.

(٥٢) وليم فهمي، مصدر سابق، ص٦٥.

(٥٣) انظر د. خليل إبراهيم الطيار، الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة، **مجلة شؤون عربية**، العدد ٦٤، كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٩٠ ص٦٠.

(٥٤) انظر سليم الجنيدى، سياسة الكيان الصهيوني الاستيطانية، وآثارها على الشعب العربي الفلسطيني في الأراضي المحتلة، **مجلة شؤون عربية**، العدد ٤٨، كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٦م، ص٨٤.

(٥٥) سليم الجنيدي، المصدر السابق، ص٨٥

(٥٦) انظر تقرير المؤتمر الدولي المعنى بقضية فلسطين، جنيف، ٢٩ آب/اغسطس – ٧ أيلول/سبتمر، الأمم المتحدة، نيويورك، سنة ١٩٨٣، منشورات الأمم المتحدة وثيقة رقم A\con F.1\4\42 رقم المبيع A.83.1.21 ص٩١.

(٥٧) د. خليل إبراهيم الطيار، مصدر سابق، ص٦٣.

(٥٨) Turkkaya Ataov, The Israeli use of Palestinian Waters, in Paiestinan Rights, Affirmation and Denialed by Abu - Lughod, Ibrahim, First publish U.S.A. 1982, Medina press, P152

(٥٩) Abu - Lughod, Janet, Israeli Settlements in Occipied Arab Lands; Conquest to colony
Joumal of palestine Studies, uol. XI, No.2 Winter 1982, P51

(٦٠) سليم الجنيدي، مصدر سابق، ص٨٦.

(٦١) Towards Adata Base of Palestinian needs (Asynopsis), West Bank Studies, Amman. Jordan, May 1985, PP. 9-10.

(٦٢) انظر د. علي الجربادي ورامي عبد الهادي، مخططات التنظيم الإسرائيلية الأداة الكامنة لدمج الأراضى الفلسطينية المحتلة، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد الثانى، ربيع ١٩٩٠، مرجع سابق، ص٤١، ولمزيد من التفاصيل حول

هذا المشروع وآثاره، انظر المصدر نفسه، ص٤٠ - ص٤٣.

(٦٣) **الكتاب السنوي لعام ١٩٨١**، الصادر عن دار الجليل للنشر، عمان، مرجع سابق، ص٢٥٧.

(٦٤) المصدر سابق، ص٢٥٨.

(٦٥) سليم الجنيدي، مصدر سابق، ص٨٧.

(٦٦) المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس الأمم المتحدة/نيويورك ١٩٨٢ ص٢٢.

(٦٧) المصدر السابق، ص٤١.

(٦٨) انظر آن ليتشى، المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٧٤، اكتوبر سنة ١٩٨٣، ص١٣٠.

(٦٩) انظر المهندس ابراهيم الدقاق، السياسة الاستيطانية الإسرائيلية وانعكاساتها على قضية الإسكان الفلسطيني في الأرض المحتلة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ١٠٧ سنة ١٩٨٨، ص٢٧.

(٧٠) المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة (بما في ذلك القدس)، مصدر سابق، ص٤١.

(٧١) آن ليتشى، مصدر سابق، ص١٣١.

(٧٢) سليم الجنيدي، مصدر سابق، ص٧٧.

(٧٣) د. خليل ابراهيم الطيار، مصدر سابق، ص٦٢

(٧٤) د. فؤاد بسيو، الوطن المحتل بين متطلبات دعم الصمود والتزامات المقاطعة العربية لإسرائيل، **مجلة شؤون عربية**، العدد ٤٢،

(٧٥) المهندس ابراهيم الدقاق، مصدر سابق، ص١٨.

(٧٦) المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية (بما في ذلك القدس) مصدر سابق، ص٢٢.

(٧٧) لقد تنبه قادة الحركة الصهيونية لأهمية العامل السكاني في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث طالب ديفيد بن غوريون عام ١٩٤٣ الآباء والامهات اليهود بأداء واجبهم السكاني من أجل تحقيق الأغلبية لليهود على المواطنين العرب في فلسطين، معلنا عن منح جائزة تسمى «منحة الطفولة» لمن تلد طفلها العاشر، وبعد حرب عام ١٩٦٧، وفي مطلع السبعينيات أنشأت الحكومة الإسرائيلية لجنة تسمى «لجنة الخصوبة الوطنية»، مهمتها تشجيع زيادة النسل بين اليهود عن طريق تقديم الحوافز المختلفة للأسر اليهودية، ثم عادت الحكومة الإسرائيلية في شهر آيار/مايو سنة ١٩٨٨ لبحث هذا الموضوع، وتشجيع الأسر اليهودية على الإنجاب حيث دعا شمعون بيرس كل عائلة يهودية أن تنجب أربعة أطفال على الأقل من أجل اللحاق بالعائلات العربية. انظر: محمد خالد الأزهرى، النموذج الصهيوني لإدارة الصراع السكاني، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٦، تموز/يوليو سنة ١٩٨٩، ص٤٣.

(٧٨) Towards Adata Base Study of Palestinian Needs Op. cit., P. 9.

(٧٩) انظر نداف شرغاى، تكثيف المستوطنات، صحيفة **هارتس** الإسرائيلية بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٢، نقلا عن مجلة الهدف، المجلد السابع، العدد ٧٦/٤ تموز (يوليو) سنة ١٩٩٠، ص٣٥١.

(٨٠) **الأهرام**، تاريخ ١٩٩٠/٧/٣م.

(٨١) محمد خالد الأزهري، مصدر سابق ص٤٢.

(٨٢) د. نظام بركات، مصدر سابق، ص٢٤٦.

(٨٣) محمد خالد الأزهري، مصدر سابق، ص٤٤.

(٨٤) د. نظام بركات، مصدر سابق، ص٢٤٦.

(٨٥) **صحيفة الاهرام**، تاريخ ١٩٩١/٧/٢٨م.

(٨٦) سعيد يتم، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، التحدي والمواجهة، **مجلة شؤون عربية**، العدد ٦٤، كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٩٠، ص١٩.

(٨٧) محمد خالد الأزهرى، مصدر سابق ص٤٥.

(٨٨) انظر صحيفة **الشعب** (القاهرة)، ١٩٩١/١٢/٣١م.

(٨٩) سعيد يتم، مصدر سابق، ص١٤.

(٩٠) الأمم المتحدة، المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية (بما في ذلك القدس)، مصدر سابق، ص٤٢.

ملاحظات حول تقرير المفوض العام لوكالة الغوث

تهدف هذه الورقة إلى معالجة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين، مع تقديم قراءه نقدية لهذا التقرير، تطمح إلى اضاءه جوانب أساسية في واقع ومستقبل عمل وكالة الغوث تجاه اللاجئين الفلسطينيين، من خلال مناقشة خدماتها الاجتماعية وميزانياتها ومشاريعها المستقبلية، مع فتح ملف واقع التعليم في المؤسسات التربوية للوكالة بشكل خاص.

عند تناول ميزانيات وكالة الغوث ومصاريفها على مستوى البرنامج والاقليم، ولأجل الوصول إلى استنتاجات تحرص على مقاربة الدقة، من الضروري - بتقديرنا - أخذ العوامل التالية بعين الاعتبار:

* العامل الأول: عدم النظر إلى نشاط الوكالة في الأقاليم الخمسة (لبنان، سوريا، الأردن، الضفة الغربية وقطاع غزة) بمقاييس موحدة. اذ يجب التمييز بين إقليم وآخر على قاعدة نسبة اللاجئين في المخيمات، وخارجها. فمن هم داخل المخيمات يعتمدون بشكل رئيس على خدمات الوكالة في مجالات التعليم والصحة والاغاثة الاجتماعية. وإذا أخذنا لبنان بشكل خاص لتبين لنا أن المخيمات فيه تعتمد على خدمات الوكالة بشكل كامل في ظل إحجام الدولة - ولأسباب مختلفة - عن القيام بأي دور خدماتي نحو المخيمات، ولا تلحظ البلديات والمحافظات (والوزارات اللبنانية) أية ميزانيات خاصة بمخيمات اللاجئين الفلسطينيين المقامة على الأرض

الخاضعة لاشرافها الإداري.

* انطلاقاً من هذا يجب محاكمة ميزانية الوكالة، ليس فقط على قاعدة الكتلة السكانية من اللاجئين المستفيدة من خدماتها، بل وكذلك على قاعدة توزع سكن هذه الكتلة، فمن هم خارج المخيمات مثلاً لا يكلفون وكالة الغوث خدمات بيئوية. كما أن ظروف السكن في المخيم أو خارجه تعكس نفسها على الواقع الصحي للسكان. وهو ما يعكس نفسه في نهاية المطاف على التكلفة الفعلية للخدمات هنا وهناك، مع تقديرنا بأن كلفتها في المخيمات أعلى منها خارجها.

ومن المفيد في هذا السياق التذكير بتوزع اللاجئين في المخيمات وخارجها في الأقاليم الخمسة:

الأقليم	سكان المخيمات	النسبة	خارج المخيمات	النسبة
لبنان	١٨٥٥٨١	٥٣,٦١	١٦٠٥٨٣	٤٦,٣٩
سوريا	٠٩٤٨٦٦	٢٨,١٢	٢٤٢٤٤٢	٧١,٨٨
الأردن	٢٥٢٠٨٩	١٩,٥٧	١٠٣٦١٠٨	٨٠,٤٣
الضفة الغربية	١٣٢٥٠٨	٢٥,٦١	٣٨٤٩٠٤	٧٤,٣٩
قطاع غزة	٣٧٩٧٧٨	٥٥,٥٦	٣٠٣٧٨٢	٤٤,٤٤

حالات العسر الشديد:

في الحديث عن الخدمات الاجتماعية المقدمة إلى من تصنفهم الوكالة «حالات العسر الشديد»، يجب التوقف عند استدراكات معينة. فهناك خلاف بين الوكالة وبين ممثلي الشعب الفلسطيني حول تفسير مفهوم «العسر الشديد» وحول المقاييس المعتمدة للتصنيف من قبل الوكالة. ويلاحظ في هذا السياق أن نسبة المعتمدين من قبل الوكالة كحالات عسر شديد في الأقاليم الخمسة إلى مجموع اللاجئين تتراوح بين اقليم وآخر. وهي على الشكل التالي:

أ) لبنان: ١٠,٤٧ بالمئة من مجموع اللاجئين المقيمين فيه.

ب) سوريا: ٦,٤١ بالمئة

ج) الأردن: ٢,٥٧ بالمئة

د) الضفة الغربية: ٦ بالمئة

هـ) قطاع غزة: ٨,٧ بالمئة

ز) المجموع العام: ٥,٧٢ بالمئة من مجموع اللاجئين في الأقاليم الخمسة.

بالمقابل، نلاحظ على سبيل المثال، واستناداً إلى مسح أجرته الوكالة في عام ١٩٩٢ للاجئين الفلسطينيين في لبنان، أن ٦٠ بالمئة منهم تقريباً يعيشون تحت خط الفقر، وأن أكثر من ٣٦ بالمئة منهم غير قادرين على توفير أي نوع من الدخل، وهم يحتاجون إلى إعالة. وقد ارتفعت نسبة هؤلاء في العام ١٩٩٥ - واستناداً إلى تقرير الوكالة نفسها - إلى ٤٠ بالمئة. وهو ما يطرح تساؤلاً جدياً حول طبيعة المقاييس المعتمدة من قبل الوكالة لتصنيف من ينطبق عليهم وصف «حالات العسر الشديد».

يضاف إلى هذا، التآكل اليومي في القدرة الشرائية للاجئين في الأقاليم الخمسة. وهو تآكل ناتج إما عن انقطاع مفاجيء في موارد الرزق، كما هو حال جزء كبير من الفلسطينيين اللاجئين في لبنان بعد التعقيدات الأخيرة على شروط السفر والعودة من وإلى لبنان، وهو ما دفع العديدين للامتناع عن السفر خوفاً من حرمانهم من فرص العودة إلى عائلاتهم، فانعكس ذلك حرماناً من موارد الدعم الخارجي لمئات العائلات الفلسطينية، كان سيخفف من مصاعب المعيشة عنها. أو هو تآكل ناتج عن ارتفاع عام في الأسعار، وتدني في مستوى المعيشة، وهذا ينطبق على قطاع غزة، كما ينطبق على لبنان أيضاً. ففي غزة وقع تراجع حاد في مستوى المعيشة، ناتج عن الاتفاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية والجانب الاسرائيلي. وتتحدث الاحصائيات المحايدة عن تدني مستوى المعيشة في القطاع يتراوح ما بين ٣٥ - ٥٠ بالمئة عما كان عليه قبل قيام سلطة الحكم الذاتي في ١٩٩٤/٥/٤.

أما في لبنان، فإن تحركات الاتحاد العمالي العام، ونقابات المعلمين اللبنانيين، وغيرهم، للمطالبة بزيادة الأجور لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الضرورية للحياة، هي مؤشرات كافية للدلالة على التدهور الذي يصيب الفقراء وأصحاب الدخل المحدود، وحتى شرائح واسعة من الطبقة الوسطى، وينتمي اللاجئون الفلسطينيون في معظمهم إلى هذه الفئات الاجتماعية الثلاث، هذا التآكل في القدرة الشرائية، وتدني مستوى المعيشة، يصيب مجموع اللاجئين دون استثناء، ومن ضمنهم بطبيعة الحال، بل وفي مقدمهم، المصنفون «حالات عسر شديد» مما يطرح تساؤلاً جدياً حول جدوى هذه المساعدة المقدمة من وكالة الغوث في حدودها الحالية، وهو ما يدعو في نهاية الأمر إلى مطالبة الوكالة بإعادة النظر بمقاييس التصنيف المعتمدة لتطال أكبر عدد من اللاجئين، وفق أولويات تفرضها الحالة الاجتماعية لهذه العائلة أو تلك (عائلات الشهداء والمفقودين والجرحى والمعاقين،

العمال الموسميين الخ..)

برنامج التعليم: الحصة الأكبر

في قراءة جداول الميزانية يتضح أن تكاليف الموظفين تشكل القسم الأكبر منها (٦٨,٢ بالمئة) وهذه المسألة سنتناولها لاحقاً. لكن بالمقابل يلاحظ أن التعليم يشكل القسم الأكبر في برنامج الوكالة. وفي قراءة مفصلة له نستطيع تسجيل المعلومات والملاحظات التالية.

• يشكل برنامج التعليم، بما في ذلك تكاليف الموظفين والعمال في هذا القطاع، ما نسبته ٤٨,٥ بالمئة من مجموع الميزانية للعامين ٩٤ - ٩٥. ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٤٨,٩ بالمئة خلال العامين ٩٦ - ٩٧، أي بزيادة نسبتها ٠,٤ بالمئة فقط لا غير من مجموع الميزانية العامة. وستغطي الزيادة المقترحة، كما يبين تقرير الوكالة، التعديلات التي ستدخل على رواتب الموظفين المحليين في مناطق العمليات.

وبالمقابل، تتوقع الوكالة زيادة في التلاميذ قدرها ١٧٩٥٥ تلميذاً أي ما نسبته ٤,٣٩ بالمئة من العدد الحالي للتلاميذ.

أما موازنة كل إقليم على حدة، كما رصدتها تقارير الوكالة، فتندرج على الشكل التالي:

• لبنان: من المقرر أن تتقلص الميزانية من ٣٤,٨٣٤ مليون دولار للعام ٩٥ - ٩٦ إلى ٣٤,٧٦٠ للعام ٩٦ - ٩٧ (أي بتناقص قدرة ٧٤ ألف دولار) علماً أن الوكالة تتوقع زيادة في عدد التلاميذ من ٣٥٨٩٩ تلميذاً للعام الدراسي ٩٥ - ٩٦ إلى ٣٦٥٣٢ للعام الذي يليه. (أي بزيادة قدرها ٦٣٣ تلميذاً). كما سيزداد عدد المعلمين للفترة نفسها من ١٥٢٥ إلى ١٥٥٥ معلماً (أي بزيادة قدرها ٣٠ معلماً).

• سوريا: سترتفع الميزانية من ٢٦,١٤٧ مليون دولار إلى ٢٧,١٣٤ مليوناً (أي بزيادة قدرها ٩٨٧ ألف دولار) مقابل زيادة متوقعة في التلاميذ قدرها ٥٨٥ تلميذاً، وفي المعلمين قدرها ٤٢ معلماً.

• الأردن: سترتفع الميزانية من ٩٠,٩٦٢ مليون دولار إلى ٩٩,٠٨٣ مليوناً أي بزيادة قدرها ٨,١٢١ ملايين دولار، يقابل ذلك تناقص في عدد التلاميذ قدره ٥٠٢ تلميذاً، وزيادة في المعلمين قدرها ٧ معلمين.

• الضفة الغربية: ستراجع ميزانية التعليم فيها من ٤٩,٣٦٢ مليون دولار إلى ٤٩,٢٥٦ مليوناً، أي بتناقص قدره ١٠٦ آلاف دولار وبزيادة في عدد التلاميذ قدرها ١١٠٥ تلاميذ وبزيادة في المعلمين قدرها ٢٣٤ معلماً.

• قطاع غزة: سترتفع ميزانيته من ٨٠,٩٤٩

مليوناً إلى ٨٧,٤٠٥ مليوناً أي بزيادة قدرها ٦,٤٥٦ مليوناً. وبزيادة في عدد التلاميذ قدرها ٧١١٠ تلميذاً، وفي المعلمين قدرها ٥٧٠ معلماً.

* مقر الرئاسة: سترتفع موازنته من ٢٤,٤٦١ مليون دولار إلى ٢٨,٦٦١ مليوناً، أي بزيادة قدرها ٤,٢ مليون، وحجة الوكالة في ذلك أنها لزيادة الرواتب.

نواقص حادة في العملية التعليمية

التعليم كما هو واضح، أكبر برامج الوكالة. وهو يقتصر على المرحلتين الابتدائية والاعدادية، وعلى بعض مراكز التعليم المهني والتقني وعدد قليل من المنح الجامعية. وهناك مدرسة واحدة للتعليم الثانوي في لبنان. وتستهلك المرحلتان الابتدائية والاعدادية ما نسبته ٨٦,٣ بالمئة من مجموع نفقات التعليم، وهو مؤشر واضح على ضآلة ما تنفقه الوكالة على التعليم المهني والتقني والثانوي والمنح الجامعية.

وتسجل وكالة الغوث على نفسها أن الصفوف في مدارسها تشكو من الاكتظاظ، لكن الوكالة تحاول أن تخفف من حجم المشكلة عبر اللجوء إلى احصائية تقارن عبرها نسبة التلاميذ إلى المعلم الواحد، فتقول أن نسبة المعلمين في المرحلة الإبتدائية إلى مجموع التلاميذ هي معلم واحد لكل ٤٠,٣ تلميذاً، أما في المرحلة الاعدادية فمعلم واحد لكل ٣٠,٣ تلميذاً. ورغم تطرف النسبة المعترف بها، إلّا أنها لا تعكس الحقيقة على فجاجتها. فوفق ما هو معروف، لا يقل تعداد الصف الواحد في مدارس الوكالة عن ٤٥ تلميذاً ويرتفع في كثير من الأحيان إلى الخمسين.

وفي كل الأحوال، وإن اعتمدنا أرقام الوكالة – رغم مالنا عليها من ملاحظات واعتراضات – فهي كافية لتؤشر إلى أن الوضع التعليمي لأبناء اللاجئين تتهدده مخاطر عديدة، والأكثر خطورة أن الوكالة لا تضع لنفسها مشاريع، راهناً أو مستقبلاً، لمعالجته. وللاكتظاظ كما هو معروف تأثيراته السلبية على المستوى الصحي للتلاميذ والمعلمين، فضلاً عن تأثيراته السلبية على المستوى التعليمي، ويصبح عندها الحديث عن اعتماد أساليب التعليم الحديثة، قبل معالجة الاكتظاظ، وتحديداً في المرحلة الابتدائية، شكلاً من أشكال الترف، ومحاولة مكشوفة للتغطية على السلبيات الكبيرة.

ويعمق من مشكلة الاكتظاظ اعتماد مدارس وكالة الغوث نظام الدفعتين والثلاث دفعات أحياناً. وحسبما هو معروف، فإن ثلاثة أرباع مدارس الوكالة تعتمد نظام الدفعتين، والباقي يعتمد نظام الدفعات الثلاث. ودون الغوص بعيداً في تأثير هذا النظام على التلاميذ والمعلمين، في كافة

فصول التعليم (في الأيام الباردة والأيام الحارة)، يكفي القول أن كافة المعنيين بشؤون التربية والتعليم يجمعون على أن هذا النظام المعتمد، يشكل استثناء، وليس قاعدة في اسلوب التعليم المتعارف عليه، بينما هو في وكالة الغوث القاعدة التي يسير عليها نظامها التعليمي، بكل مساوئه وانعكاساته السلبية على مجمل العملية التربوية وقدرة التلاميذ على الاستيعاب، وقدرة المعلمين على العطاء.

كما يعمق المشكلة التعليمية طبيعة مباني مدارس الوكالة، والتي لا تتوفر في الكثير منها المواصفات الخاصة بالمدارس، إن من حيث السكل الهندسي، أو من حيث توفر قاعات الأنشطة العملية والتطبيقية والأنشطة الأخرى المساعدة (مختبرات، قاعات احتفالات وأنشطة ثقافية وفنية مختلفة) كما لا تتوفر فيها الساحات والملاعب بحدودها الدنيا، والتي تؤمن للتلاميذ قدرة على استغلال فترات الفراغ في نشاط جسدي هو في علم التربية من الضرورات الملحة لتمكين التلاميذ من امتلاك حضور ذهني بالدرجة الكافية لاستيعاب كل الدروس.. كما أن افتقاد المدارس للملاعب والساحات عطل إمكانية تنظيم أنشطة رياضية جماعية وفردية باتت جزءاً مكملاً، على المستوى الدولي، لبرامج التعليم. وهو ما تقطف الشبيبة الفلسطينية ثماره في غيابها عن بطولات المدارس العربية الرياضية، كما تقطف ثماره في ضعف حضور فلسطين في الأنشطة الرياضية اقليمياً ودولياً.

وبالمقابل، يلاحظ أن وكالة الغوث لم تحاول التعويض عن النقص في هذا المجال، إذ أنها اكتفت باستحداث مراكز أنشطة للشباب فقط في الضفة الغربية (١٩ مركزاً) وفي قطاع غزة (٨ مراكز)، وحرمت منها باقي الأقاليم. وهي مراكز اثبتت التجربة دورها المتقدم في بلورة شخصية الشباب الفلسطيني في المخيمات على المستويين الاجتماعي والوطني، خاصة إذا مالقيت رعاية من قبل الجهات الفاعلة في المجتمع الفلسطيني في هذا المجال.

النجاح والرسوب:

ولا شك في أن نسب النجاح والرسوب في الامتحانات الرسمية التي تشرف عليها الدول المضيفة، تشكل مقياساً لمدى نجاح العملية التعليمية في مدارس الوكالة، وبالتالي تسهم في تسليط الضوء أكثر على الجوانب السلبية التي تشكو منها هذه المدارس.

ويقول تقرير وكالة الغوث للعامين ١٩٩٤ – ١٩٩٥ أن نسبة النجاح بين تلاميذ المرحلة الاعدادية في مدارس الوكالة في لبنان وصلت إلى ٤٩ بالمئة، بينما وصلت في مدارسها في سوريا إلى ٩١ بالمئة، أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى حد تعبير

التقرير، فإنها «دون المستويات المتوقعة».

ويمكن لنا أن نورد التعليقات السريعة التالية على هذه الأرقام والنتائج:

* ففي لبنان تعزو الوكالة سبب تدني نسبة النجاح في الشهادة الاعدادية إلى آثار الحرب الأهلية التي عاشها لبنان بمن في ذلك اللاجئون إليه من الفلسطينيين. وتتجاهل الوكالة في تقريرها أن آثار الحرب الأهلية انعكست على جميع التلاميذ لبنانيين وفلسطينيين، وبالتالي كان يفترض بنتائجها أن تبرز على الجميع، ولا تقدم الوكالة توضيحاً مقنعاً يبرر اقتصار نتائج الحرب الأهلية على التلاميذ الفلسطينيين دون اللبنانيين، في الوقت الذي تعترف فيه أن نسبة النجاح في المدارس الرسمية اللبنانية - وهي تشكو باعتراف الجهات المعنية في لبنان من ثغرات وسلبيات واسعة - وفي المدارس الخاصة، أعلى منها في مدارس الوكالة. فتقرير وكالة الغوث يتجاهل في هذه المسألة تأثيرات اكتظاظ الصفوف، ونظام الدفعتين والثلاث دفعات، كما يتجاهل انعكاس الواقع الاجتماعي، المعيشي والخدماتي العام، على التحصيل العلمي لدى التلاميذ في المخيمات ونسبة نجاحهم. ولعلّ تقرير الوكالة كان أكثر جرأة لو أنه قدم لنا نسب النجاح مع التمييز بين المدارس داخل المخيمات والمدارس خارجها، ليس لأن التلاميذ خارج المخيمات هم أكثر ذكاء من مثيلهم داخلها، بل لأن الواقع الاجتماعي للمخيم، وحرمان سكان المخيمات من العديد من الخدمات المتوفرة خارجه، يشكل ضغطاً لا يمكن تجاهل نتائجه السلبية على مناحي الحياة المختلفة، ومن ضمنها العملية التعليمية.

أما في سوريا، فإن الوضع لا يقل مأساوية عن مثيلة في لبنان. حيث أن الوكالة تقدم لنا في تقريرها نتائج نستطيع أن نقول عنها أنها محضرة سلفاً، وبشكل مسبق. فمدارس وكالة الغوث في القطر العربي السوري، وبذريعة الحفاظ على مستوى عالٍ من السوية التعليمية، والحفاظ على نتائج الامتحانات الرسمية في مواقع متقدمة، لجأت إلى أسلوب يتنافى وأبسط حقوق الإنسان، عندما منعت من تشك في إمكانية نجاحهم من التقدم إلى الامتحانات واجتيازها في لوائحها، وفرضت عليهم التقدم إلى الامتحانات بصفتهم الشخصية، وبذلك تضمن المدرسة نسبة عالية في النجاح، لكنها لا تشمل كل التلاميذ بل جزءاً منهم، وهي بالتالي نسبة مزورة، لا تعبر عن واقع الحال في مدارس الوكالة. ولا شك أن تصرفاً

كهذا، يحول دون ابراز المشاكل التعليمية في مدارس الوكالة، ويقدم أرقاماً وهمية، تضلل الجهات المعنية.

* ويلاحظ بالمقابل أن التقرير يتجاهل كلية نسبة النجاح في مدارس الوكالة في الأردن، دون إبداء الأسباب (وبرأينا ما من سبب وجيه يحول دون تقديم هذه المعلومات، إذ بدونها يفتقد التقرير إلى الدقة العلمية) أما في الضفة العربية وقطاع غزة، فلا يشير التقرير إلى ما تعنيه عبارة «أن النتائج هي دون المستويات المتوقعة» إذ لا علم لنا بالمستويات المتوقعة من قبل الجهات المعنية في الوكالة. وبالتالي لا نستطيع أن نعرف مدى الشوط الواجب على مدارس الوكالة تحقيقه لتصل بنتائج الامتحانات إلى «المستويات المتوقعة»، كما لا نستطيع ان نعرف عند أية نقطة تقف.

وبكلمات مختصرة يمكن لنا أن نقول أن نتائج الامتحانات الرسمية في مدارس وكالة الغوث هي دونها في المدارس الرسمية والخاصة في البلد المضيف. ليس لتخلف في وعي وذكاء التلاميذ الفلسطينيين، بل لحرمانهم من ذات الفرص المتوفرة لسواهم، والتي لا نلحظ في تقرير الوكالة أية اشارة لاحتمال توفرها مستقبلاً، إلا بما خص الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث الاتجاه واضح لتوفير خدمات تعليمية مميزة، تندرج في سياق «برنامج تطبيق السلام» الذي نشأ مع اتفاق أوسلو، وبميزانية مستقلة، وبهدف اتاحة الفرصة أمام السلطة الفلسطينية لترسيخ وجودها. وتندرج هذه العملية في سياق مشروع تأهيل اللاجئين الفلسطينيين في الضفة والقطاع، ودمجهم تدريجياً في محيطهم الفلسطيني، وإزالة التمايز بينهم وبينه تطبيقاً لقرار اغلاق الطريق أمام حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في مناطق الـ ٤٨.

التسرب والواقع الاقتصادي:

ويلاحظ في تقرير الوكالة تجاهله لقضية تسرب التلاميذ من المدارس نحو سوق العمل مبكراً، مما يحولهم إلى يد عاملة رخيصة، فلاهم بمتعلمين، ولاهم بيد عاملة ماهرة، مما يحتم عليهم البقاء في مستوى اجتماعي متخلف اقتصادياً.

وتشير دراسات أجريت مؤخراً على تلاميذ مدارس الوكالة في سوريا، إلى أن التسرب من الدراسة للأطفال والأحداث ممن هم في سن الدراسة للمرحلتين الابتدائية والاعدادية في العام الدراسي ١٩٩٤ - ١٩٩٥+ قد وصل إلى ما نسبته ١٥,١ بالمئة من مجموع التلاميذ البالغ عددهم ٦٠٧٤٣، أي أن عدد الذين تسربوا خلال العام الدراسي المذكور بلغ ٩١٧٢ تلميذاً،

وهو رقم كبير بلا شك ويفتح ملفات جديدة للنقاش.

وللمزيد من الدقة، ولابراز اتساع حجم المسألة، نشير إلى أن نسبة التسرب للأحداث الذكور من عمر ١٤ سنة عام ١٩٩٥ بلغت ٣٧,٥ بالمئة من مجموع هذه الفئة، أما من هم في عمر ١٥ - ١٦ سنة فقد بلغت نسبة التسرب بينهم ٤٠,٤ بالمئة.

وفي محاولة منا لاستكمال الصورة، من المفيد التوقف أمام التلاميذ في المدارس إلى مجموع اللاجئين في الاقليم الواحد.

فقد بلغت في لبنان ١٠,١٧ بالمئة، وفي سوريا ١٨ بالمئة، وفي الأردن ١١,٦٤ بالمئة، وفي غزة ١٧,٣٢ بالمئة، أما في الضفة الغربية فإنها لم ترتفع عن ٨,٦ بالمئة.

صحيح أنه يمكن أن نقول أن قسماً من التلاميذ يدرس في مدارس خاصة أو ربما حكومية، في هذا الاقليم أو ذاك، إلا أن نسبة التسرب، كما هي ملحوظة في مدارس الوكالة في سوريا، تعكس واقعاً اقتصادياً عند اللاجئين يرغمهم في لحظة ما على إخراج أبنائهم من المدارس والزج بهم باكراً في سوق العمالة الرخيصة. الاستنتاج نفسه ينطبق على نسبة التلاميذ إلى مجموع السكان، حيث يتضح، دون غموض، أن نسبة التلاميذ في لبنان هي أدنى بكثير من مثيلتها في سوريا. ولا يمكن إعادة ذلك سوى إلى الواقع الاقتصادي المتخلف للفلسطينيين في لبنان وإلى تواصل تردي وضعهم. الأمر ذاته ملحوظ في الأردن، وفي الضفة الغربية. وهذه مسألة لا يمكن معالجتها بمعزل عن معالجة الوضع الاقتصادي للاجئين، ودور وكالة الغوث، والمجتمع الدولي في هذا المجال. وإلا فإن نسبة المتعلمين في صفوف اللاجئين آخذة بالتدهور التدريجي.

المهني والتقني والثانوي والجامعي

من جهة أخرى نلاحظ تراجعاً ملموساً في خدمات الوكالة التعليمية في المجالين المهني والتقني:

فللوكالة ٨ مراكز اعداد مهني وتقني موزعة كالتالي:

* مركز واحد في كل من لبنان وسوريا وقطاع غزة.
* مركزان في الأردن.
* ٣ مراكز في الضفة الغربية.

أما المستفيدون منها خلال العام الدراسي ١٩٩٤ - ١٩٩٥ فكانوا على النحو التالي:

* لبنان ٦١٢ طالباً.
* سوريا ٧٧٦ طالباً.
* الأردن ١٢٢٤ طالباً.
* قطاع غزة ٧٠٨ طالباً.
* الضفة الغربية ١٢٤٨ طالباً.

التعليم الثانوي يقتصر على لبنان فهناك مدرسة واحدة استوعبت في العام الدراسي

المذكور ١٩٢ طالباً فقط لا غير.

بالمقابل بلغت المنح الجامعية ٨٦٣ منحة توزعت كما يلي:

لبنان ٤٨ منحة، سورية ٢٢٠ منحة، الأردن ٣٠٠ منحة، الضفة الغربية ١٣٦ منحة، مصر ٥ منح، ليبيا ٤ منح، غزة ١١١ منحة، بلدان أخرى (تركيا والعراق واليمن والسودان) ٣٩ منحة.

وفي قراءة موجزة للأرقام آنفاً نستطيع القول:

* إن وكالة الغوث لا تولي التعليم المهني والتقني اهتماماً كافياً، إلا في قطاع غزة (في إطار برنامج تطبيق السلام لتأهيل اللاجئين ودمجهم في محيطهم). وللمسألة تأثيرها السلبي على مستقبل الشباب الفلسطيني ربطاً بندرة الفرص المتاحة أمامه للدراسة الجامعية، إذ يمكن اعتبار التعليم المهني والتقني فرصة جيدة أمامه لشق طريقه في الحياة.
* التعليم الثانوي في لبنان ما زال محدوداً جداً، مع الارتفاع في أقساط المدارس الخاصة، وصعوبة الالتحاق بمدارس رسمية، وهو ما يعني في نهاية المطاف إغلاق الطريق أمام الشباب الفلسطيني للإلتحاق بالجامعة. ويمكن بناء عليه رسم تصور واقعي لما سيكون عليه مستقبل الشباب في الظروف المشابهة.
* المنح الجامعية (للتذكير هي منح وليست أقساطاً كاملة) عددها قليل جداً، كما أن توزيعها يفتقد إلى التوازن ويتجاهل خصوصية هذا التجمع وذاك.

هل أعطينا الملف التعليمي في برامج وكالة الغوث حقه؟ لا ندعي ذلك وإنما هو اسهام إلى جانب إسهامات أخرى لأصحاب الاختصاص وللمعنيين بشؤون اللاجئين الفلسطينيين. فالملف ما زال مفتوحاً وسيبقى.

البرنامج الصحي:

للوكالة برنامجان صحيان، واحد لمناطق الحكم الذاتي وآخر لمناطق الشتات، أما برنامجها للخدمات البيئية، فليس سوى وهم يقابله تقليص متزايد في الاستشفاء والاحالات ومجمل الخدمات الطبية الأخرى.

يحتل برنامج الصحة الموقع الثاني في برنامج الوكالة، وتبلغ ميزانيته المقترحة للعامين ٩٦ - ٩٧ ما نسبته ١٨,٢ بالمئة، من ميزانية الوكالة. ورغم أن الرقم المقترح يزيد ٣,٢ ملايين دولار، أو ما نسبته ٢,٧١ بالمئة عن الميزانية المعتمدة للعامين ٩٤ - ٩٥، إلا أن نسبة ميزانية برنامج الصحة إلى عموم ميزانية الوكالة تراجعت من ١٨,٧ بالمئة إلى ١٨,٢ بالمئة، أي بمقدار ٠,٥ بالمئة.

ويقسم البرنامج لدى وكالة الغوث إلى برنامجين متمايزين:

* الأول خاص بمناطق الحكم الإداري الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة.
* الثاني خاص بباقي مناطق عمليات الأونروا في كل من لبنان وسوريا والأردن.

برنامج مناطق الحكم الذاتي

يستند البرنامج الصحي لوكالة الغوث في مناطق الحكم الذاتي إلى «منحى استراتيجي يركز على التحضير لتسليم نظام الرعاية الصحية الخاصة بها في النهاية إلى السلطة الفلسطينية»، وبناء عليه تؤكد الوكالة أنها «ركزت جهودها على صيانة وتطوير بنيتها الأساسية بصورة أولية وعلى تنسيق ومواءمة سياساتها وخدماتها الصحية مع سياسات السلطة الفلسطينية، واعادة توزيع الموارد على مستشفيات السلطة الفلسطينية، وقد تم تشكيل لجنة مشتركة بين الطرفين لتنسيق الجوانب التطبيقية للسياسة الصحية وتسهيل التعاون التقني في بعض المجالات».

ونظرة إلى برنامج الوكالة الصحي في قطاع غزة، على سبيل المثال، تبين أنه ركز على السياسات والمشاريع والفعاليات التالية:

* بناء مستشفى عام خاص بالوكالة في غزة يضم ٢٣٢ سريراً.
* البدء ببناء كلية جديدة للتمريض والعلوم الصحية ملحقة بمستشفى غزة العام.
* افتتاح كلية للتمريض خاصة بالوكالة ببرنامج مدته ثلاث سنوات لتعليم التمريض للنساء.
* شراء تجهيزات ومواد طبية بقيمة ١,٧ مليون دولار، لتطوير مستشفى الشفاء التابع للسلطة، وتزويد مرافق السلطة المختلفة بالمواد الطبية المطلوبة.
* ايجاد شبكات ملائمة للمجارير والصرف الصحي في مخيمات القطاع، وإجراء تحسينات شاملة على البنية الأساسية، لتصريف مياه الأمطار، والمياه المبتذلة في مدينة غزة.
* تطوير خدمات تصريف النفايات الصلبة في مخيمات القطاع، بما فيها شق طرق جديدة للممرات الأساسية في المخيمات وشراء شاحنات وعربات وجرارات وصناعة مستوعبات لهذا الغرض، وتطوير مكبات النفايات، والقيام بحملة نظافة واسعة وشاملة لإزالة العديد من انقاض السيارات ومكبات النفايات الصلبة المتراكمة على مدى السنوات الماضية في عدد من المناطق السكنية في القطاع.

أما في الضفة الغربية فيمكن إيجاز ما قدمته الوكالة من خدمات بالتالي:

* تقديم الرعاية الاستشفائية من خلال المستشفى العام للاونروا في قلقيلية بالاضافة إلى التعاقد مع أربعة مستشفيات

غير حكومية، وتقديم مساعدات مالية للاجئين للاستشفاء، في اسرائيل، عند تعذر توفر العلاج في الضفة الغربية.
* توفير العلاج لعناصر الشرطة الفلسطينية في عيادات أريحا، وإنشاء وحدة إسعاف للخدمات الطبية خاصة بشرطة أريحا وتابعة لها.
* تقديم العون التقني واللوجستي للسلطة الفلسطينية لتستلم وظائفها الصحية، بما في ذلك تنظيم زيارات قامت بها بعثات متعددة دولية ومستشارين من منظمة الصحة العالمية، إلى الضفة تلبية لطلب من السلطة.
* توسيع مستشفى قلقيلية وبناء طبقتين إضافيتين فيه، واستحداث مراكز صحية جديدة في قرى وبلدات بدّو، بيت عور، عين عريك، رمادين، ويعبد.
* تمديد شبكات مجاري داخل مخيمات نور شمس، طولكرم، العروب، الفارعة، الفوار، قلنديا، والجلزون، وشبكة مماثلة في أريحا عند الطلب من السلطة.

بعد هذا العرض الموجز يمكن ايراد الملاحظات التالية:

* القسم الأعظم من الانجازات آنفة الذكر تم بتمويل من «برنامج تطبيق السلام»، الذي استحدث غداة توقيع اتفاق أوسلو، في إطار الترويج لثمار الاتفاق وحسناته، وتجميع أوسع تأييد شعبي له، وتركيز الضوء وجذب الانتباه نحو «انجازاته» المباشرة، وخلق انطباع في الأذهان بأن اتفاق أوسلو سيجلب للفلسطينيين الرخاء.
* واضح من خلال العرض أن بعض الخدمات المقدمة من الوكالة، تحديداً في بناء البنية التحتية الأساسية، تجاوزت حدود مخيمات اللاجئين، نحو المدن، في سياق سياسة جديدة لوكالة الغوث، تهدف إلى شق الطريق أمام السلطة لممارسة صلاحياتها، إلى جانب سياسة توفير البنى الكفيلة بتسليم خدمات الوكالة في أسرع وقت إلى السلطة، في سياق خطة تأهيل الفلسطينيين في الضفة والقطاع، ورفع الخدمات المقدمة لهم، تمهيداً لدمجهم في المجتمع الفلسطيني، واغلاق ملف عودتهم إلى مناطق الـ ٤٨.
* جزء هام من انجازات الوكالة جاء بمثابة سد نقص فادح في خدماتها للاجئين الفلسطينيين في الفترة السابقة، مثال على ذلك: حملة التنظيف لإزالة النفايات المتراكمة منذ سنوات، نظام إزالة النفايات الصلبة، شبكات المجارير، تطوير نظام الاستشفاء. فهذه خدمات تدخل في صلب برنامج الوكالة، وإذا ما توفرت الميزانيات الكافية الآن، لإنجازها بشكل

مقبول، وسد ثغرات وتعويض تقصيرات الأعوام الماضية، فهذا دليل جديد على أن ما تقدمه الوكالة في إطار برنامجها الصحي «العادي» هو دون الحد الأدنى المطلوب لتوفير رعاية صحية وبيئية منسجمة مع الشروط الدولية للمجتمعات. كما أن هذا يشكل دليلاً إضافياً على أن ميزانيات الوكالة هي بالأساس تنفيذ لقرار سياسي للدول المانحة، تتوفر وبسخاء في سياق سياسي معين، وتجفف في سياق سياسي مغاير.

برنامج الشتات..

أما البرنامج الصحي لوكالة الغوث في بقية مناطق عملياتها خارج الضفة الغربية وقطاع غزة، فيندرج تحت العناوين التالية:

* توفير الرعاية الأولية بما فيها الرعاية الطبية والوقائية والعلاجية والخدمات الصحية للأم والطفل، وخدمات تنظيم الأسرة ومشاريع تحسين الصحة البيئية. إلى جانب ما تسميه الوكالة بالرعاية الثانوية كالاستشفاء وسواه من خدمات الإحالة والدعم.

وتستند وكالة الغوث في تنفيذها لبرنامجها الصحي في مناطق الشتات إلى مراكز صحية خاصة بها، وهي عيادات ذات دوام جزئي (مقابل عيادات لها في قطاع غزة على سبيل المثال تعمل بدوامين صباحي وبعد الظهر، وبعض هذه العيادات يؤمن خدمات متواصلة خلال ٢٤ ساعة يومياً) وفرق عمل على مستوى المخيمات والمنطقة في مجالات الصحة البيئية، والطب الوقائي.

ولأن التعابير المستعملة في شرح برنامج الوكالة الصحي، ذات معاني مطاطة، قد توحي بالبحبوحة، وقد توحي بالفتات من الخدمات، فإن من المفيد في هذا المجال تسجيل الملاحظات التالية، على خدمات الوكالة، وهي كلها مستخلصة من تقرير المفوض العام للأونروا المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخمسين في العام الماضي، وملحقه المتضمن تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

يؤكد المفوض العام في الملحق آنف الذكر، في إطار عرضه لموجبات ميزانية العامين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، أن برنامج الصحة يهدف «إلى توفير الخدمات الصحية الضرورية، للاجئين الفلسطينيين المستحقين لها، بمستوى مماثل لبرامج الصحة العامة التي توفرها الحكومة المضيفة لشعوبها.

وتشمل هذه الخدمات الرعاية الطبية (الوقائية والعلاجية) والخدمات الصحية للأم والطفل، وخدمات تنظيم الأسرة والرعاية الثانوية كالاستشفاء وسواه من خدمات الإحالة والصحة البيئية في مخيمات اللاجئين» (راجع ص ٣١ من الملحق

المذكور أعلاه).

ودون الغوص في الجانب «القانوني» لبعض العبارات، من المفيد لفت النظر إلى بعض الأمور قبل التوغل في معالجة جوانب الخلل في برنامج الوكالة الصحي.

البيئة: برنامج متكامل

* لا نستطيع القول أن الوكالة تقدم خدمات صحية للاجئين الفلسطينيين بمستوى مماثل لبرامج الصحة العامة التي توفرها الحكومة المضيفة لشعوبها. فالوضع البيئي في المخيمات ليس شبيهاً بالوضع البيئي للمدن والبلدان والقرى (إزالة النفايات، توفير مياه الشرب، ومجارير الصرف الصحي والمياه المبتذلة، طرق وشوارع اسفلتية أو صلبة، خدمات صحية لحالات الطوارىء، ضمان صحي للعمال والموظفين.. الخ). وإذا كان من حق وكالة الغوث أن تدعي ما تشاء من اهداف لبرنامجها الصحي، إلا أنها ملزمة بالمقابل بإجراء مقارنة «موضوعية» بين الأهداف وما تحقق منها، حتى لا تبقى تقاريرها تحلق في الجو.
* الخدمات البيئية للمخيمات لا تشمل إلا ٩٨٣٠٠٠ لاجىء هم سكان المخيمات في أقاليمها الخمسة من أصل ٣,١٧٢,٦٤١ لاجىء (بموجب احصائية نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٥). أي أن هذه الخدمات تقدم إلى ما يقارب ٣١ بالمئة من مجموع اللاجئين.
* تعترف وكالة الغوث في تقريرها بأن الصحة البيئية هي مدخل إلى التنمية الاجتماعية والمستقبلية، وليست فقط مسألة صحية بحتة وظيفيتها وقاية البشر من الأمراض. وهي لذلك تحاول أن تنحو دوماً في برامجها ، تحت هذه الدعوى - نحو التركيز على الصحة البيئية على حساب العلاج الصحي. لذلك تعتبر الوكالة برنامج الصحة البيئية والوقاية الطبية الموضوع الأبرز في برنامجها، بينما الاستشفاء والإحالات المرضية، تعتبر، حسب تعبيرها، «خدمات ثانوية». إن ما تقوله وكالة الغوث لا ينطبق، في الظروف الراهنة على واقع مخيمات اللاجئين.

فالصحة البيئية برنامج متكامل، يبدأ بتوفير شروط السكن الصحية (منازل تتوفر فيها التهوية والإنارة والتدفئة الضرورية) وأن تتوفر للمدارس شروط صحية مماثلة، كذلك تتوفر للقوى العاملة من أبناء المخيمات الشروط الصحية في العمل، فضلاً عن توفر الشروط البيئية العامة في المخيمات، وعدد من مناطق سكن اللاجئين خارج المخيمات (كتجمعات اللاجئين المهجرين في لبنان). وبالتالي،

إذا ما فقدت سلسلة الرعاية الصحية احدى حلقاتها، فقدت بالمقابل قدرتها على تحقيق الغرض منها. فلا نستطيع الحديث عن البيئة العامة في المخيمات، دون معالجة مكبات النفايات، وغبار الطرقات، والمجارير المكشوفة، ومياه الشرب الملوثة بفعل اهتراء الشبكات وتسرب المياه المبتذلة إليها. ودون الحديث عن معالجة أمور السكن، وتوفير الصحي منها، والحديث عن معالجة الاكتظاظ في المدارس، ومعالجة كل النواقص الصحية فيها، وكذلك معالجة شروط العمل الصحية، خاصة أن بعض الدول المضيفة تمنع على الفلسطيني العمل إلا في عدد من المهن ذات الشروط الصحة الصعبة والقاسية جداً، بكل تبعاتها أو انعكاساتها السلبية على صحة العمال.

لذلك يبدو حديث الوكالة عن الصحة البيئية، على حساب خدمات العلاج، أكذوبة يجدر كشفها بإصرار، حتى لا ينساق النقاش بشكل أو بآخر، خلف ذرائع ذات مفاهيم «حضارية» مزيفة، بينما الواقع يشكو من العديد من مظاهر التخلف الاجتماعي المفروض على تجمعات اللاجئين، إما بموجب القوانين الجائرة، (كما في بعض الدول المضيفة) وإما بفعل ضيق ذات اليد، أو بسبب تراكم عملية التقصير في توفير الخدمات الاجتماعية، فيتحول التراكم الكمي إلى حالة نوعية لا تصلح معها الخدمات اليومية المقدمة في صيغتها الحالية. في ظل هكذا وضع، يحتل العلاج الصحي، بالضرورة موقعاً هاماً في حياة المواطن، تحديداً في جوانبه المعقدة التي لا تستطيع وكالة الغوث تأمينها، والتي تندرج، رغم كل هذا، في برنامجها تحت عنوان «الخدمات الثانوية»، كالاحالات والاستشفاء. إذن المطلوب، إعادة النظر في تراتبية البرنامج الصحي عند الوكالة، فلا الاستشفاء، ولا الاحالات الطبية تندرج تحت باب الخدمات الثانوية، بل هي، وفي ظل الحالة اليومية، والمحيط البيئي بجوانبه ومحطاته المختلفة، تشكل حاجة بارزة وملحة من حاجات اللاجيء الفلسطيني.

ولا يمكن البدء باعادة النظر في مثل هذه الخلاصة إلا إذا وضعت وكالة الغوث لنفسها توجهاً لمعالجة البيئة في المخيمات، مماثلاً للذي وضعته وبدأت تطبيقه في قطاع غزة، رغم أن السياق السياسي لمشاريع غزة يتناقض مع المصالح السياسية العامة للشعب الفلسطيني. ومع ذلك، يلاحظ، من خلال التدقيق بالأرقام، واستناداً لتوجهات سياسية سبق وأن شرحناها، أن تطوير خدمات الصحة البيئية في قطاع غزة متلازم مع تطوير خدمات العلاج الصحي. وهذا دليل كاف على أن ما تحتاجه غزة، وتحتاجه الضفة

الغربية، تحتاجه بقية تجمعاتنا لشعب الفلسطيني، وأن ما يقدم للاجئين في غزة والضفة لا يساوي إلا جزءاً طفيفاً من حقوقهم الإنسانية، وجدير بباقي اللاجئين أن يتمتعوا هم أيضاً بهذه الحقوق الانسانية.

بعد هذا ماذا يمكن أن نلاحظ في البرنامج الصحي لوكالة الغوث؟

* في العلاج الصحي (أو الخدمات الطبية) يلاحظ أن الوكالة تلجأ إلى الغموض عند ايراد رقم الأطباء العاملين في صفوفها فتدمج بين أطباء الصحة (على مختلف اختصاصاتهم) وأطباء الأسنان. إلا أن الوكالة تعترف بالمقابل أن معدل المعاينات للطبيب الواحد، خلال يوم عمل (أي ٦ ساعات عمل نظرياً) لا تقل عن ٩٤ معاينة، وترتفع في بعض الأقاليم و المخيمات إلى ١٠٥ معاينات (كالأردن مثلاً). علماً أن طاقة الطبيب على معاينة المرض خلال ٦ ساعات عمل (نظرياً) لا تتجاوز الثلاثين مريضاً. ويمكن التساهل بشكل أو بآخر وصولاً إلى الخمسين، ومع ذلك تبدو أرقام المعاينة للطبيب الواحد في اليوم الواحد في تقارير الوكالة ضرباً من الخيال، وتدليلاً فاقعاً على لا جدوى العملية برمتها، وهذا ما يدفع الكثيرين من المرضى للجوء إلى العيادات الخاصة، رغم ارتفاع تكاليفها، وهو ما يدفع أيضاً إلى فقدان الثقة بجدوى المعالجة في عيادات الوكالة، وما حول في نهاية الأمر، هذا الجانب من خدمات الوكالة، إلى مادة تندر على لسان سكان المخيمات، وما أفسح المجال لعدد من الأطباء العاملين في عيادات الوكالة لاستغلال الوضع واجتذاب المرضى إلى عياداتهم الخاصة مقابل أجور مرتفعة، خاصة في الأقاليم التي تحول فيها الطب والعلاج إلى سوق تجارية.

* ولا يتوقف الأمر عند حدود سطحية العلاج في عيادات الوكالة، بل يتجاوزها نحو افتقاد الصيدليات لأصناف الدواء الغالية الثمن. ويدخل في هذا الأمر العديد من العوامل، بعضها على صلة بتوفر الدواء أصلاً في المستودعات (تعتمد وكالة الغوث على التبرعات العينية في توفير الأدوية) وبعضها الآخر يتعلق بضعف أو انعدام اخلاص بعض الموظفين. مما يؤدي إلى تسرب الادوية وبيعها للصيدليات الخاصة بأرخص من سعرها الحقيقي، وفي كل الأحوال، يرغم المريض على شراء الدواء من حسابه الخاص، خاصة وأن تجارة الدواء في بعض الأقاليم (كلبنان مثلاً) شبيهة إلى حد ما بتجارة الذهب، علماً أن هناك أعداداً لا بأس بها من المرضى، من هم بحاجة دائمة إلى نوع

معين من الأدوية غالية الثمن (أدوية مرضى القلب وما شابه)

* ويعمق من قضية العلاج الصحي، ويزيدها تعقيداً، تحول مراكز الوكالة إلى الجهة الوحيدة التي تؤمن العلاج للمرضى الفلسطينيين، بعد أن أغلقت فصائل المقاومة مؤسساتها الصحية، وتراجع دور مؤسسة الهلال الأحمر الفلسطيني بعدما تناقصت ميزانيتها وباتت تفرض على المرضى رسوماً (للعلاج والاستشفاء)، وتوقفت عن صرف الدواء مجاناً، وإذا ما أخذنا وضع مخيمات لبنان كمثال، لتبين لنا كم هي معقدة قضية العلاج الصحي، في ظل شحة ما تقدمه الوكالة من خدمات، والفراغ الذي أحدثه تراجع خدمات الهلال الفلسطيني، وغياب خدمات المقاومة، وعدم شمول المواطنين الفلسطينيين بقانون الضمان الصحي اللبناني أسوة بباقي اللبنانيين.

الاستشفاء..

وملف الاستشفاء والاحالات هو الآخر أكثر تعقيداً من ملف العلاج الصحي في مراكز الوكالة. فقد وضعت الوكالة لنفسها نظاماً راعت فيه كل شيء ما عدا مصلحة المريض، فابتدعت ما يسمى بنظام العمليات «الباردة» ونظام العمليات الملحة.

وبموجبه لجأت إلى «جدولة» الإحالات إلى المستشفى، متجاهلة وبشكل كلي، أن المريض، في حالة الانتظار، لا يعاني الألم الجسدي فقط، بل وإلى جانبه الألم النفسي بتعقيداته المعروفة. وتوضح الوكالة أنها خصصت ما نسبته ٢٥ بالمئة من ميزانية الخدمات الطبية خلال العامين الماضيين لتغطية مصاريف الاستشفاء، وهي ستخصص خلال العامين اللاحقين (٩٦ - ٩٧) فقط ما نسبته ١٩ بالمئة من ميزانية الخدمات الطبية لتغطية مصاريف الاستشفاء. لذلك قررت الوكالة اعادة النظر بما تسميه بنظام المشاركة بينها وبين المريض في تغطية نفقات علاجه. فبعد أن كانت تكتفي بدفع ما نسبته ٧٥ بالمئة من نفقات العملية الجراحية، قررت أن تكتفي بدفع ما نسبته ٥٠ بالمئة فقط من نفقات العملية، على أن يدفع المريض القسم الباقي من النفقات. هنا يجدر لفت النظر إلى ما تخفيه الوكالة من «مغالطات» في تقريرها. إذ كما وضعت لنفسها نظاماً لتصنيف العمليات الجراحية بين «باردة» - أي يستطيع أصحابها الانتظار - وبين عمليات ملحة، فقد قدمت كذلك تسعيرة خاصة بكل عملية جراحية، مغايرة لتسعيرة المستشفيات، ودونها بكثير. وبالتالي، فإن ما تدفعه الوكالة للمريض على أنه ٧٥ بالمئة من تكلفة عمليته الجراحية، لا يساوي في

الحقيقة هذه القيمة. وما ستدفعه لاحقاً للمرضى على أنه يساوي ٥٠ بالمئة من تكلفة العملية الجراحية، سيتحول إلى رقم لا يذكر. وعلى سبيل المثال، فإن وكالة الغوث تدفع مبلغ ثلاث آلاف دولار (بالتسعيرة الماضية) لعملية القلب المفتوح، وكلفتها الحقيقية في مستشفى الجامعة الاميركية في بيروت لا تقل عن ١٠ آلاف دولار. وتعتبر وكالة الغوث أن مبلغ ٣ آلاف دولار يساوي ٧٥٪ من العملية. وبموجب نظامها الجديد سينخفض المبلغ إلى ألفي دولار.

كما تبشر الوكالة أنها ستستغني في العامين ٩٦ - ٩٧ عن نظام الاحالات (أي تحويل المرضى إلى أطباء اخصائيين) ونيتها الاعتماد على الذات في هذا المجال. وهو ما يشير إلى أن الوكالة عازمة على إجراء تقليصات تدريجية لجوانب معينة من خدماتها (الاستشفاء والاحالات) باعتبارها خدمات ثانوية، على طريق تآكلها التدريجي، وصولاً إلى شطبها كلية في سنوات لاحقة، وهي تضع بذلك الدول المضيفة أمام واقع معين، في سبيل إرغامها على التعاطي معه (ولو من موقع انساني) وكخطوة على طريق تحويل خدماتها تدريجياً إلى الدول المضيفة، عملاً بالتوجه المقر من قبل الدول المانحة وبالتلازم مع مشروع الحل الأميركي لقضية اللاجئين.

الموظفون وصندوق التعويضات:

بناء لميزانية العامين ٩٦ - ٩٧ المقترحة، فإن تكاليف الموظفين في وكالة الغوث تشكل القسم الأكبر منها (٦٨,٢ بالمئة). والموظفون، حسب تصنيفات وكالة الغوث نوعان:

* أصحاب الوظائف الممولة مباشرة من الأمم المتحدة، وعددهم ٩٢ موظفاً.
* أصحاب الوظائف الممولة من ميزانية الأونروا، وقد بلغ عددهم خلال العامين ٩٤ - ٩٥/٢٠٥٨٥/موظفاً، ومن المفترض أن يرتفع هذا الرقم خلال العامين ٩٦ - ٩٧ إلى/٢١٧٥٠/موظفاً، فيصبح العدد الإجمالي للموظفين العاملين في الوكالة/٢١٨٥٢/موظفاً.

وهناك ٢٠ وظيفة تمولها منظمة الصحة الدولية واليونيسكو واليونيسيف، من المقرر أن تنخفض إلى ١٠ وظائف خلال العامين ٩٦ - ٩٧.

وتقول وكالة الأونروا في مشروع ميزانيتها للعامين المذكورين، أن معظم الزيادة في الموظفين، والبالغة بشكل صاف ١١٥٥ موظفاً، ستكون وظائف تعليمية (٨٣٥ وظيفة) في سياق ما تسميه الوكالة «مواكبة النمو الطبيعي في عدد تلامذة المدارس».

ويبلغ عدد الموظفين المحليين العاملين في برنامج التعليم ١٤٥٨٩ موظفاً (ما نسبته

٦٧,٢ بالمئة، من مجموع الموظفين في الأقاليم، أو ما نسبته ٦٦,٦٧ بالمئة من مجموع موظفي الوكالة). ويتوزع باقي الموظفين على الصحة (٦,٤ بالمئة) والتنظيفات (٥,٣ بالمئة) والعمال اليدويين (٦ بالمئة) وموظفي الإدارة العامة (١١,٨ بالمئة) والباحثين الاجتماعيين (٠,٩ بالمئة) وموظفي الخدمات التشغيلية (٢,٤ بالمئة).

التقسيم السياسي للوظائف:

وفي هذا السياق يجدر بنا تسجيل الملاحظات التالية:

* إن تقسيم وظائف الوكالة إلى نوعين، الممولة من قبل الأمم المتحدة، والممولة من قبل الأونروا، مسألة سياسية ذات أبعاد واضحة.

فاختيار الموظفين (من النوع الأول) يستند إلى مقاييس ومعايير محددة، يتم الاتفاق عليها بين ممثلي كبار الدول المقررة لسياسة وكالة الغوث، وفي المقدمة منها الولايات المتحدة الأميركية. وإن نظرة سريعة على الأشخاص الذين تناوبوا على وظيفة المفوض العام للوكالة، أو نظرة مماثلة لبعض المدراء الإقليميين، تؤكدان معاً صحة هذا القول، ويكفي أن نشير إلى أن السيدة ابريل غلاسبي، هي التي تتولى مهمة ادارة أعمال مكتب القدس الخاص بوكالة الغوث، والمعني بالإشراف على أعمالها في الضفة الغربية وقطاع غزة، بموجب خطة عملها الجديدة، والمعروفة «ببرنامج تطبيق السلام» المولودة مع اتفاق أوسلو.

والسيدة غلاسبي، لمن خانته الذاكرة، هي سفيرة الولايات المتحدة السابقة في بغداد، والتي دار لغط - لم ينته حتى الآن - حول دورها في التطورات التي سبقت اجتياح القوات العراقية للكويت، ولا نظن أن الدوافع الانسانية البحتة هي التي أملت على الإدارة الأميركية التخلي عن حالة دبلوماسية «نشطة» كالسيدة غلاسبي للعمل في مكتب وكالة الغوث في القدس. ولا نظن بالمقابل أن وظيفة السيدة غلاسبي - كسواها من كبار موظفي الوكالة - تنحصر في الجانب «الانساني»، أي في خدمة بضعة ملايين من اللاجئين، وحمايتهم من الجوع والتشرد والمرض. بل يحق لنا أن نجزم، وبكل تأكيد، أن السيدة غلاسبي، ككثيرين غيرها من وكالة الغوث - تقوم بعمل سياسي بحت، يجد تعبيراته التطبيقية في مجالات عمل الوكالة المختلفة، ولا يخرج عن إطار السياسة العامة لوكالة الغوث، والمتطابقة مع توجهات اللجنة متعددة الأطراف الخاصة بقضية اللاجئين، المنبثقة عن مفاوضات مدريد.

امتيازات خيالية

* أما في الجانب المالي، فإن الامتيازات التي يتمتع بها هؤلاء الموظفون، تنتمي إلى عالم الخيال، إذا ما قورنت بمعاشات وتعويضات موظفي الوكالة المحليين. ولا تفيد العودة هنا إلى ما تقدمه وكالة الغوث من أرقام، تحاول خلالها أن تقزم حصة «الموظفين الدوليين» من مجموع ميزانيتها العامة عبر الإشارة إلى معاشات هؤلاء، علماً أن عملية حسابية بسيطة (وبالاستناد إلى أرقام وكالة الغوث) تؤكد أن معدل معاش الفرد الواحد من هؤلاء (وعلى افتراض أنهم ٩٢ موظفاً) يبلغ حوالي ١٥٣٨٨ دولاراً شهرياً، دون احتساب تعويضات السكن، والتنقلات، والهاتف، والتعليم، والضمان الصحي، ونهاية الخدمة، وسوى ذلك من التعويضات التي يدخل بعضها أحياناً، في عالم الأسرار.

ويكفي للتدليل على ذلك إعادة التذكير بالامتيازات الخيالية لبعض كبار موظفي الوكالة، في العام ١٩٨٩، عندما اضطرت لنقل كادرها من مدينة بيروت، إلى إحدى الضواحي لأسباب كانت تتعلق بالوضع الأمني آنذاك. وقد تناولت الامتيازات بدلات خيالية للسكن، وتعويضات مختلفة، بعضها على صلة بـ «المخاطر الأمنية» التي تعرض لها الموظفون في بيروت، وبعضها الآخر على صلة بتوفير فرص «مريحة» للانتقال ما بين مكان العمل ومكان السكن الجديد. بينما لم يصب باقي موظفي الوكالة المحليين، المقيمين في قلب «الخطر الأمني» اياه، شيء على الإطلاق مما أصاب كبار موظفيها من الامتيازات، علماً أن الظرف كان واحداً، و«التضحية والمخاطرة» - إن صح القول - كانتا متماثلتين.

ضمانات دولية

* يلاحظ أن تكاليف هؤلاء الموظفين، لا تعتمد على تبرعات الدول المانحة، كما هو حال بقية موظفي وكالة الغوث، بل أن تكاليفهم تعتبر جزءاً ثابتاً من ميزانية الأمم المتحدة، ويتم تقديم هذه «التكاليف» لإضافتها إلى ميزانية الوكالة، ولا يصرف قرش واحد منها خارج إطار تكاليف هؤلاء الموظفين. وواضح من خلال هذا، أن «علاقة» هؤلاء بالوكالة تختلف عن «علاقة» الموظفين المحليين بها، وأن مصير الموظفين الدوليين ليس متعلقاً بمصير الوكالة، بل إن مصير الوكالة - ومن خلفها ما يزيد على ثلاثة ملايين لاجيء فلسطيني - يراد له أن يبقى متعلقاً بما يقرره بضعة أنفار يمثلون سياسة اطراف

دولية، ويعتبرون الوكالة أداة من أدوات تنفيذ هذه السياسة.

* بالمقابل يلاحظ أن وكالة الغوث تعيش حالة نزاع دائم مع موظفيها المحليين، وهي ترفض تحقيق مطالبهم المحقة في الكثير من جوانبها. وتنطلق وكالة الغوث في رفضها تلبية مطالب الموظفين المحقة من إدعائها بأنها توفر لموظفيها مستوى معيشياً مماثلاً لموظفي البلد المضيف، لكنها بالمقابل تتجاهل الزيادات الدورية التي تقرها الدول المضيفة لموظفيها، كما أنها تتخلف عن إجراء المسح الاجتماعي الدوري في الأقاليم المضيفة لاستكشاف الإرتفاع الحقيقي لغلاء المعيشة والوصول وفقه مع الموظفين إلى حل عادل. ولا يغيب عن البال الإشارة إلى أن وكالة الغوث تلجأ إلى سياسة التمييز غير العادلة بين الموظفين، في محاولة لمعاقبة الموظفين النشيطين نقابياً وحرمانهم من حقهم في التدرج الطبيعي في الوظيفة.

تعويضات نهاية الخدمة

وهذا جانب يمكن الاستفاضة فيه طويلاً، نظراً لتشعباته وتعقيداته. غير أن الجانب الأكثر خطورة يتمثل في مستقبل وكالة الغوث، وانعكاس ذلك على مصير موظفيها المحليين.

وكما أشرنا في أماكن سابقة، فإن الاتجاه السياسي الذي تعمل الوكالة في ظله هو الداعي إلى تطبيق خطط تؤدي إلى تسليم السلطة الفلسطينية تدريجياً خدمات الوكالة، عبر المواءمة بين برامج الوكالة وبرامج السلطة تمهيداً لدمجها، وإلحاق موظفي الوكالة في وقت لاحق بمؤسسات السلطة، في إجراء يؤدي إلى انهاء خدمات الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعتبر هذا الإجراء إعلاناً سياسياً بدمج اللاجئين الفلسطينيين في الضفة والقطاع بالمحيط، والكف عن اعتبارهم لاجئين، وبالتالي الكف عن الحديث عن مشكلة اللاجئين في هذه المناطق واغلاق ملف هذه القضية.

أما في مناطق الشتات، وكما أسلفنا، فإن وكالة الغوث، لا زالت تعمل تحت سقف سياسي مغاير تكتيكياً، لكنه في الجوهر واحد، ويتمثل هو أيضاً في تأهيل الفلسطينيين، اقتصادياً، ومعيشياً تمهيداً لدمجهم في المحيط، وتذويبهم، واستكمال اغلاق ملف اللاجئين. ويحد من نشاط الوكالة في هذا المجال أن القرار السياسي الواضح الخاص بتوطين لاجئي الشتات لم يتبلور بعد، وإن كان التوجه السياسي قد تبلور منذ فترة طويلة مستمداً من الاتفاقات دفعة اعادته إلى الحياة. وانطلاقاً من السياسية

القائلة بأن مصير وكالة الغوث مربوط بمصير مفاوضات الحل النهائي المقرة بموجب اتفاق أوسلو، فإن التوجه السياسي العملي، اعتبر عام ١٩٩٩ (أي العام المفترض أن تنتهي فيه مفاوضات الحل النهائي) هو عام إعلان تصفية الوكالة. لكن الوكالة لجأت إلى استدراك تكتيكي، يدعو إلى عدم اعتبار العام المذكور حداً فاصلاً ونهائياً لتصفية أعمالها، وترك الباب مفتوحاً لتمديد الفترة الزمنية الضرورية لمثل هذه العملية الواسعة، ومرد الاستدراك هنا، ليس حرصها على مصالح اللاجئين، بل هو على العكس، حرصها على توفير كل الشروط الضرورية لإنجاح خطة تصفية الوكالة وإحالة خدماتها إلى الدول المضيفة، وإنهاء خدمات موظفيها.

وفي هذا السياق لجأت وكالة الغوث إلى اجرائين متكاملين:

* الأول: عدم توسيع ملاكاتها من الموظفين إلا بموجب عقد صالح حتى نهاية عام ١٩٩٩. وهي إشارة شديدة الوضوح إلى أن السقف المفترض لإنهاء خدمات الوكالة سيكون العام المذكور.
* الثاني: العمل على تجميد مبلغ معين كل سنة لدفع تعويضات نهاية الخدمة وقدرها - حسب تقجيرات الوكالة - ١٢٧ مليون دولار، للموظفين المحليين عند تصفية أعمال الأونروا. وبناء عليه، أقرت الوكالة لهذا الغرض في ميزانيتها المقترحة للعامين ٩٦ - ٩٧ مبلغ ٢٥,٤٠٠ مليون دولار (أي بمعدل ١٢,٧ مليون للعام الواحد).

ومن يقرأ الرقم سيتراءى له للوهلة الأولى أن وكالة الغوث تحتاج إلى عشر سنوات لتوفير المبلغ المطلوب للتعويضات. إلا أن التجربة العملية أكدت أنه فور توفر القرار السياسي، تتوفر له ميزانيته المالية، و «برنامج تطبيق السلام» خير مثال على ذلك.

تباين ظروف الأقاليم

فضلاً عن ذلك، يمكن القول أن وكالة الغوث قد لا تلجأ إلى تصفية أعمالها دفعة واحدة وبشكل فجائي، بل قد تعمد إلى ذلك بالتدريج، وبأشكال متباينة بين اقليم وآخر.

ففي مناطق الحكم الذاتي سيكون للحل خصوصية، قد تقود إلى دمج موظفي الوكالة المحليين في مؤسسات السلطة، مقابل رفع قيمة مساعدات الدول المانحة إلى السلطة.

وفي الأردن، قد تلجأ الوكالة إلى حل مماثل، خاصة وأن اللاجئين في الأردن لا يحتاجون إلى قرار سياسي «استثنائي» - إذا جاز التعبير - لدمجهم حيث يقيمون. فهم

يحتاجون إلى قرار سياسي «استثنائي» – إذا جاز التعبير – لدمجهم حيث يقيمون. فهم من جهة فلسطينيون، لكنهم من جهة أخرى أردنيون ويحملون جواز سفر أردني، وبالتالي فانه يسهل دمج موظفي الوكالة في مؤسسات الدولة مقابل دعم دولي معين للأردن، كشطب بعض ديونه الخارجية، أو تقديم عون مالي له من قبل صندوق النقد الدولي أو الدول المانحة.

تبقى القضية شائكة في لبنان، بشكل خاص وفي سوريا. لذلك تولي لجنة المفاوضات متعددة الأطراف الخاصة باللاجئين هذين القطرين إهتماماً متميزاً، كما أن اسرائيل بدورها تصر على أن تطرح على جدول أعمال مفاوضاتها مع كلا البلدين مصير اللاجئين على أرضهما، وهذه قضية أخرى يجدر بنا العودة إليها في وقت لاحق.

أحمد عبد الله

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم «١٨١»

إن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة،

بعد أن عقدت دورة خاصة بناء على طلب الدولة المنتدبة – بريطانيا – للبحث في تشكيل وتحديد صلاحية لجنة خاصة يعهد إليها بتحضير اقتراح للنظر في مسألة فلسطين المستقلة في دورتها الثانية.

وبعد أن شكل لجنة خاصة أناطت بها مهمة إجراء تحقيق حول جميع المسائل المتعلقة بمشكلة فلسطين وتحضير مقترحات بغية حل هذه المشكلة.

وبعد أن تلقت وبحثت تقرير اللجنة الخاصة (مستند رقم ٣٦٤/أ) الذي يتضمن توصيات عدة قدمتها اللجنة بعد الموافقة عليها بالإجماع، ومشروع تقسيم اتحاد اقتصادي وافقت عليه أغلبية اللجنة، تعتبر أن الحالة الحاضرة في فلسطين من شأنها ايقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم.

وتحيط علماً بتصريح الدولة المنتدبة الذي أعلنت بموجبه أنها تنوي الجلاء عن فلسطين في أول آب (أغسطس) سنة ١٩٤٨.

وتوصي المملكة المتحدة، بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين وجميع أعضاء الأمم المتحدة بالموافقة وبتنفيذ مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي لحكومة فلسطين على الصورة المبينة أدناه، وتطلب:

أ – أن يتخذ مجلس الامن التدابير الضرورية

المنوه عنها في المشروع لتنفيذه.

ب - أن يقرر مجلس الأمن إذا أوجبت الظروف ذلك أثناء المرحلة الانتقالية ما إذا كانت الحالة في فلسطين تشكل تهديداً للسلم. فإن قرر مجلس الأمن أن مثل هذا التهديد قائم بالفعل فيجب عليه المحافظة على السلم والأمن الدوليين أن ينفذ تفويض الجمعية العامة وذلك باتخاذ التدابير وفقاً للمادتين ٣٩ و ٤١ من الميثاق، لتخويل لجنة الأمم المتحدة سلطة في أن تمارس في فلسطين الأعمال التي يلقيها هذا القرار على عاتقها.

جـ - أن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة ترمي إلى تغيير التسوية التي يهدف إليها هذا القرار بالقوة تهديداً للسلم أو قطعاً أو خرقاً له أو عملاً عدوانياً بموجب نص المادة ٣٩ من الميثاق.

د - أن يبلغ مجلس الوصاية بالمسؤولية المترتبة عليه بموجب هذا المشروع.

وتدعو الجمعية العامة سكان فلسطين إلى اتخاذ جميع التدابير التي قد تكون ضرورية من ناحيتهم لوضع هذا المشروع موضع التنفيذ، وتناشد جميع الحكومات والشعوب الامتناع عن كل عمل قد يعرقل أو يؤخر تنفيذ هذه التوصيات.

وتأذن للأمين العام أن يسدد نفقات سفر ومعيشة أعضاء اللجنة المشار إليها في القسم الأول الجزء (ب) الفقرة الأولى أدناه على الأساس والشكل اللذين يراهما مناسبين، وفقاً للظروف، وأن يزود اللجنة بما يلزم من موظفين ومستخدمين لمساعدتها في المهام التي ألقتها الجمعية العامة على عاتقها.

إن الجمعية العامة تفوض الأمين العام أن يسحب من صندوق المال المتداول مبلغاً لا يزيد على مليوني دولار للغايات المبينة في الفقرة الأخيرة من قرار مستقبل حكومة فلسطين.

(الاجتماع الثامن والعشرون بعد المائة)
في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧

وفي اجتماعها الثامن والعشرين بعد المائة بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ انتخبت الجمعيةالعامة وفق أحكام القرار المذكور أعلاه الأعضاء الآتية أسماؤهم ليكونوا لجنة الأمم المتحدة بشأن فلسطين: بوليفيا، تشيكوسلوفاكيا، دانمارك، بنما، الفيليبين.

مشروع تقسيم مع اتحاد اقتصادي
«القسم الأول»
دستور فلسطين وحكومتها المقبلين

أ - نهاية الانتداب

التقسيم والاستقلال:

١ - ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن وعلى كل حال لا يتجاوز موعده أول أغسطس سنة ١٩٤٨.

٢ - تجلو القوات المسلحة للدولة المنتدبة عن فلسطين تدريجياً ويجب أن ينتهي هذا الجلاء في أقرب وقت ممكن بحيث لا يتجاوز أول أغسطس ١٩٤٨ على أية حال. وتعلم الدولة المنتدبة اللجنة باعتزامها الجلاء عن كل منطقة قبل وقوعه بأطول مدة ممكنة.

٣ - يبدأ وجود الدولتين المستقلتين العربية واليهودية وكذلك النظام الدولي الخاص المقر لمدينة القدس المبين في القسم الثالث من هذا المشروع، بعد شهر من انتهاء جلاء القوات المسلحة للدولة المنتدبة وفي موعد لا يتجاوز أول أكتوبر ١٩٤٨ على كل حال. وتكون حدود الدولة العربية والدولة اليهودية ومدينة القدس كما جاء في وصفها في القسمين الثاني والثالث أدناه.

٤ - تعتبر الفترة الواقعة بين موافقة الجمعية العامة على توصياتها بشأن المسألة الفلسطينية وإقامة استقلال الدولتين اليهودية والعربية فترة انتقال.

ب - خطوات تمهيدية للاستقلال

١ - تنشأ لجنة مكونة من ممثلي الدول الأعضاء الخمس بمعدل ممثل عن كل دولة. وينتخب الأعضاء الممثلون في هذه اللجنة بواسطة الجمعية العمومية على أوسع أساس ممكن جغرافياً وغير ذلك.

٢ - تنتقل إدارة فلسطين إلى اللجنة تدريجياً كلما سحبت الدولة المنتدبة قواتها المسلحة وتعمل اللجنة وفق توصيات الجمعية العامة وبتوجيه مجلس الأمن وعلى الدولة المنتدبة أن تنسق إلى أقصى درجة ممكنة خطط انسحابها مع خطط اللجنة لاستلام وإدارة المناطق التي تم الجلاء عنها. ولدى فراغ اللجنة من هذه المسؤولية تفوض بإصدار الأنظمة الضرورية واتخاذ

التدابير الأخرى اللازمة.

وعلى الدولة المنتدبة ألا تقوم بأي عمل من شأنه أن يمنع أو يعرقل تنفيذ اللجنة للتدابير التي أوصت بها الجمعية العامة.

٣ - بمجرد وصول اللجنة إلى فلسطين تباشر اتخاذ التدابير لإقامة حدود الدولتين اليهودية والعربية ومدينة القدس وذلك وفقاً.. للخطوط العامة لتوصيات الجمعية العامة بتقسيم فلسطين. ومع ذلك فإن للخطوط الحدود كما هو مذكور في القسم الثاني من المشروع يجب تعديله كقاعدة عامة بحيث لا يجزيء خط الحدود الفاصل بين الدولتين مناطق القرى إلا إذا استلزمت ذلك دواع ملحة.

٤ - تختار اللجنة وتقيم بأسرع وقت ممكن مجلساً مؤقتاً لإدارة الحكومة في كل دولة بعد استشارة الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى في الدولتين العربية واليهودية. ويعمل المجلسان الحكوميان المؤقتان للدولتين العربية واليهودية وفقاً للتوجيهات العامة التي تصدرها اللجنة. فإن لم يمكن اختيار مجلس مؤقت في أول إبريل سنة ١٩٤٨ لأي من الدولتين أو أنه اختير ولكنه لم يستطع القيام بأعباء وظائفه، فعلى اللجنة أن تبلغ الأمر إلى مجلس الأمن ليتخذ قبل هذه الدولة التدابير التي يراها مناسبة، كما تبلغه إلى الأمين العام كي يحيط أعضاء منظمة الأمم المتحدة علماً بذلك.

٥ - مع مراعاة نصوص هذه التوصيات، يكون لكل من المجلسين أثناء فترة، الانتقال - بإشراف اللجنة - كامل السلطة في المناطق التابعة لها وبنوع خاص في موضوعي الهجرة والتنظيم العقاري.

٦ - يتسلم تدريجياً كل من المجلسين المؤقتين بكل دولة من اللجنة التي يعملان تحت إشرافها كامل التبعات الإدارية لكل منهما خلال الفترة التي تنقضي بين إنهاء الانتداب وإقامة استقلال الدولة.

٧ - توكل اللجنة إلى كل من المجلسين بمجرد تعيينهما مهمة مباشرة إنشاء الهيئات الإدارية في الحكومة المركزية والإدارة المحلية.

٨ - ينشيء مجلس كل دولة في أقصر مدة ممكنة قوة ميليشيا مسلحة مكونة من الأفراد المقيمين في الدولة تكفي بعددها للمحافظة على النظام في البلاد ولمنع حوادث الحدود.

وتعمل هذه المليشيا المسلحة في كل دولة تحت أوامر ضباط يهود أو عرب مقيمين في الدولة، بيد أن اللجنة تقوم

بمباشرة الرقابة العامة السياسية والعسكرية واختيار القيادة العليا.

٩ - بعد إنقضاء مدة لا تزيد عن شهرين من انسحاب قوات الدولة المنتدبة يقوم المجلس المؤقت في كل من الدولتين بإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية وفق المبادئ الديمقراطية. ويضع كل مجلس النظم الخاصة بالانتخابات وتعتمدها اللجنة. والذين يخولون حق التصويت في هذه الانتخابات في كل دولة يجب أن يكونوا أشخاصاً تتجاوز أعمارهم ١٨ سنة ويكونوا (أ) مواطنين فلسطينين ومقيمين في هذه الدولة.

(ب) - من العرب أو اليهود المقيمين في هذه الدولة مع أنهم مواطنين فلسطينيين، وفي هذه الحالة يجب أن يوقعوا إقراراً بأن يصبحوا من مواطني هذه الدولة.

والعرب واليهود المقيمون في مدينة القدس الذين يوقعون إقراراً مماثلاً وكذلك عرب الدولة العربية ويهود الدولة اليهودية يكون لهم حق التصويت في الدولة العربية أو الدولة اليهودية كل بحسب الدولة التي يقيم فيها. ويجوز للنساء أن يصوتن وأن ينتخبن للجمعيات التأسيسية.

وفي أثناء فترة الانتقال لا يجوز ليهودي أن يتخذ محل إقامة في أراضي الدولة العربية المقترحة ولا لعربي أن يتخذ محل إقامة له في أراضي الدولة اليهودية المقترحة بغير ترخيص خاص من اللجنة الخماسية.

١٠ - تضع الجمعية التأسيسية في كل دولة دستوراً ديموقراطياً لهذه الدولة وتعين حكومة مؤقتة تحل محل المجلس المؤقت الذي عينته اللجنة ويجب أن يشتمل دستور كل دولة من الدولتين على الأحكام الواردة في البابين الأول والثاني من التصريح المنصوص عليه في القسم (ج) أدناه وأن يضم في جملة ما يضم الأحكام التالية:

أ - أن تنشأ في كل دولة هيئة تشريعية بالانتخاب العام والاقتراع السري على أساس التمثل النسبي وكذلك هيئة تنفيذية مسؤولية أمام الهيئة التشريعية.

ب - أن تسوى جميع الخلافات الدولية التي يمكن أن تكون الدولة طرفاً فيها بحيث لا يكون السلم والأمن الدوليان معرضين للخطر.

جـ - ان تقبل الدولة في علاقاتها الدولية الالتزام بالامتناع عن الالتجاء إلى التهديد أو استعمال القوة ضد سلامة أراضي أية دولة أو استقلالها السياسي أو انتهاج أية خطة لا تتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

د - أن تكفل الدولة لكل شخص

وبغير تمييز حقوقاً متساوية في الشؤون الدينية والسياسية والمدنية والاقتصادية والتمتع بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية بما في ذلك حرية العبادة وحرية استعمال اللغة التي يريدها وحرية الخطابة والنشر والتعليم وعقد الاجتماعات وإنشاء الجمعيات.

هـ - أن تحمي الدولة حرية المرور (الترانزيت) والزيارة بالنسبة لفلسطين ومدينة القدس لجميع المقيمين في الدولة الأخرى ومواطنيها دون إخلال باعتبارات الأمن الوطني، بشرط أن تراقب كل دولة الإقامة في نطاق حدودها.

١١ - تعين اللجنة لجنة اقتصادية تحضيرية مؤلفة من ثلاثة أعضاء تقوم بما يمكن من التدابير من أجل التعاون الاقتصادي، بقصد إنشاء الاتحاد الاقتصادي والمجلس الاقتصادي المشترك المنصوص عليهما في القسم (د) أدناه وذلك في أقرب وقت ممكن عملياً.

١٢ - تحتفظ الدولة المنتدبة بكامل مسؤوليتها لإدارة المناطق من فلسطين التي لم تسحب منها قواتها وذلك خلال الفترة التي تنقضي بين موافقة الجمعية العامة على توصياتها بشأن قضية فلسطين وانتهاء الانتداب وعلى اللجنة أن تساعد الدولة المنتدبة في تنفيذ مهامها كما أن على الدولة المنتدبة أن تتعاون مع اللجنة للاضطلاع بواجباتها.

١٣ - رغبة في ضمان استمرار الخدمات الإدارية وفي القاء جميع المسؤوليات على عاتق المجلس المؤقت والمجلس الاقتصادي المشترك اللذين يعملان تحت إرشاد اللجنة الخماسية كل بما يختص به وقت انسحاب القوات المسلحة للدولة المنتدبة، يجب أن تنقل الدولة المنتدبة بالتدريج إلى اللجنة الخماسية مسؤولية الاضطلاع بكافة أعمال الحكومة ويدخل في ذلك حفظ القانون والنظام في المناطق التي انسحبت منها قوات الدولة المنتدبة.

١٤ - على اللجنة أن تسترشد في مباشرتها لوظائفها بتوصيات الجمعية العامة وبالتعليمات التي يرى مجلس الأمن ضرورة اصدارها.

وأن التدابير التي تتخذها اللجنة في نطاق توصيات الجمعية العامة تصبح نافذة المفعول فوراً إلا إذا أصدر مجلس الأمن إلى اللجنة تعليما سابقة مضادة.

وعلى اللجنة أن تقدم إلى مجلس الأمن تقريراً كل شهر عن حالة البلاد، أو أكثر من تقرير إن كان ذلك مرغوباً فيه.

١٥ - على اللجنة أن تقدم تقريراً ختامياً إلى دورة الجمعية العادية القادمة وإلى مجلس الأمن في آن واحد.

التصريح

على الحكومة المؤقتة في كل من الدولتين المقترحتين أن تقدم إلى الأمم المتحدة قبل الاعتراف باستقلالهما تصريحاً يشتمل في جملة نصوصه على الفقرات التالية:

نص عام

تعتبر النصوص الواردة في التصريح من قوانين الدولة الأساسية ولا يجوز أن يناقضها أو يتعارض معها أي قانون أو أية لائحة أخرى أو أي إجراء رسمي أو يعوق سريانها كما لا يجوز أن يفضلها أي قانون أو أية لائحة أو أي ارجاء رسمي.

الفصل الأول
الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية

١ - إن الحقوق القائمة بما يتعلق بالأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية لا تنكر أو يعفى عليها.

٢ - يجب ضمان حرية الوصول والزيارةوالعبور (ترانزيت) بقدر ما يتعلق الامر بالأماكن المقدسة، وفقاً للحقوق القائمة وذلك لجميع المقيمين والمواطنين في الدولة الأخرى وفي مدينة القدس وللغرباء كذلك، دونما تمييز في الجنسية مع مراعاة احتياجات الأمن الوطني والنظام العام واللياقة.
كما تضمن حرية العبادة وفقاً للحقوق القائمة مع مراعاة صيانة النظام العام واللياقة.

٣ - يجب صيانة الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية، ولا يسمح بعمل من شأنه أن يضر بأي وجه بصفتها المقدسة. وإذا ظهر للحكومة في أي وقت أن أي مكان مقدس معين، أو مبنى أو موقع ديني في حاجة ماسة للإصلاح، فيجوز للحكومة أن تدعو الطائفة أو الطوائف ذات الشأن للاضطلاع بمثل هذا الاصلاح، ويجوز للحكومة نفسها أن تضطلع به على نفقة الطائفة أو الطوائف المختصة إذا لم يتخذ إجراء خلال وقت معقول.

٤ - لا تستوفى ضريبة عن أي مكان مقدس، وكل مبنى أو موقع ديني كان مستثنى من دفع الضريبة بتاريخ إنشاء الدولة. ويجب أن لا يقع تغيير في عبء مثل

هذه الضريبة يؤدي إما إلى الإجحاف في المعاملة بين مالكي وشاغلي الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية، أو أن يقع هؤلاء المالكون والشاغلون في مركز أقل ملاءمة بالنسبة لعبء الضريبة العام مما كانوا عليه وقت تصديق توصي الجمعية العامة.

٥ - لحاكم مدينة القدس الحق في أن يقرر ما إذا كانت أحكام دستور الدولة الخاصة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية الموجودة داخل حدود الدولة والحقوق الدينية المتعلقة بها مطبقة ومحترمة على الوجه الأكمل، وأن يتخذ بالاستناد إلى الحقوق القائمة جميع القرارات في حالات المنازعات التي قد تنشأ بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن الطقوس الدينية لطائفة ما بالنسبة لهذه الأماكن والأبنية والمواقع.. ويجب أن يلقى تعاوناً كاملاً وأن يتمتع بالمزايا والحصانات الضرورية للقيام بمهام منصبه في الدولة.

الفصل الثاني
الحقوق الدينية وحقوق الأقليات

١ - تكون حرية العقيدة والممارسة الحرة لجميع طقوس العبادة المتفقة مع النظام العام والآداب الحسنة مضمونة للجميع.

٢ - لا يجوز التمييز بين السكان بأي شكل من الأشكال بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس.

٣ - جميع الأشخاص الخاضعين لولاية الدولة يكون لهم الحق في حماية القانون.

٤ - يجب احترام القانون العائلي والأحوال الشخصية لمختلف الأقليات وكذلك مصالحها الدينية بما في ذلك الأوقاف.

٥ - باستثناء ما يتطلبه حفظ النظام وحسن الادارة لن يتخذ أي تدبير من شأنه أن يعيق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب، أو يجحف بحقوق أي ممثل لهذه المؤسسات أوعضو فيها بسبب الدين أو القومية.

٦ - تؤمن الدولة للأقلية العربية أو اليهودية القدر الكافي من التعليم الابتدائي والثانوي بلغتها ووفق تقاليدها الثقافية. ولن ينكر حق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة مادامت تلتزم بمقتضيات التعليم العامة التي قد تفرضها الدولة. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتداوم على نشاطها على أساس حقوقها القائمة.

٧ - لن تفرض أية قيود على حرية أي مواطن

في استعمال أية لغة في المحادثات الخاصة أو في التجارة أو الدين أو الصحافة أو المنشورات على أنواعها أو في الاجتماعات العامة.

٨ - لا يجوز أن يسمح بنزع ملكية أي أرض تخص عربياً في الدولة اليهودية أو يهودياً في الدولة العربية إلا للمنفعة العامة. وفي جميع الحالات يجب دفع تعويض كامل وبالمقدار الذي تحدده المحكمة العليا وأن يتم الدفع قبل تجريد المالك من أرضه.

الفصل الثالث
المواطنة والاتفاقات الدولية والالتزامات المالية

١ - المواطنة: Citizen - Ship

إن المواطنين الفلسطينيين المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس والعرب واليهود المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس وهم غير حائزين على الجنسية الفلسطينية يصبحون مواطنين في الدولة التي يقيمون فيها ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية جميعها بمجرد الاعتراف باستقلال الدولة. ويجوز لكل شخص تجاوز الثامنة عشرة من العمر خلال سنة من يوم الاعتراف باستقلال الدولة التي يقيم فيها أن يختار جنسية الدولة الأخرى على شرط ألا يكون لأي عربي يقيم في الاقليم العربي المقترح حق اختيار جنسية الدولة اليهودية المقترحة ولن يكون لأي يهودي يقيم في الدولة اليهودية المقترحة حق اختيار جنسية الدولة العربية المقترحة وكل شخص يمارس حق الاختيار هذا يعتبر أنه في الوقت ذاته قد أجرى الاختيار بالنسبة لزوجته ولأولاده الذين هم دون الثامنة عشرة من العمر.

ويجوز للعرب المقيمين في اقليم الدولة اليهودية المقترحة ولليهود المقيمين في اقليم الدولة العربية المقترحة الذين وقعوا تصريحاً برغبتهم في اختيار جنسية الدولة الأخرى أن يشتركوا في انتخابات الجمعية التأسيسية لهذه الدولة ولكن ليس في انتخابات الجمعية التأسيسية للدولة التي يقيمون فيها.

٢ - الاتفاقات الدولية:

أ - تربط الدولة بجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية ذات الصفة العامة والخاصة التي قد أصبحت فلسطين طرفاً فيها. ويجب على الدولة أن تحترم هذه المعاهدات والاتفاقات طيلة المدة المقررة لها لدى عقدها، هذا مع عدم الإخلال بأي حق في الإنهاء قد تنص عليه هذه الاتفاقات.

ب - كل نزاع يقع حول إمكانية تطبيق الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية الموقع عليها أو المنضمة إليها حكومة

الانتداب نيابة عن فلسطين أو حول استمرار صحتها، ترفع إلى محكمة العدل الدولية وفق أحكام نظام المحكمة.

٣ - الالتزامات المالية:

أ - على الدولة أن تحترم وتنفذ جميع أنواع الالتزامات المالية التي أخذتها الدولة المنتدبة على عاتقها نيابة عن فلسطين أثناء ممارستها الانتداب والتي تعترف بها الدولة. وهذا الاشرط يشمل حق الموظفين في مرتبات التقاعد والتعويضات والمكافآت.

ب - تفي الدولة عن طريق اشتراكها في المجلس الاقتصادي المختلط بتلك الفئة من الالتزامات التي تشمل عموم فلسطين وتفي بصورة فردية بتلك التي يمكن التفاهم عليها وتوزيعها بالعدل بين الدولتين.

ج - يجب إنشاء (محكمة ادعاءات Court of claims) تابعة للمجلس الاقتصادي المشترك ومكونة من عضو تعينه منظمة الأمم المتحدة ومن ممثل للملكة المتحدة وممثل للدولة ذات الشأن ويرفع إلى هذه المحكمة كل نزاع بين المملكة المتحدة وهذه الدولة خاص بالمطالب غير المعترف بها من قبل هذه الأخيرة.

د - إن الامتيازات التجارية الممنوحة بالنسبة لأي جزء من فلسطين قبل موافقة الجمعية العامة على القرار، تبقى صالحة وفق شروطها ما لم تعدل بطريق الاتفاق بين صاحب الامتياز والدولة.

الفصل الرابع
شروط مختلفة

١ - تضمن منظمة الأمم المتحدة أحكام الفصلين الأول والثاني من البيان ولايحدث فيها أي تعديل بغير موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولكل عضو في الأمم المتحدة الحق في أن يلفت نظر الجمعية العامة إلى أي نقض أو خطر نقض لهذه البنود. وللجمعية العامة أن تقدم من التوصيات ما تراه ملائماً للظروف.

٢ - كل نزاع حول تطبيق هذا البيان أو تفسيره يرفع - بناء على طلب أي من الفريقين - إلى محكمة العدل الدولية ما لم يتفق الطرفان على طريقة أخرى للتسوية.

د - الاتحاد الاقتصادي والعبور

١ - يشترك مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة في وضع مشروع اتحاد اقتصادي وعبور (ترانزيت) وتحرر اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى

من الفصل (ب) نص هذا المشروع منتفعة إلى أبعد مدى ممكن بمشورة ومعاونة المؤسسات والهيئات الممثلة لكل من الدولتين. ويجب أن يتضمن هذا المشروع نصوصاً لإنشاء الاتحاد الاقتصادي لفلسطين وأن ينظم مسائل أخرى ذات نفع مشترك. وإن لم يتم اتفاق المجلسين الحكوميين المؤقتين على هذا المشروع حتى أول ابريل ١٩٤٨ فإن اللجنة ستقوم بوضعه.

الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني:

٢ - يكون للاتحاد الاقتصادي الفلسطيني الأهداف التالية:

أ - إيجاد وحدة جمركية.

ب - إقامة نظام نقدي مشترك يتضمن سعر صرف واحد.

ج - إدارة السكك الحديدية والطرق المشتركة بين الدولتين ومرافق البريد والبرق والهاتف والموانئ والمطارات المستعملة في التجارة الدولية على أساس من عدم التمييز في سبيل المصلحة العامة.

د - الإنماء الاقتصادي المشترك وخصوصاً فيما يتعلق بالري واستصلاح الأراضي وصيانة التربة.

هـ - تمكين الدولتين ومدينة القدس من الوصول إلى المياه ومصادر الطاقة على أساس من عدم التمييز.

٣ - ينشأ مجلس اقتصادي مشترك يكون من ثلاثة ممثلين لكل من الدولتين ومن ثلاثة أعضاء أجانب يعينهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة، ويعين الأعضاء الأجانب، أول مرة لفترة مدتها ثلاث سنوات ويمارسون وظائفهم بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لدول.

٤ - يكون من وظيفة المجلس الاقتصادي المشترك تنفيذ التدابير اللازمة لبلوغ أهداف الاتحاد الاقتصادي بطريقة مباشرة أو بالانتداب، ويخول جميع سلطات التنظيم والإدارة اللازمة لأداء مهمته.

٥ - تتعهد الدولتان بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي المشترك. وتؤخذ قراراته بالأغلبية.

٦ - يجوز للمجلس في حالة تقصير إحدى الدولتين في اجراء العمل اللازم أن يقرر بأغلبية ستة من اعضائه حبس جزء مناسب من الحصة التي تعود إلى الدولة المذكورة من عائدات الجمارك بموجب الاتحاد الاقتصادي. فإن تمادت الدولة في عدم التعاون يجوز للمجلس أن يقرر بالأغلبية البسيطة اتخاذ ما يراه

مناسباً من العقوبات بما في ذلك التصرف بالأموال التي قد يكون قد احتبسها.

٧ - يكون من وظائف المجلس فيما يتعلق بالإنماء الاقتصادي تخطيط برامج مشتركة بين الدولتين ودراستها وتشجيعها، ولكن لا يجوز له تنفيذ هذه المشاريع بغير موافقة الدولتين وموافقة مدينة القدس في حالة تأثرها مباشرة بمشروع الإنماء.

٨ - فيما يتعلق بالنظام النقدي المشترك يكون إصدار النقود المتداولة في الدولتين وفي مدينة القدس تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك الذي يكون سلطة الاصدار الوحيدة والذي يحدد الاحتياطي الذي يحتفظ به كضمان لهذه العملات.

٩ - يجوز لكل دولة - بما يتفق مع البند ٢ (ب) أعلاه أن تدير مصرفها المركزي الخاص وأن تتحكم بسياستها المالية والإئتمانية، وبإيراداتها ونفقاتها من القطع الأجنبي، وبمنح رخص الاستيراد. وأن تقوم بعمليات مالية دولية اعتماداً على ائتمانها الذاتي. ويكون للمجلس الاقتصادي المشترك خلال السنتين التاليتين مباشرة لإنتهاء الانتداب سلطة اتخاذ جميع ما قد يلزم من تدابير كي يكون متوفراً لكل دولة في أية فترة مدتها اثنا عشر شهراً مبلغ من القطع الأجنبي كاف لكي يضمن للاقليم ذاته مقداراً من البضائع والخدمات المستوردة لأجل الاستهلاك المحلي مساوياً لمقدار من البضائع والخدمات التي استهلكها الاقليم خلال الشهور الاثنى عشر المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ وذلك بالقدر الذي يسمح به مجموع الدخل من القطع الأجنبي الذي تحصل عليه الدولتان من تصدير البضائع والخدمات، وشرط أن تتخذ كل دولة التدابير المناسبة لصيانة مواردها الخاصة من القطع الأجنبي.

١٠ - تتمتع كل دولة بجميع السلطات الاقتصادية غير الموكولة صراحة إلى المجلس الاقتصادي المشترك.

١١ - توضع تعريفة جمركية مشتركة تترك حرية التجارة كاملة بين الدولتين وكذلك بين الدولتين ومدينة القدس.

١٢ - توضع جداول التعريفة من قبل لجنة خاصة للتعريفات مكونة من ممثلين متساوي العدد عن كل دولة من الدولتين وتعرض على المجلس الاقتصادي المشترك للموافقة عليها بأغلبية الاصوات. وفي حالة وقوع خلاف في لجنة التعريفة فإن المجلس الاقتصادي المشترك يقوم بالتوسط في

النقاط المتنازع عليها، كما يقوم المجلس الاقتصادي بوضع التعريفة بنفسه في حالة عدم توصل لجنة التعريفة إلى وضع جدول للتعريفة في المهلة المحددة.

١٣ - يكون لتكاليف البنود التالية الأولوية من دخل الجمارك وغيرها من بنود الدخل العام للمجلس الاقتصادي المشترك.

أ - نفقات المصالح الجمركية ومصاريف ادارة المصالح المشتركة.

ب - نفقات إدارة المجلس الاقتصادي المشترك.

ج - الالتزامات المالية لإدارة فلسطين وهي:

١ - نفقات إدارة الدين العام.

٢ - معاشات التقاعد التي تدفع حالياً أو التي ستدفع في المستقبل وفقاً للقوانين وعلى النطاق المنصوص عليه في البند (٣) من الفصل الثالث أعلاه.

١٤ - بعد تغطية هذه الالتزامات بتمامها ، يوزع فائض الدخل من الجمارك والخدمات المشتركة على الصورة التالية:

تمنح مدينة القدس مبلغاً لا يقل عن ٥٪ ولا يزيد عن ١٠٪ ويوزع المجلس الاقتصادي المشترك الباقي بصورة عادلة على الدولتين. هادفاً المحافظة على مستوى معقول ومناسب للخدمات الحكومية والاجتماعية في كلتا الدولتين غير أنه لا يجوز أن تزيد حصة أي منهما عن المقدار الذي ساهمت به في دخل الاتحاد الاقتصادي بأكثر من أربعة ملايين جنيه بالسنة، ويجوز للمجلس الاقتصادي المشترك بعد انقضاء خمس سنوات أن يعيد النظر في مبادئ توزيع الايرادات المشتركة مستلهماً في ذلك اعتبارات العدالة.

١٥ - تشترك الدولتان في عقد جميع الاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بالتعريفات الجمركية وبمرافق المواصلات الموضوعة تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك، وتلزم الدولتان في هذه الأمور بأن تتصرفا طبقاً لقرار أغلبية المجلس الاقتصادي المشترك.

١٦ - يبذل المجلس الاقتصادي المشترك جهده ليوفر لصادرات فلسطين منفذاً عادلاً ومتساوياً إلى الأسواق العالمية.

١٧ - يجب على جميع المشاريع المدارة من المجلس الاقتصادي المشترك أن تدفع أجوراً عادلة على أساس واحد.

حرية العبور (Transit) والزيارة

١٨ - يجب أن يتضمن التعهد نصوصاً تضمن حرية المرور والزيارة لجميع المقيمين أو المواطنين في الدولتين وفي مدينة القدس على أن يكون ذلك خاضعاً لاعتبارات الأمن العام، على شرط أن تقوم كل من الدولتين ومدينة القدس بمراقبة الأشخاص المقيمين ضمن حدودها.

إنهاء التعهد وتعديله وتفسيره

١٩ - يظل التعهد نافذاً وكذلك كل معاهدة منبثقة عنه لمدة عشر سنوات ويبقى نافذاً بعد انقضاء هذه لمدة إلى أن يعلن أحد الطرفين إنهاءه الذي لا يسري قبل انقضاء سنتين.

٢٠ - لا يجوز تعديل التعهد وكل معاهدة تنبثق عنه خلال فترة السنوات العشر الأولى إلا برضاء الطرفين.

٢١ - كل نزاع حول تطبيق أو تفسير التعهد وكل معاهدة منبثقة عنه يحال بناء على طلب أي من الطرفين إلى محكمة العدل الدولية هذا ما لم يتفق الطرفان على طريقة أخرى للتسوية.

هـ - الموجودات

١ - توزع أموال إدارة فلسطين المنقولة بين الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس على اساس عادل، ويجب أن يجري التوزيع بواسطة لجنة الأمم المتحدة المذكورة في القسم (ب) بند (١) أعلاه وتصبح الأموال غير المنقولة ملكاً للحكومة التي توجد هذه الأموال في إقليمها.

٢ - يجب على الدولة المنتدبة خلال الفترة التي تنقضي ين تاريخ تعيين لجنة الأمم المتحدة وإنهاء الانتداب أن تتشاور مع اللجنة في أي إجراء تفكر باتخاذه متضمناً تصفية أموال حكومة فلسطين والتصرف بها أو رهنها، مثل فائض الخزينة المتراكم، وريع السندات التي أصدرتها الحكومة، وأراضي الدولة واية موجودات أخرى.

و - الدخول في عضوية الأمم المتحدة

عندما يصبح استقلال الدولة العربية أو اليهودية نافذاً (كما هو منصوص عليه في المشروع الحاضر)، ويكون البيان والتعهد المنصوص عليهما في هذا المشروع قد وقع عليهما من قبل الدولة. يصبح عندئذ من المناسب أن ينظر بعين العطف إلى طلب قبولها عضواً في الأمم المتحدة طبقاً للمادة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة.

«القسم الثاني»
ويشتمل على حدود الدولتين العربية واليهودية بالتفصيل

القسم الثالث
مدينة القدس

أ - نظام خاص

يجعل لمدينة القدس (كيان منفصل Corpus sepratum) خاضع لنظام دولي خاص وتتولى الأمم المتحدة ادارتها ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

ب - حدود المدينة

تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية مضافاً إليها القرى والبلدان المجاورة، وأبعدها شرقاً، أبو ديس، وأبعدها جنوباً بيت لحم وأبعدها غرباً عين كارم وتشمل معها المنطقة المبينة من قرية قالونيا كما هو موضع على الخريطة التخطيطية المرفقة (ملحق ب).

جـ - نظام المدينة الأساسي (دستورها)

يجب على مجالس الوصاية خلال خمسة شهور من الموافقة على المشروع الحاضر أن يضع ويقر دستوراً مفصلاً للمدينة يتضمن جوهر الشروط التالية:

١ - الادارة الحكومية: مقاصدها الخاصة:

يجب على السلطة الادارية أن تتبع أثناء قيامها بالتزاماتها الإدارية الأهداف الخاصة التالية:

أ - حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة الواقعة ضمن مدينة العقائد التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة في أنحاء العالم - المسيحية واليهودية والإسلام - وصيانتها والعمل لهذه الغاية بحيث يسود النظام والسلام - السلام الديني خاصة في مدينة القدس.

ب - دعم روح التعاون ين سكان المدينة جميعهم سواء في سبيل مصلحتهم الخاصة أو في سبيل تشجيع التطور السلمي للعلاقات المشتركة ين شعبي فلسطين في البلاد المقدسة بأسرها وتأمين الأمن والرفاهية وتشجيع كل تدبير بناء من شأنه أن يحسن حياة السكان آخذاً بعين الاعتبار العادات والظروف الخاصة لمختلف الشعوب والجاليات.

٢ - الحاكم والموظفون الاداريون:

يقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم للقدس يكون مسؤولاً أمامه. ويكون هذا الاختيار على أساس كفايته الخاصة دون مراعاة لجنسيته. على أن لا يكون مواطناً لأي من الدولتين في فلسطين.

يمثل الحاكم الأمم المتحدة في مدينة القدس ويمارس نيابة عنها جميع السلطات

الادارية بما في ذلك ادارة الشؤون الخارجية. ويعاونه مجموعة من الموظفين الاداريين يعتبر أفرادها موظفون دوليون وفق منطوق المادة (١٠٠) من الميثاق. ويختارون قدر الإمكان من بين سكان المدينة ومن سائر فلسطين دون أي تمييز عنصري. وعلى الحاكم أن يقدم مشروعاً مفصلاً لتنظيم إدارة المدينة إلى مجلس الوصاية لينال موافقته عليه.

٣ - الاستقلال المحلي:

أ - يكون للوحدات القائمة حالياً ذات الاستقلال المحلي في منطقة المدينة (القرى والمراكز والبلديات) سلطات حكومية وادارية واسعة ضمن النطاق المحلي.

ب - يدرس الحاكم مشروع إنشاء وحدات بلدية خاصة تتألف من الأقسام اليهودية والعربية في مدينة القدس الجديدة، ويرفعه إلى مجلس الوصاية للنظر فيه واصدار قرار بشأنه.

وتستمر الوحدات البلدية الجديدة في تكوين جزء من البلدية الحالية لمدينة القدس.

٤ - تدابير الأمن:

أ - تجرد مدينة القدس من السلاح ويعلن حيادها ويحافظ عليه ولا يسمح بقيام أية تشكيلات أو تدريب أو نشاط عسكري ضمن حدودها.

ب - في حالة عرقلة أعمال الإدارة في مدينة القدس بصورة خطيرة أو منعها، من جراء عدم تعاون أو تدخل فئة أو أكثر من السكان، يكون للحاكم السلطة باتخاذ التدابير اللازمة لإعادة سير الإدارة الفعال.

ج - للمساعدة على استتباب القانون والنظام الداخلي، وبصورة خاصة لحماية الأماكن المقدسة والمواقع والأبنية الدينية في المدينة، يقوم الحاكم بتنظيم شرطة خاصة ذات قوة كافية، يجند أفرادها من خارج فلسطين، ويعطى للحاكم حق التصرف ببنود الميزانية حسب الحاجة للمحافظة على هذه القوة والانفاق عليها.

٥ - التنظيم التشريعي:

تكون السلطة التشريعية والضرائبية بيد مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع العام السري على أساس تمثيل نسبي لسكان مدينة القدس البالغين وبغير تمييز من حيث الجنسية ومع ذلك فيجب أن لا يتعارض أي إجراء تشريعي أو يتناقض مع الاحكام المنصوص عليها في دستور المدينة، كما يجب أن لا يسود هذه الأحكام أي قانون أو لائحة أو تصرف رسمي ويعطى الدستور للحاكم حق الاعتراض (Veto) على (المشاريع بقوانين)

المتنافية مع الاحكام المذكورة، ويمنحه كذلك سلطة اصدار أوامر وقتية في حالة تخلف المجلس عن الموافقة في الوقت المناسب على (مشروع بقانون) يعتبر جوهرياً بالنسبة لسير الإدارة الطبيعي.

٦ - القضاء:

يجب أن ينص الدستور على إنشاء نظام قضائي مستقل مشتملاً على محكمة استئناف يخضع لولايتها جميع سكان المدينة.

٧ - الاتحاد الاقتصادي والنظام الاقتصادي:

تكون مدينة القدس داخلة ضمن الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني ومقيدة بأحكام التعهد جميعها وبكل معاهدة تنبثق عنه، وكذلك بجميع قرارات المجلس الاقتصادي المشترك، ويقام مقر المجلس الاقتصادي في منطقة المدينة ويجب أن يحتوي الدستور على أحكام للشؤون الاقتصادية التي لا تقع ضمن نظام الوحدة الاقتصاديةوذلك على أساس من عدم التمييز والمساواة في المعاملة بالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولرعاياها:

٨ - حرية العبور Transit والزيارة والسيطرة على المقيمين:

تكون حرية الدخول والإقامة ضمن حدود المدينة مضمونة للمقيمين في الدولتين العربية واليهودية ولمواطنيها، وذلك بشرط عدم الإخلال باعتبارات الأمن مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية كما يحددها الحاكم وفقاً لتعليمات مجلس الوصاية. وتكون الهجرة إلى داخل حدود المدينة والإقامة فيها بالنسبة لرعايا الدول الأخرى خاضعة لسلطة الحاكم وفقاً لتعليمات مجلس الوصاية.

٩ - العلاقات مع الدولتين العربية واليهودية:

يعتمد الحاكم للمدينة ممثلي الدولتين العربية واليهودية ويكونان مكلفين بحماية مصالح دولتيهما ورعاياهما لدى الإدارة الدولية للمدينة.

١٠ - اللغات الرسمية:

تكون العربية والعبرية لغتي المدينة الرسميتين، ولا يحول هذا النص دون أن يعتمد في العمل لغة أو لغات إضافية عدة حسب الحاجة.

١١ - المواطنة:

يصبح جميع المقيمين بحكم الواقع مواطنين في مدينة القدس ما لم يختاروا جنسية الدولة التي كانوا رعاياها أو ما لم يكونواعرباً أو يهوداً قد أعلنوا نيتهم في ان يصبحوا مواطنين في الدولة العربية والدولة اليهودية طبقاً للفقرة (٩) من الفصل (ب)

من القسم الأول من المشروع الحاضر.

ويتخذ مجلس الوصاية التدابير لتوفير الحماية القنصلية لمواطني المدينة خارج أرضها.

١٢ - حريات المواطنين:

أ - يضمن لسكان المدينة بشرط عدم الإخلال بمقتضيات النظام العام والآداب العامة حقوق الانسان والحريات الأساسية مشتملة حرية العقيدة والدين والعبادة واللغة والتعليم، وحرية القول وحرية الصحافة وحرية الاجتماع والانتماء إلى الجمعيات وتكوينها وحرية التظلم.

ب - لا يجري أن تمييز بين السكان بسبب الأصل أو الدين أو لالغة أو الجنس.

جـ - يكون لجميع المقيمين داخل المدينة حق متساو في التمتع بحماية القانون.

د - يجب احترام قانون الأسرة والأحوال الشخصية لمختلف الأفراد ومختلف الطوائف كما تحترم كذلك مصالحهم الدينية.

هـ - مع عدم الإخلال بضرورات حفظ النظام العام وحسن الادارة لا يتخذ أي إجراء يعوق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب ولا يجوز عمل أي تمييز نحو ممثلي هذه المؤسسات أو أعضائها بسبب دينهم أو جنسيتهم.

و - تؤمن المدينة تعليماً ابتدائياً وثانوياً كافيين للطائفتين العربية واليهودية كل بلغتها ووفق تقاليدها الثقافية. وإن حقوق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها الخاصة لتعليم أفرادها بلغتهم القومية، شرط أن تلتزم بمتطلبات التعليم العامة التي قد تفرضها المدينة، سوف لاتنكر أو تعطل. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتتابع نشاطها على اساس الحقوق القائمة.

ز - لا يجوز أن تحد حرية أي فرد من سكان المدينة في استخدام أية لغة كانت في أحاديثه الخاصة أو في التجارة أو الأمور الدينية أو الصحافة أو المنشورات بجميع أنواعها أو الاجتماعات العامة.

١٣ - الأماكن المقدسة

أ - لا يجوز أن يلحق أي مساس بالحقوق القائمة الحالية المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية.

ب - تضمن حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية وحرية ممارسة العبادة وفقاً للحقوق القائمة شرط مراعاة حفظ النظام واللياقة.

جـ - تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ويحرم كل فعل من شأنه أن يسيء بأية صورة كانت إلى قداستها.

وإن رأى الحاكم في أي وقت ضرورة ترميم مكان مقدس أو بناء موقع ديني ما، فيجوز له أن يدعو الطائفة أو الطوائف المعنية إلى القيام بالترميمات اللازمة. ويجوز له القيام بهذه الترميمات على حساب الطائفة أو الطوائف المعنية إن لم يتلق جواباً على طلبه خلال مدة معقولة.

د - ولا تجبى أية ضريبة على الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية التي كانت معفاة من الضرائب وقت إقامة المدينة (بوضعها الدولي) ولا يلحق (براجعية الضرائب Incidence of taxation) أي تعديل يشكل تمييزاً بين مالكي الأماكن والأبنية والمواقع الدينية أو ساكنيها بحيث يضع هؤلاء المالكين أو الحائزين في وضع أقل ملاءمة بالنسبة للرجعية العامة للضرائب منه في وقت الموافقة على توصيات الجمعية العامة.

١٤ - سلطات الحاكم الخاصة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في المدينة وفي أي جزء من فلسطين:

أ - إن حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية الموجودة في مدينة القدس يجب أن تكون موضع اهتمام الحاكم بصورة خاصة.

ب - وفيما يتعلق بالأماكن والأبنية والمواقع المماثلة الموجودة في فلسطين خارج المدينة، يقرر الحاكم بموجب السلطات التي يكون قد منحه إياها دستور الدولتين ما إذا كانت أحكام دستوري الدولتين العربية واليهودية في فلسطين والخاصة بهذ الأماكن وبالحقوق الدينية المتعلقة بها مطبقة ومحترمة كما يجب.

جـ - وللحاكم كذلك حق اتخاذ القرارات، على اساس الحقوق القائمة، في حالة حدوث خلاف بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن شعائر طائفة ما بالنسبة للأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في سائر أنحاء فلسطين.

ويجوز للحاكم أن يستعين أثناء قيامه بهذه المهمة بمجلس استشاري مؤلف من ممثلين لمختلف الطوائف يعملون بصفة استشارية.

يبدأ تنفيذ الدستور الذي يضعه مجلس الوصاية على ضوء المبادئ المذكورة أعلاه في ميعاد أقصاه أول اكتوبر ١٩٤٨ ويكون

سريانه أول الأمر خلال مدة عشر سنوات ما لم ير مجلس الوصاية وجوب القيام في أقرب وقت بإعادة النظر بهذه الأحكام. ويجب عند انقضاء هذه المدة أن يعاد النظر في مجموع النظام من قبل مجلس الوصاية على ضوء التجارب المكتسبة خلال هذه الفترة الأولى من العمل به. وعندئذ يكون للمقيمين في المدينة الحرية في الإعلان بطريق الاستفتاء عن رغباتهم بالتعديلات الممكن اجراؤها على نظام المدينة.

«القسم الرابع»

الامتيازات

إن الدول التي يكون رعاياها قد تمتعوا في الماضي في فلسطين بالمزايا والحصانات القنصلية التي كانت ممنوحة لهم أثناء الحكم العثماني بموجب الامتيازات أو العرف مدعوة إلى التنازل عن جميع حقوقها في إعادة تثبيت المزايا والحصانات المذكورة في الدولتين العربية واليهودية المنوي انشاؤهما وكذلك في مدينة القدس.

موقف الدول من التصويت على مشروع تقسيم فلسطين

الدول التي أيدت المشروع	الدول التي رفضت المشروع	الدول التي امتنعت عن التصويت
١ - استراليا	٢ - أفغانستان	١ - الأرجنتين
٢ - بلجيكا	٢ - كوبا	٢ - شيلي
٣ - بوليفيا	٣ - مصر	٣ - الصين
٤ - البرازيل	٤ - اليونان	٤ - كولومبيا
٥ - روسيا البيضاء	٥ - الهند	٥ - سلفادور
٦ - كندا	٦ - إيران	٦ - أثيوبيا
٧ - كوستاريكا	٧ - العراق	٧ - هندوراس
٨ - تشيكوسلوفاكيا	٨ - لبنان	٨ - المكسيك
٩ - دومنيكا	٩ - الباكستان	٩ - سيام (غائبة)
١٠ - دانمارك	١٠ - المملكة العربية السعودية	١٠ - بريطانيا
١١ - إيكوادور	١١ -سوريا	١١ - يوغوسلافيا
١٢ - فرنسا	١٢ - تركيا	
١٣ - غواتيمالا	١٣ - اليمن	
١٤ - هايتي		
١٥ - ايسلند		
١٦ - ليبريا		
١٧ - لكسمبرج		
١٨ - هولندا		
١٩ - زيلندا الجديدة		
٢٠ - نيكاراغوا		
٢١ - النرويج		
٢٢ - بناما		
٢٣ - باراجواي		
٢٤ - بيرو		
٢٥ - الفيلبين		
٢٦ - بولندا		
٢٧ - السويد		
٢٨ - أوكرانيا		
٢٩ - اتحاد جنوب افريقيا		
٣٠ - روسيا		
٣١ - الولايات المتحدة الأمريكية		
٣٢ - أوروجواي		
٣٣ - فنزويلا		

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم «١٩٤»

إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل

إن الجمعية العامة،

وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد،

١ - **تعرب** عن عميق تقديرها للتقدم الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الامم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته.

وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة، وتفانيهم للواجب في فلسطين.

٢ - **تنشيء** لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة، تكون لها المهمات التالية:

أ - القيام، بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم، المهمات التي أوكلت إلى وسيط الامم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ (د إ-٢) الصادر في ١٤ أيار (مايو) سنة ١٩٤٨.

ب - تنفيذ المهمات والتوجهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي، وتلك المهمات والتوجهات الإضافية التي قد

تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

ج - **القيام** - بناء على طلب مجلس الأمن - بأية مهمة تكلها حالياً قرارات مجلس الأمم إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة. وينتهي دور الوسيط بناء على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية، التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلها إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين.

٣ - **تقرر** أن تعرض لجنة من الجمعية العامة، مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميريكية، اقتراحاً بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

٤ - **تطلب** من اللجنة أن تبدأ عملها فوراً حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها، وبين هذه الاطراف واللجنة.

٥ - **تدعو** الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٨، وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجري إما مباشرة او مع لجنة التوفيق، بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المتعلقة بينها.

٦ - **تصدر تعليماتها** إلى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية، لاحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٧ - **تقرر** وجوب حماية الأماكن المقدسة - بما فيها الناصرة - والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول إليها وفقاً للحقوق القائمة، والعرف التاريخي، ووجوب اخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الاماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول إلى هذه الاماكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

٨ - **تقرر** أنه نظراً إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة، بما في ذلك بلدية القدس الحالية، يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعدها شرقاً أبو ديس وأبعدها جنوباً بيت لحم وأبعدها غرباً عين كارم (بما فيها المنطقة المبنية في موتسا) وأبعدها شمالاً شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الامم المتحدة الفعلية.

تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.

تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لتقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها العادية الرابعة، اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

إن لجنة التوفيق مخولة صلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة، يتعاون مع السلطات المحلية فيمايتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس.

٩ - **تقرر** وجوب منح سكان فلسطين، جميعهم أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً.

تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فوراً، بأية محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

١٠ - **تصدر تعليماتها** إلى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية، من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك عقد اتفاقيات بشأن الوصول إلى المرافيء والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

١١ - **تقرر** وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادىء القانون الدولي والانصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من

جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الامم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

١٢ - **تفوض** لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين العاملين تحت إمرتها، ما ترى أنهابحاجة إليه لتؤدي، بصورة مجدية، وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي. ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس، ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة. ويقدم الأمين العام عدداً محدداً من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

١٣ - **تصدر تعليماتها** إلى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام، بصورة دورية، تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى مجلس الأمن وإلى أعضاء منظمة الامم المتحدة.

١٤ - **تدعو** الحكومات والسلطات المعنية، جميعاً، إلى التعاون مع لجنة التوفيق، وإلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

١٥ - ترجو الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحالي.★

تبنت الجمعية العامة هذا القرار، في جلستها العامة رقم ١٨٦، بـ ٣٥ صوتاً مع القرار مقابل ١٥ ضده وامتناع ٨ كالآتي:

مع القرار: الأرجنتين، استراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، كولومبيا، الدانمارك، جمهورية الدومينيكان، ايكوادور، السلفادور، الحبشة، فرنسا، اليونان، هايتي، هندوراس، ايسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرون، الفيليبين، سيام، السويد، تركيا، جنوب افريقيا، المملكة المتحدة،

★ الجلسة العامة رقم ١٨٦ المنعقدة في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، اقترحت لجنة من الجمعية العامة مكونة من الدول الخمس المشار إليها في البند ٣ من القرار أعلاه، أن تكون الدول الثلاث التالية أعضاء في لجنة التوفيق: فرنسا، تركيا، الولايات المتحدة الاميركية. ولما كان اقتراح هذه اللجنة قد أقرته الجمعية العامة، خلال جلستها ذاتها، فإن لجنة التوفيق تكون بالتالي مكونة من الدول الثلاث المذكورة أعلاه.

الولايات المتحدة الأميركية، أوروغواي، فنزويلا.

ضد القرار: افغانستان، بيلوروسيا، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، مصر، العراق، لبنان، باكستان، بولندا، المملكة العربية السعودية، سورية، اوكرانيا، الاتحاد السوفياتي، اليمن، يوغسلافيا.

امتناع: بوليفيا، بورما، تشيلي، كوستاريكا، غواتيمالا، الهند، إيران، المكسيك.

ندوة «السوق العربية المشتركة»

في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية

عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ندوة خاصة حول «السوق العربية المشتركة في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية»، تحت رعاية الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء في مصر، يومي ٧ - ٨ نيسان (ابريل) ١٩٩٦ بفندق ميريديان في القاهرة.

شارك في تنظيم الندوة: اتحاد المستثمرين العرب، الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، اتحاد المصارف العربية، الاتحاد العام لغرف التجارة والزراعة للبلاد العربية. واعد ورقة العمل الرئيسية للندوة أ. د. محمد محمود الامام وزير التخطيط الأسبق في مصر، وتضمن - في الجزء الاول منها - ملخص التجارة العربية السابقة لاقامة السوق العربية (في مجال تحرير التبادل التجاري، وفي مجال تحرير المدفوعات الجارية، وفي مجال تنسيق الجداول والرسوم الجمركية، وفي الشؤون التجارية الاخرى والحريات الاخرى مثل حرية الانتقال والاقامة للاشخاص وحرية العمل والاستخدام وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي وحرية انتقال رؤوس الأموال...) وتضمنت الورقة - في الجزء الثاني - الانعكاسات الاقتصادية للمتغيرات الاقليمية والدولية على السوق العربية المشتركة والنظرة الى المستقبل.

ونوقشت الورقة على ثمانية محاور فرعية بثماني اوراق تعقيب فنية قدمتها نخبة متميزة من المفكرين الاقتصاديين العرب من اصحاب العلم والخبرة في الحقل الاكاديمي والتطبيقي، وذلك اضافة الى المداخلات والتساؤلات العديدة التي رافقت كل محور وورقة تعقيب. وقد استهدفت مناقشات

الندوة دفع العمل العربي المشترك الى افاق جديدة من التعاون والتكامل الاقتصادي الفعال تواكب وتواجه التطورات التي تجرى على الساحتين الاقليمية والدولية، مع تكثيف الوعي العربي العام باهمية قيام تكامل اقتصادي عربي حقيقي فعال، واستعراض اهداف وأسس ومسيرة السوق العربية المشتركة القائمة في اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وتحديد أهمية وضرورة قيام سوق عربية مشتركة موسعة تضم كافة الدول العربية انطلاقا من انشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وبحث الفوائد والايجابيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمكن ان يحققها التكامل الاقتصادي العربي للدول والشعوب العربية منفردة ومجتمعة، والقاء الضوء على التحديات التي يواجهها الوطن العربي نتيجة انعكاسات المتغيرات والتطورات الاقتصادية الدولية والاقليمية، وكيفية التعامل العربي الجماعي مع الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية لصيانة المصالح العربية وتعظيمها.

★ ★ ★ ★

في افتتاح الندوة، تحدث د. حسن ابراهيم، الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، فاوضح ان هذه الندوة الهامة تنعقد تنفيذاً لقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية واستجابة لتوجهات السادة المسؤولين في الدول العربية وتأكيدهم على ضرورة الاسراع في اقامة السوق العربية المشتركة كأساس لتكتل اقتصادي عربي، ولتعكس الامكانات الاقتصادية العربية الحقيقية وتجسد آمال الأمة العربية بالالتئام في كيان اقتصادي عربي عملاق يتناسب مع طاقاتها ومواردها ويعزز التنمية والتقدم لاجيالها الحاضرة والقادمة ويتعامل مع الكيانات والقوى الاقتصادية الاقليمية والعالمية بلغتها. واشار د. ابراهيم إلى ان المجلس تابع بكل الاهتمام ما اكده الرئيس مبارك حول قيام سوق عربية مشتركة وضرورة انشاء منطقة تجارة حرة عربية تشمل كافة الدول العربية وتؤدي الى توسيع ودمج الاسواق العربية وتنمية طاقاتها.

واكد د. ابراهيم ان مشروع سوق عربية مشتركة كبرى هو، من وجهة النظر الفنية، مرحلة من مراحل المشروع الاقتصادي القومي الذي ننشده ونرجوه لامتنا العربية، وان مثل هذا المشروع ينقسم إلى أربع مراحل، في التسلسل الطبيعي لاي تكتل اقتصادي اقليمي هادف، وهي: منطقة تجارة حرة، والاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، واخيرا الاتحاد الاقتصادي الكامل

واضاف: ان مشروع «منطقة تجارة حرة عربية كبرى» يمكن ان يمثل نقطة انطلاق وقوة دفع جديدة لاستئناف مسيرة التكامل والتكتل الاقتصادي العرب.

★ ★ ★ ★

وفي كلمته - نيابة عن د. كمال الجنزوري - اكد د. احمد جويلي وزير التجارة والتموين في مصر، ان موضوع الندوة مهم جداً بالنسبة لمستقبل المنطقة، خاصة وأنها تمر بنقطة تحول مهمة فرضتها عليها التحولات والمتغيرات الدولية الجديدة والتي تقضي بضرورة زيادة التجارة البينية العربية والتي من شأنها زيادة الاستثمارات واتاحة المزيد من فرص العمل وتوفير تنمية حقيقية للاقتصادات العربية.

واوضح د. جويلي ان اقامة منطقة تجارة حرة (عربية) اصبح من الامور الضرورية في الوقت الراهن، وان الرئيس مبارك حريص على اقامة السوق العربية المشتركة، وان مصر مع العمل العربي المشترك في اي اتجاه.

واضاف د. جويلي ان هناك مقومات ورصيد من التجارب تمكنه من قيام سوق عربية مشتركة قوية.

★ ★ ★ ★

وتحدث السيد أحمد العماوي وزير القوى العاملة والتشغيل في مصر، موضحاً ان هناك العديد من السلبيات التي تواجهها الدول العربية، مثل انتشار البطالة والفقر والانهيار الاقتصادي في بعض المجتمعات العربية. واضاف ان الاقتصاد العربي خسر الكثير من جراء تأخير قيام التكتل الاقتصادي العربي، وان الدول العربية تملك الكثير من المقومات التي تمكنها من التصدي لهذه السلبيات وتحقيق وحدة اقتصادية عربية.

كما تحدث السيد عبد الوهاب حمزة وزير دولة في السودان ورئيس الدورة الحالية لمجلس الوحدة الاقتصادية، فاوضح ان الدول العربية احوج ما تكون اليوم الى تكتل اقتصادي وسياسي متكامل في الظروف الدولية الراهنة، وان السودان تأمل في ان تشهد امة عربية موحدة في تكتل اقتصادي وسياسي متكامل.

اما د. برهان الدجاني، أمين عام اتحاد الغرف التجارية العربية، فقد وضع الدور الاكبر على رجال الاعمال العرب في اقامة السوق دون الاعتماد على الحكومات العربية.

واكد د. الدجاني ان السوق العربية المشتركة ستؤدي الى حماية الاموال والمياه والنفط العربي.

ومن ناحيته، دعا الحاج محمود العربي رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية، الى عقد قمة اقتصادية عربية يقتصر جدول اعمالها على بند واحد هو: انشاء السوق العربية المشتركة والبدء فورا في خطواتها التنفيذية.

وتحدث السيد احمد عرفه نائب رئيس

اتحاد المستثمرين العرب، عن المتغيرات الدولية وتأثيرها على قيام السوق العربية المشتركة، واوضح ان التعنت الاسرائيلي وممارسات اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ستقود الى تعثر مسيرة السلام وستؤدي – في النهاية – الى مناخ لا يؤهل للاستثمار أو النمو الاقتصادي.

واضاف السيد عرفه: ان الامة العربية في حالة من التفكك، وان التقارب الاقتصادي والمصالح المشتركة هي السبيل لتحقيق الوحدة العربية.

واوضح عرفه ان بعض العقبات تقف في سبيل تحقيق وحدة اقتصادية عربية، منها قلة التنوع في الانتاج، وضعف الجودة، وضعف الاستثمارات العربية وعدم توفر وسائل النقل، ووجود معوقات تقف في سبيل سهولة نقل رؤوس الاموال.

واقترح عرفه انشاء مجلس رجال اعمال عربي يتبعه مكتب فني غير حكومي يستهدف تبني المشاريع الانمائية الكبرى والعمل على انعاش الاقتصادات العربية، وقيام اتحاد جمركي بين الدول العربية، واحداث اصلاح اقتصادي وتكيف هيكلي وتنظيمي في الكثير من اقتصادات الدول العربية حتى يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي، واقامة محكمة عربية لفض منازعات الاستثمار.

وبعد عرض الورقة الرئيسية للندوة (التي اعدها د. محمد محمود الامام) تم التعقيب عليها ومناقشتها على ثمانية محاور متتالية من خلال ثماني اوراق للتعقيب، نذكر هنا رؤوس العناوين واسم المعقب الرئيس:

• المحور الاول: تحرير التبادل التجاري العربي، المعقب أ. د. راتب الشلاح (رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة السورية) وتضمنت ورقته:

١ – التدابير العربية المشتركة المتخذة حتى الان لتحرير التجارة العربية البينية.

٢ – تقييم الانجاز والقصور في تحرير التجارة العربية البينية.

• المحور الثاني: برامج ومؤسسات تحويل التبادل التجاري العربي.

وعقب أ. محمد نبيل ابراهيم (رئيس مجلس ادارة بنك مصر/اكستيريور) حول الجوانب التالية:

١ – التسويات والقروض المتعددة الاطراف لتنمية التجارة العربية البينية (صندوق النقد العربي).

٢ – التمويل العربي المشترك للتجارة البينية (البنك الاسلامي للتنمية، برنامج تمويل التجارة العربية).

٣ – ضمانات ائتمان التصدير للتجارة البينية (البنك الاسلامي للتنمية، المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار).

• المحور الثالث: الخدمات الفنية المساندة للتجارة العربية البينية. وعقب في هذا المحور أ. محمد ابو العينين (رجل اعمال ورئيس شركة صناعة في مصر) وتضمن تعقيبه:

١ – التصنيف الجمركي وتوحيد التشريعات والاجراءات والرسوم.

٢ – النقل والشحن والترانزيت والتخزين.

٣ – قنوات الاتصال والمعلومات التجارية.

٤ – المناطق الحرة والمستودعات.

• المحور الرابع: الحريات الاقتصادية الاساسية المرتبطة بالسوق العربية المشتركة. وعقب فيه د. علي مصطفى بن الاشهر (نائب مدير الهيئة القومية للبحث العلمي/ليبيا)

١ – حرية الانتقال والاقامة والعمل والاستخدام.

٢ – حرية ممارسة النشاط الاقتصادي.

٣ – حرية انتقال رؤوس الاموال وضمانات الاستثمار.

• المحور الخامس: علاقة المتغيرات الاقليمية والدولية باقامة سوق عربية مشتركة موسعة. وكان المعقب الرئيسي أ. د. فاروق شقوير (وكيل اول وزارة الاقتصاد والتعاون الدولي/رئيس قطاع البحوث والمعلومات – جمهورية مصر العربية) وتضمنت ورقته العناصر التالية:

١ – التحديات التي تفرضها المتغيرات الاقليمية والدولية على مصالح الوطن العربي (منظمة التجارة العالمية/الجات، التعاون المتوسطي، التعاون الشرق اوسطي، التكتلات الاقليمية)

٢ – الواقع الاقتصادي السياسي العربي في مواجهة التحديات الراهنة.

٣ – اهمية التكتل الاقتصادي العربي كأداة لمواجهة التحديات.

• المحور السادس: تقييم تجارب التعاون والتكامل الاقتصادي العربي. وعقب فيه أ. د. منير حمارنة (خبير واستاذ الاقتصاد بالجامعة الأردنية) وتضمنت ورقته العناصر التالية:

١ – الانتقال من مستوى الثنائية والتعاون الاقليمي الى مستوى التكامل.

٢ – استعراض وتحليل تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

٣ – التراجع من مستوى التكامل الى مستوى الثنائية والتعاون الاقليمي.

٤ – التجارب الاقتصادية العربية شبه الاقليمية (مجلس التعاون

الخليجي، اتحاد المغرب العربي، مجلس التعاون العربي).

• المحور السابع: الدروس المستخلصة من التجربة الاقتصادية العربية وكان المعقب الرئيسي الشيخ عمر عبد الله كامل (رجل اعمال عربي - السعودية) وتناولت ورقته العناصر التالية:

١ - تقييم فاعلية القرار العربي الجماعي.

٢ - الانعكاسات السياسية على القرار والعمل الاقتصادي العربي.

٣ - نقاط الضعف والقوة في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

٤ - الاثار الاقتصادية القطرية والقومية الناجمة عن الواقع الاقتصادي العربي.

• المحور الثامن: الافاق المستقبلية للسوق العربية المشتركة الموسعة. وعقب في هذا المحور أ. ممدوح المصرى (رجل اعمال ورئيس شركة للتجارة الدولية - مصر) وتناولت ورقة تعقيبه النقاط التالية:

١ - الصيغة المطروحة لإقامة «مشروع» منطقة التجارة الحرة الكبرى.

٢ - ارتباط «المشروع» المقترح بالمنظور الشامل للتكامل الاقتصادي العربي.

٣ - دور التجارة من خلال «المشروع» في تنشيط عوامل التكامل الاقتصادي العربي بمختلف قطاعاته.

٤ - صيغة «جماعة اقتصادية عربية» كوعاء للمشروع القومي للتكامل الاقتصادي العربي.

وبعد المناقشات والتعقيبات العامة من السادة المشاركين ومن الحضور من خبراء واساتذة الاقتصاد ورجال أعمال وممثلين عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية واتحادات الغرف التجارية والصناعية والزراعية والاتحادات والنقابات المهنية، اوصت الندوة في ختام اعمالها بثماني توصيات هامة (قرر المشاركون والحاضرون رفعها الى القادة والملوك العرب «اصحاب القرار» للاطلاع عليها والنظر في امكانية تنفيذها من اجل اقتصاد عربي قوي في مواجهة المتغيرات الاقتصادية الاقليمية والدولية)، وهذه التوصيات:

١ - التأكيد على ضرورة الاسراع باقامة السوق العربية المشتركة التي تضم كافة الدول العربية باعتبارها اصبحت حاجة موضوعية وأداة اساسية لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية العربية.

٢ - ان المرحلة المتاحة والاكثر ملاءمة لبدء التحرك نحو هذا المشروع (السوق العربية) باقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى يتم فيها التحرير الكامل للتجارة

العربية البينية.

٣ - تعميق التحرك الجاري حاليا في اطار المجلس الاقتصادي العربي لتحقيق منطقة التجارة العربية الكبرى انطلاقا من الدخل التبادلي.

٤ - المطالبة بانضمام كافة الدول العربية الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية من دول مجلس الجامعة العربية.

٥ - التأكيد على ان التكتل الاقتصادي العربي في صورته المتطورة ضرورة لاغنى عنها ولا بديل لها لمواجهة الاحتمالات والمتغيرات التي تحيط بها.

٦ - الحاجة الماسة الى تعزيز دور وفعالية القطاع العربي الخاص والمنظمات العربية المشتركة/حكومية وغير حكومية، واتاحة الفرصة امامها للمشاركة في التنمية العربية.

٧ - دعم مؤسسات العمل العربي المشترك بصفتها الاطار اللازم لدفع العمل العربي المشترك مع التنسيق بينها.

٨ - التأكيد على ضرورة تنحية وابعاد العمل الاقتصادي المشترك عن الخلافات السياسية حتى لا تؤثر على المصالح الاقتصادية العليا للبلاد العربية.

مجاهد على شراب

مؤتمر «اشكاليات تعثر التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي»

عقد في الفترة من ٢٩ فبراير إلى ٣ مارس الماضي بالقاهرة مؤتمر «إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في العالم العربي» الذي نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية «مواطن»، ومجلة السياسة الدولية. وشارك في المؤتمر نحو ٢٠٠ من المفكرين، وأساتذة الجامعات، والباحثين، ونشطاء حقوق الإنسان من ١٢ دولة عربية. وقدم في جلسات المؤتمر العشرة ١٦ ورقة بحثية و ١٣ تعقيباً مكتوباً. وناقشت ثلاث أوراق الأبعاد النظرية والفلسفية للديمقراطية وقدمت باقي الأوراق دراسات حالة لازمة التحول الديمقراطي في ١٠ دول عربية.

افتتح المؤتمر بكلمة للكاتب السياسي الكبير الأستاذ محمد حسنين هيكل،ميز فيهابين الديمقراطية وبين ما أسماه بالهامش الديمقراطي الذي يتصل بالسماح والتسامح أكثر مما يتصل بالحقوق والحدود غير القابلة للتجاوز وغير المعرضة للاسترداد. وأكد أن الديمقراطية تعتبر نتيجة لمراحل معينة من التطور الاقتصادي. وتوقف هيكل في كلمته أمام ثلاث لحظات تاريخية اعتبرها علامات بارزة في محاولات العرب للبحث عن الديمقراطية كانت القاهرة ساحة لها. وكانت اللحظة الأولى نتيجة للاتصال بالغرب، وتبدّت متقطعة من أواخر القرن التاسع عشر إلى اواسط القرن العشرين، لكنها لم تتجاوز ما هو أكثر من تقليد الآخرين ووقفت عند الحدود التي وضعها التدخل الأجنبي، أما الثانية فكانت بعد ثورة ١٩٥٢ وقد ساد في هذه الفترة اعتقاد بأن تحقيق الاستقلال الوطني والنمو الاقتصادي الاجتماعي هي المداخل إلى الديمقراطية. وقد تحققت في هذه الفترة انجازات يصعب إنكارها، ولكن ما حدث في عام

١٩٦٧أظهر محدودية طاقة الدولة، أما اللحظة الثالثة والتي برزت فيها ظاهرة وعد ديمقراطي فاعل فتمثلت في الفترة الممتدة من ٩ يونيو ١٩٦٧ حتى يناير ١٩٧٧. وأعرب هيكل عن تشاؤمه من قرب توفر لحظة تاريخية جديدة مواتية لتحقيق الديمقراطية.

وعلى مدار الأيام الأربعة للمؤتمر قام المشاركون بتوصيف أزمة التحول الديمقراطي في العالم العربي، ومناقشة أسبابها، واقتراح مداخل لحلها. وحول الوضع في العالم العربي عموماً اتفقت معظم الأوراق على أن العالم العربي لم يشهد تجارب ديمقراطية حقيقية وأن ما يحدث فيه لا يزيد عن كونه انفتاح ليبرالي، حيث ظل جوهر الدولة البيروقراطية التسلطية كما هو، كما ظل مركز السلطة غير قابل للتغيير بوسائل ديمقراطية، كذلك لم يلحق تغيير جوهري بالهيكل التسلطي للقانون، إلا فيما يتعلق بتلك الجوانب التي تحتم تعديله لتشريع بعض التجديدات في شكل الساحة السياسية.

وأشارت احدى الأوراق النظرية إلى أن معظم المجتمعات قد قطعت شوطاً كبيراً في عملية التفريد وتحلل الهياكل البطريركية العشائرية والقبلية وانه لم يعد هناك أساس اقتصادي أو اجتماعي مادي للقبلية والعشائرية إلا في عدد قليل من الدول العربية، ولكن رغم ذلك لم تختفي البطريركية كنزعة ثقافية بل يتم اعادة الاعتبار إليها، وقد أرجعت الورقة ذلك إلى أن عملية التفريد تمت بأشكال غاية في التشوه وصاحبها نزعة معادية للمشاركة في المنظمات والمؤسسات الحديثة، مما خلق حالة حنين للهياكل التضامنية العضوية. واعتبرت الورقة هذا الامر من أكبر أسباب تعثر التحول الديمقراطي. ورأت الورقة أن هيمنة التسلطية العربية على الفضاء السياسي واختراقها لفضاء السيادة المدنية حتى الوقت الحاضر لا يرجع للعنف فقط، حيث تمتع النظام التسلطي وزعيمه بهيمنة ايديولوجية كبيرة في أثناء المرحلة الاصلاحية / الشعبوية، ساعد على ذلك أن الأوضاع الاجتماعية والسياسية السابقة على الانقلاب التسلطي / الشعبوي كانت أكثر من محبطة لقطاع عريض للغاية من المجتمع.

وكان مفهوم المجتمع المدني موضوع نقاش واسع تناول طبيعته، وهل هو مفهوم مستورد ام اصيل؟ وهل يعتبر ضعف الدولة شرطاً اساسياً لوجود مجتمع مدني قوي أم لا؟ واستعرضت إحدى الاوراق النظرية الثلاث الظواهر المختلفة التي عبر عنها مفهوم المجتمع المدني خلال المراحل المختلفة من التاريخ الأوروبي، واعتبرت أن الدولة العربية حالة وسطية بين اختراقها الجزئي للمجتمع المدني المتشكل جزئياً أيضاً في مرحلة الأيديولوجيا الوحدوي العربية وبين الدولة

التسلطية المسيطرة على المجتمع المدني بالإرهاب العادي وقوة الاقتصاد الريعي، وأشارت إلى أن الدولة العربية أضعف بكثير من أن تكون دولة شمولية وأنها تفتقر في المرحلة الراهنة إلى الأيديولوجيا، وأكدت الورقة أن الدمقرطة غير ممكنة بدون إجراء مصالحة بين الدولة وأغلبية المواطنين الأفراد المعبر عنها بالاقتراع العام وليس الأغلبية الطائفية أو الجهوية.

وأشارت الورقة الثالثة إلى ان تحقيق الديمقراطية في العالم العربي لا يتطلب ولا يعني فقط حدوث تداول للسلطة، وإنما يتطلب ويعني في الأساس تغيير في الذهنية والأفكار السائدة، كما يتطلب وجود دولة قوية ومجتمع مدني قوي.

أما دراسات الحالة فكانت عن مصر، والسودان، ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وسوريا، والأردن، ولبنان، والعراق، واليمن، وتونس، والجزائر.

وفيما يتعلق بمصر، انتقدت إحدى الورقتين المقدمتين التركيز عند مناقشة قضية الديمقراطية على نواحي القصور في ممارسات السلطة الحاكمة ودور العوامل الخارجية واهمال مسؤولية المحكومين ودور العوامل الداخلية. ورفضت الورقة اختزال قضية التحول الديمقراطي في مصر في مسألة عدم وجود ممارسات وتقاليد لانتخابات حرة ونزيهة، حيث أن القضية أعقد وأشمل من ذلك. أما الورقة الثانية فقد وصفت التحولات التي حدثت في مصر منذ نوفمبر ١٩٧٦ بأنها تحولات ليبرالية وليست ديمقراطية وأنها تهدف إلى استعادة الطابع الرأسمالي للاقتصاد المصري، وأشارت إلى أن الديمقراطية عند القائمين على التحول السياسي في مصر منذ عام ١٩٧٦ لا تعنى أكثر من مجرد السماح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم بحرية، أما التطلع إلى تداول السلطة فيعتبر جريمة.

وركزت الورقتان الخاصتان بالوضع في السودان على التعددية العرقية والثقافية والدينية القائمة في السودان، وعلى أسلوب تعامل الحكومات المختلفة معها وتأثير ذلك على إقامة ديمقراطية حقيقية في السودان، وتم طرح الفيدرالية كحل لمشكلة جنوب السودان. وحملت المناقشة التي تلت عرض الورقتين والتعقيبين دعوة للمثقفين السودانيين إلى التفكير بجرأة في بدائل وحلول مختلفة للأزمة في السودان مثل فكرة الدولة الوظيفية، أو سيناريو الانفصال.

وعن الوضع في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، أعربت الورقتان المقدمتان عن تشاؤمهما من مستقبل الديمقراطية بسبب طبيعة فكر وممارسات السلطة الفلسطينية والتي تعتبر امتداداً لممارسات وفكر منظمة التحرير والتي اختزلت الشعب الفلسطيني في الفصائل. والتي اختزلت بدورها في

شخص القائد، كما يعد ضعف القوى السياسية المدركة لضرورة ووجود ديمقراطية باعث آخر للتشاؤم بشأن مستقبل الديمقراطية في مناطق الحكم الذاتي.

وفيما يتعلق بسوريا، أشارت الورقة المقدمة إلى المؤتمر إلى أن سوريا تشهد في الوقت الراهن نهاية حقبة استمرت ما يقرب من ٢٥ سنة، وأن تبني السلام كخيار استراتيجي سيفرض على الحكومة السورية قبول مستتبعات هذا الخيار وأولها غياب أي مبرر لاستمرار حالة الطواريء، وتضخم المؤسسة العسكرية، ولكن الورقة نبهت أن هذا لا يعني أن النظام في سوريا لن يحاول الاستفادة من الوجه الآخر لعملية السلام كما استفادت السلطة الفلسطينية بتشكيلها محكمة أمن دولة قبل قيام الدولة.

أما بالنسبة للأردن، فقد أوضحت الورقة المقدمة أن اعتماد الديمقراطية والانفتاح السياسي والتعددية بات جزءاً من مصالح الدولة الأردنية في الانخراط الفعال في «النظام الاقليمي الجديد» للشرق الاوسط، وأن حساسية رأس النظام تجاه النقد في الاعلام الغربي عامل مهم في تشجيعه لا فقط على تفادي الحلول القمعية، وإنما أيضاً في تقديم الدولة الأردنية كجزء في عملية التحول نحو الديمقراطية في العالم، ويعزز من هذا الحرص حاجة الأردن لمساعدة الغرب في التغلب على مشكلات المديونية وإعادة تأهيل نفسه للحصول على مساعدات وقروض جديدة.

وفيما يتعلق بلبنان، أشارت الورقة المقدمة إلى أنه لا يزال هناك ثمة اعتقاد راسخ لدى الجميع بركائز الديمقراطية التوافقية اللبنانية، وأنها لا تزال التعبير الصالح عن تجسيد الوفاق الوطني. وأوضحت أن التشبث «بديمقراطية توافقية» تتلازم مع الطائفية السياسية من قبل قوى سياسية أغلبها «مسيحي» يواجهها تلويح «بديمقراطية عددية» تقوم على إلغاء الطائفية السياسية من قبل قوى أغلبها «اسلامي» وأن اللعبة الديمقراطية في هذا السجال اللبناني أسيره شد وجذب في إطار اعراف تنتهي بتسويات بين أهل الحكم وبصورة أساسية بين الرئاسات الثلاث.

واهتمت الورقة الخاصة بأزمة التحول الديمقراطي في العراق بتشخيص طبيعة النظام السياسي القائم في العراق، وتحليل البنية الخاصة بالدولة العراقية وطبيعة النخبة التي تقود الدولة. وأبرزت الورقة أهمية دور جماعة القرابة والأجهزة الأمنية في النظام العراقي. وأشارت إلى أن عامي ١٩٨٨/ ١٩٨٩ و ١٩٩٢/١٩٩٣ شهد فتح نقاش رسمي على أعلى مستوى في الدولة حول القيام ببعض الاصلاحات السياسية، إلا أنه في الحالة الاولى تم اختيار احتلال الكويت كحل خارجي لأزمة داخلية، وفي الحالة

الثانية تم اتخاذ الحصار كذريعة لتأجيل أي اصلاحات.

أما عن الوضع في اليمن فقد أشارت الورقة المقدمة إلى أن الديمقراطية لم تصبح بعد قيمة اجتماعية وأخلاقية يدافع عنها المجتمع اليمني، كما اعتبرت بناء مؤسسات المجتمع المدني لتحل محل مؤسسة القبيلة والمؤسسة العسكرية في عملية إنتاج السلطة الخطوة الأولى لقيام الديمقراطية والمجتمع اليمني الجديد. ورفضت الورقة دعوات تدمير القبيلة في الوقت الحالي وحذرت من أن ذلك سيكون لصالح المؤسسة العسكرية وليس لصالح المجتمع المدني.

واستعرضت الورقة الخاصة بتونس التطورات في الساحة التونسية منذ تولي الرئيس زين العابدين بن علي الحكم وكيف أدت إلى إعادة الحياة إلى النظام البورقيبي المنهار وتهميش الحركة الديمقراطية المعارضة. وحملت الورقة الديمقراطيين التونسيين الجانب الأكبر من مسؤولية تراجع المشروع الديمقراطي في تونس. وإن أشارت إلى تأثير عجز النظام عن التجدد وتأثير الإسلاميين المباشر وغير المباشر في هذا التراجع. وقد ركز الجزء الأكبر من التعقيب على الورقة والمناقشة التي تلته على تقييم فكر ومواقف الحركة الإسلامية في تونس وخاصة فكر راشد الغنوشي. ورأى البعض أن فكر الغنوشي ومواقفه تعتبر معتدلة ومتقدمة إذا ما قورنت بمواقف الجماعات الإسلامية في دولة عربية أخرى، ورفض البعض الآخر هذا الرأي وأشار إلى تأييد الغنوشي لعنف الإسلاميين في الجزائر.

وقد أرسل المؤتمر رسالة إلى الرئيس التونسي بخصوص منع د. منصف المرزوقي من السفر لحضور المؤتمر وطلب المشاركون في المؤتمر من الرئيس التونسي التدخل لمنع تكرار هذا الأمر.

وفيما يتعلق بالجزائر، حددت، الورقة المقدمة مجموعة من الشروط اللازمة لنجاح التجربة الديمقراطية، مثل تخلي النظام عن احتكار السلطة والتوظيف الذرائعي للتعددية الحزبية وتنظيمات المجتمع المدني لتعطيل مسيرة الديمقراطية، ومدى الاستعداد لإصلاح أجهزة الدولة بمراجعة جذرية لطريقة عمل المؤسسات، وقواعد التوظيف والتعيين وذلك لأن إمكانية ضبط الاحتجاج الاجتماعي والمشاعر الإنتقامية تبقى ضئيلة مادامت مصداقية الدولة لم تتحقق ومشروعيتها مفقودة، ولن يتأتى ذلك إلا بالقضاء على عوامل الظلم الاجتماعي، والاقصاء والتهميش الذي تعانيه شرائح واسعة من المجتمع على اختلاف مواقعا ومستوياتها. أما المعقب ومداخلات القاعة فأكدت على الدور والتأثير الكبير للجيش في الجزائر وأشاروا إلى أن الورقة لم تتناول هذا الدور.

ومن الأفكار التي طرحت أثناء

المناقشات التي دارت على مدار الأيام الأربعة للمؤتمر، عقد صفقة تاريخية بين النظم الحاكمة والقوى الديمقراطية على غرار الصفقات التي عقدت بين النظم الحاكمة والقوى الوطنية المعارضة في دول أمريكا اللاتينية، كمدخل لحل أزمة تعثر الحل الديمقراطي، كما تمت المقارنة بين نتائج التحول الديمقراطي من أعلى ونتائج التحول الديمقراطي من أسفل، كذلك تمت مناقشة ما إذا كانت التعددية القائمة في بنية المجتمعات العربية عامل مساعد أم عامل معوق لقيام الديمقراطية في هذه المجتمعات، والأمر نفسه بالنسبة للعامل الخارجي، وطرحت أيضاً قضية الانتاج المعرفي وأهميتها، وتم التأكيد على أهمية عدم إثارة مخاوف المؤسسة العسكرية من التحول الديمقراطي، وظهر اتجاه في المناقشات يطالب بالا يقتصر النظر إلى الديمقراطية على انها موضوع سياسي فقط يتعلق بتداول السلطة، وأن ينظر إليها باعتبارها قضية أشمل ترتبط بالعلاقات المختلفة داخل المجتمع.

(......)

محمد خالد الأزعر وآخرون
ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة

لم أستطع أن أمنع نفس عن تذكر تلك الطرفة المتطاولة، التي تداولها البعض، وأنا أقرأ هذا الكتاب، والتي تحكى، أن فلسطينياً، في مشهد يوم القيامة، طرق باب الجنة، فأجابه، حارسها، بأن ليس مكانه فيها، فذهب إلى النار، لكن حارسها منعه من الدخول، فاحتار، وسأل أحد الملائكة عن مكانه، فسأله هذا، من أي جنسية أنت، قال: فلسطيني. فأشار الملك إلى مكان، لا هو في الجنة، ولا هو في النار، وقال للرجل الفلسطيني:- هناك مكانك.. في المخيمات.

لا يختلف الوضع كثيراً - إن لم يزد - في الواقع والحقيقة، عن دلالة هذه الطرفة التي تشير إلى بقاء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين معلقة، لاهم فلسطينيون حقاً، ولاهم غير فلسطينيين.. هكذا بقى الحال - ولا يزال - منذ ما يقرب من خمسين عاماً مضت، وكأنه يعزُّ على العالم المتمدن أن يمسح عن تاريخه، وصمة العار الذي لحق به، جراء التهوين المتعمد - أحياناً - لأطراف هذه القضية التي تمثل أحد أهم قضايا الصراع العربي/الإسرائيلي، إن لم تكن أهمها على الاطلاق، حيث ترتبت على خلفيات تاريخية، وديمغرافية.

ويشكل كتاب «محمد خالد الأزعر»، (ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين

★ محمد خالد الأزعر وآخرون، ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين، والتسوية السياسية الراهنة، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ١٩٩٦.

والتسوية السياسية الراهنة) وهو في الأصل مادة بحث قدمت إلى الندوة التي أقامها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٣ لمناقشة قضية اللاجئين الفلسطينيين، اضافة مهمة للبحوث التي تناولت هذه القضية، خاصة في وقت تسود فيه عمليات التسوية، التي لا تعترف بالحقوق الدنيا للفلسطينيين فما بالنا باللاجئين منهم (حقيقة الأمر أن كل الفلسطينيين في الوضع التاريخي الراهن، لاجئون، إذ تتساوى المعاناة، والنظرة الدولية لشعب بلا أرض/وطن).

ورغم كثرة ما كتب عن قضية اللاجئين إلاّ أن غاية هذا الجهد - كما يذكر الباحث - في مقدمته، هي الاقرار بحق العودة، كأحد الحقوق غير القابلة للتصرف، ورغم تلك الوفرة البحثية، االتي تناولت هذه القضية، إلاّ أنه جرى التركيز على بعض الجوانب، واهمال بعضها الآخر.

لذلك، فإن الباحث يحاول تلمس المقاربات، التي تسعى للتعامل مع اللجوء الفلسطيني، بوضعه القائم فعلاً، ومقارنة هذا الوضع من جميع جوانبه، من خلال رصده للأوضاع الحقيقية للاجئين الفلسطينيين في عدد من أماكن الشتات.

يطرح الكاتب في بحثه هذا، قضية اللاجئين الفلسطينيين، من خلال خمسة نقاط رئيسية هي:

أولاً: الاطار القانوني لضمانات اللاجئين الفلسطينيين، حيث يؤكد في البداية على خصوصية قضية اللاجئين الفلسطينيين، في إطار القانون الدولي للاجئين، والذي يتلاقى بالضرورة مع تلك القضية العامة/الخاصة، في نقاط أساسية، غير أن خصوصية الوضع التاريخي للشعب الفلسطيني، ترتب عليها، ضرورة في خصوصية المعالجة. ويستعرض الكاتب، تحت هذا العنوان، الاتفاقيات التي تم عقدها من أجل ضمان حقوق اللاجئين على الصعيد الدولي منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، كاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١، والبرتوكول المكمل لا عام ١٩٦٧، وبعض نصوص الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨، والمادة (٤٤) من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩، والتي تتعلق بحماية اللاجئين، والمشردين. غير أن هذه الخلفية العريضة من حقوق الانسان بما فيها حقوق اللاجئين، والمدنيين وقت الحرب، والاتفاقيات الدولية، والعربية، بشأنها، لم

تحم حقوق اللاجئين الفلسطينيين، ولم توفر لهم حقوق المواطنة في دول الشتات، بل جرى اضطهادهم، واستغلال قضيتهم في أكثر الأوقات. ثم يستعرض محمد خالد، الدور الذي لعبته (الأونروا) في حياة اللاجئين الفلسطينيين، حيث اقتصر اهتمامها على مهمات الاغاثة، والتشغيل، دون أن توفر لهم الحماية التي يحتاجونها.

ثانياً: ناقش الباحث، مشكلة اللاجئين/المسافة بين النظرية والتطبيق، في أكثر من نقطة، تتعلق بمدى الانجاز الذي تحقق من خلال صدور القرارات الدولية، التي أقرت حقوق اللاجئين، ويمكن اجمالها في الآتي:

أ - أن المجتمع الدولي لم يكلف (الأونروا) صيانة الشرعية الدولية للاجئين، وتطبيقها بحذافيرها على الحالة الفلسطينية، واكتفى فقط بتكليفها بمهام التشغيل، والاغاثة.

ب - حتى في تنفيذها - (الأونروا) - لبرامج الاغاثة، والتشغيل، اتبعت سياسة، تهدف إلى، تقليص هذه البرامج، من خلال التعريف الضيق، الذي تتبناه (الأونروا) لمفهوم اللاجيء الذي يستحق خدماتها، وأيضاً من خلال محدودية مستوى هذه الخدمات.

جـ - لم تخصص (الأمم المتحدة)، موازنة أصيلة للأونروا، وإنما ظل تمويلها، يعتمد منذ البداية على مساهمات طوعية عن المجتمع الدولي، وربما هذا جعل الوكالة في كثير من الأحيان، تتبع سياسة الاستعطاء، خوفاً من حجب التبرعات عنها.

د - رغم محدودية الجهاز الاداري للأونروا، والذي يبلغ (١٥٠) موظفاً، فمن اللافت استحواذ هذا الجهاز الضئيل على أكثر من (٦٠٪) من المصروفات الادارية للوكالة، (١١٪) من ميزانية الوكالة كلها، في حين يستحوذ حوالي (٢٠) ألف موظف في عام ١٩٩٤، على بقية المصروفات، وهي مسألة تثير الشكوك حول أعمال الوكالة، ومدى الفائدة التي تلحق باللاجئين الفلسطينيين فعلاً من هذه الأعمال.

هذا على المستوى الدولي، بينما على المستوى العربي، والمفترض فيه حميمية العلاقة مع الفلسطينيين، فان الأمر لم يكن يختلف كثيراً، حيث مورست أنواع من الاضطهاد السياسي، والمدني، بأشكال مختلفة، وهذا ما يؤكد عليه المؤلف، إذ يقول، «... ليس صحيحاً أن اللجوء الفلسطيني حظي تلقائياً بخصوصية في الواقع العربي، تستدعى نظرة تفضيلية،

بالمطلق، لهم، مقارنة باللاجئين في أي نموذج آخر، ولعل هذه النتيجة، التي توصل إليها اللاجئون، قبل غيرهم، كانت مصدر آلام مضافة، اختزنتها خبرتهم الجماعية».

وفي النطاق الفلسطيني، اتجه اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية، إلى تجميع قواهم، وتكوين أطر خاصة، للحماية، على الصعد السياسية، والاقتصادية، والتعليمية، ومثلت هذه الأطر، الضمان شبه الوحيد للأمن الذاتي، للاجيء الفلسطيني، في ظل غياب الحماية الدولية، والعربية. ومثلت قضية اللاجئين في مفاوضات التسوية، النقطة الثالثة التي حاول الباحث مناقشتها، حيث يرى أن المفاوضات الفلسطينية / الاسرائيلية تعرضت لمشكلة اللاجئين، والنازحين، على نحو شبه غامض، ومقتضب، وقريب من منهجية (اللاحسم) - حسب تعبير الباحث - حيث تم إرجاء قضيتهم إلى المرحلة النهائية، وبذلك أسدل الستار عليها إلى حين، كما فرق بين مفهومي، إدخال، وعودة اللاجئين، الذي تم ذكره في المفاوضات، حيث أن الادخال يتم بشروط محدودة، لا تتعارض مع الاقرار بالنظام، بينما تعتبر العودة حقاً تاريخياً لكل لاجيء فلسطيني، وقد عرّج الباحث على قراءة تحليلية لوضع قضية اللاجئين، في مواثيق التسوية، إذ لم تنص أي منها على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤) لعام ١٩٤٨، الخاص بعودة أو تعويض اللاجئين، أو على قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧، الخاص بعودة النازحين، في حين ذكر القرار رقم (٢٤٢)، ويخيل إليّ أن التركيز على هذا القرار، فيه إشارة ضمنية، إلى إزاحة قضية اللاجئين الذين تم تشريدهم في عام ١٩٤٨، على اعتبار أن الأراضي التي تم الاستيلاء عليها، في هذا العام، تمثل الآن (دولة) اسرائيل، والاكتفاء، بالاعتراف بنازحي عام ١٩٦٧ الذين (يمكن) مناقشة وضعهم - غالباً - في ظل المصلحة الإسرائيلية.

كذلك، فرقت التسوية بين لاجئي عام ١٩٤٨، ونازحي عام ١٩٦٧ من ناحية، وموظفي سلطة الحكم الذاتي، الذين تم إدخالهم مع دخول السلطة، وبالتالي ينعكس هذا على مستوى الحقوق، التي ستختلف من شريحة إلى أخرى، بالاضافة إلى أن الاختلاف الشديد، بين ما يعلنه الفلسطينيون من التمسك بالقرارات والمواثيق الدولية، التي تؤكد على حق العودة، وبين الاسرائيليين، الذين يرفضون تنفيذ هذه القرارات، والحصيلة النهائية، إيقاع رتيب للمفاوضات، خلافات مستمرة، وقضايا

مصيرية معلقة.

(مشاهد المستقبل وضمانات حقوق اللاجئين)، مثلت النقطة الرابعة التي ناقشها المؤلف، في كتابه، حيث يلوح في الأفق أكثر من مشهد متداول، لحل مشكلة اللاجئين، وبغض النظر عن مدى تحقيق هذه المشاهد، فإن الباحث يتعرض لها، على الأقل من وجهة نظر بحثية، يمكنها أن تتعرض لكل زوايا البحث قريبة كانت، أو بعيدة.

ورغم أن المؤلف، يؤكد على أن العودة هي الحل الأمثل، لإنهاء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، غير أنه يشير إلى أن هناك أكثر من عودة، وأن العودة الكاملة والنهائية، للاجئين الفلسطينيين تمثل الحلم الذي يستبعد تحقيقه.

ويطرح خمسة سيناريوهات تم تداولها، بشأن العودة، الأول، عودة محدودة إلى داخل فلسطين التاريخية، وتتحكم فيها اسرائيل، التي لن تتنازل عن القبول بالعيش في سلام مع الجيران - إسرائيل - وعدم الاخلال بأمنها، والثاني، عودة واسعة أو محدودة، إلى الكيان الفلسطيني، وهذا يتوقف على القدرة الاستيعابية، وهي محدودة، وتسعى اسرائيل إلى ان تظل محدودة دائماً، فضلاً عن الاعباء الاقتصادية، كما ان هذه العودة مرهونة بموافقة الدولة الاسرائيلية، التي تتحكم في دخول وخروج الفلسطينيين، والثالث عودة مفتوحة لاتحاد اردني/فلسطيني، في غياب تحقق العودة الكاملة إلى فلسطين التاريخية، وعدم امكانية استيعاب الضفة والقطاع لزهاء أربعة ملايين لاجيء في الشتات، والرابع، عودة مفتوحة إلى صيغة اتحادية، فلسطينية/إسرائيلية، والقبول بالعيش مع اليهود المقيمين فيها كمواطنين متساوين، متكافئين، ويصبح للفلسطينيين، الحق بالأخذ بنظام المواطنة متعددة الجنسية، وأتساءل هنا، عن مدى تحقق مثل هذه العودة (المذمومة) التي نسفت كل التراكمات النفسانية/التاريخية، التي امتصها الفلسطينيون، عبر مسيرة طويلة من التشريد، والتعذيب، والاضطهاد الإسرائيلي، أما السيناريو الخامس والأخير للعودة، فيتمثل في عدم العودة بالمطلق!، نتيجة لتوقف، أو إنهيار عملية التسوية، وفي هذه الحالة، يبقى الوضع كما هو عليه، بالنسبة للاجئين، مما يعرضهم للتآكل الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، هكذا، لا يشكل أي من هذه المشاهد، حلاً نهائياً، أو جزئياً، يمكن الاستناد عليه، حقيقةً، في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ويبقى الوضع في البداية،

والنهاية، تنظيريا، لا مجال لتحقيقه، غير أن الباحث يطرح (التوطين في مخيمات الشتات.. الادماج خارج الوطن) كمقابل لعدم العودة، وذلك من خلال «منح اللاجئين فرصة التكيف - لم يوضح الكاتب كيف يتم ذلك - مع البيئة الحقوقية، والاقتصادية في الشتات، واستمرار الاغاثة كلما كان ذلك مطلوباً، والجملة الأخيرة تعني - في رأيي - تثبيت صورة اللاجيء الفلسطيني ووضعيته، فالاغاثة لا تقدم إلا لمنكوب، إما في وطنه، أو في بيته، كما أن الخبرة النفسية للاجيء والتي تم تخزينها مع كل معاناة ومع كل قهر يمارس، هي الخبرة ذاتها التي انتقت العودة حلاً للمشكلة وإنهاءً لأية معاناة.. ستحول دون تحقق هذا التكيف مع البيئتين الحقوقية والاقتصادية في أماكن الشتات، كما أن التوطين في الشتات، فكرة تروق كثيراً لإسرائيل - وهي فكرة أكد عليها الباحث نفسه - وأمريكا أيضاً، وربما لا تتوانى اسرائيل عن تقديم المساعدة، إذا تم إخراج هذا الحل من سلة التاريخ. إن قراءة سريعة لخلفية تركيز اسرائيل على طرح مبدأ التعويض للاجئين يؤكد على أن التعويض المادي عندها، يمثل تعويضاً عن الوطن! النقطة الأخيرة التي ناقشها (محمد خالد)، في بحثه، هي، (نحو تصور للحاجات وتفعيل الضمانات)، حيث أنه في ظل ما يعانيه اللاجئون، والنازحون الفلسطينيون، تظل - سواء أكانت هناك آفاق للحل أم لا - ضرورة جدية، للبحث عن أطر يمكن من خلالها، ضمان أوضاع أكثر انسانية، للاجئين، ويطرح الباحث عدة خيارات في هذا الصدد، الخيار الأول، يتمثل، في تنشيط الأطر القانونية التي تم تجميدها طويلاً، فيما يتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وبالتالي تبقى ضرورة إعادة انتاج الخطاب القانوني، والترويج له. ويشير المؤلف إلى الدور الذي يمكن أن تمارسه حركة حقوق الانسان، الفلسطينية، والعربية، والدولية، بشكل خاص، والثاني، يكمن في الحفاظ على الحماية الدولية من منطلق حقوق الانسان، وحقوق اللاجئين، أما الخيار الثالث فيشير إلى ضرورة تفعيل الضمانات العربية، من خلال تحسين ظروف اللاجئين في الشتات العربي، عن طريق تغيير الأطر القانونية، التي تتعامل من خلالها، الدول المضيفة، مع اللاجئين. الخيار الرابع، يؤكد على تنظيم علاقة السلطة الفلسطينية باللاجئين، داخل منطقة الحكم الذاتي، وهي علاقة، يشوبها عدد من الأسئلة، حول الطبيعة السياسية لموقع اللاجئين من صنع القرار الفلسطيني، وأيضاً الطبيعة القانونية

حدود السلطة، في قضايا البت في مصير اللاجئين، ويشير الباحث في نهاية كتابة إلى أن أي حل لمشكلة اللاجئين، يتطلب التعرف أولاً على خياراتهم الحقيقية بمعزل عن أية ضغوط، غير أن هذا الرأي سيحوّل قضية اللاجئين من قضية وطنية/إلى قضية/مشكلة أفراد يتم حلها حسب ظروف كل فرد.

وتمثل تعليقات المناقشين على هذا البحث/الكتاب، قراءة أخرى لقضية اللاجئين بإمكانها أن تضيف لمضمون المعالجة.

منذ البداية، يؤكد عبد القادر ياسين، على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين، تدهورت منذ توقيع اتفاق أوسلو، حيث تم انتهاك القانون الدولي، في هذا الصدد، كما تنكرت معظم الأنظمة العربية، لهذا القانون، وللعلاقة الحميمية المفترضة، حيث تباينت تشريعات، واجراءات، الدول العربية إزاء اللاجئين، فبينما وضعتهم لبنان في معازل، وتحكمت المخابرات في تحركاتهم، منعتهم الحكومة المصرية من العمل، وحرية السفر، حتى لا ينسوا بلادهم كما ادّعت، ويرى ياسين، أنه جرى اغتيال حق العودة للفلسطينيين، من خلال التأكيد على بدائل التهجير، والتوطين، والاستيعاب في مناطق الحكم الذاتي، مع استبعاد عودة فلسطينيي ٤٨، في الوقت الذي أكدت فيه ورقة الباحث على عدم امكانية تطبيق حق االعودة، وأن الدعوة إلى اقامة الدولة المزدوجة الديمقراطية التي رفعتها حركة المقاومة الفلسطينية منذ مطلع العام ١٩٦٩، لم تكن إلاّ خطوة في طريق التنازلات التي أقدمت عليها قيادة الحركة، وانتهت بأوسلو، كما أن الباحث تجاهل، في رأي المعلق، حول ميزان القوى العربي/الاسرائيلي، الذي لن يسمح بمثل هذا، كما أن الصراعات الاثنية، التي تتفجر كل يوم، تعتبر دليلاً قوياً على استحالة تحقيقه، ويرى أن تركيز محمد خالد، على الجوانب الحقوقية لقضية اللاجئين، على حساب الجانب السياسي - وهو المشكل الأساس في المسألة - مما قد يؤدي إلى حدوث بعض التفريط، أما عن علاقة سلطة الحكم الذاتي، باللاجئين، فيحددها، بقانون الأحزاب السياسية الصادر في ٧ سبتمبر/أيلول ١٩٩٤، والذي ينص على أن «عضو الحزب يجب أن يكون مقيماً عادة في فلسطين»، في الوقت الذي لا تملك سلطة الحكم الذاتي، السماح لأي من فلسطينيي الخارج بالدخول إلى فلسطين، والاقامة فيها، ويضيف أن حرمان فلسطينيي الشتات من العمل السياسي، يأتي متساوقاً، مع اسقاط اسرائيل حق هؤلاء الفلسطينيين في الانتساب لفلسطين أو العودة إليها. فيما يرى المعقب الثاني، عباس شبلاق، خلافاً

لياسين، أن طرح قضية اللاجئين، من زاوية حقوق الانسان، التي كانت بنداً أساسياً على جدول المفاوضات، يضع المسألة في اطارها الصحيح، ليس بالنسبة للاجيء الفلسطيني فقط، بل على صعيد الحقوق الوطنية أيضاً، غير أن التعرض لضمانات وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، في ضوء التسوية الراهنة، لا يخلو من مشكلات حددها شبلاق إلى في ثلاث نقاط، الأولى، تتعلق بالاطار النظري، القانوني، إذ جرى استثناء اللاجئين من الخضوع لرعاية وحماية المفوضية العليا للاجئين، التابعة للأمم المتحدة، بسبب الخصوصية السياسية، وتحاشي الازدواجية في العمل مع وكالة (الأونروا)، ويشير شبلاق إلى أن هذا الاستثناء جاء لاعتبارات سياسية، وليست قانونية، (وهو هنا يناقض نفسه، حين يذكر أن التعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين، يجب أن يكون من زاوية حقوق الانسان-، ثم يشير إلى بعض المنظمات الدولية والمفوضية العليا للاجئين، و (الأونروا) - والتي تستند على مواثيق وقوانين حقوق الانسان، تتعامل مع اللجوء الفلسطيني كقضية سياسية، وليس انسانية)، أما النقطة الثانية التي حددها شبلاق، فهي إطار التسوية الراهنة، وحقوق اللاجيء الفلسطيني، حيث تتبنى الادارة الامريكية، الراعية للمفاوضات، سياسة تهدف إلى تحاشي القرار الدولي عند النظر في قضايا مثل، المستوطنات، والقدس، واللاجئين، باعتبارها قضايا متروكة للبحث بين الأطراف المباشرة في المرحلة النهائية من المفاوضات، و (هي قضايا تمثل التسوية بدون التعرض لها)، حقوق الانسان الفلسطيني في المنطقة العربية، وتفاعلاتها بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، مثلت النقطة الثالثة والأخيرة التي تبرز حين التعرض لمناقشة مشكلة اللاجئين، ويتفق هنا مع ياسين في أن اللاجيء الفلسطيني، كان ضحية تغير السياسات العربية، وتقلباتها، (وعقابهم) كان بمثابة رد الفعل، إزاء أي خلاف سياسي مع منظمة التحرير، ويشير إلى أن الاستعصاءات المضاعفة التي يتعرض لها اللاجئون منذ توقيع اتفاق أوسلو، مثل القيود على السفر، والعمل، والتعليم، كما أن غياب سوريا ولبنان عن المفاوضات المتعددة، حال دون إمكانية بحث جدي لقضية اللاجئين، (يحاول هنا تعليق فشل حل مشكلة اللاجئين على غياب سوريا ولبنان، بينما الحقيقة أن فشلها يعود إلى أسباب إسرائيلية بالدرجة الأولى).

في حين يركز، (مدير مؤسسة الدراسات المقدسية)، سليم تماري، في تعليقه على ورقة محمد خالد، على نقاط بحثيه، على هامش الورقة الرئيسية، دون التعرض لمضمونها، ومع ذلك فإنه يرى ان

الضعف الرئيس الذي وقع فيه الباحث، تمثل في معالجته للبدائل الاستراتيجية المطروحة، في مناطق الحكم الذاتي، والخيارات المفتوحة للمفاوض في السلطة، كما أن التمسك ببعض المدلولات اللفظية للاتفاق قد لا تنتهي إلى حل.

أما الدكتور عبد العليم محمد، من (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية) في الأهرام، فيؤكد في البداية، أنه «لا يمكن تصور تسوية معقولة، ومتوازنة، للصراع العربي/الإسرائيلي مع الإبقاء على قضية اللاجئين كما هي». في الوقت الذي يشير فيه إلى اتساع الهوة بين الجانبين العربي والإسرائيلي، بصدد قضية اللاجئين، حيث لا تزال إسرائيل، تصر على عدم الاعتراف بحق عودة اللاجئين، ولا تتعامل مع أية مقترحات فلسطينية بهذا الشأن، ويطرح عبد العليم، عدداً من المبادىء، التي يمكن الاسترشاد بها - في رأيه - في معالجة قضية اللاجئين في التسوية ، تتلخص في القبول بمبدأ التدرج، والمرحلية في معالجة هذه القضية، وفق جدول زمني ينتهي إلى تحقيق الهدف الكلي، غير أن طرح عبد العليم لهذا المبدأ، من شأنه أن يعرض مشكلة اللاجئين لحلول جزئية، تناسب مرحلة دون أخرى، وقد لا تتساوى هذه الحلول الجزئية جميعها، بين اللاجئين، وغيرهم في منطقة أخرى مثلاً، مما يمهد لظهور خلافات قد تتحول إلى صراعات بين اللاجئين أنفسهم، كما أن القبول بالحل الجزئي، يعني الخضوع للشروط الإسرائيلية، مهما كانت، ما دمنا قد قبلنا بتجزئتها للقضية.

الطرح الثاني الذي أشار إليه د. عبد العليم، هو الإقرار بمبدأ الجنسية لجميع فلسطينيي الشتات، بما فيهم الحاصلين على جنسيات بلدان أخرى، عربية، أو أجنبية، حتى يتم تعزيز الانتماء الفلسطيني، وتوفير غطاء قانوني للتنقل، والسفر، وغيرهما، وإرساء أسس المواطنية الفلسطينية، وربط جمهور الشتات الفلسطيني بالكيان الفلسطيني.

غير أن المعلق لم يحاول تقصي امكانية القبول بمثل هذا المبدأ، خاصة، من الدول المضيفة، والوضع الذي سيترتب على منح فلسطينيي الشتات جنسية بلدهم، هل سيعودون؟!، أم سيتم إدماجهم في دول الشتات، وكيف يتم ذلك؟، وهم يحملون جنسية غير جنسية البلدان المقيمين فيها.

والخيار الثالث الذي طرحه د. عبد العليم، يتمثل بالقبول بمبدأ التعويض، دون التخلي

يقول المعلق، تسليم إسرائيل بمسؤوليتها الأخلاقية، والمعنوية، والسياسية، في هذه القضية، أما الاقتراح الأخير الذي طرحه المعلق فهو، القبول بالتعايش - وهي جرأة تُحسد عليها المناقش - بين الشعبين على أرض واحدة، هي فلسطين التاريخية.

★ ★ ★ ★

هكذا تعرض الباحث، محمد خالد الأزعر، لقضية اللاجئين، ومعه المناقشون الأربعة، محاولاً الولوج إلى جوهر المشكلة، وتحديد ملامحها، وأبعادها السياسية، والانسانية، محاولاً التعرض للأثر الذي يمكن أن تتركه مفاوضات التسوية الراهنة على هذه القضية/المصير.

وبذلك استطاع أن يجمع في وريقات قليلة - لكنها مكثفة المضمون - أهم ما يتعلق ويدور حول هذه المشكلة، سواء على المستوى الرسمي / المفاوضات، ومستوى السياسيين، أو على مستوى الأفكار التي يتم تداولها بشأن الحلول المطروحة، بين اللاجئين أنفسهم.

وقد جاء هذا الكتاب، في وقت لا تزال فيه مفاوضات التسوية (السرية) والعلنية، على أشدها، ولا تزال قضية اللاجئين تمثل أحد أهم نقاط الخلاف بين طرفي التفاوض، الفلسطينيون، والاسرائيليون، لذلك فإن الكتابة عن هذه القضية في وقت كهذا تمثل أهمية كبرى للمفاوض الفلسطيني، الذي بإمكانه أن يسترشد - وليته يفعل حقاً - بالأبعاد الحقيقية - التي تعرض لها الباحث في كتابه - لوضع اللاجئين الحالي والمستقبلي/المتوقع، في ظل قراءة مجريات السياسة الراهنة، ولعل هذا الجهد من قبل المؤلف أن يبصّر المفاوضين والمهتمين بالقضية، ويدفعهم لمزيد من بذل الجهد لوضع حلول عادلة لمشكلة اللاجئين.

دنيا الأمل اسماعيل

د. محمود عبد الفضيل
الواقع والوهم حول الشرق - أوسطية

تنتاب المواطن العربي هذه الأيام هواجس كبرى. فالدنيا تدور حوله بوتيرة متسارعة لم يتعودها، وهو في الإجمال لم يتوقعها، والنظام الدولي يتغير بسرعة فائقة، وقطب دولي كبير اعتبره العرب في الإجمال، صديقاً، انهار انهياراً مريعاً. وتنتشر الجيوش الهائلة على الأرض العربية، لتدحر طرفاً عربياً دحراً ساحقاً. ثم يدعى العرب ليفاوضوا عدواً كانوا يعتبرونه دائماً. وتلي التوقيع على اتفاقية اعلان المبادىء في البيت الأبيض دعوات حثيثة للصفح عن الغاصب المتحل. بينما يؤكد لهم أنهم داخلون ولا ريب في منظومات إقليمية تضمهم فيما بينهم كما لم تقدر قوميتهم أن تدمج دولهم يوماً، وصولاً إلى الدفاع عنه ورفع شعار مقاومة الإرهاب ضد المدافعين عن حقوقهم الوطنية وكرامتهم الوطنية والقومية المهدورة في إطار الحل الأميركي - الإسرائيلي للمنطقة.

إن أي تحليل سياسي لما هو حاصل ينبغي له أن يبدأ، كما في حالات التحليل النفسي في المذهب الفرويدي، بالتعبير الواضح عن تلك الهواجس، أي بجعل اللاوعي الجماعي للأمة العربية قدر الإمكان وعياً، يساعدها على التفكير والصحوة. بعدها يصبح البحث عن المستقبل ممكناً، ولو لم يكن سهلاً. وكتاب «الواقع والوهم حول الشرق - أوسطية» يمثل صحوة صادقة

★ د. محمود عبد الفضيل، حتى تزول الغمة في سبل استنهاض الأمة، الواقع والوهم حول الشرق - أوسطية، سينا للنشر، (القاهرة) ١٩٩٥.

ومحاولة لاستنهاض الأمة من خلال نظرة استراتيجية مستقبلية إلى التحليل العلمي الملتزم بقضايا المستقبل العربي الواحد بنظرة واقعية، وبهدف بناء فهم واقعي جديد، قائم على أسس خلاّقة صحيحة لإعادة بناء هذه الأمة.

★ ★ ★ ★

كتاب «الواقع والوهم حول الشرق - أوسطية»؛ وكما جاء في تعريفه، يناقش أزمة الفكر الاستراتيجي العربي وتخبطه في محاولة الوصول إلى «بوصلة هادية» تقود التحركات والتوجهات الاستراتيجية المستقبلة، وتعطي بعض الإشارات حول القواعد الجديدة للسلوك الدولي وأنماط الصراعات الدولية والإقليمية القادمة أو المتوقعة أيضاً.

الكتاب من القطع المتوسط يقع في ١١٢ صفحة موزع إلى أربعة فصول، بدأها بمقدمة ناقش فيها صورة التردي العربي الحالي والعلاقات السياسية المهترئة التي سادت المنطقة بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، والحصاد المر للعديد من الممارسات التي عبرت عن ضعف وعجز النظم العربية القائمة عن الارتفاع بمستوى التحديات التي تفرضها المرحلة، وبالأخص حصار بيروت ١٩٨٢، الذي كان بمثابة حصار لكل الوجود العربي، ولمستقبله، وحرب الخليج الثانية، التي جرت في أضعف لحظات الوجود العربي، وفي ظل انهيار قوى الردع العسكري العربي، وفي لحظة كانت فيها كافة الموازين والتوازنات الدولية غير مؤاتية. وما رافقها من ضبابية الرؤية في الفكر السياسي العربي، حيث ازدادت درجة البلبلة والالتباس الفكري حول حدود الواقعية، من ناحية؛ وجدوى قيم وغايات النضال القومي العربي من اجل التحرر والنهوض والتوحد من ناحية أخرى.

هذه الإشكالية إلى أين تقود؟ هل تقود إلى «الواقعية الجديدة»؟ وهي الفكرة الأساسية التي يناقشها الكتاب، والتي تروج لمكاسب السلام الناجمة عن تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وتزين لنا الأمور على أنها فرصة سانحة للغنم الاقتصادي لابد أن تقتنص بعيداً عن الأطروحات الفكرية والأيديولوجية الموروثة حول الكرامة الوطنية والحلم القومي العربي...

ويجيب على ذلك الدكتور محمود عبد الفضيل بأن مكاسب السلام لا تعطى منحةً لأي طرف لا يضع حداً أدنى من الثوابت التي لا يمكن التنازل عنها، ويركن للاسترخاء والوهم والضمانات الخارجية اللازمة للتسويق وتمرير الصفقة. لأن الضمان الوحيد للمستقبل هو الحساب الواقعي «للفرص» و «المخاطر» والاستعداد لكافة السناريوهات والبدائل. فشتان بين واقعية تقوم على فهم الواقع المتحرك وتسعى لتغييره

تدريجياً نحو الأفضل، وبين واقعية تقوم على التمرغ في وحل الاستسلام. ويعرض المؤلف بعد ذلك المثلثات الثلاثة التي يمكن أن تدخل إسرائيل طرفاً فيها بحكم الأوضاع الحدودية. وهي:

* المثلث الأردني - الإسرائيلي - الفلسطيني.
* المثلث الأردني - الإسرائيلي - المصري.
* المثلث الأردني - الإسرائيلي - السوري.

وهو ما تأمل إسرائيلي في إنشائه في حال الوصول إلى تسوية مع سوريا.

ويقترح المؤلف مع غيره من الكتاب والمفكرين والساسة تكوين مثلثات عربية في مواجهة «المثلثات الإسرائيلية» وهي:

* المثلث السوري - اللبناني - العراقي.
* المثلث المصري - السوداني - الليبي.
* المثلث التونسي - الجزائري - المغربي.

ويقول أن بناء مشروعات المثلثات العربية الثلاثة المضادة تعطله الأوضاع الراهنة لكل من العراق وليبيا والجزائر، وهو ليس محض صدفة، إنما هو مجرد نتاج عشوائي لتداعيات الأحداث، ووفق مخطط كوني ساهمنا نحن العرب - حكاماً ومحكومين - في إنجاحه بهذا الشكل المزري.

★ ★ ★ ★

يناقش الفصل الأول من الكتاب أزمة الفكر الاستراتيجي العربي وتخبطه، ويعرف الكاتب العقل الاستراتيجي بالاستناد إلى ثلاثة أبعاد هي على النحو التالي:

* الرؤية الكونية - المكانية للعالم.
* الرؤية المستقبلية، بمعنى الرؤية الاستشراقية لتحركات عناصر ومقومات ومحاور القوة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.
* الرؤية بعمق، بمعنى النفاذ إلى الأعماق، أي إلى القوى الفاعلة والناهضة تحت السطح. باعتبار أن قوة العقل الاستراتيجي العربي تكمن في قدرته على التعامل مع المحتمل والمتميع والثابت والمتحوّل، والمدبر والمقبل معاً.

ويخلص الكاتب في هذا الفصل إلى تحديد بعض دوائر الحركة المستقبلية التي تسمح للعرب بالخروج من قوس الأزمة، والدخول في قوس النهضة.

ويستعرض الكاتب مجموعة الدوائر التي يدور حولها نشاط المنطقة وحركتها الاستراتيجية، باعتبارها بدايات للتفكير الاستراتيجي العملي على الصعيد العربي، لأن التطورات والتحولات التي طرأت على العالم منذ ذلك الحين، تستدعي إعادة تحديد ورسم دوائر الحركة الاستراتيجية في ظل أرض تتسم بالوعورة المستقبلية.

ويؤكد الكاتب على الدائرة العربية، وأنها الدائرة الأولى والحيوية للحركة، رغم كل المحاولات التي تبذل لإختراقها وتقويضها، وهي دائرة تحتاج الى قدر كبير من إعادة التأسيس والتفعيل في ظل

التحديات الراهنة والمستقبلية. ويترك الكاتب الباب مفتوحا أمام العرب للتحرك المستقبلي للإختيار بين باقي الدوائر، وهي كما حددها:

١ - «الدائرة المتوسطية»، بإعتبارها دعوة لخلق «فضاء اقتصادي» مشترك على ضفتي المتوسط، يساعد على التنمية ونقل التكنولوجيا والاستثمارات المشتركة، وهي دائرة هامة من دوائر الحركة المستقبلية للعرب، تفضي إلى تعاون متكافيء ومتوازن بين الأطراف.

٢ - الدائرة «الشرق - اوسطية»، التي يروج لها الاستراتيجيون الإسرائيليون، وهي مشروع مضاد لمشروع النهضة والتوحيد العربي.

٣ - «الدائرة الأسيوية»، حيث توجد بلدان آسيوية ناهضة يمكن أن ترتبط بعلاقات تعاون اقتصادي وتكنولوجي وسياسي وثيق مع البلدان العربية.

ويؤكد على أهمية أن يدخل العرب «عصر المعلومات»، ويجتازوا عتبة التكنولوجيا المتقدمة، دون أن يفقدوا خصوصيتهم الثقافية ورؤيتهم للمصير العربي المشترك في ظل كونية طاغية وغاشية. عندها يستطيع العرب أن يخرجوا من قوس الأزمات، ويدخلوا قوس النهضة.

★ ★ ★ ★

ويناقش الفصل الثاني الواقعية العربية الجديدة: حدودها وأفاقها وأطروحاتها الجديدة، مشيراً إلى قصورها في فهم الواقع المحلي والإقليمي والدولي في ديناميته، وحدود «درجات الحرية»، المتاحة لصناعة جانب هام من مستقبلنا بعيداً عن الارتهان للأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة. ويخلص الكاتب إلى نزع صفة الواقعية عن تلك الأطروحات، ويصف أنصار هذه المدرسة بالراهنية وليس الواقعية، مع الإشارة إلى حجم التوترات والصراعات التي نشأت في أعقاب ما سمي بنهاية «الحرب الباردة» ونهاية التاريخ، ونهاية الأيديولوجيا، هي من الحدة والعنف والاتساع في بقاع عديدة من العالم، مما ينبيء بأننا في ظل عالم جديد تحت التشكيل، لم تستقر معالمه بعد، ومن حقنا أن يكون لنا دور نحن العرب في تشكيل هذا العالم الجديد.. على الأقل لدرء المخاطر التي تحيط بالمستقبل العربي، إن لم تكن لنا القدرة على انتزاع أية مكاسب. ولتحقيق ذلك يرى الكاتب أن تتضافر الجهود لكي تضيق الفجوة المتزايدة بين الوجدان العربي، الذي يرفض الكثير مما يجري، وبين العقل العربي الجديد، الذي ينظر إلى الأمور بواقعية مفرطة وأحياناً مُفرِّطة. وأن يتم تكثيف الجهود الفكرية والمؤسسية (الرسمية وغير الرسمية) لكي تشارك في صنع مستقبلنا بدل أن يصبح

مقر سلفاً، لآجال طويلة قادمة.

★ ★ ★ ★

ويأتي الفصل الثالث تحت عنوان «سوق شرق أوسطية، أو نظام شرق أوسطي»؟! ليعالج الالتباس القائم في المناقشات والكتابات حول السوق الشرق أوسطية، باعتبار أن السوق الشرق أوسطية جزء من كل، هو النظام الشرق أوسطي الجديد، الذي يشكل معماراً اقتصادياً وسياسياً وأمنياً متكاملاً، يراد فرضه على المنطقة العربية، في إطار ترتيبات سياسية واستراتيجية أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً لمنطقة المشرق العربي.

ويطرح الدكتور محمود السؤال التالي: هل ترتيبات الشرق أوسطية الجديدة قدر محتوم؟

ويسعى للإجابة على هذا السؤال من خلال استعراض لمفهومي الربح والخسارة في العملية التفاوضية، لإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي.

وينبه الكاتب إلى ضرورة إقرار جميع الأطراف بأن السلام الشامل والعادل لا يقوم على القسر والإجبار والإملاء، وإنما ينهض على مفهوم المصلحة المتبادلة، وفقاً لإرادات حرة لأطراف متكافئة. فنحن العرب أصحاب حق، وبدوننا لا ينجح أي ترتيب أو تصميم من التصميمات الراهنة لأنها ليست قدراً مكتوباً، ولأن المستقبل ليس لوحاً محفوظاً يكشف عنه الستار، بل هو عملية دينامية، مستمرة، لنا دور أساسي في صياغتها وتحديد معالمها وفقاً لرؤيتنا حتى في أكثر لحظاتنا ضعفاً.

ثم يتطرق بعد ذلك إلى قمة الدار البيضاء باعتبارها المؤتمر التأسيسي الأول لهذا النظام الشرق أوسطي الجديد، وفقاً للرؤية الإسرائيلية الأميركية التي تضع العربة «الاقتصادية»، أمام «الحصان السياسي»، وتتعامل مع العرب باعتبارهم مجموعة من البلهاء أو المخدوعين أو المستسلمين. ويطلب المؤلف من «أهل القبول والتبشير» بتلك المشاريع أن يحددوا لنا طبيعة الفرص الحقيقية لا المتوهمة، ونوع المبادرات اللازمة لبناء موقف عربي تفاوضي يدافع عن الحد الأدنى من التكامل والتعاون الاقتصادي والسياسي العربي قبل الهرولة، والبحث في:

- ما هي أفضل الترتيبات الاقتصادية فيما بين البلدان العربية لمواجهة الرؤية الإسرائيلية للنظام الشرق أوسطي الجديد؟
- ما هو تقييم منافع ومضار مشروعات الربط الإقليمي المقترحة على البلدان العربية المعنية؟

★ ★ ★ ★

ويقدم عبد الفضيل في الفصل الرابع وتحت عنوان القواعد الجديدة «للسلوك الدولي» ونمط الصراعات القادمة، بعض

الإشارات حول تلك الصراعات الدولية والإقليمية القادمة أو المتوقعة.

ففي ظل القانون الدولي الحديث، يمكن أن تنتهك السيادة بصورة صارخة لا هوادة فيها من قبل قوة محلية أو قوة خارجية على حد سواء. كذلك يمكن لقوة أجنبية القيام بتنصيب زعيم ما، بإدعاء أن ذلك يخدم مصالح الشعب الذي لا يستطيع التعبير عن رأيه، أو مغلوب على أمره. ثم يورد مجموعة أمثلة على ذلك، ويعرض نموذجاً آخر وهو انتقال عناصر عدة من مقومات السيادة الوطنية في مجال الاقتصاد من الدولة إلى المؤسسات الدولية التي تدير النظام الاقتصادي العالمي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي... الخ.

ويقدم لنا الباحث عرضاً للثوابت التي تحكم السياسية الأميركية، التي لا تتغير أو تعاقب الإدارات الجمهورية أو الديمقراطية، مهما كانت الأوهام التي يتم ترويجها من وقت لآخر. كما أن تلك الثوابت هي التي تحدد الخطوط الحمراء التي يجب عدم تجاوزها من جانب أي طرف عربي. وأمام ذلك يتساءل الكاتب عن دور العرب في ذلك التاريخ الجديد، الذي يجري رسم خطوطه بواسطة مهندسين غير عرب؟ وهو سؤال مركزي وهام يجب الإجابة عنه بكل وضوح وحزم، ودون إبطاء، حتى نتحسس خطانا المستقبلية لمنع بناء نظام شرق أوسطي جديد على رفات النظام العربي والوجود العربي.

وهكذا فإن مهمة الدفاع اليوم عن العروبة، كهوية قومية جامعة وكإطار للنهوض والتقدم، هو دفاع عن الوحدة التاريخية والجغرافية للمنطقة العربية ومنع تفتيتها وذوبانها في نظم إقليمية أوسع.

★ ★ ★ ★

أخيراً، وتحت عنوان من أجل وطن عربي فاعل وليس مفعولاً به، يرى الكاتب تأسيس واقعية عربية جديدة حقيقية، غير مزورة وغير مفرّطة تقوم على عدد من المحاور الاستراتيجية التي تحكم التحركات المستقبلية في خضم عملية ملاحية صعبة وعسيرة في بحار متلاطمة الأمواج، يوجزها بما يلي:

- إعادة بناء الخط الاستراتيجي الذي يربط بين القاهرة - دمشق - بغداد؛
- تدعيم الوحدة الوطنية داخل كل قطر عربي؛
- احترام الخصوصيات القطرية والقبول بالتعددية السياسية والاقتصادية؛
- استيعاب منجزات العلم والثقافة الحديثة من خلال ثورة في نظم التعليم والتدريب والإعلام والتنشئة؛

خلال ثورة في نظم التعليم والتدريب والإعلام والتنشئة؛

• البحث عن حلفاء استراتيجيين جدد في عالم تتغير فيه بسرعة موازين القوة ومواقع النفوذ السياسي والاقتصادي؛

• نبذ سياسات الهيمنة والاتباع تحت شعارات قومية رنانة، هي في جوهرها سياسات وممارسات قطرية.

في النهاية، يظل مطلوباً أن يمتزج الحلم العربي العادل بتضاريس الواقع المدروس.

★ ★ ★ ★

كتاب رغم صغر حجمه إلا أنه ينير طريقاً، ويزيل التباسات فكرية مهمة، ويبدد أوهاماً ... ويفتح طريقاً لصناعة المستقبل بعزم وإرادة.

غسان شهابي

المحاور الخاصة
في مجلة «صامد الاقتصادي»
١٩٨٣ - ١٩٩٦

المحور	العدد	التاريخ
- الزراعة في الأرض المحتلة	٤٦	تشرين الثاني / كانون الأول ١٩٨٣
- صامد: التجربة وآفاق المستقبل	٤٧	كانون ثاني / شباط ١٩٨٤
- الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة	٤٨	آذار / نيسان ١٩٨٤
- دعم الصمود الوطني في الأرض المحتلة	٤٩	آيار / حزيران ١٩٨٤
- عرب فلسطين المحتلة ١٩٤٨: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	٥١/٥٠	تموز / آب/أيلول/ تشرين الأول ١٩٨٤
- الأطماع الاسرائيلية في المياه العربية	٥٢	تشرين الثاني / كانون الأول ١٩٨٤
- صامد: خمسة عشر عاماً من البناء	٥٣	كانون الثاني / شباط ١٩٨٥
- أزمة الاقتصاد الاسرائيلي	٥٤	آذار / نيسان ١٩٨٥
- الطبقة العاملة في فلسطين	٥٥	آيار / حزيران ١٩٨٥
- النفط وقضية فلسطين	٥٦	تموز / آب ١٩٨٥
- وثائق مؤتمر صامد	٥٧	أيلول / تشرين الأول ١٩٨٥
- قضايا التعليم في الوطن المحتل	٥٨	تشرين الثاني/ كانون الأول ١٩٨٥
- الثقافة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال	٥٩	كانون الثاني / شباط ١٩٨٦
- افريقيا والعرب واسرائيل	٦٠	آذار/ نيسان ١٩٨٦
- التنمية الريفية في الأرض المحتلة	٦١	آيار / حزيران ١٩٨٦
- واقع المرأة الفلسطينية	٦٢	تموز / آب ١٩٨٦
- الأوضاع الصحية في الأراضي المحتلة	٦٤/٦٣	أيلول/تشرين الأول/تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٨٦
- قطاع غزة: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	٦٥	كانون الثاني / شباط ١٩٨٧
- المقاطعة العربية لاسرائيل	٦٦	آذار / نيسان ١٩٨٧
- التراث الشعبي الفلسطيني	٦٨/٦٧	آيار / حزيران/تموز/آب ١٩٨٧
- الاسكان ودعم الصمود في الأرض المحتلة	٧٠/٦٩	أيلول/تشرين الأول/تشرين ثاني كانون الأول ١٩٨٧
- السياحة في فلسطين	٧١	كانون الثاني/شباط/آذار ١٩٨٨
- التنمية الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة	٧٢	نيسان / آيار / حزيران ١٩٨٨
- القطاع المالي والمصرفي في ظل الاحتلال الاسرائيلي	٧٣	تموز /آب/أيلول ١٩٨٨
- الانتفاضة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة	٧٤	تشرين الأول/تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٨٨
- الطبقة العاملة الفلسطينية	٧٥	كانون الثاني/شباط/آذار ١٩٨٩
- القطاع الزراعي في الأراضي المحتلة	٧٦	نيسان/آيار/حزيران ١٩٨٩
- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة	٧٧	تموز / آب /أيلول ١٩٨٩
- قطاع التجارة في الأراضي الفلسطينية المحتلة	٧٨	تشرين الأول/تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٨٩

– المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية للثورة الفلسطينية	٧٩	كانون الثاني/شباط/آذار ١٩٩٠
– الانتفاضة والبنى المؤسسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة	٨٠	نيسان/أيار / حزيران ١٩٩٠
– القطاع الصناعي وآفاق تطوره في الأراضي الفلسطينية المحتلة	٨١	تموز/آب/أيلول ١٩٩٠
– الهجرة اليهودية إلى فلسطين	٨٢	تشرين الأول/تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٩٠
– المخيمات الفلسطينية في الوطن والشتات	٨٣	كانون الثاني/شباط/آذار ١٩٩١
– قطاع غزة: الاحتلال المقاومة، الصمود	٨٤	نيسان/أيار/حزيران ١٩٩١
– القدس: عاصمة الدولة الفلسطينية	٨٥	تموز/آب/أيلول ١٩٩١
– أطفال فلسطين: جيل الانتفاضة	٨٦	تشرين الأول/تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٩١
– فلسطين والشرعية الدولية	٨٧	كانون الثاني/شباط/آذار ١٩٩٢
– مشكلات المياه في الشرق الأوسط: القسم الأول: البعد الفلسطيني	٨٨	نيسان/أيار/حزيران ١٩٩٢
– مشكلات المياه في الشرق الأوسط: القسم الثاني: البعد العربي والاقليمي	٨٩	تموز/آب/أيلول ١٩٩٢
– الاستيطان الاستعماري الصهيوني في الأراضي المحتلة	٩٠	تشرين الأول/تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٩٢
– الأوضاع البيئية في الأراضي الفلسطينية المحتلة	٩١	كانون الثاني/شباط/آذار ١٩٩٣
– الطاقة والثروة المعدنية في فلسطين (القسم الأول)	٩٢	نيسان/أيار/حزيران ١٩٩٣
– الطاقة والثروة المعدنية في فلسطين (القسم الثاني)	٩٣	تموز/آب/أيلول ١٩٩٣
– آفاق التنمية المستقبلية في فلسطين(١)	٩٤	تشرين الأول/تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٩٣
– آفاق التنمية المستقبلية في فلسطين(٢)	٩٥	كانون الثاني/شباط/آذار ١٩٩٤
– آفاق التنمية المستقبلية في فلسطين(٣)	٩٦	نيسان/أيار/حزيران ١٩٩٤
– آفاق التنمية المستقبلية في فلسطين(٤)	٩٧	تموز/آب/أيلول ١٩٩٤
– آفاق التنمية المستقبلية في فلسطين(٥)	٩٨	تشرين الأول/تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٩٤
– آفاق التنمية المستقبلية في فلسطين(٦)	٩٩	كانون الثاني/شباط/آذار ١٩٩٥
– آفاق التنمية المستقبلية في فلسطين(٧)	١٠٠	نيسان/أيار/حزيران ١٩٩٥
– العلاقات الأميركية الاسرائيلية	١٠١	تموز/آب/أيلول ١٩٩٥
– تجربة الصحافة الفلسطينية	١٠٢	تشرين الأول/تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٩٥
– آفاق التعاون الاقتصادي الأردني – الفلسطيني (١)	١٠٣	كانون الثاني/شباط/آذار ١٩٩٦
– آفاق التعاون الاقتصادي الأردني – الفلسطيني (٢)	١٠٤	نيسان/أيار/حزيران ١٩٩٦
– اللاجئون الفلسطينيون: المشكلة والحل (١)	١٠٥	تموز/آب/أيلول ١٩٩٦

al_iktisadi



(SAMED ECONOMIST)

Vol. 18, No. 105, July - August - September 1996

Economic. Social & Labour Affairs
Published quarterly by:
Palestine Martyrs Works Society.

"SAMED"